رياض نجيب الريّس

رياح الشمال

السعودية والخليج والعرب في عالم التسعينات



الطبعة الرابعة

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

رياح الشمال

رياض نجيب الريّس

رياح الشمال

السعودية والخليج والعرب
في عالم التسعينات

NORTHERN WIND

Saudi Arabia, the Gulf and the Arabs in the Nineties

By

Riad Najib El-Rayyes

First Published 1997
Second Edition 1997
Third Edition 1998
Fourth Edition 2000

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1 85513 200 1

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: ١٩٩٧

الطبعة الثانية: ١٩٩٧

الطبعة الثالثة: ١٩٩٨

الطبعة الرابعة: ٢٠٠٠

إلى «صديق خليجي»

سألني:

هل تهب رياح الشمال بعد رياح السموم؟

لعله أدرى!

المحتويات

عصمة السياسي وتهمة الصحافي

مدخل

الحديقة الخلفية للجزيرة العربية

الخليج

الحق الإلهي وحق الناس

السعودية

ثورة جزيرة قبل الغرق

البحرين

الحماية الأجنبية والرعونة السياسية

الكويت

عودة العرش أم سقوط النظام؟

العراق

بين قلب المشرق وأبواب المغرب

العرب

الأطلسي ضد المتوسط: إنها مشيئة الله!

مخرج

الشمال: عادة ريح باردة تهب على الحجاز وشمال شبه الجزيرة العربية بعد أن تكون قد اجتازت هضاب الأناضول المغطاة بالثلوج وبلاد الشام. وكانت العرب تكره ريح الشمال لأنها تجيء بالبرد وتقشع الغيم وتذهب بالحيا والخصب. وتعرف أيضاً بـ«المحوة» لأنها تمحو السحاب(...) وسموها «عقيماً» لأنها لا تنتج مطراً[1].

الشمال: الريح التي تَهُبُّ من ناحية القطب(...) إن الريح الشمال إذا هَبت بالسحاب لم يَلْبَثْ أن ينحسر ويذهب(...) وقال ثعلب: الشمال من الرياح ما اسْتَقبَلك عن يمينك إذا وقفت في القِبْلة[2].

الشمال: (وربما كُسِرت) الريح الهابة من ناحية القطب أو من مطلع الشمس وبنات نعش إلى مسقط النسر الطائر (...). قال المبرد في الكامل: إذا خلصت الريح شمالاً شتوية فهي من آيات الجدب ومن ثم تقول العرب: فلان يطعم في الشمال كما يقولون يطعم في الجدب[3]

---

(١) ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله مسلم ـ «كتاب الأنواء»، ص: ١٥٨

(٢) ابن منظور ـ «لسان العرب» ـ الجزء الحادي عشر ـ ص: ٣٦٤

(٣) الشيخ أحمد رضا ـ «معجم متن اللغة» ـ المجلد الثالث ـ ص ٣٧٢

عصمة السياسي
وتهمة الصحافي

■ بدأ حديثنا مصادفة، عندما ذكرت له أن أجمل عنوان لم أستعمله كناشر كان للشاعر المسرحي محمد الماغوط، عرضه عليّ لكتاب له، فاستعضت عنه بعنوان آخر، وندمت. كم كان مناسباً لهذه الظروف السياسية القاسية التي نعيشها. ولما سألني ما هو هذا العنوان، أجبته: «نفحات من المزبلة العربية». وضحك... ضحك طويلاً، وقال: ما رأيك أن نغوص قليلاً في أوحال هذه المزبلة، لعلنا إذا تنشقنا بعض عبيرها، نصحو على واقعنا، فندرك أي حضيض وصلنا.□

مدخل

التاريخ
الذي لا يكتبه أحد

■ «مَنْ طلب في هذا الزمان عَالِماً عاملاً، بقي بلا عِلم. ومَنْ طلب طعاماً بلا شُبهة، بقي بلا طعام. ومن طلب صديقاً بغير عَتَب، بقي بلا صديق».□

رواه بهاء الدين العاملي
في «الكشكول»

جمعتني الصدف إلى مجموعة من المفكرين والسياسيين العرب في بلد خليجي في خريف العام ١٩٩٥، وجرى الحديث في تلك الأمسيات الطويلة، عن حال الأمة وما آلت إليه أوضاعها في ظل المتغيرات السريعة التي تحدث في مواقف وسياسات الكثير من دول المنطقة.

وسألني أحدهم عن الصورة التي يمكن أن يرسمها أي كاتب للأوضاع العربية السيئة التي يعيشها المواطن العربي ولا يملك لا قراراً ولا خياراً فيها. ولـمّا ترددت قليلاً في الإجابة، بادرني صديق خليجي من بين الحضور، بسؤال مباشر: لماذا أنت معادٍ لسياسات وأوضاع بعض دول الخليج في تحليلاتك وكتاباتك؟

وفاجأني السؤال بقدر ما استفزني، **فقلت له**: مَنْ قال لك أنني معادٍ لأي دولة من دول الجزيرة العربية؟ ثم بأي حق تعتبر أنت وغيرك من الناس المتابعين، أن الصحافي متهم دائماً في قضايا البلاد وأحوال العباد، بينما السياسي معصوم دائماً من الخطأ؟.

أجاب: إذاً كيف تفسر كتاباتك المستمرة في مواضيع تعتبر من المحظورات عادة عندنا في الخليج، ولا يتطرق إليها غيرك من الصحافيين؟ ألا يشكل هذا موقفاً عدائياً، خاصة وأنك لم تترك مناسبة كبيرة أو صغيرة منذ العام ١٩٦٦ لم تكن شاهداً عليها في الخليج؟

قلت له: نعم أنا منحاز إلى العروبة وإلى الديموقراطية وإلى الحريات وإلى كل القضايا القومية والوحدوية. ولكنني كنت وما زلت ضد أي دولة، عربية أو أجنبية، تقوم بغزو مفاجىء لأرض عربية وتهدد استقلالها. كذلك أنا معادٍ لوجود أي قوات أجنبية على أراضٍ عربية بحجة الحماية. فأنا ضد عودة الاستعمار تحت أي تبرير أو حجّة أو غطاء.

وأشار إليّ متهماً: أنت منحاز ضد وجهة نظر السعودية والكويت في موضوع حرب الخليج الثانية ومضاعفاتها الداخلية والخارجية، كذلك أنت منحاز إلى أطراف أخرى على خلافٍ مع هاتين الدولتين.

أجبت: حسب علمي، الخلافات الخليجية تعود إلى سنوات سحيقة سبقت استقلال الكيانات الخليجية، وهي لم تحل دون الاجتماعات وتبادل الزيارات الجارية على قدم وساق بين قادتها، من مستوى الوزراء والمدراء، إلى مستوى اجتماعات القمم بين الملوك والأمراء والشيوخ. إن هذه الخلافات لم تمنع الزعماء السياسيين من بحثها، فلماذا تطلب من الصحافي التغاضي عنها؟

لقد ذكرتني بقول للصحافي الأميركي الشهير هـ.ل. منكين، رئيس تحرير صحيفة «بوسطن غلوب» في بدايات هذا القرن: «إن

العلاقة الصحيحة بين الصحافي والسياسي يجب أن تكون كالعلاقة بين الكلب وعمود الكهرباء».

فسألني: إذاً، كيف تفسر الغضبة السعودية ـ الكويتية المشتركة عليك؟

قلت له: لست على علم بهكذا غضبة مضرية. فأنا كاتب وصحافي أتعامل بالكلمة العلنية المطبوعة، ولا أتعاطى في كلام الدواوين ومجالس النميمة. ثم لنفترض أنني كتبت رأياً لم يعجب السعوديين أو الكويتيين أو غيرهم، فهل يعني ذلك أنني طرف في نزاع معترف به من قِبل كل الفرقاء؟ إنني كصحافي عربي يُعنى بمنطقة الخليج، لا يهمني في النهاية إلى مَنْ تعود جزيرة «حوّار» مثلاً، إلى قطر أم إلى البحرين؟ أو مركز «الخفوس» الحدودي إلى قَطَر أم إلى السعودية؟ فكلاهما أرض خليجية عربية لن يكون في ملكيتها خاسر أو رابح. فالدولتان عضوان في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي هو في الأساس نادٍ للدول المتشابهة في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فعلّق قائلاً: ولكنك تعرف أن الأنظمة الخليجية سريعة الغضب مما تعتقده وجهة نظر مخالفة.

قلت له: لا مانع من هذا الغضب. وقد يكون حقاً من حقوقها، شرط أن لا يتحول إلى طعن في صدقية الكاتب. فأنا كصحافي لست طرفاً ـ ولا أريد أن أكون ـ في أي خلاف بين أي دولة خليجية أو عربية. وإن ما أكتبه حول أي موضوع لا يتعدى نطاق معلوماتي وقناعاتي. وقد أخطىء وقد أصيب. وكما تعرف هناك دائماً أكثر من وجهة نظر لأي موضوع أو قضية أو خلاف. قد

يُتهم الكاتب بالانحياز إلى هذا الفريق أو إلى ذاك كجزء من السهولة التي اعتاد المسؤولون الإعلاميون في الخليج أن يتهموا فيها أي صحافي يحاول أن يقوم بالحد الأدنى من واجباته المهنية. وقد يكون هذا مسموحاً به في اللعبة الإعلامية المتداولة حالياً والتي قبلت بها الصحافة العربية مرغمة تحت الظروف التي يعرفها كل الناس، ولا داعي للخوض فيها الآن. لكن غير المسموح في رأيي هو أن يتحول الصحافي أو الكاتب إلى ناطق رسمي باسم هذه الدولة أو تلك، من دون علمه على الأقل. وعندما تحلّ الدول خلافاتها مع بعضها (وغالباً ما يحدث هذا بسرعة بين معظم الدول الخليجية) وتكون قد تناست حول أي شيء اختلفت، يظل الصحافي المتهم خارج لعبة المصالحة هذه، وتبقى تهمة الانحياز عالقة به وكأنها سبّة في جبين مهنته وكلمته.

□ □ □

استطرد: لكن بكل أسف تعتقد الأنظمة الخليجية أن وجهة نظرها فقط هي وجهة النظر الصحيحة. ولم تمنع الأخطار الخارجية التي تهددها وخاصة بعد إفرازات غزو العراق للكويت، وتداعيات «عاصفة الصحراء» والوجود الأجنبي الغربي الكثيف على أراضيها، من أن تغيّر من مفاهيمها الإعلامية. بل عمدت إلى تصعيد الخلافات الصغيرة والخلافات الكبيرة حول قضايا الحدود التي قد تهدد في النهاية تعاون واستقرار هذه الدول. في النهاية إلى أين نحن سائرون؟

قلت له: إذا كنت تقصد الغيرة على السيادة، فوق حدود وهمية رسمتها بريطانيا خلال ٢٠٠ سنة من استعمارها للخليج، وثبّتتها

بموجب وثائق ومعاهدات وخرائط موقعة من قِبل شيوخ الخليج عند إعلان استقلال دول الخليج في العام ١٩٧١ واعترف العالم بها على هذا الأساس، فإن هذه باقية. لأننا إذا رفضنا واحدة من هذه الاتفاقات أو الوثائق البريطانية التي أرسيت الكيانات الخليجية على أساسها، رفضناها كلها، ورفضنا معها كل الأقطار الخليجية القائمة اليوم، وفتحنا الباب على مصراعيه لخلاف بين دول المنطقة كلها على حدود لا أحد يعرف من أين تبدأ ولا كيف تنتهي. فمجلس التعاون الخليجي ينص في نظامه الأساسي على أن يحترم كل عضو من أعضائه حدود وسيادة كل عضو آخر. إن ممارسة السيادة شيء والمطالبة بجزء من دولة أخرى شيء آخر. لكن اكتشافات النفط فوق كثبان الرمال قد زادت من حدة هذه الغيرة وجعلت لها مبرراً ورفعتها إلى مستوى الطمع.

سألني: هل ترى من حل لخلافات الحدود وحساسية السيادة بين دول الخليج؟

قلت له: لا خيار أمام من عنده رؤية تاريخية من زعماء الخليج سوى أمرين:

□ **الأول:** هناك حدود سياسية يجب إعادة النظر فيها وترسيمها بشكل نهائي، بحيث لا تعود المعاهدات والوثائق البريطانية (والعثمانية قبلها) التي وُقّعت في ظروف استعمارية معيّنة هي المرجع الوحيد. وهذا ما حدث في السنوات الأخيرة، من إحالة خلاف قَطَر والبحرين إلى محكمة العدل الدولية، ومن ثم إلى ترسيم الحدود بين السعودية وعُمان، وبين اليمن وعُمان، وبين السعودية والإمارات. وما زالت أزمة الحدود معلّقة بين السعودية

وقَطَر، وطويلة بين السعودية واليمن. أما بين السعودية والكويت، فكانت أزمة صامتة، إلى أن أعلن عنها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد، عندما وصل إلى الرياض في ٢٠ تموز ١٩٩٥ لإقناع السعوديين بترسيم الحدود البرّية مع الكويت بالاتفاق على «نقاط محددة»، ومن ثم ترسيم الحدود البحرية المشتركة. وعاد بعد ساعات الشيخ صباح إلى بلاده، من دون اتفاق. وهذا أمرٌ بمنتهى الخطورة وبداية لأزمات متلاحقة، تعرّض دول الخليج لانفجارات مستمرة.

□ **الثاني**: إلغاء الحدود السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي، أصحاب المنطقة الجغرافية الواحدة والأنظمة السياسية المتشابهة والحياة الاقتصادية المتماثلة، في ظل التعاون الإقليمي الذي كان من المفروض أن يحققه قيام مجلس التعاون الخليجي نفسه. لكن إنجازات التقارب الهزيلة التي أسفر عنها المجلس بعد خمس عشرة سنة من تأسيسه، كانت من الضآلة بحيث يصعب الحديث عنها خارج إطار السخرية. وقد يكون الخيار الثاني هو الخيار الأصعب إذ يتضمن عودة إلى عقلية البداوة الأصلية التي تلتهم كل حدود مصطنعة، وقبولاً للفكر الوحدوي القومي الرافض للخطوط الوهمية على الرمال.

ثم عاد وتساءل: لكن كيف يمكن لدول الخليج القبول بالخيار الثاني وأنت تعرف مدى تمسك هذه الدول بقطريتها؟

قلت له: دعني أحاول إقناعك بالعودة إلى شيء من التاريخ القريب، بحيث يمكن أن توضع هذه الفكرة في إطارها الصحيح. لذلك أرجوك شيئاً من طول البال.

في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨، أنهت بريطانيا العلاقات الاستعمارية المباشرة بينها وبين مشيخات الخليج العربي، عندما أعلن هارولد ويلسون، رئيس الحكومة البريطانية آنذاك، أمام مجلس العموم أن بلاده تنوي الانسحاب من الخليج في نهاية عام ١٩٧١. أمام هذا الوضع الناشىء، وإزاء هذه السياسة البريطانية الجديدة والتي عرفت بـ«الانسحاب من شرق السويس»، برز احتمالان لإعادة تنظيم الخليج العربي ورسم خريطته السياسية:

□ **الأول**: إقامة اتحاد فيدرالي بين المشيخات التسع المعنية مباشرة بقرار الانسحاب البزيطاني وهي: البحرين وقطر وأبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة - الكبيرة منها والصغيرة، الغنية والفقيرة - على أن يقف هذا الاتحاد الفيديرالي في وجه أي مطامع توسعية قد تكون موجودة لدى الدول المجاورة في المنطقة.

□ **الثاني**: أن تعلن كل من البحرين (المشيخة الأكبر من حيث عدد السكان) وقطر وأبو ظبي (المشيختان الأكثر ثراء من حيث الدخل النفطي) استقلالها، بعد أن توقع معاهدات دفاعية مع دول صديقة كبريطانيا والولايات المتحدة، تتكفل بالحفاظ على أمنها في وجه الأطماع الخارجية. على أن توجد صيغة اتحادية ما للمشيخات الأخرى الصغيرة والفقيرة مستقبلاً.

وما أن حل مطلع العام ١٩٧٠، حتى بدا واضحاً أن كل المقترحات الداعية إلى إقامة اتحاد فيديرالي خليجي بين المشيخات التسع قد وصلت إلى طريق مسدود، إلى أن صرف النظر عنها نهائياً. غير أن الوضع لم يستمر كذلك طويلاً، إذ سرعان ما أدت مجموعة متغيرات سياسية داخل الخليج وخارجه إلى تحويل

الأحداث بشكل حاسم نحو الاحتمال الثاني. وأسفر هذا الاحتمال عن إرساء أسس قيام ثلاثة كيانات خليجية مستقلة وذات سيادة معترف بها من قبل دول العالم، وهي: البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة بمشيخاتها السبع.

وبعد ذلك سقطت حكومة هارولد ويلسون العمالية في الانتخابات النيابية العامة التي جرت في بريطانيا في حزيران ١٩٧٠. ومع عودة حزب المحافظين إلى الحكم، ظهر من جديد احتمال أن تقوم بريطانيا بإعادة النظر على الأقل في انسحابها من الخليج قبل نهاية العام ١٩٧١.

إلاّ أن القرار البريطاني بالانسحاب ظل ثابتاً على الرغم من تغيير الحكومة، لكنه وفّر لمنطقة الخليج فسحة التقاط أنفاس شكلت بحد ذاتها وقتاً كافياً من أجل البحث في بنية فيديرالية جديدة سرعان ما أسفر عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة التي ضمت كلاً من أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة، والتي انضمت إليها بعد عدة أشهر رأس الخيمة. في الوقت نفسه تمكنت قطر والبحرين من الانتقال إلى مرحلة الاستقلال بصورة سلمية في العام ١٩٧١.

عند هذا المنعطف بالذات، حدث في تموز ١٩٧٠ التغيير في سلطنة عُمان، بانتقال السلطة من الأب السلطان سعيد بن تيمور إلى الابن السلطان قابوس بن سعيد، ومعها انتقلت البلاد من العصور الوسطى إلى الدولة الحديثة، ودخل إلى ساحة الجزيرة العربية عنصر ثقل جديد المنحى، إنما قديم التاريخ، ليوازن التطورات الناشئة عن قيام هذه الكيانات الجديدة، وخاصة مقابل المملكة

العربية السعودية، الدولة الأكبر والأغنى والأقدم استقلالاً إدارياً من باقي دول شبه الجزيرة العربية.

وهكذا بدا من الواضح أن الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية قد رسمت بإحكام ودقة، وبشكل يتعذر تعديله أو إلغاؤه على الأقل لفترة طويلة من الزمن(١).

□ □ □

ثم أردف: لكن إذا كانت الخريطة السياسية، حسب قولك، قد أصبح من الصعب تعديلها، فكيف يمكن تحقيق القومية الرافضة للحدود والداعية للعودة إلى البداوة الأصلية؟

قلت له: على الدول الخليجية أن تواجه احتمالات تاريخية، وأن لا تكتفي بالحماية الجغرافية ـ القدرية التي وفرها لها «الغزاة الجدد» للخليج العربي، ما دامت تجربة قرابة ربع قرن من الاستقلال لم تستخلص بعد في مواجهة واقعية حقيقية تحتاج إلى بعض الجرأة السياسية ـ التاريخية.

تساءل: ما هي هذه الجرأة التاريخية المطلوبة التي تدعو إليها؟

قلت له: ما أدعو إليه يفترض ثلاثة احتمالات، من ضمن «سيناريو توحيدي» للجزيرة العربية عند نهاية هذا القرن:

□ **الاحتمال الأول:** إعلان فشل تجربة الاستقلال، بعد سنوات من التخبط السياسي، حيث إنه لم يكن سهلاً من الناحية الإدارية ـ السياسة ـ الحضارية ـ البشرية، ولا من الناحية الإقليمية ـ الجغرافية ـ الدولية. فللاستقلال تبعات وأعباء تنوء بحملها دول أكبر من دول الخليج وربما أغنى. فالغنى والثروة النفطية ليسا شرطاً للاستقلال، كما أن الفقر ليس شرطاً من شروط البقاء تحت وصاية الاستعمار.

وللدول الكبرى موقف من الاستقلال عندما لا يخدم هذا الاستقلال مصالحها. وإذا خدم استقلال دول الخليج المصالح الدولية لفترة من الزمن امتدت حوالى ٢٤ سنة، فإن هذه الفترة قد تكون قاربت النهاية. فاستقلال الخليج قام كبديل من الفكرة الاتحادية التي نشأت بعد إعلان بريطانيا عن عزمها على الانسحاب، وماتت تلك الفكرة بين ١٩٦٧ و١٩٧٠ في سلسلة من مؤتمرات استمرت أكثر من سنتين. وكانت «بلقنة» الخليج العربي بديلاً من وحدته.

□ **الاحتمال الثاني**: دخول دول الخليج في مفاوضات تعيد طرح الفكرة القديمة لقيام اتحاد لدول الخليج العربية، إنما بصيغة جديدة تدخل في حساباتها المتغيرات الكثيرة التي طرأت على المنطقة وشعبها خلال العقد الأخير من هذا القرن.

□ **الاحتمال الثالث**: طرح عدة صيغ بديلة من ضمن الفكرة الاتحادية الواحدة. فإذا كان من الصعب دخول إمارات الخليج التسع في صلب التفكير بالعودة إلى فكرة الدولة الواحدة التي سبقت الاستقلال، فمن الممكن طرح فكرة اتحاد البحرين وقطَر، أو قطَر والسعودية، أو البحرين والكويت، أو الإمارات وعُمان. إنما أي طرح لهذه الصيغ يجب أن يكون طرحاً جدياً يأخذ في اعتباره موازين القوى الجديدة أكثر مما يأخذ في اعتباره الحساسيات القبلية المحلية ومراكز القوى التي زرعت في السنوات الأخيرة. ومن المستحسن طرح أي صيغة يتم التوصل إليها عبر استفتاء شعبي في دول الخليج المعنية، لعله يكون فرصة طيبة تمثل بداية الدخول إلى عالم الديموقراطية.

فعلّق قائلاً: هذا تنظير يستسهل منطلقات العمل التوحيدي

وإمكاناته، بقدر ما يستصعب منزلقات الاستقلال وتضحياته، ومن دون تقدير حقيقي لواقع الحال.

قلت له: لا. هذا تنظير يتطلع إلى مستقبل فرضه الاستبسال من أجل وحدة المصير المشترك للخليج العربي.

سأل: وكيف يتم ذلك؟

قلت له: أولاً يدعو مجلس التعاون الخليجي بصفته الهيئة الدستورية ذات الصفة الآنية التعاونية الجامعة إلى مؤتمر قمة في مكة كلاً من ملك المملكة العربية السعودية، وسلطان عُمان، وأمير الكويت، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (ومعه شيوخ الإمارات السبع الأعضاء في الاتحاد) إلى جانب أمير قطَر وأمير البحرين، للبحث في الأوضاع الراهنة في الخليج العربي. وترأس السعودية وعُمان (بصفتهما الدولتين الأكبر) هذا المؤتمر بشكل مشترك، حتى لا تتهم أي منهما بالسيطرة على المؤتمر. ويكون لمؤتمر مكة الصيغة الدائمة الشبيهة بمؤتمر جنيف. أما لماذا تكون الدعوة للاجتماع في مكة، فذلك حتى لا يكون هناك خلاف حول مكان الاجتماع.

ثانياً: يعلن في هذا المؤتمر حل مجلس التعاون الخليجي لفشله، في الوقت الذي يعلن عن تأسيس مشروع اتحاد جديد بين الدول المجتمعة تبنى مقوماته الأساسية والضرورية فقط خلال فترة لا تتجاوز الأربع سنوات. ويحصر البحث عن الصيغ الاتحادية بين أقل عدد ممكن من الخبراء القانونيين أو الدستوريين. ومن الممكن اعتماد صيغة النظام الماليزي الاتحادية كنموذج، التي تنص على تدوير السلطة بين ملوك وسلاطين الاتحاد الماليزي كل أربع سنوات.

ثالثاً: يعتبر مؤتمر مكة نفسه في حال انعقاد دائم، ويشكل رؤساء الدول الأعضاء فيه ما يمكن اعتباره مجلساً أعلى يجتمع مرتين على الأقل في السنة لمتابعة الخطوط العريضة للسياسة الاتحادية التي يعدها الخبراء. ويشكل المؤتمر أمانة عامة مصغرة همها ملاحقة الأحداث فقط، تعتمد على آلية مجلس التعاون الإدارية السابقة (الحالية).

□ □ □

ثم استطرد: لا بد وأنك تدرك أن مثل هذا المشروع لا يزال قابعاً في وهم خيال طموح وفي أبعاد الحدود النظرية، وانتقاله إلى حدود التطبيق رهن بمدى بُعد النظر المتوافر لأصحاب الأمر والنهي في الخليج العربي اليوم، بقدر ما هو رهن بالظروف الدولية والعربية التي تعيشها المنطقة. إنما كيف تضمن التحرك في اتجاهه؟

قلت له: لا ضمانة. وقد يظل هذا المشروع مشروعاً حتى إشعار آخر. أو قد لا يقوى على الصمود أمام رياح التغيير. وفي كلتا الحالتين، قد تكون المحاولة مجدية.

فقال: كل هذا إذا افترضنا ـ حسب قولك ـ أن هناك «سيناريو توحيدياً» يعد للجزيرة العربية بحلول القرن الواحد والعشرين. أما في حال عدم حدوث ذلك، وهو الأرجح، فكيف ترى خريطة الجزيرة العربية الجديدة في مطلع العام ٢٠٠٠؟

قلت له: إنني لا أستطيع أن أراها إلاّ على الشكل المختصر الآتي:

الكويت: منذ غزو العراق للكويت وحرب تحريرها وما سبقه ولحقه من مضاعفات، وخياراتها محدودة تعتمد على عدد من العوامل التي ستبرز ساعة إعادة رسم الخريطة السياسية

للخليج. لكن خيارها الأساسي، من منطلق الحرص على الذات، سيكون الحفاظ على استقلالها. وهذا يتطلب إشغال العراق وإبقاءه ممزقاً تحت وطأة عقوبات دولية لعشرات السنين. في الوقت نفسه على الكويت المحافظة على النظام الديموقراطي البرلماني ومظاهر الحريات الصحافية حفاظاً على جبهتها الداخلية. هذا من جهة. ومن جهة ثانية، لا خيار آخر لها إلاّ الانضمام إلى السعودية في اتحاد كونفيديرالي، كما دعا إليه وكيل وزارة الخارجية الكويتية سليمان ماجد الشاهين في محاضرة له في العام ١٩٩٤[٢].

البحرين: مع إتمام بناء الجسر الجديد الذي ربط البحرين بالسعودية، لم تعد البحرين جزيرة. فوجود الجسر أدى إلى السيطرة السياسية والأمنية الكاملة للسعودية، بقدر ما أدى إلى تقوية الروابط الاقتصادية بين البلدين، إلى جانب درجة يصعب بعدها على البحرين اختيار بديل من السعودية. فشعب البحرين شعب نشيط استطاع منذ استقلاله العام ١٩٧١، أن يبني قواعد صناعات خفيفة إلى جانب البنوك والسياحة والفنادق ومرافق الخدمات الأخرى، التي ستبقى مفيدة، إن لم تكن ضرورية، للسعوديين[٣]. وستكون البحرين للسعودية كما هي «مكاو» للصين، إقليماً من أقاليم المملكة قادراً على تزويدها بخدمات لا تستطيع السعودية أن تقدمها لنفسها أو تستغني عنها.

قطر: ستفقد أسباب الاستقلال ومبرراته بقدر ما ستكون قيود

السيادة عبئاً عليها. والعلاقة التي كانت وطيدة وقوية بين آل ثاني الأسرة الحاكمة في قطر وآل سعود الأسرة المالكة في السعودية، ستعود تدريجياً وستجعل من السهل على آل ثاني أن يقبلوا بزعامة آل سعود، وبالطريقة نفسها التي قبل بها شيوخ الجزيرة العربية حكم الملك عبد العزيز قبل نحو سبعين عاماً. وعلى الرغم من خلاف الأسرتين الحاكمتين في الرياض والدوحة، منذ انقلاب الابن وولي العهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على الأب الأمير الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في صيف ١٩٩٥، ومؤخراً الخلاف على الحدود مع السعودية، فإن القطَريين سيجدون أن الاندماج مع السعودية، سوف يوفر لهم فرصاً اقتصادية كبيرة. إلى جانب أن «وهابية» القطَريين ستوفر لهم فرصاً قوية للاندماج الاجتماعي في المجتمع السعودي، لن تكون متوافرة للبحرينيين أو غيرهم مثلاً. وإلا ستبقى قطر مستهدفة من إيران لكثافة الجالية الإيرانية فيها منذ أيام الشاه، وللعلاقة التي توطدت مع نظام الجمهورية الإسلامية في طهران منذ الانقلاب القطري الأخير، نكاية وتحدياً للسعودية.

الإمارات العربية المتحدة: تزول أسباب وجودها كدولة مستقلة. فمنذ أن أنشئت عام ١٩٧١، لم تكن دولة اتحادية إلاّ بالاسم. وحتى في فترة ازدهار النفط، لم تستطع الإمارات أن تجد لنفسها مكاناً إلى موائد العرب السياسية، ولا حتى في الساحة الدولية. ففشل الجهاز

الحكومي الاتحادي، مثلاً، في السيطرة على مرافق الدولة، سياسياً ومالياً، ما هو إلاّ دليل على هشاشة هياكل الدولة الاتحادية. وجاءت فضيحة «بنك الاعتماد والتجارة الدولي»، لتؤكد هذا وتهز من سمعة الإمارات المالية، والتي ستتحمل من جراء انهيار البنك، خسارة قدرها سبعون مليار دولار. فليس في دولة الإمارات من ضمانة سوى رئيسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي أصبح أول رئيس للدولة الاتحادية من بين مجموعة شيوخ متساوين يعتمدون على الدعم المالي المباشر من أبو ظبي الغنية، ويعانون بدرجات متفاوتة من الغرور السياسي.

المملكة العربية السعودية: ستكون أكبر حجماً وأكثر تناسقاً. فرياح التغيير التي ستهب عليها إثر انضمام كل من قطَر والبحرين إليها، سيكون لها أثرها الكبير وتأثيرها الأكيد، في دفع البلاد في اتجاه أكثر تحرراً وانفتاحاً مما هي عليه اليوم. وسوف تتوافر لدى السعودية نتيجة ذلك، الطاقة البشرية والخدمات من البحرين وقطَر. إلاّ أن انضمام البحرين إليها، بسكانها ذوي الأكثرية الشيعية، سيزيد من تفاقم المشكلة الشيعية في المنطقة الشرقية، ولا سيما إذا استمر التعامل مع هؤلاء كمواطنين من الدرجة الثانية، فلا يمنحهم النظام ثقته، ولا يمنحوه هم الولاء.

سلطنة عُمان: سيتحتم عليها كقوة ذات حقوق جغرافية وتاريخية واضحة في ما كان يدعى حتى العقد الأخير بساحل عُمان، ضم دولة الإمارات وإعادتها إلى الوطن الأم.

فكل مشيخة في الإمارات كانت تستخدم حتى العام ١٩٧١، كلمة «عماني» لوصف جنسية مواطنيها في كل جواز سفر كانت تصدره. والعوامل الجيو ـ سياسية كانت وما زالت أمراً مهماً جداً بالنسبة إلى عُمان. إذ الأراضي العُمانية مفصولة بإمارة الفجيرة في الشمال، مما أدى إلى عزل شبه جزيرة مسندم عن باقي أراضي السلطنة. إضافة إلى أن ثلث القوات المسلحة لدولة الإمارات مؤلف حالياً من العُمانيين، كما أن هناك عدداً كبيراً من العُمانيين يعملون في أبو ظبي ودبي وينتقلون في العطل والأعياد إلى مسقط وصلالة. لذلك سيكون ضم دولة الإمارات إلى عُمان هو العملية الأكثر طبيعية، والوضع الأكثر ملاءمة للاحتمالات التي أمامنا. فمن المنطقي أن تصبح مشيخات دولة الإمارات ولايات تابعة للسلطان، مع احتمال استثناء دبي لأسباب اقتصادية وتجارية، وإبقائها كجيب شبه مستقل يلعب دوراً شبيهاً بهونغ كونغ بالنسبة إلى الصين.

□ □ □

تساءل: إذا كانت قد اكتملت معك صورة شبه الجزيرة العربية بهذا الشكل، فأي مخاوف يمكن أن تحملها هذه الصورة إلى المواطن العربي؟

قلت له: في مواجهة هذه الصورة، يجد المواطن العربي نفسه أمام مجموعة مخاوف (الحقيقية منها أو الوهمية) يلتمس الفرج وسط متاهات الأحاجي السياسية، مستلهماً مخرجاً لنفسه ولبلده وقد سُدت أمامه كل الأبواب. والمواطن المقهور تنقصه عادة الرؤية

للتصدي المباشر للواقع التاريخي. فهو، بكل أسف، لا يملك حتى هذه اللحظة القدرة على القرار ولا القدرة على الخيار.

فقال: لقد شطّ بنا الحديث بعد كل هذا التنظير، إلاّ أن تهمة الانحياز ما زالت عالقة بك.

قلت له: ليس عندي ما أرد به إلاّ أن أذكّر بقول شهير للمؤرخ الإيطالي غايتانو سلفيميني، تعلمته عندما احترفت هذه المهنة منذ ثلث قرن أو يزيد، وهو قول قد يعني كل قارىء يحترم الكلام الذي يقرأه، وكل كاتب يحترم الكلام الذي يكتبه: «الموضوعية ما هي إلاّ مجرد حلم. أما الأمانة فواجب».

فغمز قائلاً: ألا نتطابق مع العاملي في «كشكوله»، عندما نقول: إن مَنْ يطلب صحافياً بغير أمانة كالذي يطلب صديقاً بغير عتب؟

قلت له: أجل وعندئذ يبقى كل منا، بلا صداقة ولا صحافة.

الهوامش:

(١) راجع كتاب رياض نجيب الريّس «الخليج العربي ورياح التغيير» - شركة رياض الريّس للكتب والنشر - لندن، ١٩٨٧.

(٢) راجع محاضرة سليمان ماجد الشاهين في «المؤتمر الدولي لآثار العدوان العراقي على الكويت» - الكويت، ١٩٩٤/٤/٤.

(٣) راجع «السفير»، بيروت، ١٩٩٥/٧/١٧. «الفترة الحرجة» لرياض نجيب الريّس: «البحرين - الدور السعودي واللاعب الإيراني».

الحديقة الخلفية
للجزيرة العربية

■ إن المواجهة في المشهد السياسي العربي اليوم، ليست بين العرب الأغنياء والعرب الفقراء، إنما هي بين الشمال والجنوب. لقد ألغى النظام العالمي الجديد في نهاية الحرب الباردة ما كان يسمى بالعالم الثالث، لأن هذا النظام بدأ حياته والعالم يعيش حالة ركود اقتصادي لا بد من أن تمتد إلى مطلع القرن المقبل، مما ولّد لدى دول الشمال الصناعية شعوراً بالعجز عن الاستمرار في تقديم المساعدات الاقتصادية، بشكل دائم، إلى الدول الفقيرة ومنها معظم دول العالم العربي. فهي لا تستطيع أن تقوم بدور رجل المطافىء ولا رجل الإسعاف، فكيف بدور الشرطي! □

١ ـ الخليج

ترتيب
البيت الخليجي؟

■ «لا يكتمل عقل الرجل حتى يرضى بأن يقال أنه مجنون».□

أفلاطون

قال لي: هذه المرة جاء دوري. هجم صدام أم لم يهجم. وصل بقواته إلى الحدود الكويتية أو إلى الحدود الكردية، أم لم يصل. ضربه الأميركيون أم لم يضربوه. فقد آن الأوان لأن أدلي بدلوي بين الدلاء، وخاصة أن الجبهة الخليجية قد عادت إلى الاشتعال. في الوقت الذي هدأت فيه الجبهات العربية الأخرى نسبياً. فهل نضجت الظروف لنتكلم على المرتكزات الوطنية لما يجري في الخليج، بعيداً عن أحداث الساعة وتطوراتها الإخبارية؟

قلت له: أيُفتَى و «مالك الخليجي» في المدينة؟ وهل هناك دلو أهم من دلوك؟ أتريدني أن أنظِّر لك في قضايا الخليج وأنت أستاذها؟ دعني أتفق معك. سأسألك في العموميات، لأن الخوض في الخصوصيات مهما كانت علنية يبقى محظوراً. وسأشاركك بالتعليق في سياق حديثنا، حتى لا يبدو حديثنا هذا وكأنه عزف منفرد أو استمرار لدفن رؤوسنا في الرمال من دون أن ندرك أن الرمال نفسها تتحرك.

دعني أسألك بعد كل الذي حدث في السنوات الأخيرة: عن أي من الجبهات الخليجية المشتعلة تريد أن تتحدث؟ عن انفجارات وإعتقالات السعودية والموقف الأميركي منها، النظام الرئاسي والقبائل والأحزاب والديموقراطية والانتخابات في اليمن بعد حرب الانفصال، رفع المقاطعة الخليجية عن إسرائيل والتطبيع الجاري معها، تجديد قرارات حصار الشعب العراقي كل ستة أشهر وتهديدات صدام حسين المستمرة للكويت والأكراد والاستنفار الدولي مقابلها، وغيرها وغيرها... أم تريد أن تقوّم آفاق الخليج المستجدة، وقد مرّ عليها حربان خلال سبع سنوات: حرب تحرير الكويت وحرب الانفصال في اليمن؟

ولأن «مالكاً الخليجي» كان ينتظر أن يُسأل، استعجل الإجابة بابتسامة أوسع من ابتسامتي، وقال:

كما قلت لك، لا أريد أن أخوض في الأحداث الآنية، وإنما أريد أن أجري جولة أفق في خلفياتها وصولاً إلى تحليل مسبباتها. فخلال السنوات العشرين الأخيرة، والحروب الثلاث التي مرت بها (ولا تنسَ الحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات) بل منذ أعطيت الكيانات الخليجية استقلالها، ودول الخليج تمر بأخطر وأحرج فترة في تاريخها المعاصر. ذلك كله نتيجة لثلاثة عوامل.

- **أولاً:** بروز القدرة الاقتصادية والمالية والنفطية الهائلة لدول الخليج في حجم فاق قدرة هذه الدول على استيعابه والتحكم فيه، وذلك على مدار ربع قرن من الزمن.
- **ثانياً:** فشل محاولة دول الخليج في إقامة تعاون اقتصادي

وسياسي وعسكري بينها عن طريق إنشاء مجلس التعاون الخليجي بحيث كان يمكن أن يشكل عصا تتوكأ عليها، فتقيها عثرات الزمان التي وقعت فيها وهي مفتوحة العينين.

□ **ثالثاً:** نتائج استمرارحرب الخليج الثانية وذيول «عاصفة الصحراء» التي طالت وأخذت تصبّ بعض حممها على شواطىء الخليج، بعد أن كادت تتجاوز نتائج الحرب العراقية ـ الإيرانية وقد أرهقتها طوال ثماني سنوات.

□ بالنسبة إلى **العامل الأول** فإن بروز القدرة الاقتصادية لدول الخليج جعلها تجد نفسها وقد تحولت مركزاً لصراعات الدول الكبرى الحريصة على الحفاظ على مرتكز استراتيجي لها في هذه المنطقة التي تحتوي على أكبر احتياطي للنفط في العالم. لقد كان لهذه القدرة الاقتصادية الخليجية التي وهبتها الظروف الجيولوجية ـ الجغرافية والأقدار التاريخية، حجم أكبر من قدرة وكفاءة واستعداد دول الخليج وحكّامها للسيطرة عليها كلياً، بحيث خلقت معاناة فريدة من نوعها بين الدول النامية.

إن هذه القدرة الاقتصادية فاقت إمكانية التحكّم السياسي فيها، بحيث جعلت منها عبئاً بقدر ما أحالتها إلى قوة لا تسيطر على العضلات وإن كانت تملك حق استعراضها. فالقدرة الاقتصادية الخليجية التي مارستها دول الخليج طوال الطفرة المالية الماضية، وهنت وضعفت في عصر التضخم النفطي وهبوط أسعار النفط وإشباع السوق من الطاقة، وامتلاء الاحتياطي الاستراتيجي العالمي.

وبالتالي لم تعد العضلات الاقتصادية لدول النفط قادرة على توجيه أي ضربة إلى أي جهة، ولا حتى التهديد بها. وجاءت «عاصفة الصحراء» لتنهي حتى السيادة الشكلية على المقدرات المالية لهذه الدول.

□ وبالنسبة إلى **العامل الثاني** فإنه عندما أُنشىء مجلس التعاون الخليجي، اتضح بالدليل الحسي أن هذه المغامرة مؤهلة أن تكون التجربة الناجحة الوحيدة في حياة الخليج السياسية المعاصرة، لو قدّر لدول الخليج التعامل مع الظروف السياسية المحيطة بها بواقعية وعملية، من دون الوقوع في خطر التقوقع داخل بوتقة مجلس التعاون على حساب المفاهيم الوطنية البسيطة والارتباطات القومية وضيق الأفق في مفهوم السيادة القطرية. وفشلت التجربة فشلاً ذريعاً، ولم يبقَ من المجلس إلاّ إطاره الشكلي وطقوسه الروتينية.

□ أما **العامل الثالث** فإنه يتمثل في استمرار نتائج حرب الخليج الثانية وتداعياتها السياسية والاقتصادية المريرة، وأهمها استمرار الحصار على العراق شعباً ونظاماً والذي بات يلقي بظله المعتم على دول الخليج، بحيث إن هذه الدول تعيش الآن في خوف دائم من المواجهة مع العراق أولاً ثم مع إيران. هذا الخوف في الخليج الذي تلا الاستقلال واستمر إلى اليوم. نما وشبّ وترعرع على قلق المواجهة والتصادم بين دولتين توسعيتين من جهة، ودويلات صغيرة تتعامل كل منها على حدة مع العراق وإيران من موقع الضعف، من جهة ثانية. وسوف يستمر هذا الوضع السلبي طالما بقيت دول الخليج غير معترفة بالطابع المأسوي لهذه المواجهة أو الخلل الكبير في موازين القوى، مهما ملكت ـ في سياق التقاط الأنفاس ـ من

حماية غربية أو غطاء دولي، وطالما ظلّت عاجزة عن اتخاذ مواقف قوية وجريئة بهذا الصدد.

□ □ □

سكت «مالك الخليجي» برهة وابتسم **وقال**: ما رأيك في هذه العموميات؟

ابتسمت بدوري **وقلت له**: عال. ولكن إذا أردنا الدخول في بعض الخصوصيات، ألا ترى أن حرب تحرير الكويت وتدمير العراق، ومن قبلها الحرب العراقية ـ الإيرانية لم تؤثّرا في منطقة الخليج بالشكل الذي يبالغ فيه بعض المراقبين هذه الأيام؟ كذلك هي حرب الانفصال في اليمن، التي يبدو وكأنه قد تمّ احتواء تداعياتها ونتائجها حتى الآن؟

قال: هناك مَنْ يعتقد في الخليج أن الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت في مصلحة دول الخليج نفسها حيث استنزفت الدولتان المتحاربتان قوتهما وخف، بالتالي، خطرهما على المنطقة. وهناك مَنْ كان يقول إن انتصار العراق في هذه الحرب سيكون له انعكاس سلبي على دول الخليج، وهذا ما تحقق عند غزو العراق للكويت. وهناك مَنْ كان يقول أيضاً إنه لا مانع من انتصار إيران فهي بلد إسلامي له مواطنون عدة في الخليج يؤمنون بالحل الإسلامي لا بالحل القومي. وهذا لم يتحقق. حتى أن هناك مَنْ أصبح يقول أن لا مانع من تدمير العراق إذا كان ذلك يعطي الكيانات الخليجية ضمانات البقاء. وهذا ما حدث.

المقولة الأولى كانت خاطئة، لأن إنهاك الدولتين معناه أن الدولة شبه المنتصرة ستشكل عبئاً على دول الخليج لا بد أن يمتص قدراتها

ومواردها. وهذا ما تحقق بالفعل حيث دفعت دول الخليج ثمناً نقدياً باهظاً نتيجة لـ«عاصفة الصحراء». بالإضافة إلى أنها مقولة خاطئة بالمفهوم الوطني.

أما حرب الانفصال في اليمن، فما زال من السابق لأوانه التكهن بنتائجها قبل مرور زمن كافٍ عليها. لكن هذه الحرب حجّمت قدرة السعودية على التدخل في شؤون دول الجوار، مما لا بد أن يكون له انعكاساته على موازين القوى وصور التحالفات المرتقبة داخل الجزيرة العربية.

المقولة الثانية كانت خطرة، لأنها افترضت أن للعراق أطماعاً توسعية في الخليج شبيهة بالأطماع الإيرانية بل أكثر جديّة. كما أنها لا تعتبر أن العراق دولة خليجية وعربية تمثل البوابة الشمالية للخليج العربي. وصحت المقولة الثانية وتأكد خطرها بغزو العراق للكويت، بحيث إن أطماع العراق فاقت كل الأطماع الإيرانية.

أما **المقولة الثالثة** فهي كارثة، لأنها تلغي كلياً مفهوم الانتماء العربي، وتتبنى مفهوم الثورة الإسلامية الإيرانية، متخذة من الإسلام سلاحاً يبدو وكأنه من صنعها، في حين أننا نحن العرب الذين جئنا بالإسلام ونشرناه في العالم حين كنا «خير أمة أخرجت للناس».

لكن **المقولة الرابعة** هي المصيبة بعينها، حيث لم يعد هناك بين الأنظمة الخليجية مَنْ يمانع في تقسيم العراق وتفتيت كيانه وتجويع شعبه، إذا كان ذلك يحقق لهذه الأنظمة، القضاء على القدرة العسكرية العراقية في التوسع ويقضي على الطموحات العراقية (تحت أي نظام) لاختراق الجزيرة العربية.

دعني أتوقف عند المقولة الكارثة والمقولة المصيبة هذه لأسألك: هل

تدري لماذا لم نبك على ضياع الإسكندرون حين نجحت تركيا في اقتطاعه من سورية؟ لا تحاول أن تجيب أنت. أنا سأقول لك الجواب: لأن الأتراك مسلمون.

وهل تدري لماذا لم نبكِ على ضياع عربستان يوم ضمتها إيران إليها؟ للسبب نفسه، لأن الإيرانيين مسلمون.

وهل تدري لماذا بكينا وما زلنا نبكي على ضياع الأندلس بعد مئات السنين من انهيار الحكم العربي في أسبانيا؟ الجواب لأن الأندلس لم تعد مسلمة ولأن الأسبان والبرتغاليين ليسوا مسلمين.

وهل تدري لماذا نبكي اليوم على تدمير سراييفو ونندب مذابح مسلمي البوسنة، والتطهير العرقي الذي يتعرضون له. بعد أن أضعنا البوسنة والهرسك في غياهب التاريخ العثماني قبل مائتي سنة؟ لأن الصرب غير مسلمين.

أوردت لك هذه الأمثلة لألفت نظرك، أنه ما دام القاتل والقتيل من المسلمين، فهذا «ذبح حلال». أما إذا كان القاتل من غير المسلمين والقتيل من المسلمين، وبغض النظر عن المسببات، فهذا غيّ وضلال، تعودنا أن نقيم له عاشوراء دائمة وكربلاء متنقلة.

قاطعت «مالكاً الخليجي» لأسأله: ولكن أليس هناك أخطار أخرى تواجه الخليج يفترض أن يكون مستعداً لها؟

أجاب: لا. هناك خطر واحد فقط يواجه الخليج، وما عداه ليس سوى تفرعات منه، هذا الخطر هو الخطر الإسلامي من أينما أتى، وأي لبوس لبس. فليس هناك خطر قومي أو ديموقراطي أو ليبيرالي أو حتى شيوعي بالمعنى الفكري أو السياسي كما يروّج البعض. لكن هناك خطراً إسلامياً (إيرانياً وأفغانياً وجزائرياً وسودانياً ومصرياً

وباكستانياً وسواه وسواه...) قد يودي بالخليج وسط الصراع على النظام العالمي الجديد بكل مصطلحاته الشرق أوسطية.

فلا شك أن الولايات المتحدة تعتبر الخليج منطقة نفوذ لها، تمتلك فيها مصالح حيوية وهامة، ولما كانت واشنطن تنظر إلى الخليج كمنطقة ترتبط بمصالحها، لذلك لن يكون دفاعها عنها إلاّ بالطريقة التي تحفظ هذه المصالح عندما تحين ساعة الطوارىء. وحانت الساعة قبل أربع سنوات حين زحف صدام بقواته إلى الكويت صبيحة ذلك اليوم المشؤوم من آب ١٩٩٠. ودنت ساعة القطاف الأميركي عندما تمّ تشكيل التحالف الغربي لتحرير الكويت وتدمير العراق الدولة، لا النظام. وقد تدنو الساعة مجدداً لو أن صدام حسين وقد حشد ستين ألفاً من جنوده صبيحة ٧ تشرين الأول ١٩٩٤، وسط قلق مجلس الأمن الدولي، قد مشى بهم إلى الكويت، ولو للنزهة.

□ □ □

وقبل أن يتوقف محدثي عن الكلام داهمته مقاطعاً بسؤال جديد: وكيف يواجه الخليج هذا الخطر أو أي أخطار أخرى، حتى يتم ترتيب أوضاع البيت الخليجي؟

قال: هنا يأتي دور المواطن الخليجي في الدفاع عن أرضه وشعبه وتراثه إذا أحسّ فعلاً بمواطنيته وانتمائه الحقيقيين إلى الأرض والوطن. لأن الوطن ليس جواز سفر ولا جنسية ولا فندقاً ولا رصيداً في بنك. وإذا كان هناك مستقبل لدول الخليج، فإن هذا المستقبل، يعتمد على أمر أساسي واحد هو بناء المواطنية عند الإنسان الخليجي. فعندما وقع المحذور بغزو العراق للكويت، لم

يكن المواطن الخليجي يشعر بأن له وطناً ينتمي إليه وأرضاً تستحق أن يموت دفاعاً عنها، وجذوراً فيها أصالته، تشده دائماً إليها. ناهيك بنظام حكم يمثله. لذلك هرب المواطن الكويتي من وطن اعتبره فندقاً ما إلى فندق آخر في أي مكان في العالم، دون أن يشعر بالفارق.

وهذا أمر ما كان له أن يتم أو يحدث أو يتطور لولا أن هذا المواطن قد شعر ببعض حقوقه الديموقراطية، أي أنه يشارك في اتخاذ القرار مع أصحاب النظام. والمشاركة في اتخاذ القرار ـ السياسي والاقتصادي ـ بمعناه الحقيقي، لا تعني الاستيلاء على السلطة، بل تعني أن على السلطة ـ النظام أن تستأنس برأيه وأن تشاركه المشورة وأن تحسب له حساباً، وأن تشعره بأنه هو (أي المواطن) صاحب المصلحة في القرار، الذي يتم التوصل إليه، وليس النظام نفسه. وفي هذا بداية الديموقراطية.

ولم يعد بعد «عاصفة الصحراء» ممكناً الرهان على إرضاء المواطن الخليجي بإشراكه في الرخاء الاقتصادي على حساب كبته السياسي. فالرقعة الاقتصادية قد ضاقت في السنوات الأخيرة، بينما الآفاق السياسية اتسعت. وفي اعتقادي أن بناء المواطنية في هذا الإنسان هو التحدي الأكبر الذي يواجه أي نظام في الخليج بل هو الرهان التاريخي.

لكن ما هو الطريق إلى بناء هذا المواطن الخليجي الذي تحدثت عنه؟ **سألت** «مالكاً الخليجي».

أجاب: الطريق هو في أن تذوب الكيانات السياسية بين دول المنطقة الخليجية في إطار اتحادي يعطي هذه الدول ثقلاً سياسياً

وعسكرياً وتجربة شبه ديموقراطية. على الرغم من الاتجاه السائد في العالم اليوم، والذي اتضح أنه يميل إلى الكيانات الصغيرة، إنما لأبناء القوميات المتعددة، وليس لأصحاب القومية الواحدة. وإطار مجلس التعاون الخليجي هو الخطوة الأولى الصغيرة والصحيحة في طريق الألف ميل، حتى ولو أن حدود هذا الطريق لم تتحرك مؤخراً أنملة واحدة. عندئذٍ يكون في إمكان هذه الدول أن توفر الحماية لنفسها. الحماية العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية وبالتالي القومية. والحماية القومية لا يمكن أن تؤمَّن بمجرد أن يغنِّي المواطن في الخليج: «أنا خليجي... أنا خليجي» وينسى أنه عربي أولاً وأخيراً ودائماً، وأن حمايته الحقيقية في أنه عربي تمتد إلى أبعد من جزيرتي وربة وبوبيان وإلى أطول من مضيق هرمز، وأهم من الطنب الكبرى والطنب الصغرى، وأوسع بالتأكيد من فشت الديبل وحوار.

لذلك يجب ألا تقف طموحات مجلس التعاون الخليجي، على ضآلتها، على أبواب مجالسه وإنجازاته المتواضعة الحالية، بل يجب أن تتعداها إلى تحقيق الفكرة المستقبلية الاتحادية، بأن يصبح شبيهاً بالكيانات الاتحادية الحقيقية في العالم: كالولايات المتحدة، كندا، أوستراليا، ألمانيا الاتحادية، اسمه «الولايات المتحدة الخليجية».

□ □ □

وكأن «مالكاً الخليجي» لم يكتفِ بأحلامه الوحدوية، فعاود الكرة عليَّ مجدداً بقوله: حتى تكتمل الصورة، دعني أذكرك بمجموعة هواجس خليجية كانت تنتاب منطقة الجزيرة العربية قبل حرب تحرير الكويت و «عاصفة الصحراء»، صحت كلها.

□ **أولها**: هاجس الجيران: كان على دول الخليج أن تفهم وتتفهم بعض الإشارات في العلاقات المميزة التي كانت وما زالت تتحكم فيها، مع عدد من الجيران لأسباب تاريخية ودينية وجغرافية، بحيث لا تستطيع الفكاك منها. أي أن تراعي خوف هذه الدول من هؤلاء الجيران. منها علاقة الخوف «الدينية» بين البحرين وإيران، والتي لا أحد يشعر بها في الخليج مثلما يشعر بها البحرينيون. أو علاقة الخوف «التخريبية» التي كانت بين سلطنة عُمان واليمن الجنوبي عندما كانت هذه الاخيرة دولة ماركسية مستقلة وخاصة بعد تجربة ثورة ظفار التي لم يعانِ منها الخليجيون كما عانى منها العمانيون. أو علاقة الخوف من «الهيمنة» السعودية على قطَر، التي كانت وراء خروج الدوحة من منطقة نفوذ الرياض، والتي تعب من جرائها القطريون عقوداً طويلة. أو علاقة الخوف «الجغرافية» بين الكويت والعراق منذ مطالبة العراق بالكويت في أيام حكم عبد الكريم قاسم، التي لم تهدد أحداً في الخليج كما هددت الكويتيين، والتي جسّدها صدام حسين بغزوه الشهير. إن عقدة الخوف المتأصلة في هواجس هذه الدول من الجيران يجب أن تحسب حساباتها بدقة في ميزان الأمن السياسي والعسكري، قبل القفز فوقها عند تحديد ارتباط دول الخليج هذه ببعضها البعض.

□ **ثانيها**: هاجس الإعلام: صحيح أن كل دول الخليج تريد أن تستعين على أمورها بالكتمان، إلاّ أن بعضها يريد التعتيم كلياً على قضايا الخليج الأساسية، من سياسية واقتصادية وأمنية، بحيث يصبح محظوراً الخوض فيها وكأنها غير موجودة، مما يخلق نوعاً من الاطمئنان الكاذب لدى الناس. وهذا البعض لا يمانع في مواقف البعض الآخر من عدم تضخيم الأخطار المحيطة بالخليج عند

طرحها ومعالجتها، شرط أن تكون دول الخليج مستعدة لدرء هذه الأخطار، وواعية لأبعادها ومتفهمة لإمكانية وقوعها.

وقد ازداد الهاجس الإعلامي لدى بعض دول الخليج، بعد أن شعرت أن الدول الأخرى تريد أن تجعل من موضوع «الأمن الإعلامي» «قميص عثمان» للتستر على التجاوزات المحلية أو الشؤون الخاصة المتعلقة بأشخاص السلطة بحيث تمنع أيضاً البحث في الشؤون القومية الأساسية كالخطر الإيراني أو الخطر العراقي أو الخطر الإسرائيلي أو الخطر الإسلامي أو العمالة الآسيوية أو التدخل الخارجي مثلاً، والذي تحقق فعلاً بفضل «ذكاء» صدام حسين الاستراتيجي. إن التضخيم شيء والتعتيم شيء آخر. فليس هناك عند غالبية دول الخليج ما تخشاه من طرحها لقضاياها السياسية ومخاوفها العربية والدولية، وأن حماية الصغائر يجب ألا تكون على حساب نقاش الكبائر.

□ **ثالثها:** هاجس التدخل الأجنبي الذي وقع: إن دول الخليج كانت تعيش هاجس التدخل الغربي الأميركي في بلادها من منطلقين: المنطلق الأول هو أن هذا التدخل ـ أي شكل اتخذ ـ سينقذ الأنظمة الخليجية في ساعات الخطر. وهذا ما حدث. والمنطلق الثاني هو أن هذا التدخل سيكون وبالاً على الأنظمة الخليجية وكارثة عليها بحيث يغرقها في أوحال الصراع الدولي، وبحيث يصبح موضوع إخراج المتدخلين قضية احتلال ذات أبعاد وطنية وقومية، وهذا ما يحدث فعلاً الآن. فالتدخل الغربي أو الأميركي في الخليج لم يستأذن أحداً من هذه الأنظمة في توقيته وحجمه وبقائه من منطلق مصالح الغرب البحتة، وبغض النظر عن مصالح وارتباطات دول مجلس التعاون الخليجي. ولم يكن هناك موقف موحد وسريع من احتمالات التدخل الغربي الأميركي لدى

هذه الدول بحيث تستطيع على الأقل التعامل معه بشكل يحفظ ماء وجهها ويسوغ قبولها به ويحافظ على ما تبقى من مصالحها وعلاقاتها العربية والدولية. بقدر ما كان هناك موقف إذعان واضح، لم يكن للأنظمة الخليجية خيار فيه.

□ □ □

توقف محدثي عن الكلام ونظر إليّ قلقاً وسألني: هل أفتى «مالك الخليجي» بما فيه الكفاية في مدينتك هذه المرة؟

قلت له: ربما، لكن هذا الكلام كله أضغاث أحلام.

أجابني: قطعاً، ولكن هل المسموح للعالم فقط أن يتعامل مع الإنسان الخليجي إقليمياً عبر مصالحه، في حين أنه ممنوع عليه أن يحلم قومياً؟ اتركوا لنا الأحلام القومية على الأقل بعد أن أخذتم منا كل ما عداها.

وعندما مشى «مالك الخليجي» نحو الباب، بعد أن لف عباءته على وسطه، وسوّى عقاله على رأسه، وأصدر فتواه الطويلة، دون أن يجيب على السؤال الأخير الذي طرحه، قال لي وهو يودعني:

«اضحكوا بعبكم» أيها المشرقيون. همومكم هي إرث تاريخي وفعل يومي وإمكانيات مستقبلية. أما همومنا فهي علامات استفهام يحتاج كل واحد منها إلى ملف كامل ليس فيه ورقة واحدة مقروءة. إننا نخاف أن نموت من خوف الخوف على هواجسنا، ومن تفسيرات كوابيسنا ومن آراء الكثيرين من مستشارينا.

وأدركت، عندما مضى محدثي في طريقه، أنه أضاف هماً جديداً إلى مجموع الهموم العربية.

وتطيّرت.

٢ ـ الخليج

صلح
القهوة المرّة!

■ «مودّة يوم صلة، ومودّة شهر قرابة، ومودّة سنة رحم، من قطعها قطعه الله».□

الإمام جعفر الصادق

في البدء كانت الرمال. وتحت الرمال ظهر النفط. ومع النفط جاءت الثروة. وعن طريق الثروة بدأت التنمية. وبواسطة التنمية جاء العلم. ومع العلم انتشر الوعي. وحملت الكلمة بذور الوعي. ومع الكلمة جاءت السياسة، ومع السياسة بدأ التململ. ولما كانت الناس تعيش فوق الرمال، وتتعلم في المدارس، وتقرأ الصحف، وتشاهد التليفزيون، وتجوب العالم، وتتعامل بالكلمة، وتتحدث بالسياسة، وتنعم بنمو الثروة، فكان لا بد من الحركة. وجاءت الحركة السياسية في أحيان كثيرة، عاجزة ومغامرة، في آن معاً.

وإذا كنا نتحدث عمّا يدور من حياة سياسية في الخليج اليوم، فيجب أن ندرك أنه صراع يجري بين الأنظمة الخليجية بمعزل عما يريده المواطنون الخليجيون الذين نعموا بالثروة وترعرعوا في التنمية ونهلوا من العلم الذي وفرته لهم الرمال الغنية. في الواقع، السياسة في الخليج تعني شيئاً واحداً، هو مجمل نشاطات الحكّام وحكوماتهم، من خلافات ومصالحات، ومن علاقات واتفاقات،

ومن مشاريع وقرارات. وكلها تتم بمعزل أو خارج معرفة آراء المواطنين العاديين، وإن كانت من صلب اهتماماتهم.

□ □ □

أهم مظاهر هذا الوضع، هو القمة السنوية التي تعقدها الدول الخليجية، ويجري فيها ما يمكن أن يسمى بـ «جردة العام»، فتكون مؤشراً إلى نوع الحياة السياسية التي يتوقعها الناس في قادم الأيام، وأي هموم سيحملون. وليس من بين هذه الهموم ـ قطعاً ـ حساب للوعي السياسي العميق الذي وصل إليه الخليجيون، ولا لرغباتهم الدفينة في «المشاركة في صنع القرار». فهذه هموم المواطنين لا هموم الحكام.

خلال عقد ونصف من الزمن، أصبح للقمة الخليجية طقوس قلّما تحيد عنها. فمنذ العام ١٩٨١، وزعماء دول الخليج يجتمعون مرة في السنة في عاصمة من عواصمهم حسب التسلسل الأبجدي لكل منها، وغالباً ما يكون عند النصف الأخير من شهر كانون الأول، لمدة لا تزيد عادة على ٤٨ ساعة، يتبادلون الشجون والهموم المشتركة من دون أن يتوصلوا مرة واحدة إلى حل لأي مشكلة مستعصية بينهم، سوى ربما تحديد أطر الاختلاف. أما أطر الاتفاق، فيكون، قد توصل إليها عادة، الخبراء والوزراء قبلهم، وهي تتمحور غالباً حول القضايا الهامشية.

وقد واظب زعماء الخليج على هذه الطقوس، في الحرب وفي السلم، وفي الأزمات وفي الانفراجات. وهي بحد ذاتها ظاهرة يشكرون عليها في عصر الاختلاف الخليجي والتشرذم العربي. وقد درجت القمم الخليجية على عادة اللقاءات الشخصية بين الزعماء،

حيث يتزاورون ويشربون القهوة العربية المرّة ويتحدثون عن سباق الهجن ويلتقون في أروقة قصور الضيافة. ما عدا جلسة الافتتاح الرسمية حيث يتلو الأمين العام للمجلس الخطوط العريضة لتقريره السنوي، وهو عبارة عن مجموعة عناوين لإنجازات لم تتحقق، والجلسة الختامية حين يتلو الأمين العام نفسه، بياناً مشتركاً معداً سلفاً لاتفاقات لن تنفذ، كان «تطابق وجهات النظر» فيها بين الزعماء هو السمة الغالبة عليه. ويتفرق الجمع بعدها، بالحفاوة نفسها التي استقبلوا بها.

بعيداً عن هذه الأجواء، وفي سيناريو المشهد الأول فإن أمام كل قمة خليجية مجموعة أوراق تفرض نفسها، سنة بعد سنة، على كل الملوك والسلاطين والأمراء والشيوخ. وهي أوراق لقضايا ما زالت تتكرر من دون أن تصل إلى أي نوع من أنواع الحسم. أهم هذه القضايا ثلاث: **الأولى** والأهم، قضية الخلافات الحدودية الأزلية. **الثانية**، مشاريع الدفاع العسكري المشترك، وخاصة بعد «عاصفة الصحراء» وحرب الخليج الثانية، ولا سيما في ضوء الدروس المستخلصة منها. **الثالثة**، ما يسمى بالاستراتيجية الأمنية، وتناقض مواقف دول المجلس منها بدءاً من الكويت ونهاية بقطَر.

فالكوارث التي مرت على الخليج منذ بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية، والتي كان قيام المجلس بسببها، لم تغيّر من نمط معالجة هذه القضايا ولا من السرعة في بتها. حتى عندما قام العراق بغزو الكويت في ٢ آب ١٩٩٠، لم تجد دول مجلس التعاون الخليجي من داعٍ للدعوة إلى قمة طارئة لتدارس مواجهة خطر كارثي بهذا الحجم، سوى أن تنتظر الموعد العادي للقمة في كانون الأول، أي

بعد خمسة أشهر من وقوع الغزو بكل ما رافقه من أحداث وأزمات وضعت مصير الجزيرة العربية كلها على حدود الضياع، حيث عادت القمة والتأمت في الدوحة عاصمة قطَر، قبل عشرة أيام فقط من بدء حرب «عاصفة الصحراء» والقصف الجوي على بغداد، وانشغلت على مدار ثلاثة أيام بالخلاف القطَري ـ البحريني على جزيرتَيْ «حوار» و«فيشت الدبل»، وكأن ما يحدث في الكويت والعراق أمر لا يعنيها ولا يمسها من قريب أو بعيد.

□ □ □

وإذا كانت ورقة الحرب العراقية ـ الإيرانية قد استحوذت في مدار ثماني سنوات، على قصب السبق في كونها الأطول وجوداً على الطاولة الخليجية منذ بدء الحرب في العام ١٩٨١ حتى توقفها في العام ١٩٨٨، فإن خلافات الحدود بين دول المجلس كانت الأقل تداولاً رسمياً والأكثر إلحاحاً بين هموم الزعماء الخليجيين، وإن لم يكن هناك فعلاً ورقة واحدة أو معينة تحمل هذا العنوان. وخلافات الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تعود إلى إرث الجدود، هي لائحة طويلة ليست مدرجة رسمياً على جدول أعمال القمة. لأن الخلاف على الحدود بين أي دولتين يرتبط بموضوعات السيادة والحق والتاريخي، ويثير الكثير من المشاعر الدفينة، التي تدفع دائماً باتجاه المواجهة. بالإضافة إلى صعوبة تحديد أي خلاف، وبين أي دولتين، (وفي أحيان أكثر من دولتين) هو الأجدر بالبحث، أو الأولى بالتصدي، أو الأشد تعرضاً للانفجار.

وخلافات الحدود هي كصندوق «باندورا»، الكل يخاف التصدي لها أو فتح ملفاتها، حتى لا تطير من ذلك الصندوق الحشرات

والزواحف والأوبئة، كما حدث في الأسطورة الإغريقية. فحتى الآن ليس من بين آليات مجلس التعاون ولا حتى في نطاق القمة، أي لجنة مكلفة بدراسة خلافات الحدود، للخروج بتصورات أو توصيات في شأنها. فهناك خشية دائمة من التعرض لها، حتى لا تنكأ الجراح التاريخية، فتعود دول الخليج إلى حروب داحس والغبراء. وخلافات الحدود الخليجية، المرشحة للانفجار عند أي لحظة، ليست خلافات جغرافية حول خطوط وهمية على الرمال أو حول السواحل البحرية. بل هي خلافات سياسية تدور بين الأسر القبلية الحاكمة، يلعب التاريخ الموروث فيها دوراً كبيراً. ولأنها خلافات سياسية، فهي تدور حول هيمنة الأسرة ـ القبيلة التي صارت دولة على جارتها الأسرة ـ الدولة الأخرى.[١]

لنبدأ بخلاف قطَر والبحرين. قطَر تطالب البحرين بملكية جزيرتَي «حوار» و«فيشت الدبل» ومجموعة من الجزر الصغيرة الواقعة بين البلدين. وترد البحرين، ليس فقط بتمسكها بحقها التاريخي في جزرها وسيادتها عليها، بل بالمطالبة بـ «الزبارة»، وهي قرية تقع على سواحل قطَر الشمالية الغربية، نزح منها آل خليفة، حكّام البحرين، قبل ما يزيد على ٢٠٠ سنة. وكان الخلاف القطَري ـ البحريني قد رُفع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، بعد أن فشلت الوساطة السعودية في تحقيق أي تقارب بين وجهتي نظر البلدين، وأصدرت المحكمة في ١ تموز ١٩٩٤ قراراً بصلاحيتها في النظر في قضية الخلاف بشرط أن يشمل كل القضايا المتنازع عليها بين البلدين، وليس أي جزء منه. وكانت محكمة العدل الدولية في حينه قد أمهلت الطرفين خمسة أشهر (انتهت في ١ كانون الأول ١٩٩٤) للتقدم بطلب مشترك للتحكيم. إلا أن قطَر تقدمت بدعوة منفردة

إلى المحكمة، رفضتها البحرين، بعد أن فشلت المفاوضات بين المنامة والدوحة في لندن للتقدم بطلب مشترك يحتوي على مجمل موضوعات الخلاف. وهكذا ظلت العلاقة بين الدوحة والمنامة في أسوء حالاتها، على الرغم من مظاهر المجاملات الخليجية.

وكانت البحرين تفضل أن لا ترفع القضية إلى محكمة العدل الدولية، وأن تُحترم الحدود التي ورثتها دول الخليج منذ أيام الحماية البريطانية عند استقلالها، وعدم المساس بها. بينما تصر قطَر على أنه من حقها رفع الأمر إلى المحكمة في لاهاي، لأنها تعتقد أن لها أرضاً أعطتها بريطانيا من غير وجه حق إلى البحرين. وادعاء قطَر، لو انسحب على كل دول الخليج، فلن تبقى دولة في الجزيرة العربية بحدودها الحالية. في الوقت نفسه ترى قطَر أن الوساطة السعودية التي كان يؤمل فيها، كانت منحازة إلى وجهة نظر البحرين، وأن انحيازها كان سبباً في توتر العلاقات بين قطَر والسعودية.

وزاد في ضغينة قطَر ضد السعودية، الفتوى التي أصدرها الشيخ عبد العزيز بن باز، الرئيس العام لرابطة العالم الإسلامي ورئيس هيئة كبار العلماء المسلمين ومفتي المملكة العربية السعودية، في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٤، وحرّم فيها رفع أي خلاف بين دولتين إسلاميتين أو أكثر، إلى محكمة أجنبية لا تحكم بموجب قوانين الشرع الإسلامي. ومما قاله ابن باز في فتواه، نافياً الاعتراف بالقانون الدولي، إن: «التحاكم إلى محكمة العدل الدولية وأمثالها من الهيئات غير الإسلامية، هو تحاكم إلى غير شرع الله، ولا يجوز التقاضي إليها أو تحكيمها بين المسلمين»[٢]. غير أن هذه الفتوى، على سذاجتها والتي أيدها في اليوم التالي مفتي البحرين ورئيس

محكمة الاستئناف العليا الشرعية الشيخ محمد عبد اللطيف آل سعد، لم تقدم أو تؤخر في موضوع الدعوى المرفوعة إلى محكمة العدل الدولية والتي ينتظر أن تنظر فيها خلال العام القادم ١٩٩٧، بل إنها أثبتت انحياز السعودية الكامل إلى وجهة النظر البحرينية.

ومن الخلاف الحدودي القطَري ـ البحريني، إلى الخلاف الحدودي القطَري ـ السعودي، الذي تفجر إثر حادثة مخفر الخفوس في العام ١٩٩٢، ولمَّا تمر بضعة شهور على انتهاء حرب الخليج الثانية، والذي لم تنجح في تهدئته مرحلياً، سوى وساطة مصرية، حينما فشلت كل الوساطات الخليجية. وقد أثر هذا الخلاف بانعكاساته الواسعة، على مجمل مسيرة مجلس التعاون الخليجي. وعاد الجو مجدداً إلى التأزم في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٤، عندما قاطعت قطَر اجتماعات وزراء داخلية دول مجلس التعاون في الرياض، احتجاجاً على صدامات مسلحة وقعت بين حرس الحدود السعوديين وبين زوارق قطَرية في منطقة خور العديد، أطلق فيها السعوديون النار على القطَريين. وتذرعت قطَر في مقاطعتها اجتماعات وزراء الداخلية بأن السعودية لم تقدم تفسيراً، عبر وزارة الخارجية، لهذا «الاعتداء». وعطل غياب قطَر الاتفاقية الأمنية الخليجية المشتركة، التي كانت السعودية قد اقترحت التوقيع عليها قبل خمس عشرة سنة.

ونفت السعودية نفياً قاطعاً وجود أي حوادث حدودية من النوع الذي أشارت إليه قطَر، مؤكدة أن «الرياض لا تريد خلق خلاف مع الدوحة من لا شيء»، ومذكرة أن اتفاق المدينة المنورة في كانون الأول ١٩٩٢، بين الملك فهد وأمير قطر السابق الشيخ

خليفة بن حمد آل ثاني، الذي تم التوصل إليه بعد حادثة مركز الخفوس، ينص على اعتراف قطَر بسيادة السعودية على منطقة خور العديد البحرية[٣]. إلا أن قطَر سرعان ما عادت وأكدت حوادث إطلاق النار والاعتقالات التي قامت بها السعودية على حدودها، بعد أن قدمت شكوى بهذا الموضوع إلى مجلس التعاون الخليجي، مبدية أسفها لاستمرار النفي السعودي، داعية إلى إنشاء لجنة مشتركة لجلاء الملابسات.

وخلافات الحدود لا تقف عند هذا الحد بل تتعداه إلى الخلافات التي ظُنَّ أنها سُوِّيت. فعلى سبيل المثال، وقّعت سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية اتفاقية حدود بينهما في العام ١٩٩١، لكن مسقط ما لبثت أن اكتشفت أن اتفاقية الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، التي رفعت إلى الأمم المتحدة في أيلول ١٩٩٤، للتوثيق، قد اعتدت على جزء من أراضيها، مما استدعى رفض السلطنة للاتفاق المذكور.

ناهيك بالخلافات الحدودية التي هي خارج نطاق مجلس التعاون الخليجي، والتي كان آخرها خلاف الحدود بين السعودية واليمن، والذي اتهمت فيه صنعاء الرياض في ٨ كانون الأول ١٩٩٤ بأنها انتهكت سيادة الأراضي اليمنية بإقامتها نقاط مراقبة وشق طرق داخل محافظة صعدة، شمال غرب اليمن. وجاء الرد السعودي بالنفي، لطيفاً وديبلوماسياً على غير عادة، مرحباً بتأليف لجنة مشتركة لتقصي الحقائق. وأعاد هذا الخلاف الجديد طرح موضوع إعادة البحث في ترسيم الحدود بين اليمن والسعودية الذي بدأ العام ١٩٩٢، وتوقف عندما اندلعت حرب الانفصال في اليمن في أيار

١٩٩٤. وأدى هذا الخلاف إلى إجراء أول اتصال هاتفي في ٩ كانون الأول ١٩٩٤، بين الرئيس علي عبد الله صالح والملك فهد منذ انتهاء الحرب اليمنية، لـ «احتواء أي سوء تفاهم أو خلاف بين البلدين». وما أن انتهت هذه المكالمة الهاتفية التاريخية حتى أعلن مصدر عسكري يمني في ١١ كانون الأول ١٩٩٤، عن وقوع اشتباكات عنيفة بين وحدات يمنية وسعودية متمركزة عند الحدود المشتركة في شمال محافظة صعدة، أدت إلى مقتل ثلاثة جنود (أو ضباط) يمنيين، مشيراً إلى وقوع خسائر سعودية، دون تحديد. وبذلك عادت الجبهة السعودية ـ اليمنية إلى الاحتقان. كذلك أدت هذه الأزمة إلى تدخل الرئيس المصري حسني مبارك للتوسط بين البلدين، محاولاً أن يستعيد دوراً عربياً لمصر، سبق أن قامت بمثله بين السعودية وقطر إثر حادثة مخفر الخفوس.

يضاف إلى ذلك بؤرة توتر أخرى في المنطقة، هي خلاف دولة الإمارات مع إيران، حول الجزر الثلاث، الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى، والذي قررت أبو ظبي أن تحيله إلى محكمة العدل الدولية، (على الرغم من الفتوى السعودية) بعد أن فشلت كل المحاولات مع طهران لحل هذا الخلاف بالطرق السياسية أو المفاوضات المباشرة.

□ □ □

يأتي موضوع الدفاع العسكري المشترك، ليتصدر سيناريو المشهد الثاني من القمة الخليجية. فعلى الرغم من مرور سبع سنوات على انقضاء حرب الخليج الثانية، لم تفلح صدمة الغزو العراقي للكويت وما تبعها من مضاعفات هزت أركان الكيانات الخليجية مجتمعة،

في أن تبلور مشروعاً أمنياً ـ دفاعياً عسكرياً واضح المعالم خارج المشروع العُماني، الذي هو أكثر المشاريع جدية وتداولاً، وسبق أن طرح في القمة الخليجية الثالثة عشرة في أبو ظبي في العام ١٩٩٢. ويتلخص المشروع العُماني في تأسيس قوة عسكرية مؤلفة من ١٠٠ ألف رجل، مُمَكّنَنة للتحرك السريع، يتم تدريبها من قبل ضباط وخبراء دول حليفة وصديقة (أميركية ـ غربية)، تكون مهمتها الرئيسية تلقّي الضربة الأولى والتحرك للوقوف في وجه أي عدوان في حال وقوعه، وصده ريثما يصل المدد من الخارج، إذا لم تكن قادرة وحدها على دحره فيما لو كان هذا العدوان كبيراً. وتتألف هذه القوة العسكرية الجديدة، من خارج القوات المسلحة النظامية الحالية لدول الخليج، ويفتح باب التطوع فيها أمام جميع الخليجيين من دون الخضوع لنظام «الكوتا». فلا يكون لكل دولة خليجية عدد معيّن من المتطوعين، يتناسب مع عدد سكانها وتتقيّد به، بل يفتح الباب أمام أي مواطن خليجي للانضمام إلى هذه القوة، بغض النظر عن الدولة التي ينتمي إليها(٤).

واصطدم المشروع العُماني بمعارضة سعودية ـ كويتية مشتركة كانت تنبع من خوف الفريقين من أن يطغى العنصر العُماني على تشكيل القوة العسكرية الجديدة، لاحتمال إقبال العُمانيين على التطوع في هذه القوة بأعداد كبيرة تفوق أعداد غيرهم من باقي الخليجيين الآخرين، بحيث تصبح هذه القوة حكماً، عُمانية المحتوى وعُمانية القيادة. وقد انعكس هذا على الخلاف في وجهات النظر بين المسؤولين العسكريين في اجتماع وزراء مجلس التعاون الذي انعقد في الرياض في تشرين الثاني ١٩٩٤، بحيث لم

يتمكنوا من الاتفاق على الحد الأدنى ولم يستطيعوا إصدار بيان ختامي مشترك، تاركين المجال مفتوحاً للتأويلات والتكهنات.

لكن التكهنات لم تدم طويلاً، فسرعان ما اتضح أن للسعودية مشروعاً مغايراً، طرحه وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز، هو الاحتفاظ بقوة دفاع «درع الجزيرة» الحالية، (التي هي قوة متواضعة جداً بأي مستوى عسكري، ولا تتناسب مع حجم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي) وتطويرها لزيادة عددها الحالي إلى ٢٥ ألف جندي في نهاية العام ١٩٩٦. كذلك تمّ طرح إقامة نظام مشترك للإنذار المبكر بين الدول الست، لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق حوله. فقد اختلفت الآراء حول دور كل دولة في نظام الإنذار المبكر ومظلة الدفاعات الجوية، وما هي المهام المنوطة بها، وأين تصب المعلومات ومَنْ يحركها ولمن القيادة. واتضح من هذا الخلاف، غياب القدرة التنسيقية لدول مجلس التعاون الخليجي، لإدارة نظام دفاع ورصد جوي فعّال، يتطلب أقصى حالات التكامل الإداري والتقني.

وموضوع الدفاع المشترك لا ينتهي عند الموضوع العسكري الراهن، وخاصة في غياب منظومة دفاعية جديدة وواضحة، بل يتعداه إلى تجميد أي أطروحة دفاعية قد تكون مدخلاً إلى تشكيل موقف سياسي موحّد حيال الجانب العسكري من «إعلان دمشق» وقواعد العمل العربي المشترك ومفاهيم العلاقات.الثنائية بين دول الخليج من جهة، والدول العربية الأخرى من جهة ثانية، وخاصة بعد أن جرى تشييعه كتحالف عسكري، لم تقم له قائمة أساساً.

أما «إعلان دمشق» فقد أصبح يثير حساسية سورية ـ مصرية شبه

مشتركة، بعد أن تناست دول مجلس التعاون الخليجي توقيعها عليه. ولعل أهم مَنْ أثار هذا الموضوع، هو وزير الإعلام السوري محمد سلمان، حين انتقد دول الخليج التي تناست «دور سورية في أزمة الخليج»، قائلاً: «أسمع تصريحات كثيرة من مسؤولين خليجيين تشير إلى أنهم تخلّوا عن التنسيق العربي وتناسوا الدور المصري ـ السوري، الذي لولاه لما نجح التحالف الدولي في تحرير الكويت»[٥]. ولعل ما قاله الوزير السوري هو إعلان عن المرارة التي تشعر بها كل من دمشق والقاهرة تجاه دول الخليج، لتجاهلها أهمية دورهما في التغطية العربية لحرب «عاصفة الصحراء» وتشكيل التحالف الدولي وتماسكه. هذه المرارة تجلّت أيضاً في الموقف المصري الذي انتقد بشدة الكويت لاستعانتها بقوات أجنبية (أميركية ـ بريطانية) لحظة حشد العراق لقواته على حدود الكويت في تشرين الأول ١٩٩٤، من دون أن تسأل أو تستشير حليفيها العربيين في «إعلان دمشق».

وقد اتضح هذا التباعد بين كل من سورية ومصر من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة ثانية، في اجتماع وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» في الكويت في ٥ تموز ١٩٩٤، حيث جرى بحث مقترحات للتنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي بين الدول الثماني، لم يصل إلى أي نتيجة سوى محاولات دول الخليج التنصل من الناحية العسكرية لـ«إعلان دمشق»، خوفاً من أن يؤثر ذلك في علاقاتها بإيران (المعارضة لمفهوم هذا الإعلان) وتهرباً من الالتزام بمضامينه الاقتصادية. إلا أن هذا لم يمنع رئيس مجلس الأمة الكويتي أحمد السعدون من أن يعلن في زيارته إلى سورية في ١٠ كانون الأول ١٩٩٤، أنه يريد أن يقدم «إعلان دمشق»، «بديلاً من

معاهدة الدفاع العربي المشترك». ولا أعتقد أن أحداً في دمشق قد صدقه!

□ □ □

سيناريو المشهد الثالث للقمة الخليجية، يدور حول الاتفاقية الأمنية الخليجية، التي تمّ الاتفاق عليها في مؤتمر وزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٤، والذي وقعته أربع دول من أصل ست، هي السعودية وعُمان والإمارات والبحرين، وغابت قطَر عن المؤتمر وعملية التوقيع معاً تحت غطاء تأزم العلاقات مع السعودية بسبب الخلافات الحدودية. أما الكويت فقد امتنعت عن التوقيع «لأسباب تشريعية»، موحية باحتمالات عرض الاتفاقية على مجلس الأمة الكويتي للموافقة عليها قبل توقيعها. وكانت الكويت قد تحفظت بلسان وزير داخليتها الشيخ علي الصباح السالم على المادة ٢٨ من الاتفاقية المتعلقة بتبادل المطلوبين، لأنها تتعارض مع الدستور الكويتي. كما سبق وتحفظت الكويت على الاتفاقية الأمنية، منذ أن تمّ طرح فكرتها من قِبَل السعودية العام ١٩٨٢، لأن الاتفاقية تنص على أن من حق قوات دول أخرى التوغل في أراضيها مسافة عشرة كيلومترات بحثاً عن المتهمين. كذلك تسليم المتهمين إلى الدولة التي تتعقبهم والتي ارتكب فيها الجرم، ووضع حرس الحدود على الحدود المشتركة. وسبق أن رفض مجلس الأمة الكويتي تلك الاتفاقية في حينها.

وإذا كان الموقف الرسمي الكويتي مائعاً، فإن الموقف الشعبي الكويتي كان واضحاً. فقد دان الكاتب الكويتي عبد اللطيف الدعيج عضو لجنة حقوق الإنسان في الكويت، في صحيفة

«القبس» الكويتية الاتفاقية الأمنية لأنها «تلغي حرية التعبير عن طريق منع الملصقات والنشرات والكتب التي تعتبر معادية للإسلام والتي تهدد الآداب العامة أو تعارض الأنظمة الحاكمة في الدول الأعضاء(...) تصوروا كم ستكون الحرية مضمونة في هذه الاتفاقية، لو اعتقد البعض أن ممارسة ديانات أخرى تتعارض مع الإسلام(...). إنها اتفاقية تكبح حرية التعبير وتسمح للأنظمة بقمع المواطنين»[٦].

ويحار الكثير من المواطنين الخليجيين في وصف هذه الاتفاقية. هل هي اتفاقية أمنية، تقضي بالتنسيق بين الدول في تعقب المجرمين والمهربين والمخربين؟ أم هي اتفاقية تقضي بتعقب المفكرين والكتّاب كما وصفها وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز، بأنها تهدف «إلى حماية المجتمع الخليجي من التيارات الوافدة، سواء أكانت فكرية أم غيرها، وخصوصاً تلك التي تؤثر في النواحي الأمنية»؟[٧] وبغض النظر عن أي وصف يتم الاتفاق عليه، فإن هناك شعوراً واضحاً بين الخليجيين، أنه لم يعد هناك ضرورة اليوم لاتفاقية أمنية ذات بنود محددة، تؤدي بالنتيجة إلى مزيد من القمع دون أن تؤدي إلى مزيد من الأمن، بقدر ما هناك حاجة ماسة إلى استراتيجية أمنية واسعة، تأخذ في الاعتبار كل ما حصل على أرض الواقع من معطيات ومستجدات ذات طابع أمني، منذ تحرير الكويت وإلى اليوم. إلاّ أن الرغبة السعودية في دفع هذا الاتفاقية، بعد طول انتظار وبأي ثمن، جعلها تقبل بالأكثرية بدل الإجماع، الذي اعتادت عليه.

□ □ □

لن تقتصر القمة الخليجية بالطبع على هذه المشاهد الثلاثة، بل

ستتوقف طويلاً عند المستجدات في العلاقات مع كل من العراق وإيران، وخاصة بعد الاعتراف العراقي بالكويت دولة وحدوداً. وعلى الرغم من أن الموقف الخليجي سوف يتشعب نتيجة لهذا الاعتراف إلى موضوع رفع الحصار عن العراق، فإنه ما زال هناك إصرار خليجي عام على التزام العراق بكافة القرارات الدولية كشرط للموافقة على رفع الحظر الدولي المفروض عليه. كذلك ما زال هناك إصرار كويتي على استبعاد أي مصالحة مع العراق، التي هي «من طبخ الفلسطينيين والأردنيين» حسب تعبير وكيل وزارة الخارجية الكويتية سليمان ماجد شاهين[٧]. وستتأثر القمة في موقفها من هذا الموضوع، بموقف الولايات المتحدة المتشددة إزاء هذه القضية، وإزاء سياسة «الاحتواء المزدوج» لكل من العراق وإيران. كذلك ستتأثر بالموقف الأميركي من إيران، وإلى أي مدى تريد دولة الإمارات العربية أن تصعّد خلافها مع إيران حول الجزر الثلاث. وهنا سيتشعب الموقف الخليجي حسب درجة علاقة كل دولة على حدة مع طهران. وسيتباين الكثير من مواقف دول قمة مجلس التعاون الخليجي، بالنسبة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط والعلاقات مع إسرائيل بعد أن تم رفع المقاطعة عنها. وستكون الضغوط الأميركية كبيرة على دول الخليج باتجاه التطبيع الكامل مع إسرائيل، دون انتظار حقيقي لنتيجة أي مسار من مسارات السلام.

ولعل مشهد العلاقات العربية والعلاقات الخارجية، سيكون الأكثر إرباكاً في كل قمة خليجية. إلاّ أن دول مجلس التعاون عبر تسلحها بموقف مطاط، ستحاول أن ترضي كل الأطراف العربية والأجنبية المعنية بعلاقات معها، دون أن تفعل الكثير ودون أن

يتعدى هذا الفعل، الالتزام اللفظي. فكلام القمم والجبال في النهار، يمحوه همس الحُفر والأودية في الليل.

الهوامش:

(١) راجع كتاب رياض نجيب الريّس: «رياح السموم ـ السعودية ودول الجزيرة العربية بعد حرب الخليج، ١٩٩١ ـ ١٩٩٤» ـ شركة رياض الريّس للكتب والنشر ـ بيروت، لندن ١٩٩٤.

(٢) راجع جريدة «الحياة» ـ لندن، ٥ تشرين الثاني ١٩٩٤.

(٣) راجع جريدة «الحياة» ـ لندن، ٧ كانون الأول ١٩٩٤.

(٤) راجع المصدر الرقم ١.

(٥) راجع جريدة «الأخبار» ـ القاهرة، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٤ (نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية).

(٦) راجع جريدة «القبس» ـ الكويت، ١ كانون الأول ١٩٩٤.

(٧) راجع جريدة «الحياة» ـ لندن، ١١ كانون الأول ١٩٩٤.

٣ ـ الخليج

مَنْ يلعب مع مَنْ،
ومن يتآمر على مَنْ؟

■ «إذا دخلت مدينة أهلها عور، فأردت السكن معهم، فغمض عينك الواحدة».□

الحاكم بأمر الله(*)

كثيراً ما تساءلت لماذا تعير «النظرية التآمرية» في الجزيرة العربية نفسها للتصديق دائماً، بينما الرأي السائد يكون عادة مخالفاً لها؟

الجواب البسيط يكمن في أن الرأي العام لا يملك عادة أدوات الربط التاريخي لتسلسل الأحداث، ولا يتابع تراكمها في اتجاه معيّن، وهو يعيش الحدث يوماً بيوم، ناسياً أو متناسياً الحدث الذي وقع بالأمس وقد طغى عليه حدث اليوم. بينما في «النظرية التآمرية» دائماً ثمة تزاحم تاريخي يرصّ الأحداث وراء بعضها البعض، بتسلسل زمني أو سياسي ما، ليؤدي إلى النتيجة المتوخاة.

والأدوار الملتبسة لعدد من دول العالم في الجزيرة العربية منذ منتصف القرن تقريباً حتى نهايته، قد أصبحت موثقة في تاريخ هذه السنوات، إذ باتت تعير بعض الصدقية لـ«النظرية التآمرية» وخاصة إذا أمعن المرء، بنظرة ثاقبة إلى الوراء، في مجريات الأحداث في تلك السنوات.

□ □ □

في الحديقة الخلفية للجزيرة العربية مجموعة لاعبين يقومون بأدوار متداخلة، كشفت عن نفسها عندما ظهرت بوادر الثورة ضد الشاه في العام ١٩٧٨، إثر زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى إسرائيل. فعندما أخذ ساعد الثورة يشتد وعرش الطاووس يهتز من تحت الشاه، بدأت معظم الدول والمنظمات العربية المختلفة ترسل بيانات التأييد للشاه مستنكرة «عمليات الشغب» ضد النظام الشاهنشاهي. وكان على رأس المستنكرين، صدام حسين في العراق، تحت غطاء حماية اتفاق شط العرب الذي وقع في العام ١٩٧٥، والسعودية تحت غطاء حماية نظام ملكي تهدده ثورة ذات ملامح إسلامية، يُعتبر سقوطه سابقة قد تنتقل عبر مياه الخليج إليها. وامتنعت دول خليجية كسلطنة عُمان التي كانت تربطها بالشاه علاقات وثيقة، من إصدار أي تصريحات مؤيدة للشاه معتبرة أن ما يحدث في إيران هو «أمر داخلي». وقد خدم هذا الموقف مسقط بعد قيام الثورة الإسلامية وأدى إلى العلاقات الجيدة التي تتمتع بها اليوم مع طهران.

خلال هذه الفترة حصلت مجموعة أمور ذات دلالة في المنطقة. أهمها اثنان:

الأول: خسارة حزب العمل السلطة في إسرائيل وصعود نجم حزب الليكود. وتولي مناحيم بيغن السلطة الذي تم في عهده اتفاق كامب دافيد.

الثاني: انهيار التقارب الوحدوي السوري ـ العراقي بين حزب البعث الحاكم في دمشق وحزب البعث الحاكم في بغداد، إثر تولي صدام حسين السلطة من أحمد حسن البكر وقيامه بحملة الإعدامات الجماعية لرفاقه في

الحزب وعلى رأسهم عدنان حمداني وعشرات غيرهم، مما أجهض فكرة التقارب بين البلدين، ووفر لصدام فرصة الاستيلاء الكامل على السلطة في العراق.

وكان التمهيد لذلك قد بدأ عند واقعة طرد السوفيات من مصر في عهد الرئيس أنور السادات في العام ١٩٧٢، التي شكلت بداية انحسار المد الشيوعي ـ السوفياتي في الحرب الباردة في المشرق العربي، كما مثلت بداية الاستقطاب الآحادي لمصلحة الولايات المتحدة في العالم العربي، حيث أخذت فيه «خيانة المصالح» تتقاتل داخل البلاد المحسوبة تقليدياً على المعسكر السوفياتي. ثم نجد بعد ذلك أنه تمّ طرد السوفيات بشكل آخر في الانقلاب الذي قام به سالم ربيع علي ضد قحطان الشعبي في اليمن الجنوبية، مستبدلاً النفوذ الصيني بالنفوذ السوفياتي، حيث كان ربيع يمثل الاتجاه الصيني في الجبهة القومية الحاكمة في عدن. وكان ذلك أيضاً مؤشراً على انحسار المد السوفياتي في جنوب الجزيرة العربية، على الرغم من أن موسكو عادت واسترجعت مواقعها في انقلاب عبد الفتاح اسماعيل على ربيع. لكن تآكل النفوذ السوفياتي داخل الدول المتحالفة معه، لمصلحة مواقع نفوذ جديدة للولايات المتحدة، أدى في غضون عشرين سنة إلى الانهيار الكامل للنظام السوفياتي في الداخل والخارج.

عند هذا المنعطف الخطر دخل اللاعبون الكبار إلى المسرح. وما إن وقعت حرب ١٩٧٣، حتى بدأ تداعي التفاصيل السياسية يظهر في الإشاعات التي أخذ يروّج لها هؤلاء اللاعبون، بأن هذه الحرب كانت مجرد سيناريو متفق عليه، مهمتها أن تؤدي إلى حالة

اللاحرب واللاسلم التي أسفرت عنها، والتي كان من شأنها أن توصل العرب إلى الهزيمة العسكرية والسياسية الكاملة.

وعندما وقعت حرب الخليج الثانية بعد ذلك بعشرين سنة، وانتهت «عاصفة الصحراء» بالقضاء على العراق وتمزيق وحدته الوطنية والجغرافية، موفرة الفرصة التاريخية لعودة الجيوش الأجنبية إلى أرض الجزيرة العربية، عاد الاستعمار شامخاً متعالياً إلى العالم العربي، تحت غطاء حماية الأنظمة الخليجية العربية من خطر «عربي» يهددها ـ لا من خطر فارسي أو إسرائيلي يداهمها.

واتضح أن الحديقة الخلفية للجزيرة العربية قد أصبحت مكشوفة أمام اجتياح أي لاعب يملك مجموعة من القدرات، وخاصة إذا كان مدججاً بالسلاح والمشاريع معاً، ومدعوماً بعلاقات تاريخية، مهما كانت واهية. فالتاريخ كان دائماً مدخلاً إلى تلك الحديقة، بقدر ما كانت المصالح هي الروابط التي شكلت لها سياجاً يمنع أي جار غير مرغوب فيه من التعدي على مزروعاتها.

وكان يقف على باب تلك الحديقة، عدة لاعبين بعضهم داخل السياج، والبعض الآخر خارجه. البعض الذي في الداخل كان يحاول منع مَنْ هو في الخارج. ومَنْ هو خارج السياج كان يحاول التسلل عبر فجوات فيه إلى الداخل. وهنا كان يتم التصادم ويؤجج الصراع.

□ □ □

اللاعب الأساسي والتاريخي على مسرح الاضطرابات في الحديقة الخلفية للجزيرة العربية، هم الإنكليز. فمن المعروف أن بريطانيا، الدولة المستعمرة للخليج العربي والحامية له رسمياً حتى ٢٥ سنة

خلت، هي في علم السياسة الاستعمارية ما يمكن أن نسميه «صياد سمك» لا «قناص». ومن المعروف أن صياد السمك هو شخص صبور وطويل البال وكثير الحيلة. بينما القناص عادة رجل عجول ونزق، يطلق أكثر من طلقة ليسقط مجرد طير واحد أو طريدة صغيرة. في الوقت الذي يصرف صياد السمك ساعات وأياماً مستخدماً أنواعاً مختلفة من الصنانير والطعم حتى ينال سمكته المفضلة. و «صياد السمك» البريطاني تصرف بهذه الروية مثلاً طوال اضطرابات البحرين في خريف ١٩٩٤ والتي استمرت حوالى سنتين، عندما انتظر إخراج حكومة البحرين للشيخ علي سلمان، أحد زعماء المعارضة الشيعية في الداخل، إلى دبي، ليحظى بسمكته. فقد أعلنت الحكومة البريطانية، بعد يوم واحد من وصول سلمان إلى دبي، أنه أصبح لاجئاً سياسياً عندها، وظهر في مساء اليوم التالي في مؤتمر صحافي عقده في مجلس العموم في لندن. كل ذلك في الوقت الذي انتظر وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة يومين في لندن ليقابل وزير الخارجية البريطانية السابق دوغلاس هيرد، ويحتج على موقف بريطانيا من وجود المعارضة الشيعية على أراضيها. ويأتي جواب هيرد بأن بريطانيا لن تسمح للمعارضين «بتعكير علاقتها» بالنظام.

لا شك أن بريطانيا تبحث لنفسها عن دور في الخليج العربي في ظل الهيمنة الأميركية الكاملة التي تحققت بفضل غزو صدام حسين للكويت وما بعد حرب «عاصفة الصحراء». كذلك تبحث عن دور لها في النظام العالمي الجديد يؤمن لها مصالحها التاريخية في الجزيرة العربية، بعد أن زالت كدولة عظمى ذات ماضٍ استعماري. بريطانيا اليوم مجرد جزيرة في أطراف أوروبا، انتهت

العلاقة الخاصة التي كانت تربطها بالولايات المتحدة والتي حمتها منذ الحرب العالمية الثانية، وأعطتها دوراً أكبر من حجمها وقدراتها في النظام العالمي القديم. هذه الجزيرة ما برحت تبحث عن وسيلة تتعايش فيها مع العالم الواسع، بقدر ما تبحث عن دور أكبر يتجاوز حجمها وقدراتها. فعينها على الاتحاد الأوروبي ودوله، وقلبها ضده. فهي تريد أن تأخذ منه أكثر مما تريد أن تعطيه. لذا فدول الخليج العربي هي آخر معقل من معاقل نفوذها.

لذا تحاول بريطانيا التغلغل والسيطرة على الإسلام السياسي المعارض، والمتواجد في أكثر تشكيلاته وتنظيماته على أراضيها. من التنظيم التونسي المتمثل في راشد الغنوشي إلى التنظيم السعودي المتمثل في الدكتور محمد المسعري و«لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» في السعودية، إلى تنظيمات المعارضة الإسلامية (شيعية وسواها) بمختلف أقطارها وفصائلها. فبريطانيا تريد حصة في الخليج توازي الحصة الأميركية وتزيد على الحصة الفرنسية. فهي تذكّر باستمرار بالدور الذي لعبته مع الملك عبد العزيز في تأسيس المملكة وحمايتها سنوات وسنوات، قبل أن يصل الأميركيون بعد الحرب العالمية الثانية ويقطفون ثمرتها. وقد أراد الملك فيصل في عهده أن يوازي بينها وبين الأميركيين، ولم ينجح كثيراً، لأنه لم يكن يُحب البريطانيين وكان يشك في نياتهم باستمرار. لذلك أبقى الإنكليز دائماً قنوات مفتوحة مع الأنظمة الخليجية، تهمل أوقاتاً طويلة ولكنها لا تغلق أبداً. كذلك لهم مع كل حركات المعارضة المختلفة لهذه الأنظمة قنوات تجمّد في الثلاجة أوقاتاً طويلة ثم تعاد تدفئتها وتنشيطها عندما تدعو الحاجة. فبريطانيا لا تقطع شعرة معاوية مع أحد.

من هنا لجأ الإنكليز بخبثهم وشطارتهم التجارية، إلى اختراع دور اقتصادي لهم في السنوات العشر الأخيرة وسط المنافسة الأميركية، وخاصة في سوق السلاح. فقد أدركوا أن السلاح الأميركي هو السلاح المقرر والمعتمد في دول الخليج، وهو ثمن الحماية السياسية والعسكرية التي توفرها الولايات المتحدة لهذه الدول. واستنبط الإنكليز مشروعات الصيانة والتدريب. فالسلاح لأميركا والصيانة لهم. وإذا كان السلاح يدوم فترة زمنية معينة ثم يصبح غير ذي جدوى من الناحية التقنية، إلا أن الصيانة والتدريب هما صفقة مفتوحة ليست مرتبطة بزمان معين وإن كانت متعلقة بسلاح معين. كذلك التدريب. أيضاً بناء المطارات والقواعد الذي يحتاج بدوره إلى صيانة دائمة. وصفقة «اليمامة» البريطانية مع السعودية أبلغ مثال على ذلك.

□ □ □

هناك لاعب آخر خفي يقف على مقربة من سياج حديقة الجزيرة العربية يطرح بحد ذاته تساؤلات عديدة في أوساط الخليج، وهو الدور الألماني الذي يلوح على مشارف الساحة الخلفية الخليجية بشكل عام. فألمانيا لاعب جديد يستحق أن ترصد تحركاته.

وكلمة «لاعب جديد» مضللة إلى حد ما، لأن المانيا الغربية قبل انهيار جدار برلين في العام ١٩٨٨ وتحقيق الوحدة الألمانية في العام ١٩٩٠، كانت أول دولة تحتضن المعارضين الإسلاميين وتوفر لهم اللجوء السياسي. وكان زعماء الإخوان المسلمين في سورية مثلاً من أوائل اللاجئين السياسيين إلى ألمانيا، منذ منتصف السبعينات، حيث يمموا وجههم نحوها، وليس نحو أي دولة غربية أخرى. وإلى اليوم ما زالت الحركات الإسلامية المعارضة تجد في ألمانيا نوعاً

من «الرعاية الخاصة»، والدليل على ذلك أن جبهة الإنقاذ الجزائرية متواجدة بكثافة في ألمانيا، وعناصرها يتمتعون بحرية حركة، لافتة للنظر.

ومن الواضح أن ألمانيا خسرت في الجزيرة العربية، بعد أن «شلحتها» الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الدور التي كانت تطمح إليه، وخاصة أنه لم يكن لها ماضٍ استعماري في منطقة الخليج العربي ـ الفارسي ولا عداوات تاريخية. وحاولت ألمانيا أن تدفع الاتحاد الأوروبي إلى مواجهة مع الولايات المتحدة في الجزيرة العربية كجزء من الصراع الأوروبي ـ الأميركي على الخليج، لمنع أميركا من الاستئثار وحدها بالمنطقة. فألمانيا هي التي تحرك أوروبا وتعتبر أن عليها أن تشارك مع أميركا في مشاريع الهيمنة. إلاّ أن زميلَيْ ألمانيا الأوروبيين ـ بريطانيا وفرنسا ـ اعتبرا أنه ليس لأوروبا ـ كاتحاد دول ـ أي دور، بينما لكل منهما دور بحكم العلاقة التاريخية التي تكونت واستمرت منذ العصر الامبريالي والكولونيالي. وعندما خذلت بريطانيا وفرنسا الدعوة الألمانية للعب دور أوروبي مشترك، قررت ألمانيا أن تلعب وحدها.

وتعتبر ألمانيا الموحدة ـ أكبر وأقوى دول الاتحاد الأوروبي ـ أنها شاركت بقوات التحالف الغربي من طريق المساهمة المالية والعسكرية في «عاصفة الصحراء» ضد صدام حسين والقوات العراقية، لأن الدستور الألماني الذي وضع بعد هزيمة النازية في الحرب العالمية الثانية يمنع إرسال قوات ألمانية خارج حدودها. وهذه المشاركة تؤهلها لحصة كبيرة ـ وإن لم تكن موازية ـ للحصص الأميركية والبريطانية والفرنسية من صفقات السلاح في دول الخليج. في الوقت نفسه اعتبرت ألمانيا أن مشاركتها «الرمزية» من

طريق المال في حرب الخليج الثانية، لم تلوثها في الحرب، وبالتالي هي بعيدة وفي منأى عن «سياسة الاستعمار الجديد» التي يمارسها حلفاؤها من الأميركيين والأوروبيين، مما يجعلها تأمل أيضاً في وراثتهم في المنطقة، عندما ترتد عليهم تلك السياسة الاستعمارية الجديدة وتسقط تلك الأنظمة الموالية لهم اليوم أو تتغير.

مع ذلك خسرت ألمانيا صفقة التليفونات وتوسيع شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في السعودية لمصلحة الولايات المتحدة. كذلك خسرت صفقة سلاح الدبابات لمصلحة أميركا. كما خسرت صفقة سلاح البحرية وتوابعه لمصلحة فرنسا، بعد أن خسرت قبلها لمصلحة فرنسا أيضاً صفقة تسليح قوات الأمن الداخلي السعودي. وعندما تراكمت خسائر ألمانيا في السعودية، اتجهت صوب إيران، للحصول على شيء من المكاسب في المنطقة. فكان أن سهّلت الاستثمارات الألمانية مع إيران، وضمنت تغطية قروض لها في حدود ٢٥٠ مليون دولار، متجاهلة سياسة «الاحتواء» الأميركي لإيران، والمقاطعة الاقتصادية لطهران التي تدعو إليها واشنطن.

ووجدت ألمانيا أن في توجهها نحو إيران تستطيع أن تجذب معها اليابان، التي لم تستفد أيضاً من صفقات ما بعد حرب الخليج الثانية. فتقاربت برلين مع طوكيو، في محاولة عودة إلى تكتل «دول المحور» الذي كان قائماً إبان الحرب العالمية الثانية. وسعت إلى تقارب جديد مع تركيا، التي كانت أحد أطراف «دول المحور» الأخرى، وذكّرت بالعلاقة التاريخية بين أنقرة وبرلين منذ الحرب العالمية الأولى، وزادت من المساعدات الاقتصادية لتركيا، ولم تحد من العمالة التركية في أراضيها، وحاولت التقريب بين تركيا ودول

الاتحاد الأوروبي ودعمت مساعيها لدخول السوق الأوروبية، وتحملت من جراء ذلك شغب أعضاء حزب العمال الكردستاني في أراضيها، وحدّت من تفاقم العنصرية الألمانية ضد الأتراك العاملين والمقيمين عندها. وسعت لتكون حلقة الوصل بين إيران وتركيا، وأن يمتد نفوذها من بحر إيجة إلى مياه الخليج، لتكوّن لنفسها نفوذاً يكون بديلاً للنفوذ الأميركي ـ الغربي الذي يهيمن على الضفة العربية من الخليج.

وإذا كانت ألمانيا تتحرك بحذر وخفر في القوس الممتد من أنقرة إلى طهران، فذلك لأنها تريد إقفال حساباتها مع أميركا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ووحدة شطري البلاد. فهي تعيش اليوم هاجس البلقان، لذا كانت أول من اعترف بين دول العالم بسلوفينيا وكرواتيا (حليفيها في الحرب العالمية الثانية) وهو الاعتراف الذي كان السبب المباشر لانهيار الدولة اليوغوسلافية. وما إقرار مجلس النواب الألماني في حزيران ١٩٩٥، تعديل الدستور والسماح بإرسال طائرات ومعدات وجنود ألمان للمشاركة في قوات التحرك السريع الأوروبية في البوسنة، إلاّ بمثابة التأكيد العلني على دورها الجديد. وما البحث عن ساحة لها في ضفتي الخليج العربي ـ الفارسي والتأكيد على دورها المختلف فيهما، إلاّ تحدٍ جديد للهيمنة الأميركية وتسديد جزئي للفواتير التاريخية المتراكمة بينها وبين أميركا من جهة، وبينها وبين بريطانيا وفرنسا من جهة ثانية.

□ □ □

إذا تجاهلنا اللاعب الأميركي لبرهة قصيرة، الذي هو اللاعب الأول والأخير في الحديقة الخلفية للجزيرة العربية، نجد أن هناك رغبة

أميركية ـ أوروبية مشتركة في أن يشكل حلف الأطلسي ـ الناتو ـ الذراع العسكرية للغرب مجتمعاً، وليس للولايات المتحدة وحدها. وهذا الموقف هو ثمرة تجربة التحالف الغربي الذي تمّ إثر غزو العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠، وأسفر عن عمل عسكري مشترك لا سابقة له في حجمه في «عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩٢. ومما يعزز هذا الموقف هو إعادة ترتيب البيت الأوروبي الذي يجري حالياً، حيث يستعد العالم القديم المتمثل في أوروبا الغربية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، لدخول النظام العالمي الجديد. فمنذ انتهاء حرب الخليج الثانية، والدروس المستخلصة منها كلها تشير إلى أن الغرب يريد أن يستعمل ما يصطلح على تسميته بالمنظمات الدولية كأدوات لسياسته ومطامحه، بدءاً بحلف الأطلسي، ومروراً بالأمم المتحدة، وانتهاءً بمنظمة التجارة الدولية.

والأمم المتحدة بالذات أو التي أثبتت فشلها في كل أدوارها منذ أن تحولت إلى أداة للسياسة الأميركية منذ أزمة الخليج، وانعكس ذلك على كل مهماتها من الصومال إلى رواندا إلى البوسنة، مروراً بعشرات القضايا الصغيرة، قد أصبحت في نهاية المطاف مؤسسة أميركية كاملة الأوصاف. وإذا كان حلف الأطلسي هو الذراع العسكرية للولايات المتحدة، فإن الأمم المتحدة هي الذراع السياسية. وتحت هذين الغطاءين تتحرك واشنطن، بالدرجة الأولى، ومعها عواصم الاتحاد الأوروبي، لتحقيق مآربها، حيث تجد في هذه الأقنية الدولية ـ العالمية ما يعطيها شرعية جماعية تخدم أغراضها.

من ضمن هذا التفكير، اتجهت أفكار واشنطن وباريس ولندن بالذات، إلى المغرب البعيد في أقصى العالم العربي والمرمي على

حدود المحيط الأطلسي، ليكون الوسيلة التي يمكن استخدامها في توفير الغطاء العربي لطموحات الغرب. فالمغرب يحمل اهتمامات أوروبية ـ أطلسية مشتركة، ويتطلع أن يكون جزءاً من أوروبا، ويعتبر لدى لدوائر الأوروبية ـ الأميركية أنه المترجم الأوروبي للعقل العربي وأفكاره السياسية. وهو في نهاية المطاف عرّاب الصلح الإسرائيلي ـ العربي وراعيه الأساسي من بين الأطراف العربية كافة. والمغرب في الوقت نفسه، بلد لا موارد لديه، لذلك يتطلع إلى المال الخليجي بشكل أساسي.

وتطلُّع المغرب إلى المال الخليجي، لا يعود فقط إلى عجزه الاقتصادي المتراكم، بقدر ما يعود إلى اعتباره أنه ولو كان بعيداً جغرافياً عن الجزيرة العربية، إلاّ أنه أحد حماتها بحكم أن الأسرة العلوية الحاكمة التي تدعي أن نسبها يعود إلى الرسول العربي الكريم، وملكها هو أمير المؤمنين، تشكل مرجعية دينية سنِّية لها دور أساسي في التوازنات الإسلامية في العالم العربي. لذلك توجس المغرب بعد قيام الثورة الإيرانية من أن تحل المرجعية الشيعية مكان المرجعية السنيّة التي تنتسب إلى الأسرة العلوية. لذلك أخذ على عاتقه منذ ثورة إيران، والتي اعتبرها الزلزال الأساسي الذي يهدد المنطقة، والذي أقلق الغرب برمته وبمجمل صراعاته على المغانم الخليجية، أن يكون هو بوصلة «ناتو»، والمترجم لمصالحه، وأداته الفعالة بطريقة تقبلها دول الخليج، وتحقق من طريقها مكاسبها ـ وكلها آنية.

وإذا كنا ما زلنا في نطاق مَنْ يُلَعِّبُ مَنْ في الجزيرة العربية، ومَنْ يتآمر مع مَنْ، فإن للمغرب دوراً أكيداً في هذا المضمار.

□ □ □

منذ اجتماع مسقط التاريخي في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٦، الذي كان أول وآخر مؤتمر تجتمع فيه كل الأطراف الخليجية بما في ذلك العراق وإيران (قبل سقوط الشاه)، والذي تمّ فيه بحث موضوع أمن الخليج بضفتيه ـ العربية والفارسية ـ للمرة الأولى، والسعودية تحاول أن تكون اللاعب «المحلي» الأساسي، وسط مجموعة لاعبين دوليين وإقليميين. واللاعب السعودي يريد أن يشمل دوره المنطقة الممتدة من إيران إلى أفغانستان وما هو شمالها من دول آسيا الوسطى الإسلامية (السوفياتية سابقاً) وشرقها دول شبه القارة الهندية، وجنوبها دول القرن الأفريقي كالصومال وأثيوبيا وأريتريا، وغربها تركيا وأذربيجان من جهة ودول البلقان من جهة ثانية.

مشكلة اللاعب السعودي أنه أخذ يراهن، لتعزيز موقعه العربي في الدرجة الأولى، على مجموعة من الأحصنة العربية، التي ظن أنه في حال فوزها بالسبق، يستطيع أن يخترق بها اللاعبين الآخرين ويسيطر بواسطتها على شروط اللعبة. فأدت سياسته إلى مجموعة من الانهيارات، كانت سبباً لتحويله من لاعب أصيل إلى لاعب بالنيابة. أما شروط اللعبة فقد أصبحت مشاعة أمام كل من يملك القدرة والإمكانيات للجلوس إلى طاولة المراهنات.

ومن نماذج المراهنات السعودية العديدة التي أدت إلى عكس النتائج المتوخاة، والتي أفسحت في المجال للاعب الأميركي ـ الغربي المشترك، انتزاع قصب السبق وتحقيق السيطرة شبه الكاملة على مقدرات الجزيرة العربية، كان استعمال السعودية النفط كسلاح سياسي ـ اقتصادي للضغط به على الدول الغربية بعد حرب ١٩٧٣، الذي أدى إلى فلتان سعره في الأسواق العالمية، مما دفع هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركية في حينه، خلال مؤتمر

لمنظمة «الفاو» في روما إلى القول: «إن على العالم الصناعي تدوير الدولار النفطي». أي ليرفع العرب أسعار النفط، ولنرفع نحن بالمقابل أسعار مشترياتهم من بضائعنا، بل نفرض عليهم شراء هذه البضائع بشروطنا. وقد أوصل ذلك كله إلى تحويل سوق النفط إلى سوق للمستهلك بدلاً من سوق للبائع. كما أدى بعد ذلك مباشرة إلى قيام «نادي باريس» للمستهلكين، الذي فرض شروطه على أسواق النفط وعلى المشتريات بالدولار النفطي. كل ذلك، قد دفع منذ ذاك الحين، إلى تدهور سعر الدولار، حتى وصلت قيمته إلى الحالة المتدنية التي هي عليها اليوم في سوق العملات العالمية.

كان ذلك بعد حرب ١٩٧٣، حين بدأت رياح التغيير تعصف باتجاهات الفكر القومي العربي، وقد شرع أنور السادات بالابتعاد عن سياسة الدولة الناصرية التي ورثها محاولاً التحلل من الإرث الفكري السياسي والاقتصادي الناصري وفك الارتباط بالقومية العربية التي عاشت مصر عبد الناصر زهو أيامها. فكانت سياسة الانفتاح الاقتصادي أولى بوادر هذا الابتعاد، والتي وجدت السعودية فيها فرصتها السياسية قبل الاقتصادية للمساهمة في تهديم البنية الاشتراكية للنظام الاقتصادي المصري، والانتقام من فكرة التحول الاشتراكي الذي دعا إليه مجمل الفكر القومي - الناصري، وكانت مصر إلى حد كبير نموذجاً له.

وقد أوصل تراكم هذه السياسات الاقتصادية إلى التردي العربي الأخطر، الذي شمل فشل كل مشاريع التنمية الاقتصادية في العالم العربي على امتداد ثلاثين سنة وسقوط «العقد الاجتماعي» داخل معظم الأقطار العربية في عصر الثروة العربية. فمال النفط العربي لم يردم الهوة بين الغني والفقير، فالغني ازداد غنًى والفقير ازداد فقراً،

والفرقة الاجتماعية بين الذين يملكون والذين لا يملكون قد ازدادت إلى درجة بلغ فيها الاستقطاب الطبقي توتراً لم يكن مألوفاً في المجتمعات العربية.

أما من الناحية السياسية، فقد أرادت السعودية أن تضطلع بدور سياسي في مطلع الحرب اللبنانية بدعوة إلى مؤتمر في الرياض في العام ١٩٧٦، الذي تقرر بنتيجته إرسال قوات عربية مشتركة (من بينها السعودية) لحفظ الأمن في لبنان. واعتبر المؤتمر والقوات المشتركة نجاحاً للسياسة السعودية. ولكن سرعان ما سحبت السعودية قواتها من لبنان نتيجة لضغط الأحداث المحلية والظروف الإقليمية للحرب اللبنانية، وتفككت القوات العربية المشتركة وسقطت المبادرة السعودية. فانكفأت السعودية عن المسرح اللبناني، ولم تعد إلى الساحة اللبنانية في شكل سفارة وعلم إلاّ في العام ١٩٩٣. وأرادت السعودية من طريق تمرير تجربة قوات الردع العربية تحجيم الدور السوري في لبنان، ولكن المشروع سقط في غضون أشهر معدودة. وسجلت سورية للسعودية دورها السلبي في هذا المشروع.

وانجر هذا الفشل عندما انضمت السعودية رسمياً إلى صفوف «المعارضين» لكامب دافيد وسياسة السادات، وقد حاولت أن تبقى في حلبة الحلول لقضية الشرق الأوسط في سعيها الدؤوب لقصب الزعامة العربية، وقد غابت مصر عن الساحة، فطرحت في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية التحضيري لقمة فاس، مشروعاً سعودياً عرف باسم «مشروع الأمير فهد لحل القضية الفلسطينية» فعارضه السوريون والفلسطينيون، فتراجعت السعودية عنه وتنصل الأمير فهد (الملك فيما بعد) منه، معلناً أن المشروع ليس مشروعه،

وأنه عرض باسم العرب ليناقشوه وهو لا يتمسك به. ولما انعقدت قمة فاس في ١٨ أيلول ١٩٨٢، أجريت عليه تعديلات ترضي الجميع، فأقرته القمة وعرف بعدئذٍ باسم «مشروع فاس» وخسر الأمير (الملك) فهد الشهرة والمكانة اللتين كان ينشدهما من مشروع حمل اسمه ثم تخلى عنه فانتزعوه منه وحرموه من بريقه.

□ □ □

بالطبع، فإن الحديقة الخلفية للجزيرة العربية تتسع لأكثر من هؤلاء اللاعبين المذكورين. فما زالت عين اللاعب الفرنسي على العراق في الطرف الشمالي الشرقي من الخليج، وعينه الأخرى على البلاد السعودية محاولاً إيجاد ممر له في هذا السياج الضيق والمزدحم. وما زالت عين اللاعب الإيراني بصيرة على الضفة الفارسية للخليج، من شط العرب شمالاً حتى مضيق هرمز جنوباً، ويده قصيرة في الطرف العربي من الخليج، خصوصاً وأنه لم يرتب أوضاع بيته الداخلية بعد، ولا استقرت علاقاته الخارجية حتى الآن، فهو مواجه بألف مشكلة فقهية وألف مأزق سياسي وألف قضية اقتصادية، يمر عبرها بألف زاروب قبل أن يصل إلى الحديقة الخلفية أو الأمامية للجزيرة العربية. أما عين اللاعب التركي فما زالت تتأرجح بين طموحات الأمبراطورية العثمانية من الموصل إلى صنعاء، وبين طموحات الأتاتوركية الأوروبية من اليونان إلى البلقان.

إلاّ أن ثمة اتفاقاً بين مختلف اللاعبين، كبيرهم وصغيرهم. مَنْ كان داخل سياج الحديقة الخلفية للجزيرة العربية أو خارجها. مَنْ بدأ اللعب أو ما زال ينتظر دوره. أن جميع أهلها عور. فمن أراد منهم أن يدخلها فعليه أن يغمض عينه الواحدة. أما إذا أراد أهلها أن

يعرفوا مَنْ يلعب مع مَنْ، ومن يتآمر على مَنْ، فعليهم أن يبحثوا عن زرقاء اليمامة بينهم.

الهوامش:

(*) راجع كتاب الدكتور عبد المجيد ماجد «الحاكم بأمر الله ـ الخليفة المفترى عليه». مكتبة الأنجلو ـ المصرية ـ القاهرة ١٩٨٢.

أيها الأحرار
لا تأتوا إليّ

■ «كان يحسن الأميركيون صنعاً لو أنهم وضعوا بدل النبراس الذي يحمله تمثال الحرية عند مدخل نيويورك، دولاراً كبيراً من فضة براقة».□

مكسيم غوركي

بمرور حوالى أربع سنوات على اتفاق أوسلو، وتوقيعه في حدائق البيت الأبيض في واشنطن في ١٣ أيلول ١٩٩٣، وهو الاتفاق الذي سلّم سلطة ياسر عرفات الفلسطينية جيبين صغيرين، هما غزة وأريحا، كنوع من حكم ذاتي لا يشابه حتى في شروطه قواعد «البانتوستان» في نظام «الأبارثايد» العنصري في جنوب أفريقيا، الذي كان قائماً قبل التغيير الذي أحدثه انتصار نلسون مانديلا وحزب المؤتمر الأفريقي الوطني في انتخابات أيار ١٩٩٤. بمرور هذه السنوات تأكّد نهائياً أن غزة وأريحا ما هما إلاّ بديل من أرض فلسطين الأوسع.

لا يعنيني الإذلال الذي مارسته إسرائيل طوال هذه السنوات حيال ياسر عرفات ورفاقه المؤيدين للاتفاق والمتعاونين معه، إلاّ أن الذي جرى سرعان ما تبين أنه يسير في طريق مسدود، فتح أمام العالم هواجس التوطين للفلسطينيين. وبذلك ألغى الحلم التاريخي لكل فلسطيني بالعودة. و «العودة» كلمة محفورة في الضمير والذاكرة

الفلسطينيين لكل رجل وامرأة وطفل وطفلة، عرفوا أو لم يعرفوا فلسطين[1]. وهواجس توطين الفلسطينيين لم تكن تنتظر وأد اتفاق غزة ـ أريحا للحلم الفلسطيني بالعودة إلى الوطن، بأي حجم جغرافي كان، أو حق الفلسطينيين المكتسب بحمل جواز سفر بلادهم، بأي علم وضع عليها وتحت صورة أي زعيم ارتضوه. فمشاريع توطين الفلسطينيين قديمة قدم نشوء القضية الفلسطينية من دولة الانتداب البريطاني إلى دويلة ياسر عرفات.

كل ما في الأمر، أن اتفاق أوسلو، وسنوات من التجربة الفاشلة لتطبيقه، قد فتح ملف التوطين مجدداً، إنما هذه المرة بجدية وواقعية أكبر. وخاصة أن هناك اليوم قناعة تامة لدى أكثر المتابعين لهذا الموضوع، إن عودة الفلسطينيين إلى أي كيان يسمى فلسطين، هي عودة وهمية، بل كذبة كبيرة يراد بها تأجيل البحث الجدي والعلمي والواقعي في إمكانية توطينهم في أي بقعة من بقاع العالم العربي. والمماطلة في مواجهة هذا الموضوع ودراسته على أعلى المستويات الفلسطينية أولاً، ومن ثم العربية والدولية، ما هي إلاّ نوع من ذر الرماد في العيون، ليؤدي إلى يأس في الجسم الوطني الفلسطيني، مما يجعله يقبل بأي حل يفرض عليه، لا يكون راغباً فيه ولا يحقق الحد الأدنى من وطنيته وإنسانيته.

□ □ □

كان من الطبيعي، بل المنطقي، أن يفتح ملف التوطين الفلسطيني أول ما يفتح، في لبنان، الخارج من حرب أهلية استمرت ما يزيد على ست عشرة سنة، كانت ذريعتها في البداية الوجود الفلسطيني فيه.

لقد كان فارس بويز وزير الخارجية اللبنانية، أول مَنْ أثار من زاوية سياسية ذكية في حديث صحافي له[٢]، موضوع توطين اللاجئين الفلسطينيين في دول الجزيرة العربية، «التي هي منطقة شاسعة، بعض أجزائها يمتلك ثروات ضخمة جداً وهي بحاجة إلى بشر وإلى يد عاملة وطاقة بشرية معينة. كما أعتقد أن لبعض هذه البلدان مسؤولية معنوية وسياسية وعرقية، حتى في ما يتعلق بالمساهمة في معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين(...) كيف يمكنهم الاستمرار في استيراد يد عاملة آسيوية وأمامنا أبناء من الشعب الفلسطيني لا يمكنهم دخول هذه الدول والعمل فيها؟».

وكان وزير الخارجية اللبنانية، لديبلوماسيته، قد استعمل في اقتراحه مصطلحاً جغرافياً هو منطقة الشرق الأوسط والجزيرة العربية، لا مصطلحاً سياسياً كان يمكن أن يكون أكثر تحديداً، لو أنه قال دول مجلس التعاون الخليجي أو السعودية أو اليمن أو الإمارات أو سواها. فكونه اكتفى في حديثه، بالتعبير الجغرافي عن المكان الذي يدعو إلى تهجير اللاجئين الفلسطينيين إليه، لم يعد هناك من «مستمسك» سياسي يمكن لأي دولة من دول الخليج العربي أن تعترض عليه. فتجاهلت كل هذه الدول، رسمياً، التصريح وكأن هذا الأمر لا يعنيها على الإطلاق. لولا أن عدداً ضئيلاً من الكتّاب الخليجيين تصدوا بالتعليق على هذه الفكرة، من بينهم كاتب سعودي[٣] أسفّ في رده إلى درجة معيبة عبر عدد من التعابير العنصرية والشتائم الوقحة للبنانيين والفلسطينيين والسوريين وسائر عرب المشرق من مسيحيين ومسلمين، يصعب وصفها بالبراءة الموضوعية.

وبالرغم من عدم «رسمية» موقف هذا الكاتب السعودي، إلا أنه لا

يمكننا غض النظر عن «سعودية» هذا الموقف (ولو كان غير رسمي) في نمط التفكير وردة الفعل القاصرة، في موضوع بهذه الأهمية. وكنا نتمنى لو أن تصريح وزير الخارجية اللبنانية قد أثار في حينه الضجة المطلوبة في الأوساط السياسية اللبنانية، وتناولته بالتعليق الأقلام اللبنانية، بدل التجاهل الكلي، لأن اللبنانيين اعتقدوا أنهم غير معنيين بهذا الأمر، لأن الوزير فارس بويز لم يقترح أن يكون لبنان هو مكان التوطين للفلسطينيين.

في الوقت نفسه لم يتابع الوزير فارس بويز تصريحه ولم يتوسع في مضامينه، مؤثِراً ربما السلامة، أو مقتنعاً أنه من السابق لأوانه، في ظل الظروف السياسية الراهنة التي تدور فيها محادثات السلام على المسارين اللبناني والسوري، وقد وصلت إلى مفترق خطر، طرح موضوع مثير للجدل بهذا الحجم، لا بد أن يؤثِّر في علاقات لبنان بدول الخليج.

أياً كان تفكير الوزير فارس بويز في عدم متابعته لهذا الموضوع، فإنني أود أن أستميح عذراً وزير الخارجية اللبنانية في أنني وجدت في تصريحه المذكور أرضية صالحة للتطوير والنقاش، في ضوء الواقع الجغرافي ـ السياسي للمتغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط. كما أنني في معرض تأييدي لهذا الاقتراح، لا أريد أن أضع في فمه كلمات أو آراء، لم يتفوَّه بها أو ربما لم تخطر له ببال. وبالتالي أعلن عن عدم مسؤوليته في كل ما سيجيء في هذا التحليل. فالأفكار أفكاري والصوت صوتي.

□ □ □

قبل الولوج إلى التساؤل، لماذا لا تكون الجزيرة العربية هي أميركا

العرب، ولماذا لا تستقبل الفلسطينيين الراغبين في الاستيطان فيها، لا بد من التأكيد على الأمرين المبدئيين الآتيين:

□ إقرار حق العودة لكل فلسطيني إلى فلسطين وتثبيت قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن.

□ إرغام إسرائيل على القبول بعودة مَنْ يشاء من الفلسطينيين إلى الأراضي ـ أياً كان حجمها أو مساحتها أو جغرافيتها ـ التي ستمنحها الحكم الذاتي. غزة وأريحا اليوم. وأكثر من غزة وأريحا غداً ـ إذا تفاءلنا.

بعد إصرارنا على هذين الأمرين، والسعي بمختلف الوسائل لتحقيقهما، لا بد من المصارحة أن احتمالات عودة الشعب الفلسطيني بعد غزة ـ أريحا هي احتمالات ضعيفة. ومن الواضح، أن خيار العودة ليس مطروحاً إلا لأقلية ضئيلة تكوّن حالات استثنائية. لأن الأمر مرهون بموافقة السلطات الإسرائيلية. لذا، فإن مناقشة مسألة العودة اليوم لا يمكن أن تتم إلا على الصعيد الفردي أو الشخصي. لذلك يمكننا طرح موضوع توطين الفلسطينيين من وجهة نظر عربية في دول الخليج اليوم. وهو طرح تقوم بدراسته والتعمق في إمكانياته اليوم العديد من مؤسسات الأبحاث ومراكز الدراسات في الولايات المتحدة وأوروبا.

□ □ □

«تعالوا إليَّ أيها المتعبون والفقراء والجماهير التواقة إلى الحرية».

بهذه الكلمات يستقبلك تمثال الحرية في مدينة نيويورك، برموز يعود عمرها إلى ما يزيد على مائتي سنة من التاريخ الأميركي. وإذا كانت هذه الكلمات المنقوشة عند مدخل القارة الأميركية قد

فقدت معناها اليوم، فقد كانت تعني لملايين من الناس الذين وفدوا على مر السنين إلى العالم الجديد من العالم القديم، طموح الحياة والثروة والمغامرة والحرية.

لا شيء مثل هذا يستقبل اليوم الناس الجدد الذين يصلون إلى أميركا العرب: دول الخليج العربي. ولا مجال للدهشة من ذلك. فليس من المنتظر أن يكون في استقبالك أي رموز لهذا التاريخ العريق. كذلك لن يكون في استقبالك إحساس شبيه بأحاسيس الرواد الأوائل الحالمين بالثروة والحرية الذين وصلوا إلى القارة الأميركية، وهم يحملون هموم ورواسب وأحقاد العالم القديم الذي تركوه.

الخليج العربي هو أميركا العرب، ودويلاته هي ولايات العرب المتحدة. هكذا يجب أن يكون الطموح، لولا. لولا أن المقارنة تسقط في منتصف الطريق. فإذا لم يكن من المفروض أو المتوقع أن تكون دول الخليج العربي في استقبال «المتعبين والفقراء والجماهير التواقة إلى الحرية»، فمن المفروض أن تكون في استقبال الأصحاء الأكفياء والتواقين إلى الإنتاج والعمل وبناء مستقبل عربي أكثر غنى واستقراراً ورخاء وإن كان أقل حرية.

وإذا كانت المقارنة بين أميركا (عالم الغرب الجديد) والخليج (عالم العرب الجديد) تسقط في النصف الأول من الطريق، فإن المقارنة شبه التاريخية تفرض عند النصف الثاني من الطريق صورتين متناقضتين ومتشابهتين في آن معاً.

- **الصورة الأولى:** صراع الجاليات الوافدة.
- **الصورة الثانية:** طبيعة الثروة المشتركة.

فالصورة الأولى بدأت تشغل حيزاً كبيراً من حياة الناس اليومية في الخليج. والصورة الثانية بدأت تقض مضاجع أهل البلاد من السكان الأصليين. والصورتان تختلطان باستمرار.

ومثلما اكتشف سكان العالم الأوروبي القديم القارة الأميركية وأخذوا يتطلعون إليها في كثير من الدهشة والوجل، كذلك اكتشف سكان العالم العربي القديم، الخليج، عندما بدأ يطفو على سطح الحياة العربية بعد ما فرضته الاستراتيجية الدولية على خريطة الأحداث السياسية.

وكما اكتشف الأوروبيون القدامى أميركا، بلداً جديداً للثروات الطبيعية والحريات الإنسانية والتوسع البشري، اكتشف العرب القدامى الخليج العربي أيضاً بلداً للثروات النفطية المكدسة تحت الأرض وفي المصارف ومنفذاً إلى الفرص الضائعة. مع فارق بسيط أن أميركا كانت قارة مفتوحة لاستيطان الجميع، والخليج العربي كان وما زال دولاً مغلقة في وجه «أكثر» الجميع.

ومثلما بدأ الصراع الأوروبي على القارة الأميركية كذلك بدأ الصراع العربي على الخليج العربي بعدما لوثه الاستعمار الأوروبي مئات السنين. وإذا اتخذ صراع الدول الأوروبية على الأرض الأميركية طابعاً استعمارياً استيطانياً في ذلك الوقت وبحكم ظروف ذلك الزمان، فإن صراع الدول العربية على الخليج اتخذ طابعاً آخر من السيطرة بحكم ظروف هذا الزمان.

وإذا كانت البداية يمكن أن تسجل منذ نكبة ١٩٤٨ والهجرة الفلسطينية الأولى إلى الكويت، ومن قبلها وأثناءها الهجرة اللبنانية ـ السورية ـ المصرية إلى السعودية، فإن أوجه هذه الصورة لم تتخذ

شكلاً صراعياً واضحاً في معناه السياسي إلاّ في نهاية الستينات، وعلى وجه التحديد منذ بداية ١٩٦٨ (بعد هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧) وبروز نجم الشخصية الفلسطينية المستقلة.

□ □ □

خلال هذه الفترة حدث أمران مهمان في العالم العربي القديم، يقابلهما أمران مهمان آخران في عالم الخليج العربي الجديد.

□ **الأمر العربي الأول:** سلسلة الانقلابات العسكرية والنكبات السياسية والاقتصادية التي حلّت بكثير من البلدان العربية نتيجة لتغيير الأنظمة السياسية وخروج عدد كبير من أصحاب الكفايات منها، إما لأسباب اضطرارية وإما لأسباب اقتصادية سياسية.

□ **الأمر العربي الثاني:** هزيمة ١٩٦٧ وتأثيرها المباشر في وقف الصراعات السياسية العربية السافرة وهدنة الأنظمة العربية، خصوصاً بين المعسكرين «التقدمي» و «الرجعي». إلى جانب ما تقدم من وصول الفلسطينيين إلى ساحة الصراع العربي كطرف مستقل.

هذان الأمران العربيان، قابلهما خليجياً أمران آخران:

□ **الأمر الخليجي الأول:** ظهور الثروة النفطية في إمارات الخليج العربي، والفائض النقدي الناتج عنها، وما يتفرع عن ذلك من مشاريع التعمير والتنمية والبناء في دويلات تفتقر إلى أبسط القواعد المادية والاستعدادات الحضارية لقيام ورشة من هذا الحجم.

□ **الأمر الخليجي الثاني:** زوال الحماية البريطانية بعد قرن من

الزمن، وظهور إمارات الخليج في شكل دويلات سياسية تفتقر إلى العنصر البشري الذي تحتاج إليه لبناء أجهزة الدولة ووسائل الحكم.

والتقت الأمور الأربعة وجاءت الظروف والأحداث السياسية المتدافعة في المنطقة لتنسق بينها. وكانت المرحلة الأولى. مرحلة زوال الحماية البريطانية تدريجياً منذ منتصف الستينات حتى بداية السبعينات، وفتح الأبواب لهجرة الخبرات العربية في شكل ضيق وحذر. وتبعتها المرحلة الثانية، مرحلة استقرار الأوضاع السياسية في الخليج على شكل استقلالات معينة تحتاج إلى قواعد حكومية وإدارية تعوزها العناصر البشرية أياً كان مستوى كفاياتها. وارتبطت هاتان المرحلتان بالعلاقات السياسية التي تصل بين دول الخليج ودول المشرق العربي ومصر. خصوصاً وأن هذا الوضع الخليجي المستجد أتاح للعرب فرصة الهجرة صوب الخليج بحثاً عن الثروة التي لم يستطيعوا أن يحصلوا عليها في بلادهم، أو المجد السياسي الذي أضاعوه هناك. والجاليات العربية في الخليج، المؤلفة من فلسطينيين ومصريين وأردنيين وسودانيين وعراقيين ولبنانيين وسوريين ويمنيين وتونسيين ومغاربة، كانت مؤهلة لأن تكون النخبة التي وطئت «الأرض الجديدة» حاملة معها خيرات الخبرة والعلم والممارسة، كما كان «الحجاج الأولون» الذين وطئوا القارة الأميركية قادمين من أوروبا. وإذا كانت الصراعات بينهم أمراً عادياً فرضته الطبيعة البشرية والظروف السياسية. إلاّ أنه لم يعد عادياً في بلاد غير عادية وفي أوضاع استثنائية وفي ظل ظروف مصيرية. وليس المطلوب هنا ذوبان الإقليمية بين الجاليات، وهذا أمر موجود إلى اليوم بين الجاليات المختلفة في أميركا، ولا تناسي ظروف الوطن

الأم وبيئته. المطلوب شيء أبسط وأصعب في آن: الولاء المطلق للوطن الجديد والانتماء الكامل إليه والحلم المشترك في مستقبل فيه، من دون نسيان جذور الوطن السابق الاجتماعية والحضارية. هذا ما نجحت أميركا خلال مائتي سنة من الاستقلال في عمله وكان سبباً في عظمتها.

□ □ □

هناك ظاهرتان أساسيتان حدثتا في الهجرة العربية إلى بلاد النفط. الأولى الهجرة المصرية إلى العراق عند بداية السبعينات حتى نهاياتها، وقت وقوع الحرب العراقية ـ الإيرانية. والثانية الهجرة الفلسطينية إلى الكويت عند بداية الأربعينات حتى الغزو العراقي للبلاد في بداية التسعينات.

في الظاهرة العراقية الأولى، قامت الفكرة في بلد زراعي وتاريخي عريق، احتاج دائماً عبر تاريخه الحضاري الطويل إلى فلاحين وزراع، أكثر مما احتاج إلى أيدٍ عاملة رخيصة، لا سيما وأنه يعيش ما بين نهرين عظيمين في أراضٍ شاسعة وقادرة على استيعاب مزيد من السكان. وكان المشروع العراقي هو أن يجلب من مصر مجموعة من الفلاحين المهرة مع عائلاتهم للاستيطان في العراق وبداعي الهجرة الدائمة لا العمالة المؤقتة. وقد تم نقل قرى مصرية بكاملها مع «عمداتها» إلى العراق. كل ذلك وفق مشروع إنمائي زراعي ضخم، لو قدرت له ظروف النجاح، لكان أهم مشروع عربي قومي من نوعه في العصر الحديث، يحقق عملية تلاحم بشري باختلاط قطريات عربية وامتزاجها بقوميات عربية أو غير عربية أخرى أقدم منها، في أرض مشتركة.

وبنى العراقيون، وفق مشروعهم، قرى بكاملها مع كل مستلزماتها، استقبلوا فيها على مدار عشر سنوات مليون فلاح مصري. ومُنح المصريون كافة حقوق وواجبات المواطنين العراقيين. ولما كانت حقوق المواطنية تشمل أوقات السلم كما تشمل أوقات الحرب، فقد تم تجنيدهم عند وقوع الحرب العراقية ـ الإيرانية والتي استمرت ثماني سنوات. وخلال تلك السنوات أكلت الحرب هؤلاء الجنود وانهار المشروع أمام جحافل الجيوش المتحاربة.

إلّا أن هذا لم يمنع أن السنوات العشر التي سبقت الحرب قد شهدت أول عملية هجرة حقيقية لفلاحي الصعيد المصري، الذين هم أقل الشعوب العربية حباً بالهجرة وأكثرهم تمسكاً بالأرض. هذه العملية التي شهدت نجاحاً، ولو محدوداً لقصر فترتها الزمنية، على صعيد التنمية الزراعية، ونجاحاً أكبرعلى صعيد الالتحام البشري بين المصريين والعراقيين، قضت عليها الحرب بقدر ما قضت عليها الظروف السياسية لخلاف نظامَي الحكم في القاهرة وبغداد. وسقطت التجربة.

واليوم، وبسبب النجاح المحدود لهذه التجربة، وكذلك لتوافر مقومات إحياء مشروع مماثل لها، وإن كان مختلفاً في عناصره وأهدافه، يجري طرح مشروع توطين أربعمائة ألف لاجئ فلسطيني في العراق كجزء من إسكان الفلسطينيين في عدد من البلدان العربية القادرة على استيعابهم، بعد أن تخلى عنهم ياسر عرفات في اتفاق غزة ـ أريحا.

والفلسطينيون، الشعب القادر على الهجرة والممارس لها منذ النكبة وقبلها، والقادر أكثر من أي شعب عربي آخر على الامتزاج السكاني الاجتماعي مع أهل البلد المضيف (والتجربة الفلسطينية

في سورية ولبنان دليل عليها) قادرون بحس عرروبي قومي نادر، أن يجعلوا من تجربتهم في العراق، في حال تحقيقها، قصة نجاح خلّاقة قد لا يكون لها مثيل معاصر في العالم. والعراق، وقد ابتلته الظروف بحروب وكوارث لم يكن شعبه صاحب القرار فيها، هو اليوم بأشد الحاجة إلى أن يدعم صفوفه شعب ذكي ونشيط وفعّال كالشعب الفلسطيني، فيتضافر الشعبان في أرض سخية ومعطاءة، وقد تكون في هذه التجربة، جرثومة الثورة العظيمة المنتظرة لهذه الأمة المنكوبة.

□ □ □

في الظاهرة الكويتية الثانية، نشأت هجرة الفلسطينيين في مطلع الأربعينات، حيث كانوا أكثر العرب تعليماً في ظل إدارة الانتداب البريطاني في فلسطين، فشجعت بريطانيا هجرتهم إلى الكويت (التي كانت تحت الحماية البريطانية) عند ظهور النفط فيها، لتشكل منهم إدارة الدولة الناشئة. فكان منهم موظفو الدولة الأوائل، والمدرسون والأساتذة والكتبة وسواهم. وكانوا هم الذين أسسوا وبنوا الكويت كما كنا نعرفها قبل الغزو العراقي. وبعد النكبة وحرب ١٩٤٧، ازدادت الهجرة الفلسطينية إلى الكويت، وأصبح الفلسطينيون الجالية العربية الأكبر عدداً والأكثر نفوذاً والأغنى أفراداً.

وحافظ الفلسطينيون، بين مد وجذر، حتى الثمانينات على موقعهم المميّز بين كل الجاليات العربية في الكويت. إلّا أن الكويتيين، الذين استنبطوا على مر السنين قوانين للهجرة منعت الفلسطينيين، وقد مر عليهم أربعة عقود ونيف من الاستقرار في الكويت، من أي حق للتجنس ولو من الدرجة الثانية، فظل هؤلاء من فئة «الذين لا وطن

لهم» ولو حملوا وثائق سفر من سورية أو لبنان أو مصر. فالكويت التي تمارس نظام التفرقة العنصرية، في كون أن هناك ثلاثة أجناس من الكويتيين. كويتي بالتأسيس (وهم الكويتيون سكان البلد الأصليون الذين ولدوا من أب وأم كويتيين داخل سور الجهرة قبل العام ١٩٣٠) وكويتي بالتجنيس (وهم العرب الذين منحوا الجنسية الكويتية ولا يحق لهم ممارسة الوظائف الرسمية أو التصويت أو العمل السياسي أو السكن إلّا في مناطق معينة) وكويتي «بدون» (وهم الذين لا جنسية لهم من أي مكان، وأكثرهم من عرب البادية).

أمام هذا الوضع الشاذ تراكمت الأحقاد بين الكويتيين (بشخصيتهم المتعالية الاستفزازية العقوقة) وبين الفلسطينيين (بشخصيتهم الانفعالية المحاربة المضطَهدة) ثم انفجر الصراع بين الشعبين إثر الغزو العراقي للكويت، فأسفر فيما أسفر عمّا هو معروف من قصص زادت من كمية الحقد الدفين لدى كل فلسطيني على كل كويتي. ولما تمّ تحرير الكويت، وعادت معظم الأمور إلى نصابها، لم يتسامح الكويتيون مع الشعب الذي بنى بلدهم، ولولاه لما كان هناك كويت. بل عمقوا الهّوة بعمليات انتقام مرعبة، أساءت إلى السياسة الكويتية بقد ما أساءت إلى الأخلاق في ذلك البلد.

□ □ □

إن دول مجلس التعاون الخليجي كلها تقر بخطر العمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية منها في بلادها. إلّا أنها كلها تقر أيضاً بأن لا حلول جاهزة عندها، بعد أن تأخرت في إدراك عمق المشكلة وخطرها وما تركته من آثار على البنية الاجتماعية والتوزيع السكاني والتغيير الديموغرافي والمناخ الثقافي في غضون السنوات العشرين

الأخيرة تحديداً في كل دول الخليج العربي. وبعد أن أهملت هذه المشكلة طويلاًووفرت لها كل الأعذار السياسية، تصعد اليوم إلى الواجهة وفق غليان تقاطعت فيه الظروف الداخلية المعقدة والظروف الخارجية المستجدة.

والأنظمة الخليجية بين رأيين اليوم:

رأي يقول بضرورة تشجيع العمالة العربية على حساب العمالة الآسيوية، باستخدام العرب من الأقطار ذات الأنظمة «المعتدلة» الغربية الانتماء كمصر وتونس والمغرب. ورأي يقول بأنه يجب الحد من العمالة الآسيوية وتقليل الاعتماد عليها تدريجاً وتبديلها في فترات زمنية قصيرة بحيث تمنع من إرساء جذور لها، مع الإصرار على رفض العمالة العربية من أي قطر جاءت.

ورأي ثانٍ يقول أصحابه إنه ليس هناك عربي غير مسيّس. وإن المصري المعتدل في عهد حسني مبارك اليوم مثلاً، كان مصرياً متطرفاً أيام جمال عبد الناصر. وإن التونسي الغربي الميول اليوم مثلاً، قد يصبح يسارياً أو إسلامياً غداً بعد ذهاب نظام زين العابدين بن علي.

أما إذا أرادت دول الخليج عمالة عربية من خارج عرب المشرق أو المغرب أو عرب مصر. فهي متوافرة بين اليمنيين الذين كانوا أول من أعاروا سواعدهم لدول الخليج. صحيح أن الأيدي العاملة اليمنية قد نقصت في السنوات الماضية بسبب ازدياد مشاريع التنمية داخل اليمن الموحّد. إلّا أن العامل اليمني ما زال متوافراً وقادراً على العمل داخل دول الخليج، وهو جزء وطني وتاريخي منها، من دون أن يسبب ذلك أي خلل سكاني. ومهما أساءت

حرب الانفصال إلى العلاقات بين صنعاء وجيرانه، فالأيدي العاملة اليمينية ما زالت الأكفأ والأكثر توافراً واستعداداً للعمل والإنتاج.

وما نجح في أميركا وفشل في الخليج العربي لا يعود كلياً إلى العرب الوافدين والمتهافتين على أحلام الثروة. إنما يعود في الدرجة الأولى إلى أهل البلاد الأصليين. فما دامت كلمة «مواطن» تعني امتياز أهل البلد على غيرهم، وما دامت دول الخليج تعتبر أن جنسيتها منّة لا يحصل عليها إلاّ الموعود بالجنة، وليست حقاً مكتسباً بموجب الشروط المتعارف عليها دولياً، فسيبقى الصراع كما ستبقى ازدواجية الولاء.

إن البلاد التي تشكو من نقص فادح في عدد السكان، لا يجوز أن تتردد في تجنيس المواطنين العرب الذين خدموها كما لم يخدموا أوطانهم الأصلية، أو الذين لم يعرفوا وطناً غير الخليج. وما دامت دول الخليج مغلقة على نفسها وغير قادرة على الخروج من دوامة التعالي في المواطنية وغير قابلة لفتح أبواب التجنس أمام الذين ولدوا وعاشوا وعملوا فيها، من دون تمييز في المواطنية بالتجنيس أو بالتأسيس، فإن المشكلة ستظل قائمة وسيظل الصراع دائراً، ونظرية «الأمن» واردة والخوف الوهمي مسيطراً، من دون أي إدراك لكون الخطر الحقيقي سيبقى إذا لم تفتح الأبواب كلها وتشرع النوافذ أمام الكفاءات والمواهب العربية التي قدِمت إلى تلك البلاد.

□ □ □

إن العرب إذا كانوا قد أخذوا من أموال الخليج، فقد أعطوا مقابل كل حبة رمل فيه، دموعهم وأحلامهم وعرقهم وسواعدهم وحياتهم. ويكفيهم ذلك فخراً.

وأمام هاجس العمالة الأجنبية، وهو الهاجس الأخطر والأكثر إلحاحاً، ما زالت دول الخليج حتى هذه اللحظة تدور في حلقة مفرغة.

... وأهلي وإن ضنّوا عليَّ كرام!

الهوامش:

(١) راجع «النهار» ـ بيروت. رياض نجيب الريّس: «ما بعد دخول غزة وأريحا ـ أضعنا فلسطين، فهل نستعيد الديموقراطية؟». ١١ تموز ١٩٩٤.

(٢) راجع «السفير» ـ بيروت، حديث لفارس بويز وزير الخارجية اللبنانية، أجراه زهير هواري وعماد مرمل. ١٨ نيسان ١٩٩٤.

(٣) راجع «السفير» ـ بيروت. عسكر حلوان المضحي العنزي: «جزيرة العرب لأهلها...». ٢٥ تموز ١٩٩٤. (يقول العنزي في معرض التعريف بنفسه أنه دكتور محاضر في العلاقات الدولية معهد الدراسات الديبلوماسية بالمملكة العربية السعودية، وأن مقاله لا يمثل وجهة نظر الحكومة السعودية ولا معهد الدراسات الذي لا يزاول عملياً مهنته الأكاديمية فيه أو في غيره من المؤسسات السعودية. «السفير»، ١٠ أيلول ١٩٩٤).

(٤) راجع مقالة محمد علي الخالدي: «أول الواصلين إلى فلسطين بالبريد الإلكتروني» ـ «النهار» ـ بيروت، ١ تشرين الأول ١٩٩٤

٥ ـ الخليج

موسم
هجرة الأرامل

■ «العمل هو ملجأ الناس الذين ليس لديهم شيء أفضل ليقوموا به»□

أوسكار وايلد

لا شك أن دول الخليج تواجه مجموعة تحديات داخلية، لا تستطيع التهرب منها، إذا هي أرادت أن تطل على القرن الواحد والعشرين، مكونة جسراً للعبور يوصلها إلى بر الأمان في عصر النظام العالمي الجديد. والحديث عن هذه التحديات، يجب أن يتجاوز الخلافات والمشاكل الحدودية التي أدت إلى فقدان الثقة بين دول الجزيرة العربية، وإلى خلل في الاستقرار الإقليمي في كلٍ من العراق وإيران.

من أهم هذه التحديات، تحديان أساسيان يشكلان ركيزتين تستطيع أن تنهض بهما دول الجزيرة العربية، إذا ملكت الشجاعة السياسية الكافية والرؤية الوطنية والحنكة الاقتصادية والنظرة الاجتماعية المتماسكة، وتمكنت من أن تتعامل معهما بواقعية وطول صبر وأناة.

□ **التحدي الأول**، هو تحدي الأوضاع الاقتصادية في مرحلة ما بعد الفورة النفطية، وما بعد تكاليف حرب الخليج الأولى (العراقية ـ الإيرانية) التي بلغت ٣٠٠ مليار دولار في ثماني سنوات، دفعت

من أصلها دول الخليج ٤٠ مليار دولار، وحرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) التي بلغت ٦٠ مليار دولار. وهو تحدٍ يجب أن تواجه به دول الخليج مرحلة تحرير التجارة الدولية، ومعالجة الاختلالات في هيكلية اقتصادها الآحادي المعتمد على مورد رئيسي واحد، في ظل نمو سكاني ونمو في القوة العاملة الخليجية ومطالبها الاجتماعية المتزايدة، والتي لا تملك البنى القادرة على استيعابها. وقد أدى هذا إلى بطء عملية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي الست بدرجة أصبحت معيقة للحركة التجارية العادية بينهم، وإلى غياب الاستراتيجية الاقتصادية الجماعية في ظل تفشي الروح القطرية الضيقة، مما عطّل كل المبادرات الفردية.

□ **التحدي الثاني**، هو تحدي الخلل السكاني، الموزع بين جيران كبار يملكون كثافة سكانية، كالعراق وإيران، مقابل نقص سكاني فادح في دول الخليج. هذا من ناحية. من ناحية ثانية، الخلل السكاني الداخلي بين المواطنين الأصليين الرافضين الدخول إلى سوق عمالة ليس فيه ما يعجبهم، وبين عمالة آسيوية وافدة تقبل بأي عمل وأي أجر. وهذه الناحية تثير من المخاطر السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية، ما يجعلها مرشحة لمضاعفات بالغة الخطورة، وخاصة في ظل الضغوط الدولية وارتفاع مطالب الدول الغربية والمنظمات العالمية الداعية دول الخليج إلى توطين هذه العمالة ومنحها حق التنظيم النقابي والسياسي والاعتراف بهويتها الثقافية. وهذا ما يهدد بلا جدال، الهوية الوطنية العربية الإسلامية لشعوب وبلدان الجزيرة العربية.

وفي التحدي الثاني هذا يكمن بيت القصيد. فالاتجاه الدولي نحو

الديموقراطية وحقوق الإنسان وحق التنظيم النقابي والسياسي للفئات الاجتماعية الوطنية والأجنبية، إلى جانب تحديات عمليات السلام في الشرق الأوسط، وما تحمله من ملامح خريطة إقليمية جديدة تسقط ثوابت معروفة، وتتيح لإسرائيل لعب الدور الرئيسي في النظام الإقليمي الجديد، هو التحدي الأكبر. وهو الذي سيقرر صور الأشياء وطرزها وقواعدها في مستقبل أيام الخليج الآتية. ولكن هل تستطيع دول الخليج أن تكون على مستوى هذا التحدي؟ تلك هي المسألة.

□ □ □

تعالوا نتصور المشهد الآتي، لو أن الضغوط الدولية، وشروط النظام الإقليمي الجديد، قد فرضت على دول الخليج، وهي في حالتها الراهنة من الضعف والتمزق، أن توطن العمالة الأجنبية في بلادها وتعطيها حق التنظيم النقابي وأن تعترف بتعدديتها الثقافية وتمنحها المساواة في المواطنية. ولنفترض أن دول الخليج ملكت الشجاعة ورفضت كل هذه الضغوط، وقررت ترحيل العمال الأجانب من أراضيها (كما فعل عيدي أمين في أوغندا في السبعينات).. ولنفترض أيضاً أن هذه الدول استطاعت ترحيل أول فوج منهم من دون مواجهة أمنية بينهم وبين السلطات، ووصل هؤلاء العمال إلى بلدانهم، معززين مكرمين وكافة حقوقهم المالية مدفوعة إلى آخر مليم، وطلبوا من حكوماتهم التدخل لحمايتهم. ماذا سيحصل؟

ولنفترض مجدداً أن الدول الغربية الحامية للأنظمة الخليجية قد غضت الطرف عن هذا الأمر، باعتباره شأناً داخلياً، وتجاهلت صرخات الاحتجاج من قبل الدول التي ينتمي إليها العمال المطرودون. وأن هذه الدول، (على سبيل المثال الأقرب، دول شبه

القارة الهندية: باكستان المسلمة والهند الهندوسية وبنغلادش المسلمة وسيريلنكا البوذية حيث يتمتع رعاياها بأكبر عدد من العمالة الأجنبية المتواجدة في الخليج)، قررت أن تقوم بإنزال عسكري (بحري أو جوي) في بلد خليجي ما، لفرض منع سياسة الترحيل لمواطنيها بالقوة. وتحت التهديد بالاحتلال، أرغمت دول الخليج على التراجع عن قراراتها واستيعاب الهجرة الآسيوية مع إعطائها كافة الحقوق. هل ستتدخل الولايات المتحدة ومعها التحالف الغربي التقليدي للتصدي لهذا العدوان الآسيوي دفاعاً عن دول الخليج، فتقع مواجهة عسكرية (حتى لا نقول حرب) بين الطرفين، وكأن ليس لأميركا مصالح في هذه الدول الثلاث؟ أم ماذا؟

صحيح أن الأمر ليس بهذه البساطة أو السهولة. وصحيح أن هذا «السيناريو» ليس دقيقاً وينقصه الكثير من التفاصيل. وأن النظام العالمي الجديد لن يسمح بعمل أخرق من هذا النوع. وأن الحالة الدولية أكثر تعقيداً من ذلك. ولكن علينا الاعتراف بقرارة أنفسنا أن مَنْ كان يعتبر منا حرب «عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩١ عملاً مستحيلاً، ومع ذلك وقع، عليه أن لا يستبعد كثيراً احتمالاً من هذا النوع.

وليس هذا «سيناريو نهاية العالم»، الذي يروج له العديد من المنظرين والخبراء الدوليين. ولكنه سيناريو مطروح ضمن آليات التغيير التي تحضّر للمنطقة في مطلع القرن الواحد والعشرين، وإذا لم يختتم هذا السيناريو أو الفيلم الهندي الطويل بـ «نهاية سعيدة» فإن فيه ـ على الأرجح ـ نهاية حتمية للطرف الخليجي العربي، إذا لم يحسن الإمعان في التحديات المذكورة، ويستعد لمجابهة أقداره

السياسية بعقلية مختلفة عن التي تعود عليها في ربع القرن الأخير، هذه المجابهة هي التي ستحسم مستقبل تاريخه، ولعلها تمنع من تدفق الكارثة وراء الكارثة. أو ربما!

□ □ □

قليل من التاريخ يفرفح الذاكرة، إذا أردنا أن نستوعب بعض هذه الاحتمالات. منها التساؤل من أين يصب هذا النهر المتدفق من الذهب الأسود في الجزيرة العربية؟

لعل المصب الوحيد لهذا الذهب الأسود هو في مشاريع البنية التحتية والتنمية التي هي عبارة عن مجموعة مصانع ومرافىء ومرافق ومطارات وعمارات شاهقة وأبنية مرتفعة تزداد عدداً بين يوم وآخر من دون أن تترك مجالاً حتى للتساؤل. بعض هذه المشاريع لا مسوغ اقتصادياً له إلاّ «عبقرية» وسيط ناجح أو شعور دولة ما بـ«العظمة» ومباهاتها لجيرانها. ولا بد أن يدرك أكثر الناس أن سهولة التنمية من الناحية المادية المتوافرة في أكثر دول الخليج، تقابلها صعوبة من الناحية البشرية.

والصدمة التي يعانيها الإنسان الخليجي وهو ينتقل من مرحلة القلة إلى مرحلة الوفرة ومن مرحلة البساطة إلى مرحلة التعقيد، لا بد أن تحمل في طياتها الكثير من بذور القلق والمكابدة الحضارية، وأن تتسم بطابع المواجهة لمستقبله في سعيه المستمر إلى تحديد معالم مجتمعه.

والمشاكل البشرية في التنمية هي الأصعب والأقسى في دول الخليج العربي. فالنقص في الأيدي العاملة الخليجية هو المشكلة الأولى،

تليها مشكلة «خلجنة» الوظائف (أي إحلال أبناء الخليج مكان غير الخليجيين من عرب وأجانب). وإذا كان الهدف الأساسي للتنمية خلق فرص العمل لهؤلاء الناس عن طريق التوسع فيها، فإن «خلجنة» الوظائف هي بحد ذاتها عملية تنمية. وأن إحلال أهل الخليج بدل الأجانب في الوظائف وفتح أبواب العمل أمامهم سيفرضان توسعاً في التنمية يتطلب المزيد من الأيدي العاملة الأجنبية، ذلك أن التوازن معدوم بين الكفايات الوافدة والكفايات المحلية.

ومشاكل التنمية البشرية أكثر تعقيداً في الخليج لارتباط الوظيفة بالوضع الاجتماعي. فالوظيفة المكتبية لا تزال أكثر وجاهة من الناحية الاجتماعية من الوظيفة اليدوية وإن تكن أحياناً أقل دخلاً. يضاف إلى ذلك الكسل الذي نما في الجسم البشري الخليجي، وقد تعود أن لا يقوم بالأعمال اليدوية ما دامت له القدرة على «شراء» من يقوم بهذه الأعمال. فالتطور الاقتصادي السريع الذي يعصف بالمنطقة يتطلب عملاً يدوياً لا يتوافر محلياً. لذلك لا بد لدول المنطقة من استيراد اليد العاملة من الخارج.

إن التوسع الاقتصادي الذي فرضه النفط لم يعد يترك مجالاً لدول الخليج سوى اللجوء إلى دول القارة الهندية وباقي الدول الآسيوية لاستيراد الأيدي العاملة منها، خوفاً من المشاكل السياسية التي قد يوجدها العمال العرب «المسيسون». إلاّ أن النظرية الرائجة لدى بعض الدول الخليجية والقائلة إن هناك خياراً بين الأمن والتنمية (أي أن على البلاد أن تختار بين التوسع في التنمية وحاجتها إلى استيراد الأيدي العاملة الأجنبية التي قد تحمل بذور أفكار سياسية غير مرغوب فيها، وبين حزام الأمن الوهمي بمنع الهجرة الأجنبية

على حساب التلكؤ الاقتصادي) هذه النظرية أصبحت مستهلكة وغير واردة.

فظروف الأمن التي سبقت استقلال دول الخليج العربي العام ١٩٧١ تغيّرت كلياً، ومعطيات السياسة في المنطقة تبدلت بتبدل الظروف التي فرضتها في الماضي. وثمة من يقول أن التوسع الاقتصادي الكبير الذي شهدته منطقة الخليج (والمصاب بالركود اليوم) هو الذي فتح الباب أمام هجرة أو استيراد اليد العاملة الأجنبية بمقدار ما فتح ثغرة أمنية في الأنظمة الحاكمة، وزاد من البطالة، المقنّعة والحقيقية، في دول الخليج الفقيرة، كالبحرين.

فبعد الاستقلال أصبح للخليجيين حقوق، كما أصبح لهم حصة في ثروة النفط التي أخذوا يطالبون بها. وقامت الدولة الريعية التي أضحى بموجبها على كل حاكم أن يوزع العطايا. وكلما ازدادت البطالة بين المواطنين الأصليين، إما لترفّع بعضهم عن الدخول في سوق العمالة، أو بسبب منافسة العمالة الوافدة وتفوقها، ازداد استخدام ريع الدولة وفقدت الرقابة على الصرف وتفاقم الفلتان المالي. والذي حدث أنه كلما نقصت موارد الدولة، واشتدت الضائقة الاقتصادية ازداد الطلب على الحاكم بمزيد من العطايا لإرضاء الناس. وكلما نقصت موارد الدولة القديمة، ازدادت الرسوم والضرائب غير المباشرة على الكهرباء والماء والسيارات والصحة. ولما كان الناس لم يتعودوا هذه الزيادات في الضرائب، وخاصة في غياب الوفر الاقتصادي، فقد ازداد التذمر والتأفف. وبازدياد الفساد المالي ازدادت أعباء الدولة ونفقاتها، وبدأت طبقة التجار المعروفة بولائها التقليدي للحكام وللنظام القبلي في الخليج، تتململ، لأن هذا الوضع قد زاد من نفقات هذه الطبقة وأعبائها

بقدر ما أضر بمصالحها. وحصل المأزق، بين استيراد العمالة الرخيصة الوافدة، وبين الصرف على البطالة الوطنية المُكلِفة.

□ □ □

إن اللجوء إلى استخدام الآسيويين في الخليج (ونحن نعني تحديداً: الهنود، الباكستانيين، البنغلادشيين، الفيليبيين، الكوريين والتايلنديين) من قبل ظهور النفط، كان بتأثير الوجود البريطاني في الخليج والامتداد التاريخي لهذا الوجود الذي كان يعود إلى الهند طوال عهد الاستعمار، عندما كانت دول الخليج تدار من بومباي. ومع وجود النفط، وازدياد المداخيل النفطية وبداية حركة التنمية الخليجية، استمر هذا التقليد القديم، الذي كان مبنياً على سياسة بريطانية واضحة، وهي استبعاد العرب من الخليج تحت أي غطاء ممكن. وزرعت بريطانيا في أذهان حكّام الخليج، أن العرب (فلسطينيين وسوريين ولبنانيين ومصريين وعراقيين تحديداً) هم جماعات مسيّسة وأن وجودهم سيكون عاملاً مخرباً للأنظمة، وخاصة خلال العهد الناصري وعهود الأحزاب العربية العقائدية في المشرق العربي. ونسي الإنكليز أن يذكروا للحكّام أنه ما دخل آسيويو القارة الهندية بلداً وخرجوا منه بعد ذلك.

حتى إن بريطانيا نفسها دفعت الثمن عندما طرد عيدي أمين الآسيويين الهنود من أوغندا. ومهما كان رأينا في عيدي أمين، فإن الآسيويين ـ بتحريض من بريطانيا ـ احتفظوا بجنسيتهم البريطانية بعد استقلال بلدان أفريقيا الشرقية ورفضوا أن يحملوا الجنسية الأوغندية أو الكينية. وكان الآسيويون في أفريقيا الشرقية طوال عهد الاستعمار البريطاني مع الوجود البريطاني وضد الحركات

الوطنية والحكومات الاستقلالية. وعندما طردهم عيدي أمين وقعوا في أحضان بريطانيا التي لم تعترف بجنسيتهم البريطانية، وتسببوا فيما بعد بخلق حالة عنصرية جديدة لم تعرفها الجزر البريطانية من قبل. كما كانوا السبب الرئيسي في تعديل قوانين الهجرة والإقامة في بريطانيا لمنع تدفقهم إلى مطاراتها وموانئها.

□ □ □

في العام ١٩٨٠ صدر أول تقرير رسمي من نوعه عن منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، يبحث في التغييرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية التي تسببها هجرة الأيدي العاملة الأجنبية إلى بلدان الخليج العربي[1]. ويقول هذا التقرير من جملة ما يقوله أن عدد العمال العرب (في مختلف القطاعات الوظيفية) بلغ العام ١٩٧٥ مليونين ونصف المليون عامل مع أسرهم. بينما بلغ مجموع العمال الآسيويين (من دون أسرهم) خمسة ملايين عامل. ويضيف هذا التقرير الذي لا تصل أرقامه إلى أبعد من نهاية ١٩٧٧، أنه: «بين مجموع الأيدي العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة تبلغ نسبة الآسيويين خمسة وسبعين بالمائة. في حين أن نسبة العرب بمن فيهم أهل البلدان المؤلفة للاتحاد تبلغ خمسة عشر بالمائة، وإن العشرة بالمائة الباقية تتألف من الإيرانيين والأوروبيين والأميركيين واليابانيين». ولم تختلف الأرقام كثيراً منذ ذلك التاريخ.

ويذكر هذا التقرير أن مواطني دولة الإمارات قد أصبحوا أقلية بسيطة بين مجموع الأيدي العاملة، كما صاروا (وهذا هو الأخطر) أقلية صغيرة بين مجموع السكان لا تتعدى في أقصى الأحوال خمسة وعشرين بالمائة. يضاف إلى ذلك أن السكان العرب، سواء

من أهل البلاد الأصليين أو الوافدين من بلدان عربية أخرى، صاروا أقلية أيضاً بين مجموع السكان. والتقرير طويل ومتشعب يبحث في أمور كثيرة تتعلق بالعمالة الأجنبية في الخليج. لكن لا يعنينا منه إلا التوقف عند هذه الإحصاءات المفجعة. فالتردد الذي يواجَه به كل مَن يريد طرح موضوع العمالة الأجنبية ـ والآسيوية بالذات ـ مع أي مسؤول في أي دولة خليجية يجب أن لا يقابل بعد اليوم بالصمت التام أو التجاهل. فهذا الموضوع ازداد فداحة خلال السنوات العشر التالية، ولم يختفِ لمجرد رفض البحث فيه.

كان هذا التقرير قد صدر بعد حوالى عشر سنوات من استقلال دول الخليج، وهي في منتصف معركتها مع التنمية، إنما أيام الوفر المالي والبحبوحة النفطية. بالطبع كان ذلك كله قبل حرب الخليج الأولى (العراقية ـ الإيرانية) وقبل حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء وتحرير الكويت)، وما حصل بعدها من متغيرات جذرية (سياسية واقتصادية وديموغرافية، محلياً وعالمياً) في ساحة الجزيرة العربية. كان هذا هو الوضع في العقد الاستقلالي الأول للخليج.

بُعيد نشر هذا التقرير حدث مؤشران إيجابيان استجابة لما جاء فيه من معلومات.

□ **الأول**: إنه للمرة الأولى صدر اعتراف رسمي من دول الخليج عن طريق مؤتمر وزراء الداخلية العرب الذي عقد في الطائف في أيار ١٩٧٩، بأن هناك «غزواً ثقافياً أجنبياً هو أحد الأخطار الرئيسية التي تهدد أمن المنطقة». من دون أن يكون أكثر تحديداً لمعنى هذا الغزو الثقافي.

□ **الثاني**: إن الحكومات الخليجية إحساساً منها بهذا الخطر،

ومحاولة منها للحد من الهجرة وجعلها مؤقتة، اتخذت قراراً بمنع العمال الأجانب من اصطحاب واستحضار عائلاتهم معهم إلى بلدانهم. إلاّ أن عيب هذا القرار، أنه لم يشمل العمالة الآسيوية والأجنبية فقط، بل شمل كافة العمالة العربية التي لا تنتمي إلى «ثقافة أجنبية دخيلة»، ولا تشكل تهديداً لأمن المنطقة.

مقابل بعض المؤشرات الإيجابية هذه، نجد أن استيراد العمالة الأجنبية يتمتع بنوع غريب من الحماية في بعض دول الخليج. أخطر هذه الأنواع ما يسمى بـ«فيزا الأرامل» أو «الفيزا الجماعية» التي تمنح لقطاع معيّن من المتنفذين، الذين يستطيعون بموجبها استيراد عدد غير محدود يبلغ المئات للمتنفذ الواحد، من العمال والعاملات من آسيا، ويطلقونهم في مختلف مجالات العمل، من عاملين يدويين وخادمين في المنازل والمزارع إلى إداريين وتقنيين في المكاتب والشركات. ويقبل هؤلاء الآسيويون بأجور زهيدة هي دون الحد الأدنى من الأجور التي يجري التعامل بها مع المواطنين الأصليين، إنما هي أجور مرتفعة بالنسبة إلى بلادهم، لقاء إعطاء المتنفذ صاحب الفيزا الذي أتى بهم، مبلغاً شهرياً مقطوعاً، مما يشكل لهؤلاء «الأرامل» دخلاً ثابتاً، يصعب التخلي عنه.

□ □ □

في هذه الفترة حدث أمر في غاية الخطورة كانت له مدلولاته العميقة في الخليج، فتح الأعين للمرة الأولى على حالة شاذة من حالات الهجرة الآسيوية. فقد أصدرت محكمة جنايات أبو ظبي في أواخر تموز ١٩٨٠ أحكاماً في قضية عرفت بقضية «التنظيم الهندوسي»، بعد أن تمّ القبض على مجموعة من الهنود في حزيران ١٩٨٠، بتهمة العمل على مناهضة الدين الإسلامي والتشهير

بشعائره، والسعي بالتبشير بالمذهب الهندوسي في الإمارات. وقضت المحكمة على أعضاء هذا التنظيم (وعددهم تسعة أشخاص من الهنود) بالسجن لمدة شهر لكل منهم مع التنفيذ، والإبعاد عن البلاد بعد انتهاء فترة العقوبة، ومصادرة الأموال التي ضبطت في حوزتهم والتي تبلغ ٢٨ مليون درهم (حوالى ٨ ملايين دولار). أما رئيس التنظيم فقد كان هندياً عاطلاً عن العمل اسمه كيت جولان، اتخذ من منزله في أبو ظبي مكاناً لعقد اجتماعات الجماعة.

وتصادف مع إعلان هذه القضية، في ذلك الوقت، ازدياد الاضطرابات الطائفية في الهند التي اتخذت طابع التعدي السافر على الأقليات المسلمة، وخاصة في المقاطعات الشمالية، والتي شجعت أعداداً كبيرة من المسلمين الهنود على الهجرة بصورة غير مشروعة إلى الخليج مما زاد في كثافة وتدفق الآسيويين إلى بلدان الخليج.

وقد تكرر هذا الأمر بشكل أو بآخر في أبو ظبي في كانون الثاني ١٩٩٣، إثر تدمير جامع «أيوديا» في شمال الهند في كانون الأول ١٩٩٣ من قبل مجموعة من الأصوليين الهنود من أنصار حزب جاناتا الهندوسي المتطرف، لأنه بني على أنقاض معبد «رام» أحد آلهة الهندوس قبل حوالى أربعمائة سنة. وقد أدى هذا الوضع في الهند إلى اشتباكات استمرت أياماً، بين مجموعة من الهنود السيخ والهندوس ومجموعة من الهنود والباكستانيين المسلمين، في مدينة العين، اضطرت قوات الإمارات المسلحة إلى التدخل لفضِّها.

كما تم إقحام الحكومة الهندية في موضوع الهجرة الآسيوية (الشرعية وغير الشرعية) إلى دول الخليج. بدءاً بتصريحات وزير

العمل الهندي الذي اتهم سلطات الخليج بإساءة معاملة العمال الهنود. قائلاً أن مواطنيه الهنود «قد أصبح لهم حقوق ولم يعد لهم مطالب». ومروراً بمناقشة قانون العمل الذي صدر في حينه في دولة الإمارات من قبل البرلمان المحلي في مقاطعة كيرالا الهندية (التي تصدّر معظم العمالة الهندية المنزلية) وكأن دولة الإمارات ناحية من نواحي المقاطعة. كل هذا دفع إلى تهافت بعض وزراء العمل الخليجيين إلى شرح وتبرير قوانين العمالة في بلادهم والإجراءات التي يتخذونها لنظيريهم الهندي والباكستاني في كل تجمع دولي. وكأن السيادة للآسيويين وليست لهم. وكأن من حق دول شبه القارة الهندية أن يكون لها رأي فيما تسنه دول الخليج من قوانين.

واتخذت دول القارة الهندية من الدين الإسلامي ذريعة للضغط على دول الخليج، وخاصة من قبل باكستان وبنغلادش، وكأن للعامل المسلم الباكستاني أفضلية في الهجرة، ولو كانت على حساب العامل العربي المسلم الآخر.

□ □ □

كان هذا هو وضع العمالة الأجنبية (الآسيوية تحديداً) تقريباً في دول الخليج، حتى الحرب العراقية ـ الإيرانية، حين دخل الخليج العقد الاستقلالي الثاني. في السنوات العشر هذه (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)، تأكد الشعور أن الأمن الخليجي مهدد نتيجة لهذه الحرب، ولسبب أساسي أن التشكيلة الديموغرافية الخليجية من بشر وسكان، قد تمّ اختراقها في معظم الدول. فقبل نهاية حرب الخليج الأولى بحوالى سنة أصدر معهد الدراسات الاستراتيجية في

لندن[٢] مجموعة إحصاءات تقريبية تشير إلى نسبة السكان غير المواطنين في كل دولة خليجية جاءت على النحو التالي:

الكويت ٤٠ بالمائة. الإمارات ٨٠ بالمائة. قطر ٣٠ بالمائة. البحرين ٢٥ بالمائة. عُمان ١٥ بالمائة. السعودية ٣٥ بالمائة. ومعظم هؤلاء من الآسيويين والإيرانيين، بينهم أوروبيون وأميركيون ويابانيون. أما العرب فلا يشكلون إلاّ أقلية عددية ضئيلة بينهم.

ويتضح من هذه الأرقام، أن بعض هؤلاء المهاجرين قد يعتبرون إحصائياً «أقلية» في بعض دول الخليج، بينما قد يعتبرون في البعض الآخر «أكثرية»، مما يهدد فعلاً التركيبة البشرية والسكانية العربية لدول الجزيرة، ويشكل عملياً هاجس الأمن الأول لديها. لذلك فإن أولى خطوات حماية هذا الأمن، هي إقحام الإنسان والمواطن الخليجي في موضوع أمن بلاده الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تهدده الهجرة الآسيوية، للوقوف في وجه حزام الفقر الزاحف إليه من آسيا. وخاصة بعد أن فشل النفط والمال الخليجيان في حماية الأرض، اللهم إلاّ الاستيراد الفعلي للمرتزقة تحت ألف غطاء وغطاء، من معاهدات الحماية إلى اتفاقات التحالف، ومن المناورات المشتركة إلى شراء السلاح وتكديسه.

□ □ □

والحديث عن الآسيويين لا بد أن يجر إلى الوقوف عند الإيرانيين والعمالة الإيرانية في الخليج. وقصة الإيرانيين في الخليج طويلة وقديمة. ما يعنينا منها في سياق موضوع الهجرة الآسيوية هو أن الإيرانيين قد وفروا العمالة الأساسية في الخليج منذ مطلع الخمسينات إلى منتصف الستينات حين بدأت مشاريع التنمية في

إيران تستقطب العمالة الإيرانية نفسها الأمر الذي حدّ من تدفق العمال الإيرانيين إلى درجة ما. في الوقت نفسه كان الوجود الإيراني في الخليج «وجوداً محمياً» تدعمه السياسة الإيرانية وجبروت الشاه في حينه وسطوة الجيش الإيراني عبر المياه الضحلة والأميال القليلة التي تفصل بين الساحل العربي للخليج والساحل الفارسي.

وكان الإيرانيون في معظمهم، مقيمين وعمالاً موسميين ومتجنسين، بمثابة «طابور خامس» للشاه وللسياسة الإيرانية في المنطقة. وعندما كانت إيران الشاه تقوم بدور «شرطي الخليج» في الخارج. كان الإيرانيون يقومون بدور الشرطي الحامي لمصالح إيران في الداخل.

وشكّل الإيرانيون أداة ضغط ضخمة على الحكام وسياستهم وقوانينهم. وما زالوا. ولم يتغير شيء في عهد الثورة الإيرانية، بل أصبح الدين الإسلامي ومذهب التشيع سلاحهم. وتحول الإيرانيون في الخليج إلى حليف تلقائي للنظام الديني الجديد في إيران. وانتشر «حزب الدعوة» المتحالف مع ايران في الخليج، ليحارب بتعصب أكبر وعن طريق الدين الأنظمة الخليجية. وأصبح هدف «حزب الدعوة» خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، محاربة نفوذ صدام حسين العراقي بالدرجة الأولى في الخليج. واستطاع الإيرانيون في ظل عهد الخميني، التحالف مع فئات من الأقلية الشيعية في الخليج تحت ستار الدين وغطاء التضامن الشيعي. وتمكّن الإيرانيون في الخليج بسرعة قياسية وسهولة نادرة أن ينقلوا ولاءهم من حكم الشاه إلى حكم الخميني، ومن النظام الأمبراطوري إلى الثورة الإسلامية.

وخطر الكثافة السكانية الإيرانية في الخليج، أنها كثافة قديمة تستمد قوتها من دولة عبر المياه، تقوم بدور تحريضي ديني وقومي. ودور الإيرانيين اليوم في الخليج أصبح أكثر صعوبة من أيام عهد الشاه. ففي الماضي كان دورهم مستنداً إلى معادلة دولية في سياق التعامل مع نظام مستقر. أما اليوم فقد أصبح يتناقض مع المعادلة الدولية ولا يعتمد على أصول وشروط اللعبة المتعارف عليها. ويحمل طابعاً تحريضياً اتخذ من أخطر الأسلحة ـ وهو الإسلام ـ سلاحاً ماضياً لا يعرف الخليجيون كيف يواجهونه ولا كيف يقاومونه.

والعمالة الإيرانية عمالة ثابتة وميسرة بمعنى أن الإيراني الواحد الذي يعود إلى بلاده، يأتي بدلاً منه إيرانيان مع عائلتيهما. والإيراني في أكثر دول الخليج لا يحتاج إلى تأشيره دخول ولا إلى إجازة عمل. وهو وضع معمول به منذ أيام الشاه. وقد أضيف إليه اليوم أن الإيراني أخذ يحاضر في العربي الخليجي المسلم عن الإسلام وفضائله. وبينما كان نشاط الإيرانيين أيام الشاه، نشاطاً ذكياً شبه سري، تحوّل اليوم إلى نشاط علني يشكل تحدياً يومياً للحكّام وأنظمتهم.

□ □ □

إن تاريخ المنطقة حافل بالانقلابات والثورات والتغييرات الدموية. أكثر حكامها تولوا السلطة بواسطة العنف، أو الاغتيال أو الانقلاب أو الثورة على من كان قبلهم في الحكم. حاربوا ويحاربون بعضهم البعض عبر التاريخ. فلا تأشيرات الأرامل التي تأتي بالآسيويين، ولا سيوف الإسلام التي يحملها الإيرانيون، ولا خزائن الدولة الريعية التي بدأت تنضب، تستطيع أن تدافع عن بلاد بات سكانها الأصليون لا يتعدون الثلاثين بالمائة، حين تتعرض لخطر حقيقي.

وحدهم العرب سيدافعون عنها لأنها أرضهم وتراثهم ووطنهم ومورد رزقهم ومستقبل أولادهم، لأنهم عرب، ولأنهم أصحاب الأرض الحقيقيون.

إن الأمر يحتاج فقط إلى حد أدنى من الوعي القومي وحد أقصى من رفض الأنانية الإقليمية القصيرة النظر.

الهوامش:

(١) راجع «العمالة الأجنبية في دول الخليج» ـ تقرير لمنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة ـ جنيف ١٩٨٠.

(٢) راجع تقرير معهد الدراسات الاستراتيجية السنوي عن الخليج ـ لندن ١٩٨٦.

٦ ـ الخليج

سيناريو
لحياد الخليج

■ «أعلم الناس بالدنيا أقلهم منها تعجباً».□

بزرجمهر

إن سياسة «الاحتواء المزدوج» لكل من العراق وإيران، وقد دخلت سنتها الخامسة، منذ أن اخترعتها إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون، قد أثبتت كم هي قصيرة النظر. فلا صدام حسين سقط عند تحريك جيوشه صوب الحدود الكويتية أو الكردية، ولا علي أكبر رفسنجاني أقيل عندما احتل جزيرة أبو موسى بعد جزيرتي الطنب الكبرى والطنب الصغرى وضمها إلى السيادة الإيرانية. وإذا كانت الكويت استطاعت أن تستدعي الحشود الأميركية وتقيم الدنيا لأن صدام حسين استعرض عضلاته مجدداً، فإن دولة الإمارات العربية اكتفت بالاحتجاجات الديبلوماسية وببعض الجنود الإنكليز الموجودين في أراضيها، عندما شاء حكم الثورة الإسلامية في إيران استعراض عضلاته، بطريقته الخاصة.

في هذه الأثناء تسللت روسيا إلى المنطقة، وقد ملّت كما يبدو، دور التابع غير الأمين للسياسة الأميركية في العالم العربي عامة وفي الخليج خاصة، وقد أصبح لها تمثيل ديبلوماسي ووجود في كل

دوله، بعد أن حالت «شيوعية» الاتحاد السوفياتي وتركيبته السياسية، دون ذلك لأكثر من نصف قرن. لذلك لم تعد سياسة «الاحتواء» المزدوج» لأي من العراق وإيران تنسحب عليها. وإذ بهذه الصخرة تنزاح قليلاً عن صدر صانعي السياسة الدولية الروسية، بسبب هاتين الحركتين (العراقية في الحدود والإيرانية في الجزر)، فتعيد خلط الأوراق وترتيبها، في الوقت نفسه، في دول الجزيرة العربية. مما أتاح شيئاً من حرية الحركة لكل من روسيا من جهة، ولدول المنطقة من جهة ثانية.

هذه الحرية التي إذا أُحسن استخدامها، قد تفتح آفاقاً ظن أغلب المعنيين بشؤون الخليج، أنها ستظل مغلقة لزمن طويل قادم. وبكسر حلقة «الاحتواء» التي لم يعد ممكناً التقيد بها، أصبح من الممكن التفكير في ما لا يجسر الكثيرون على التفكير فيه، وإن بدا بعيد المنال.

لذلك فإن عودة روسيا إلى مسرح الشرق الأوسط[1]، تطرح عدة أفكار جريئة، وإن كانت غير محتملة في القريب المنظور. منها احتمالات إعلان «حياد» مجموعة دول الخليج العربي قبل نهاية القرن الحالي، للخروج من مأزق الحماية الغربية في الدرجة الأولى، ومن ثم إزالة الخوف المزمن من احتمالات التوسع الإيراني والعراقي، الذي كان السبب الرئيسي في «عودة الاستعمار» إلى الجزيرة العربية.

ولكن أي حياد نتكلم عليه في هذا الظرف الدولي بالذات وقد انتهت الحرب الباردة وسقط الاتحاد السوفياتي، واضمحلت

الشيوعية، وبدأ عصر النظام العالمي الجديد؟ بل لماذا يبدو طرح موضوع حياد الخليج أمراً بعيداً عن الواقع هذه الأيام؟

في الدرجة الأولى لأن الفكرة بحد ذاتها ليست موضوع نقاش عام في الأوساط الخليجية. ومن ثم إن الدول الغربية لن تقبل بهذا الحياد الخليجي وفيه انتزاع لآخر معاقل نفوذها، بقدر ما فيه تخلٍّ عن سيطرتها الكاملة على مصادر الطاقة الأساسية لها. لذلك قد يكون من المفيد والضروري أن نشرح ونناقش بهدوء مفاهيم الحياد الممكن والمتداول قبل أن نلج إلى مزيد من التساؤلات.

□ □ □

هناك أولاً الحياد الحقيقي. وهذه حالة تخلقها الدولة المحايدة نفسها. والحياد الحقيقي حق أصيل من حقوق الدولة سواء في حالة الحرب أو في حالة توقع حرب. هنا لا تختار الدولة طرفاً من الأطراف المتنازعة وتقف على الحياد معه. بل تقرر أن لا تختار أحداً على الإطلاق. وسويسرا هي الدولة الوحيدة الممارسة لهذه الحالة في العالم اليوم. وهي الدولة الحيادية المثالية في عدم انحيازها لطرف من الأطراف، حتى أصبح في حيادها عبر التاريخ مصلحة لكل الدول المتنازعة أو قيد التنازع. وقد ترسخت هذه المصلحة في الاستمرار والحفاظ على هذا الحياد. لكن سبق كل هذا إعلان سويسرا أنها لن تكون طرفاً في أي حرب أينما وقعت هذه الحرب وأياً كان المتحاربون فيها. كما أنها لن تكون طرفاً في أي سلم لم تشارك في حربه. وبهذا الإعلان أصبح الحياد حقاً طبيعياً لسويسرا. وهو حق يحمل معه مسؤوليات والتزامات تقوم بها سويسرا بكل المتطلبات والواجبات.

دول أخرى، ليست محايدة بشكل دائم، يمكنها أن تختار الحياد في نزاع أو حرب معينة. السويد هي إحدى هذه الدول التي اختارت الحياد في الحربين العالميتين الأخيرتين. وقبل ذلك، في أكثر من حرب سبقت في غضون هذا القرن. لكن السويد تركت لنفسها حرية التخلي عن هذا الحياد في أوقات السلم. لذلك فحيادها ليس حياداً منبثقاً من البنية العضوية الطبيعية لتركيب الدولة السياسي، كما هو الحال في سويسرا. لكن هذا النوع من الحياد ليس مضمون النتائج كما حصل في العام ١٩٤٠، عندما غزت ألمانيا الدانمرك والنروج على الرغم من إعلانهما الحياد. وكانت كل من الدانمرك والنروج قد أعلنت مع السويد عن حيادها في الحرب العالمية الثانية، لكن الجغرافيا والحكم النازي قررا أن هذا الحياد غير ممكن.

ليس مطروحاً أن يعلن الخليج حياده من طريق هذين الأسلوبين، ولا على غرار سويسرا أو الدول الأسكندنافية. لكن الخليج قد يحيَّد. والتحييد هو نوع آخر من الحياد. وهو من النوع الذي يفرض أكثر مما يختار. والمفهوم العام للتحييد هو اقتلاع جزء من أرض أو مياه من كونها منطقة نزاع أو حرب من طريق معاهدة تلزم فقط الأطراف الموقعة لهذه المعاهدة. والمنطقة المحيدة تكون عادة منزوعة السلاح. ولعل أهم مثال معاصر على ذلك هو النمسا.

في العام ١٩٥٥ استعادت النمسا استقلالها الذي فقدته العام ١٩٣٨، ولكن بشروط معينة. من ضمن هذه الشروط، طلب الدول المحتلة الثلاث: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا من النمسا التخلي عن أحد «مظاهر» السيادة التي تتعلق بالدولة، وهي حقها في الانضمام إلى أي من الحلفين القائمين في حينه

(حلف الأطلسي أو حلف وارسو)، أو إلى المنظمتين الاقتصاديتين ذواتي الطابع السياسي في ذلك الوقت (السوق الأوروبية المشتركة أو الكوميكون). وافقت النمسا على هذا الشرط وأعلنت استقلالها بعد أن انسحبت الدول المحتلة ووقعت على معاهدة تضمن حيادها. وتنص معاهدة حياد واستقلال النمسا، على أن أي اعتداء من الأطراف الثلاثة على النمسا، هو اعتداء على الأطراف كلها مجتمعة.

بالطبع إن السابقة النمساوية لا تنطبق على دول الخليج. لكن من الممكن الجمع بين نماذج الحياد الثلاثة المذكورة أعلاه، وسوابقه المتعددة بكل سلبياتها وإيجابياتها لاستخلاص ما قد يكون مناسباً للأوضاع الخليجية الخاصة ولأهداف فكرة الحياد بحيث يمكن جعلها قيد التداول في المنطقة اليوم.

وإذا كانت فكرة الحياد بحد ذاتها فكرة مرفوضة من قبل أكثر دول العالم الثالث اليوم، فذلك لأن الحياد في مفهوم هذه الدول هو حياد مفروض عليها من الدول الكبرى يمنعها من ممارسة حرية التحرك وبالتالي الانحياز إلى مَن تعتقد أنه يخدم مصالحها السياسية وفق ظروف وأوضاع معينة. وكان قد سبق للاتحاد السوفياتي أن طرح أيام خروتشوف وبولغانين العام ١٩٥٥ فكرة حياد دول آسيا، لطرد النفوذ الغربي منها. فالحياد كان في الماضي أمراً مربحاً ومفيداً للسياسة السوفياتية لأنه يفقد الغرب قواعد أكثر وأكبر مما يفقد موسكو وحلفاءها. وقد يصبح مربحاً اليوم لروسيا، للأسباب نفسها.

والحياد هو غير عدم الانحياز. ولأن الحياد أمر مربوط بمعاهدات ووثائق والتزامات وتعهدات، فهو عبء يصعب على الصغار من

الدول تحمله. ولأن عدم الانحياز، مفهوم مرن فيه من «الشطارة» السياسية أفضلها، فهو مقبول من دول العالم الثالث لأنه يفسح في المجال لهذه الدول أن تمارس «شطارتها» المطلوبة.

يبقى الحياد أو التحييد هو المطلوب استيعابه من ضمن الفكرة الخليجية ومفاهيمها المتعددة. وعلى ضوء هذه المفاهيم من الممكن استنباط «السيناريو» السياسي الآتي، في محاولة لاستشراف المستقبل العربي على أبواب القرن الواحد والعشرين:

١ ـ يكون حياد دول الخليج حياداً أو تحييداً بالمعنى النمساوي وبالمفهوم السويدي. أي حياداً مضموناً من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي ودول حلف الأطلسي، والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وإسرائيل (بعد معاهدة السلام) ضد أي اعتداء خارجي عليها، على أن يبقى لهذه الدول حرية التحرك ضمن المجموعة الإقليمية العربية.

٢ ـ تتفق دول الخليج فيما بينها على إعلان منطقة الخليج بحدود دوله المتعارف عليها تاريخياً والمتفق عليها جغرافياً، أرضاً ومياهاً وجواً، منطقة محايدة. ويُعترف بهذا الحياد دولياً، ويُثبت بقرار دولي صادر عن الأمم المتحدة ويُضمن من قبل الدول المذكورة أعلاه، ويوافق عليه من مجموعة دول عدم الانحياز (على ضعف أهميتها اليوم) وغيرها من المجموعات الإقليمية في دول العالم الثالث، من آسيوية وأفريقية وكاريبية وسواها. وتعلن عن نفسها منطقة منزوعة السلاح، بالمعنى السويسري، أي لا قواعد أو تسهيلات أجنبية، إنما بسلاح كافٍ وقوي لأمنها الداخلي وحماية حدودها.

٣ ـ تضمن الدول المشار إليها هذا الحياد، على الطريقة النمساوية أيضاً، وتتعهد باحترامه والالتزام بمواثيقه. وتتم معاملة دول الخليج إفرادياً أو ضمن إطار كونفيديرالي وحدوي إذا كتب النجاح لأي مشروع اتحادي أو وحدوي في المستقبل.

٤ ـ تتقدم دول الخليج بطلب إلى الأمم المتحدة، عن طريقي مجلس الأمن والجمعية العامة، لإعلان حيادها بشكل رسمي، مُسند بكافة المواثيق والمعاهدات والالتزامات التي يتطلبها هذا الإعلان.

٥ ـ تتكفل دول الخليج ببيع وتسويق النفط إلى العالم الغربي الصناعي ودول العالم الأخرى بأسعار السوق العالمية وبموجب قرارات منظمة «أوبيك» المرعية الإجراء، واحتمالات العرض والطلب المتعارف عليها دولياً. وتحافظ دول الخليج المنتجة للنفط على عضويتها والتزاماتها في منظمتي «الأوبيك» الدولية و «الأوابك» العربية.

٦ ـ تحافظ دول الخليج على عضويتها في جامعة الدول العربية. كما تتعهد بالاستمرار في الالتزام بقرارات الجامعة العربية، وخاصة فيما يتعلق بمفاوضات السلام في الشرق الأوسط واستمرار تدفق المساعدات المالية لدول «المواجهة» العربية السابقة، بما فيها منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا بموجب اتفاق أوسلو. كما تستمر في الالتزام بكافة المواثيق والاتفاقات الاقتصادية والثقافية العربية من ثنائية وجماعية وسواها.

□ □ □

إذا سلمنا جدلاً أن هذا السيناريو السياسي لحياد الخليج كان موضوع بحث في أي مؤتمر أو اجتماع خليجي، فكيف ترى، يتم تقويمه، وأي من الدول الخليجية تناقش الفكرة من قبل أن تؤيدها أو تعارضها؟ بل لعل السؤال هو: ما هي ردات فعل باقي الدول العربية لو كان هذا السيناريو جدياً في احتمالات تبني الأنظمة الخليجية له؟

إذا كان لا بد من جواب عن هذا السؤال، فليكن من منطلق التساؤل عن وقوع هذا الحياد ضمن استراتيجية الغرب وحاجته الملحة إلى الموارد النفطية التي يزخر بها هذا الممر المائي. ومن الضروري هنا أن نبحث عن المدى الذي يمكن أن يتيحه العالم الغربي لدول الخليج في تحقيق نوع الحياد الذي تسعى إليه. لأن هذا الحياد ـ إذا كان ممكناً ـ لا بد أن يقترن بموافقة دولية جماعية، وخاصة من الطرف الأكبر المتضرر من هذا الحياد، وهو الغرب. أما وقد وقف الخليج على عتبة القرن الواحد والعشرين، وشارف على شيء من النضج السياسي بعد معاناة دامت حوالى ٢٣ سنة من التجارب الداخلية والتهديدات الخارجية، فلا بد من عملية تدقيق في هذه الخلفية التي قد تدفعه إلى التفكير في مبدأ الحياد كبديل من التخبط الذي يعيش فيه حالياً.

وإذا أقرت دول الخليج أنها أصبحت بوابة العالم العربي الأمامية، وأن هذه البوابة لا يمكن أن تغلق في وجه العرب أولاً، ثم في وجه العالم، من دون أن تعرض التوازن الدولي كله للخطر، يمكن عندئذٍ استعراض ـ بشيء من الصراحة ـ مجموعة المآزق التي تنتظر هذه الدول وهي على مشارف العام ٢٠٠٠.

□ □ □

لقد أطلقت الثورة الإيرانية مجموعة من العوامل التي أحدثت سلسلة من الهزات في المنطقة وأفقدتها توازنها التقليدي، وهددت إلى حد بعيد إمدادات النفط إلى الغرب التي تقدر بأربعين بالمائة من حاجته السنوية. في شباط ١٩٧٩، سقط نظام الشاه الموالي للغرب وجاء نظام آية الله الخميني الإسلامي المعادي للغرب. ومع ضعف القوات المسلحة الإيرانية، لم تعد إيران الدولة الحاجبة بين الاتحاد السوفياتي (سابقاً) ودول الخليج. وخلقت الفوضى الاقتصادية والسياسية التي نتجت من الثورة الإيرانية، نقصاً في إمدادات النفط مما دفع بالأسعار إلى أعلى درجة، الأمر الذي أثر بدوره في السياسة النفطية لمجموعة دول «أوبيك» بالنسبة إلى الأسعار والإنتاج.

وبتدهور علاقات إيران بالغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، أصبح موقف الدول الغربية صعباً مع إيران. ومع انسحاب إيران من دورها التقليدي أيام الشاه «كشرطي الخليج»، تعرت دول الخليج من «الحماية» المكروهة، على رغم أنها تعرضت من بعدها إلى شيء من الخوف، أدى إلى «عودة الاستعمار» بشكل حماية أميركية ـ غربية مباشرة وفرها غزو العراق للكويت في العام ١٩٩٠، ورسختها حرب «عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩١، وأكدتها حشود صدام على حدود الكويت في العام ١٩٩٤. وأدركت دول الخليج أن إيران المغامرة قد تدفع من جديد بمطالبها الإقليمية (في البحرين، بالأمس، وفي جزر الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم) إلى الظهور مجدداً. كما أدركت دول الجزيرة العربية أيضاً أن إيران الثورة تحت شعار الإسلام المقاتل قد دفعت أيضاً بالخلاف السنّي ـ

الشيعي التاريخي، إلى شكل من أشكال العداء مما هدد ويهدد بانقسام في الخليج.

□ □ □

هذه المواقف السياسية، أنهت أي تفاؤل ممكن في حينه بالاعتماد على الغرب في الدفاع عن المصالح الخليجية، كما أنهت أي تفاؤل لدى المسؤولين الغربيين بأن دول الخليج لن تعرقل ولن تعارض المبادرة الأميركية، في ذلك الوقت، المتمثلة في اتفاق كامب دايفيد ومساعي السلام الأميركية المتعارضة مع المصالح العربية. كذلك أكدت هذه المواقف للغرب أن احتياجاته النفطية ستبقى في وضع غير مريح لزمن طويل مقبل. فحكّام الخليج لم يعودوا في وضع سياسي يسمح لهم ـ حتى لو أرادوا ذلك ـ بإنتاج كل ما يحتاجه الغرب من نفط، ولا أن يستوردوا كل ما يريد الغرب أن يصدره إليهم من بضائع. وكان هناك بعض القناعة أن مصالح الغرب الاقتصادية لا بد أن تتعرض من الآن فصاعداً إلى اهتزازات معينة، حيث لم يعد مقبولاً أن يبقى الخليج مرتعاً اقتصادياً للغرب وحده. بالإضافة إلى إمكانية أن تتحول سياسة هذه المنطقة من كونها سياسة «موالية للغرب» إلى سياسة تمليها المصلحة الوطنية والقومية أولاً. وقد ازداد هذا الاحتمال، ولم ينقص، بالتدخل السوفياتي في أفغانستان في العام ١٩٧٩.

إن درجة اعتماد الغرب على نفط الخليج، كسوق مفتوحة للصادرات الصناعية والاستهلاكية الغربية إلى جانب الناحية الاستراتيجية الهامة لهذه المنطقة قد وضعتا حكّام الخليج الموالين تقليدياً للغرب، في موضع هام بالنسبة إلى العالم الغربي، وفي موضع محرج بالنسبة إلى العرب المعارضين أو المعادين للسياسة

الأميركية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من هذا الوضع المأزقي لحكّام الخليج، وبالرغم من التبادل القائم حالياً في العلاقات بين الغرب والدول العربية، الذي يعتبر في أكثره ودياً، إلاّ أنه لا يشكل أي ضمانة. لكن هذا الحرج الخليجي سرعان ما زال كلياً بعد غزو العراق في العام ١٩٩٠ ومؤتمر مدريد في العام ١٩٩١.

□ □ □

طرح كل ذلك مجموعة من التساؤلات في الغرب. أولها أنه على الرغم من أن العلاقات مع الدول العربية المصدرة للنفط لا بد أن تتعرض إلى بعض الشد والجذب والتغيير خلال السنوات المتبقية من عقد التسعينات. غير أنه من الممكن، التخفيف من الضرر الحاصل لو أظهر الغرب بعض التفهم والحساسية في تعامله مع الزعماء العرب. ولو لم يظهر الغرب ما هو مطلوب ـ أي مزيداً من التفهم العاقل والحساسية المطلوبة للقضايا العربية ـ فإن الأوضاع في الخليج لا بد أن تسير باتجاه معادٍ للاستقرار الداخلي مما يهدد تدفق النفط ويفسح في المجال أمام روسيا الاتحادية (كما سبق لها أيام الاتحاد السوفياتي) لاستغلال هذه الفرص لصالحها. وهذا سيجر أيضاً إلى تضارب، بل إلى تصادم، بين المصالح الغربية نفسها في المنطقة (فرنسا مثلاً) ما دام التنسيق في السياسة والمواقف معدوماً بين الدول الغربية. لذلك لا بد أن يكون للسياسة الغربية أهداف عامة واسعة يمكن التفاهم عليها والتوصل إلى نتيجة حولها. من بين هذه الأهداف:

١ ـ تطوير القدرة السياسية والاستراتيجية العسكرية لدى الغرب لحماية دول الخليج من أي اعتداء خارجي، خارج الوجود الفعلي لقوات أجنبية على أرض الجزيرة العربية، مما يثير

حفيظة المواطنين العاديين ويجعل منهم «معارضة» محتملة للأنظمة، وبحيث يعطي هذه الدول الثقة التامة بالنوايا الغربية، ومن دون أن يكون محرجاً لها في علاقاتها مع الدول العربية الأخرى أو باقي الدول الأجنبية.

٢ ـ الإسراع بشكل حاسم في التوصل إلى حل للمشكلة العربية ـ الإسرائيلية، بتوقيع معاهدة سلام دائم في المسارات العربية كلها، على أساس عادل ومقبول، وليس مفروضاً بقوة الأمر الواقع.

٣ ـ تشجيع نمو المنظمات الإقليمية من سياسية واقتصادية ودفاعية في الخليج بحيث تستطيع أن تتوسط في حال حدوث أي خلاف بين دول المنطقة، وتصبح قادرة مع مرور الزمن على القيام بنوع من التعاون والتنسيق الإقليمي في ما بينها (توسيع قدرات مجلس التعاون الخليجي مثلاً).

٤ ـ الحث على قيام أنواع من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج، وقوانين تتيح المشاركة السياسية في صنع القرار، وآلية توفر قاعدة ديموقراطية للحكم، تردم الهوة بين الحاكم والمحكوم، وتلغي التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والطبقي والسياسي الحاصل حالياً.

□ □ □

لا بد من أن توفر هذه الخطوات تقوية الصلات بين الغرب ودول الخليج، لأنه من عدم الحكمة الافتراض أن أمن العالم الغربي المعتمد على الطاقة واحتياجاته النفطية سيبقى مؤمّناً ما دام زعماء الخليج الموالون للغرب في سدة الحكم، إذ كل هذا قد يتغيّر. إن المبادرات

الغربية مهما خلصت نواياها لا تستطيع أن توقف تعاظم المد الديموقراطي الوطني في الخليج الذي لا بد أن يجد نفسه، في النهاية، في موقف غير ودي - إن لم يكن معادياً - للمصالح الغربية.

وإذا استمر الغرب في تضخيم ردات فعله في هذه المنطقة، والضغط على حكّامها للحصول على مطالب غير مقبولة ولا يستطيعون منحها، فلا بد أن يحصل الانفجار المتوقع أو أن يعجل به في أضعف الاحتمالات.

في هذا الكلام تحذير واضح من المصاعب التي يمكن أن تواجهها دول المنطقة خلال العقد الحالي. إلاّ أن الأهم من هذا كله، أنه كلام يبسط أمام خليج التسعينات ما هو ممكن وما هو مستحيل. وبين الممكن خليجياً وبين المستحيل عربياً وعالمياً تكمن المغامرة في أن يبقى الخليج، دولاً وشعوباً وحكّاماً، راسياً على شاطىء الأمان.

الهوامش:

(١) راجع «النهار» - بيروت، مقالة رياض نجيب الريّس: «روسيا تغسل قدميها في المياه الدافئة» - ٣١ تشرين الأول ١٩٩٤.

٧ ـ الخليج

ثقاب أميركا ومطافئ روسيا

■ «إن مصير العالم روسي أو أميركي».□

نابليون بونابرت

كنت قد التقيت به قبل نحو أربع عشرة سنة في بلد خليجي. وكان هو من أوحى لي بمقالة «عودة الاستعمار»[1] التي «تنبأت» بمعظم أحداث ما قبل وبعد «عاصفة الصحراء» في العام ١٩٩١. وكان هو الرجل نفسه الذي قال لي في العام ١٩٧٩: «إن الغرب قد بدأ يفكر جدياً ويدعو إلى إعادة الاستعمار إلى بلدان منابع النفط(...) وإن تاريخ الاستعمار قد علمنا أنه متى وجدت الإرادة السياسية لحقتها دائماً الأداة العسكرية».

ظننت، بعد مرور هذه السنوات، أن ذلك الاستعماري البريطاني القديم، قد غادر هذه الدنيا، وهو المتقاعد منذ أكثر من عقدين من الزمن. إلى أن جمعتني به الصدفة مجدداً، بعد أن تحققت نظرياته واهتزت الأرض المستقرة من تحت أقدام الأنظمة الخليجية في طول وعرض الجزيرة العربية، وعاد الاستعمار إلى الشواطىء التي بالكاد رحل عنها، وقد أصبح له دعاة ومريدون كثيرون في كل مكان في الخليج العربي.

من أقدار الصحافي أنه في أغلب الأحيان لا يستطيع أن يكشف عن هوية محدثيه إلاّ بمقدار ما يريد أن يعطي أهمية لمعلوماته. وكلما ازدادت المعلومات أهمية، ازدادت صعوبة التصريح عن مصادرها. إنما غالباً ما تكون المعلومات أهم من مصادرها، ونادراً ما تريد هذه المصادر ـ على أهمية بعضها ـ أن تظهر إلى العلن. لذلك كلما ازدادت أهمية المعلومات، ازدادت المصادر حرصاً على عدم الإفصاح عن هويتها، راغبة في أن تبقي نفسها طي الكتمان.

لست أدري لماذا تذكرت بعضاً من بديهيات العمل الصحافي، وأنا أستمع مجدداً إلى مَنْ كان واحداً من صانعي السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. في سنوات مضت كنت ألتقي به دائماً من غير موعد في أحد أروقة دوائر الحكومة في الخليج ينتظر موعداً من وزير أو خارجاً من مقابلة مسؤول. كان أحد «الخبراء» الذين يزورون المنطقة باستمرار، يعمل (بعد أن تقاعد من السلك السياسي) أستاذاً في إحدى الجامعات الإنكليزية و«مستشاراً» للعديد من اللجان المختصة بشؤون الشرق الأوسط التي تعج بها المؤسسات في العالم الغربي.

□ □ □

المرة الأولى التي التقيته فيها كانت قبل نحو عشرين سنة، ودول الخليج حديثة الاستقلال. وفي كل مرة كنا نلتقي كان عادة قليل الكلام وكثير السؤال. إلاّ هذه المرة. فقد كان كثير الكلام وقليل السؤال، وكأنه قد أصبح مالكاً لكل المعلومات الضرورية بعد سنوات من التنقيب، أو كأنه توصل إلى مجموعة من القناعات. لذلك كان لقاؤنا هذه المرة، في أغلبه، حديثاً من طرف واحد لم

يترك مجالاً فيه لا للاجتهاد ولا للتفسير. ولما كان اهتمامه اقتصادياً بقدر ما كان سياسياً، فقد بدأ حواره الأخرس معي، ومن قبل أن أسأله، بشبه «بيان» اقتصادي، وكأنه يريد أن يفتتح به الحديث.

□ **قال:** «في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية في العالم اليوم - من بطالة وتضخم مالي وضعف في الإنتاج في الدول الصناعية - يتخوف المفكرون الاقتصاديون من قدرة البنوك الخاصة على تدوير كميات البترو - دولار الضخمة التي تودعها الدول المصدرة للنفط. فمنذ العام ١٩٧٢ ودول الأوبيك تضع فائضها النقدي في البنوك الغربية، التي تسلفها بدورها إلى الدول المستوردة للنفط وأكثرها من دول العالم الثالث. ومنذ أن جمدت الولايات المتحدة أرصدة إيران لديها في العام ١٩٧٩، بدأت الدول المصدرة للنفط تخاف من الاستمرار في إيداع أموالها في البنوك الغربية، على الرغم من أن أكثر هذه البنوك الخاصة قد نجح في تدوير هذه الأموال طوال السبعينات والثمانينات. وفي التسعينات جرى تجميد أموال العراق بعد غزو الكويت في آب ١٩٩٠، وأصبح المال العراقي مشاعاً في البنوك العالمية. وأحس المال العربي بأنه لم يعد آمناً وسط ودائع المصارف العالمية. فإما أن يُسرَق (فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولي مثالاً) وإما أن يُغرق في مديونية العالم الثالث.

«عند هذا المنعطف وجدت الدول العربية المنتجة للنفط أن الفائض النقدي الذي تودعه في هذه البنوك، قد بدأ يأكله التضخم المالي العالمي إلى جانب عجز هذه البنوك عن استثماره استثماراً مربحاً يفوق نسبة التضخم. وجاءت حرب الخليج الأولى (العراقية -

الإيرانية) لتأكل بعض هذا الفائض. ثم جاءت حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) لتقضي على البقية الباقية منه، وتحوّل هذه الدول الغنية إلى دول مدينة، بعد أن دفعت كل الفائض لديها «خوات» لقوات التحالف الدولي، كثمنٍ لحمايتها. عند هذه الحالة، لجأت بعض الدول الخليجية المنتجة إلى زيادة إنتاجها من النفط لحاجتها المادية إلى ذلك الدخل الذي تريد أن تدفع به فواتير «عاصفة الصحراء» ومشترياتها من السلاح المفروضة عليها من أميركا والدول الغربية، وليس بهدف استثماره في مشاريع التنمية الداخلية أو في الاستثمار المربح خارجياً. وهكذا استمر إنتاج النفط بالمعدل الذي تحتاج إليه الدول الصناعية في العالم اليوم».

□ **قلت لمحدثي:** ماذا ترمي من رسم هذه الصورة الاقتصادية القاتمة؟ أليس هناك بصيص ضوء؟

□ **قال:** «تسألني: أين ضاع تفاؤلي؟ سأقول لك. ببساطة ضاع في عجز الغرب عن إيجاد حلول للمشاكل السياسية في الشرق الأوسط وفي إيجاد طاقة بديلة. إن الدول الصناعية تحتاج إلى ثلاثين سنة على الأقل حتى تستطيع إيجاد أو تطوير طاقة بديلة من النفط. إن تراكم مشاكل السنوات الأخيرة يبدو مرعباً بالنسبة إليَّ. لقد تركت الدول الغربية نفسها معرضة للعطش النفطي ولتحمل نتائج أي قلاقل قد تنتج من حرب في الشرق الأوسط أو ثورة ما أو انقلاب على نظام معيّن في بلد عربي. والدول المنتجة تدرك ذلك، وهي تعلم أن مخزونها من النفط ينضب مع مرور الزمن لقاء عملة ورقية كالدولار تذوب قيمتها كل يوم، واستثمارات عقارية في مختلف أنحاء العالم مشكوك في قيمتها الحقيقية في زمن التضخم المالي والبطالة العالمية».

□ **قلت له:** لماذا الخوف؟ فالنفط لم يتوقف على الرغم من وقوع ثلاثة حروب إقليمية في الجزيرة العربية خلال عشر سنوات؟

□ **قال:** «العالم الغربي سيحتاج إلى ٣٣ مليون برميل في اليوم في العام ٢٠٠٠. وهذا يعني حتى مطلع القرن المقبل إنتاجاً أقل وأسعاراً أعلى وكارثة أكيدة للدول الصناعية. في وضع كهذا، فإن العالم الغربي كله واقع تحت رحمة دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط، وتحديداً تحت رحمة العواصف السياسية والمتغيرات في الأنظمة القائمة حالياً في العالم العربي. فإنتاج دول النفط سينخفض حتماً في حال قيام ثورات شبيهة بالثورة الإيرانية تفكك كل مقومات الدولة. وحتى في حال نقض اتفاقات السلام المتعددة، والتي لن تكتمل من دون سورية ولبنان. فالسلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي مهدد بالانهيار في كل لحظة، والسلام الأردني ـ الإسرائيلي لا مقومات له من دون السلام الفلسطيني. والسلام الفلسطيني لا ديمومة له من دون السلام السوري واللبناني، ومسار السلام السوري واللبناني بطيء ومتأخر. أما السلام المصري ـ الإسرائيلي فقد أصبح خارج المعادلة.

سكت محدثي لحظة، ثم استأنف «تنبؤاته» السوداء بقوله:

«لا أحد يستطيع أن يتنبأ بالتغيير الذي قد يحصل في منطقة الخليج لا نظاماً ولا حكومة ولا سياسة ولا مجتمعاً ولا حتى ثقافة. التغيير لا بد أنه واقع ثورة كان أو عصياناً أو انقلاباً. لكن الخطر هو أن يقع من دون أن يكون عند الغرب القدرة على احتوائه عند وقوعه للمحافظة على مصالحه في تلك المنطقة».

□ □ □

□ **قلت لمحدثي:** لننتقل إلى موضوع الديموقراطية، ما دام التغيير واقعاً حتماً في تحليلك. أنت تعرف أنه في هذا الشهر (كانون الأول) تكتمل عادة احتفالات أغلب دول الخليج باستقلالها. هذا الاستقلال الذي بدأ أكثره بين صيف وخريف العام ١٩٧٠. فقطر أعلنت استقلالها في ٣ أيلول. ودولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ كانون الأول. والبحرين في ١٦ كانون الأول. وسلطنة عُمان تؤرخ استقلالها الحديث بتولي السلطان قابوس الحكم في ٢٣ تموز ١٩٧٠، وتحتفل رسمياً به كعيد وطني في ١٨ تشرين الثاني من كل عام. والكويت تحتفل به في شباط وقد نالته في العام ١٩٦١. أما المملكة العربية السعودية فتحتفل باستقلالها (أو قيامها كمملكة موحدة بهذا الاسم وتحت حكم الملك عبد العزيز آل سعود وأبنائه من بعده) في تشرين الأول من كل عام.

لقد مرّ نحو ربع قرن على استقلال معظم دول الخليج (ما عدا السعودية فتحتفل بمرور ٦٢ سنة). وهو عمر قصير نسبياً في تاريخ الشعوب والأوطان. فما زال هذا الاستقلال شاباً، وما زالت دوله فتية، تتلمس طريق وحدتها وأسس كيانها ومعاني استقلالها ورموز وطنيتها. لكنها كلها غنية بالنفط ومسكونة بالتاريخ ومرهونة للأقدار السياسية التي تعصف بالجزيرة العربية اليوم. فقليلها وضع قدماً راسخة في الأرض، وذهناً منفتحاً للتطور، وسياسة ثابتة لكل الفصول.

حدِّثنا، ماذا عن الديموقراطية في الخليج خلال سنوات الاستقلال هذه؟

□ **قال:** «إذا كان لا بد من بداية ما للحديث عن الديموقراطية في الخليج، فليس هناك نموذج ومثال أفضل وأهم من البحرين. فشعبها

مسيّس ذو خلفية حضارية واضحة واستقلالية مميزة، دخل المدارس قبل أكثر من خمس وسبعين سنة، من قبل أن ينتشر التعليم في أرجاء الخليج، وله من الخريجين ما يمكن أن يشكل مائة ناد ـ ما عدا السهو والخطأ. والبحرين كما تعرف هي بلد الأندية الثقافية.

«ولأن كل بحريني تقريباً مارس السياسة بشكل أو بآخر في فترة ما من حياته العملية، بدءاً بانتمائه الطائفي إلى السُّنة أو إلى الشيعة (وفي البحرين مفهوم جغرافي واجتماعي واقتصادي لهذا الانتماء يختلف عن باقي دول الخليج)، ومروراً بتجاربه الحزبية العربية من قومية ووحدوية ويمينية وإسلامية أصولية ويسارية وماركسية، لذلك فإن مستوى الوعي السياسي عنده فيه قدر كبير من المرونة والنضج والواقعية.

«والبحرين صاحبة تجربة برلمانية ديموقراطية لم تعمر طويلاً. سلبياتها وإيجابياتها موضع أخذ ورد عمرهما اليوم أكثر من عشرين سنة. لكن التجربة البرلمانية سقطت. ظروفها معروفة إنما آثارها ونتائجها ما زالت مدار بحث على كل صعيد. واليوم، ورياح الديموقراطية تهب من جديد ما بعد «عاصفة الصحراء» وحرب تحرير الكويت التي قامت بها الولايات المتحدة، ليس فقط تحت شعار استعادة آبار النفط، بل تحت شعار فرض «شيء من الديموقراطية» على الأنظمة الخليجية، حتى لا تكون هذه الحرب مجرد حرب دفاع عن أنظمة قبلية، بل تجاه الرأي العام الأميركي، هي حرب لاستعادة شرعية لنظام كان يمارس الديموقراطية ويجب أن يعود إليها. وهذا ما حصل في الكويت، بعد أخذ ورد طويلين، عادت بعدهما الديموقراطية البرلمانية إليها. ولحقتها أشكال من مجالس الشورى إلى باقي دول الخليج».

□ لكن كيف يمكن إسقاط أو تعميم تجربة البحرين على باقي دول الخليج، وخاصة بعد أن هدأت «عاصفة الصحراء»؟ **سألته:**

□ **قال:** «في البذور التي زرعتها الحرب مؤخراً في الكويت، والإلحاح الأميركي على الديموقراطية. ورياح الديموقراطية كـ«الطوز» الغباري القادم من الشمال، لا بد وأن تحمله رياح التغييرات السياسية التي تعصف بمنطقة الخليج إلى كل مكان. في رأيي أن العديد من المثقفين الخليجيين، ممن هم داخل السلطة من الذين عرفتهم في تجربتي السياسية في دول الخليج، يرون أن الديموقراطية ليست مشكلة البحرين بالذات، بل هي مشكلة معظم دول العالم الثالث، بل هي قضية تطور حضاري وليست محاولة صنع ـ أو اصطناع ـ نظام سياسي. ويتساءل هؤلاء المثقفون عادة، وبحرارة: لماذا المفروض أن تكون دول الخليج سباقة في مجال الديموقراطية، حيث فشل العالم العربي ككل أن يستوعبها، ودوله أطول تاريخاً وأعرق علماً وأكثر تجربة سياسية من كل دول الخليج مجتمعة؟ ويتساءلون أيضاً: لماذا يطالب مفكرو ومثقفو العالم العربي أن يكون الخليج «اسكندينافيا العرب»، ولا يفعلون هم شيئاً لتقريب أوضاعه إلى مستوى من الديموقراطية؟

«بالطبع، إن تطور دول الخليج بالذات اقتصادياً، قد جعل من التطور السياسي الديموقراطي أمراً لا بد وأن يماشي التقدم الإنمائي، وإن كان لا يستطيع أن يتقدمه. كل هذا لا يعني في رأي أغلب هؤلاء المثقفين الخليجيين (ولو كانوا في السلطة) الوقوف أرضاً. فالحكم في معظم دول الخليج يشعر ويعتقد أن تطوير الإدارة السياسية والمشاركة الشعبية أمر أساسي وضروري يجب أن يماشي رغبات الناس في إقامة مجتمع عدالة ديموقراطي يتفاعل فيه الشعب

والحكم معاً. ولكنه لا يجسر أن يقوم بخطوات جريئة. والتجربة البرلمانية السابقة في البحرين مثلاً، وقبلها في الكويت، كانت مفيدة في نظر هؤلاء المثقفين. إنما يجب الاستفادة منها وتطويرها في ضوء تجارب أربع وعشرين سنة من الاستقلال وسنوات من التغييرات التي عصفت بمنطقة الخليج، فغيرت الكثير من المعطيات والمسلّمات.

«صحيح أن هذه التجارب قد أغنت الحياة السياسية في الخليج وولّدت قناعات بأن لكل بلد خصائصه السياسية والاجتماعية والبشرية، ومن الخطأ أن تفصّل له تجاربه بعيداً أو في معزل عن هذه الخصائص، إلاّ أن هناك من يقول إن دول الخليج يجب أن لا تحيد عن المبدأ الأساسي وهو المشاركة الشعبية من ضمن تقاليد وتراث وعادات البلد نفسه. وفي تقاليد وعادات وتراث أي بلد الكثير من الأصالة والممارسة الديموقراطية التي تنتظر الأطر الصالحة لها».

□ □ □

□ لكن إلى متى تنتظر هذه الدول الأطر الصالحة لقيام الديموقراطية، على الرغم من كل ما حدث ويحدث اليوم. تقول إن الأنظمة لا تجسر على القيام بخطوات جريئة، ولكن هل هي تريد فعلاً القيام بهذه الخطوات؟ **سألته:**

□ **أجاب محدثي:** «عليك أن تدرك أن دول الخليج ليست جزراً في بحر الشمال، والخليج ليس قارة في المحيط الجنوبي، بل جزء لا يتجزأ من الجزيرة العربية وكل ما يدور فيها. لذلك تحرص هذه الدول كثيراً على أن تعمل من ضمن إطار سياسي موحد تواجه به العالم. لذلك كان مجلس التعاون الخليجي قبل أربع عشرة سنة.

وعلى الرغم من فشله، فمعظم دول الخليج تدرك أنه لم يعد في إمكان أي منها أن تنظر إلى المستقبل منفردة، ولو تصرفت في أحيان كثيرة عكس ذلك. فمستقبل الواحدة متعلق بالأخرى إلى درجة أصبحت مصيرية منذ منتصف السبعينات، وفاقت إدراك الكثيرين وكبّلت حرية انفرادهم باتخاذ أي قرار سياسي. وما كان ممكناً إلى حد ما قبل سنوات، أصبح مستحيلاً اليوم. بل أصبح قراراً جماعياً خليجياً، على الرغم مما نراه من انفراد بعضهم.

«وفشل مجلس التعاون الخليجي واضح من شكوى الكل في دول الخليج من انعدام التنسيق والمشاورات وتبادل الرأي والاجتماعات وكل ما يمكن أن يسمى بتعامل حلفي مصلحي بين دول الخليج. من ربع قرن كانوا يسألونك: أين الخليج؟ كان الخليج منطقة نائية من العالم ليس لها وجود في دنيا السياسة والمال والاقتصاد والاستراتيجية. وخلال عقدين يسيرين من الزمن تمت نقلة كبيرة لم يتم استيعابها حتى الآن. لقد أصبح الخليج ودوله في واجهة العالم وأصبحت سياساته محور أخذ وردّ في كل المحافل الدولية. لقد وضع العالم الخليج تحت المجهر وأخذ يراقب حركاته مراقبة دقيقة ويفسر تحركاته تفسيرات ليس لها في القاموس الخليجي التقليدي أي مرادفات.

«وفجأة شعر المسؤولون في الدول الخليجية أن وزنهم قد ازداد في دنيا السياسة الدولية وأن بعضهم ـ وبالتالي دولهم ـ غير مؤهل لحمل هذه المسؤولية العالمية. لقد كانت النقلة في ربع قرن كبيرة جداً. نقلة لم تعرفها منطقة في العالم عبر التاريخ. لقد وقعت «الصدمة المستقبلية» من دون أن يكون حكّام الخليج مهيئين لها. لقد كانت صدمة التنمية وصدمة الثراء وصدمة أهمية الموقع

الاستراتيجي. ولأنها كذلك أخذ العالم يرصد ردات فعل وتقلبات كل هذه الصدمات مجتمعة ويطالب بمواقف محددة من جرائها.

«وتحولت توقعات العالم إلى كوابيس لدى حكّام الخليج. كيف يمكن استيعاب كل هذه الصدمات في هذه الفترة القصيرة من الزمن وأمام إلحاح وضغوط العالم؟ لقد أصبح من الصعب التجاوب مع مواقف الدول الكبرى المطالبة بدور عسكري واقتصادي وسياسي. فدول الخليج وحكّامها لا يستطيعون إلاّ التجاوب والتحرك من ضمن إطار معقول يتفق ورغبات شعوبهم وأسس وتقاليد بلدانهم. ما يريدونه هو المزيد من الوقت ـ في عصر أصبح الوقت فيه ترفاً خطراً يتاح لهم فيه قيام حكم مستقر ومتطور في المنطقة، يسعى جدياً لتطويرها اجتماعياً واقتصادياً وتربوياً وعسكرياً ومن ثم ديموقراطياً. فالعجل المسمن أفضل من العجل النحيل. وليصبح كذلك فهو يحتاج إلى وقت للنمو. وعلى العالم ـ ودوله الكبرى بالذات ـ أن يتعود الانتظار إذا أراد أن يبعد رياح التغيير التي تهب من كل اتجاه في الخليج هذه الأيام، أو أن يخفف من سرعتها على الأقل».

□ □ □

□ ما الذي يقلق دول الخليج من الدول الكبرى اليوم، وخاصة بعد تجربة السنوات الأخيرة، من غزو الكويت إلى حصار العراق؟ **سألته:**

□ **أجاب:** «عندما تتحدث عن قلق دول الخليج، فأنت تتحدث عن مصدر قلق حقيقي وأساسي اسمه الولايات المتحدة. روسيا اليوم، عكس الاتحاد السوفياتي بالأمس، لم تعد تخيفهم ولا

تقلقهم. لكن ضياع السياسة الأميركية ودوامة الفراغ التي تدور فيها من دون أسس ثابتة هو ما يرعبهم. لم يعد يكفي أن تكون الولايات المتحدة هي حامية الحمى، ولو سيجوا بألف معاهدة دفاع مشترك، ومائة قرار دولي، وعشرات المناورات العسكرية المشتركة مع كل قوات التحالف الدولي. إذ يعتبرون في قرارة أنفسهم، أن ليس بينها قرار واحد مطمئن، أو معاهدة واحدة لها ديمومة التطبيق. كلهم فعلياً مع أميركا. ولأنهم كذلك، لا يستطيعون أن يجدوا تفسيراً لعدم قدرة واشنطن أن تواجه الحقيقة المرة في الشرق الأوسط والخليج.

«منذ خمسين سنة (في رأي الأنظمة الخليجية) وليس لأميركا سياسة حقيقية واضحة بعيدة المدى. ويعجبون من عدم وجود قواعد ثابتة للسياسة الأميركية، تستطيع أن تتفهم من خلالها حقيقة مشاعر العرب، وقد مر على الصراع في الشرق الأوسط أكثر من نصف قرن. ومن هنا يخافون أيضاً أن تحمّلهم أميركا وزر دفعهم إلى القيام بعمل لا يرضي شعوبهم ولا تطلعاتها لمجرد عدم قدرتهم على تحمل الضغوط الأميركية التي لا تراعي ظروفهم المحلية والعربية. وهم لا يدركون تماماً أبعاد الضجيج العالمي حول أوضاعهم الداخلية ولا مناقشتها في صحف العالم التي تصدر في مناطق نائية لا يعرف سكانها ـ ولا قراؤها ـ أين الخليج وما هي مشاكله، إلاّ بقدر ما يوفر الوقود لسياراتهم، من أي مصدر جاء».

□ توقف محدثي برهة عن الكلام، لأسأله: ماذا عن ظاهرة المعارضة بـ «الفاكس» كوسيلة تعبيرية منتشرة هذه الأيام في الخليج؟

□ **قال:** «الصرخات الخليجية كثيرة هذه الأيام. أهمها البحث عن

المنابر التي تستطيع أن تنقل أصوات مثقفي الخليج (ممن هم خارج السلطة) إلى آذان الحكّام، فتصبح هذه المنابر جزءاً من المشاركة الشعبية التي يدعون إليها بطرق ديموقراطية، يستعيضون بها عن المناشير - في عصر الفاكس - التي أصبحت ظاهرة لافتة للنظر في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي. فيكون المطلوب إذاً قنوات قانونية فعلية للمشاركة في اتخاذ القرار بين الحاكم والمحكوم، بحيث تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تعصف بالمنطقة.

«ويريد المطالبون بالديموقراطية (وهم كثر) أن يدرك أصحاب النظام أن في ذلك سلامة لهم وللمكاسب التي تحققت في عهدهم، لا انتقاصاً من حكمهم وإنجازاتهم. لكن الديموقراطية تحتاج إلى مؤسسات، والمؤسسات تحتاج إلى قوانين، والقوانين تحتاج إلى تقاليد - كلها ممكن توافرها إذا توافرت النية لإقرار مبدأ المشاركة الديموقراطية. المشاركة بالفعل لا بالشكل ولا بالمال وحده.

«وإذا كانت حركة المطالبة الديموقراطية قد بدأت تأخذ طابع المعارضة الشعبية، ولكنها ما زالت تحمل طابع العجز المغامر إلى حد بعيد، فإن مستقبلها مرهون ليس فقط بما يحدث على الصعيد العربي والدولي الذي قد يفرض متغيرات معينة على دول الخليج، بل بما سيحدث في الداخل. والداخل مرتبط بما قاله لي أحدهم: «إننا لا نريد تغيير النظام. إننا نريد تغيير عقلية النظام».

«وعند كلمة «عقلية النظام» يكمن حاجز العجز في فهم الكثير مما يجري اليوم في الخليج».

□ □ □

□ **قلت لمحدثي:** كتبت منذ فترة[٢] عن عودة روسيا إلى الشرق

الأوسط، بعد غياب قسري منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وفره لها العراق بحشوده الأخيرة على حدود الكويت، مما يجعل احتمالات قيام سيناريو لحياد الخليج ممكنة، خاصة وأن سياسة «الاحتواء المزدوج» الأميركية، لم تعطِ نتائجها المرجوة، إن لم تكن في رأيي قد فشلت. هل حياد الخليج ممكن بالفعل، وما هو حيّز الدور الروسي حالياً؟

□ **قال:** «الحياد ليس كلمة قذرة، بل هو طموح مشروع وغاية وطنية تُرتجى. ودول الخليج ما زالت تخاف من موسكو. بل ما زالت تخاف من أي طرح لموضوع الحياد، سواء جاء من الهند أو من موسكو أو حتى من واشنطن؟

«السبب: الخوف من العزلة. لقد اعتادت هذه الدول عبر التاريخ على شيء من الحماية وعلى بعض من الحلفاء وعلى القليل من الأصدقاء، وعلى مظلة دائمة (ذات لون واحد) كانت دائماً تظلل وجودها وتحمي مصالحها. وزالت الحماية وازداد عدد الحلفاء ـ وظلت المظلة. وبقي الخوف الخليجي مقيماً.

«هل تذكر أنه قبل خمس عشرة سنة تماماً جاء الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف بمجموعة أفكار طرحها في صيغة مشروع من على منبر البرلمان الهندي في نيودلهي في ١٠ كانون الأول ١٩٨٠ أثناء زيارة رسمية إلى الهند (زعيمة ومؤسسة مجموعة دول عدم الانحياز) تتلخص بجملة واحدة: جعل منطقة الخليج والمحيط الهندي مكان سلام دائم. وازداد الخوف الخليجي وعلا صوته مع ردات الفعل المتتالية والمتناقضة التي تراوحت بين الرفض القطعي والرفض المبطن والرفض الخجول.

«لكن سرعان ما تمّ إلقاء مقترحات بريجنيف بعد بضعة أسابيع في سلة مهملات التاريخ، المليئة بمشاريع وأفكار مماثلة سبق طرحها عبر السنوات الطويلة الماضية ومن مختلف الجهات السياسية الأربع. لم يكن هناك جديد في المقترحات السوفياتية في حينه، سوى أنها قُدمت بشكل تفصيلي أكثر وفي موقف دراماتيكي ومن على منبر ديموقراطي ومن بلد حيادي وفي دولة من دول العالم الثالث وفي منطقة قريبة من الخليج. وهي:

١ ـ لا قواعد عسكرية أجنبية في الخليج أو في الجزر القريبة منه، ولا أسلحة نووية أو شبه نووية على أراضيه.

٢ ـ لا استعمال للقوة والتهديد بها ضد دول الخليج أو التدخل في شؤونها الداخلية.

٣ ـ احترام حياد وعدم انحياز دول الخليج.

٤ ـ احترام سيادة دول الخليج وسيطرتها التامة على مواردها الطبيعية.

٥ ـ لا عقبات في وجه الملاحة في الخليج ولا اعتراض على التبادل التجاري العادي بين الدول.

«وكان اللافت للنظر في مشروع بريجنيف المقدم قبل عقد ونصف من الزمن، أنه موجّه إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان والصين وليس مقدماً إلى دول الخليج. وأنه بمثابة طلب تعهد بين الاتحاد السوفياتي وهذه الدول الالتزام بالنقاط الخمس لتحقيق «منطقة سلام دائم في الخليج».

«قد تسألني ما هي سياسة روسيا في الخليج اليوم؟ هي باختصار إعادة «تعليب» أو «تغليف» مشروع بريجنيف، بمصطلحات

جديدة، وفق شروط النظام العالمي الجديد، ووفق قدرات روسيا الحالية، وبأسلوب أكثر مرونة وبنفَس أطول، يجعلها مقبولةً لدى دول الخليج. فالمبادىء التي احتواها مشروع بريجنيف، لو أُحسِن استخدامها ومن ثم تطبيقها، لكانت قد أدت إلى أن تصبح جزءاً من اتفاق دولي معقول ومقبول لدى دول الخليج والمنطقة، وكان من الممكن أن يصبح هكذا اتفاق لو تمّ التوصل إليه، نموذجاً لمنع نشوب نزاعات حول مناطق أخرى تزخر بالموارد الطبيعية وتهدد بأن تكون سبباً لحروب مستقبلية.

«كان ذلك كله قبل نهاية الحرب الباردة بنحو عشر سنوات ويزيد، وقبل أن يرد التفكير، ولو من بعيد، في احتمال سقوط الاتحاد السوفياتي. وكان بريجنيف يريد من جراء هذا المشروع، فترة وفاق مع الغرب والدول الصديقة للغرب في الخليج. وهذا ما تريده روسيا اليوم. وكان يريد هذا الوفاق مع بداية إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان الجديدة، بحيث يتاح له المجال الكافي لتتبع ودراسة سياستها قبل أن يتخذ موقفاً من المواجهة معها. وهذا ما تريده أيضاً روسيا اليوم مع إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون. كذلك كان يريد فترة وفاق في الخليج ليبعد الدول الغربية عن الاستمرار في الضغط عليه في بولندا وأوروبا الشرقية ـ التي يخاف أن تنتشر عدوى التمرد البولندية في حينه إلى باقي دولها الاشتراكية. وهذا ما تريده موسكو اليوم، لتبعد عنها ضغوط تمرد الجمهوريات السوفياتية السابقة عليها. وكل من بريجنيف بالأمس ويلتسين اليوم، يريد الوفاق لأنه يريد حصته من النفط عندما تصبح روسيا مستورداً ومشترياً للنفط الخليجي بعد بضع سنوات».

سكت محدثي لحظة، ثم قال: «بعد ذلك تسألني ماذا بقي من

«مبدأ بريجنيف»؟ مجرد نظرية روسية قد تبدو بسيطة في شكلها، إنما ما زالت نظرية طموحة. حلف بين الدول الغربية ـ أي الولايات المتحدة وأوروبا ـ مع روسيا واليابان والصين لمنع وقوع أي صراع في منطقة الخليج العربي وبالتالي عدم إقحام موسكو في أي حرب محتملة في يوم آتٍ».

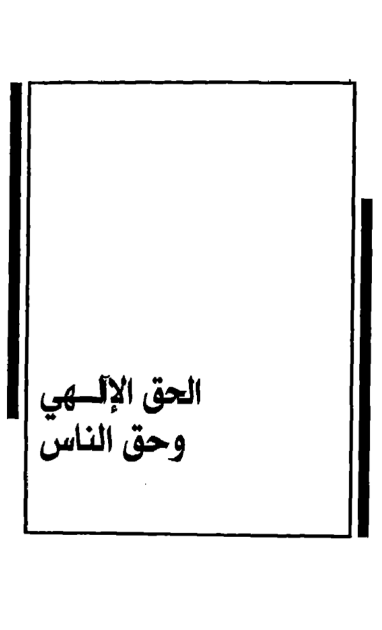
من دون أن أسأل محدثي قال لي: «لا تسألني. إنها مجرد نظرية. طموحها أن تصبح سياسة عامة يتفق عليها مع كل الأطراف المعنية. أهميتها منع الكارثة. إذ لا أحد يعرف حجم الكارثة ومن أين ستأتي وأين ستقع».

كم ظالمة الثروة في أحيان كثيرة. وكم عاجزة الجغرافيا في مواجهة أقدارها السياسية!.

الهوامش:

(١) راجع مجلة «المستقبل» باريس، العدد: ١٢٧، ٢٨ تموز ١٩٧٩. مقالة رياض نجيب الريّس: «عودة الاستعمار». وكتاب «عودة الاستعمار» لمجموعة من الكُتاب، الصادر عن شركة «رياض الريّس للكتب والنشر»، لندن ـ بيروت، ١٩٩١.

(٢) راجع مقالة رياض نجيب الريّس: «بعد عودة روسيا إلى الشرق الأوسط: سيناريو لحياد الخليج ـ لماذا لا؟». «النهار» ـ بيروت، «القدس» ـ لندن، «الدستور» ـ عمان، ٧ تشرين الثاني ١٩٩٤.



الحق الإلــهي وحق الناس

■ نَمَتْ الأصولية لأسباب عديدة أهمها وباختصار أن الاتحاد السوفياتي كان قد غزا أفغانستان، والاستخبارات الأميركية المركزية قد أخذت تجند الأفغان ضد السوفيات تحت اسم «المجاهدين»، ومعهم كل الدول التي تتخذ من الإسلام مبرراً لشرعيتها. إسرائيل وأميركا والغرب، بدورهم، شجعوا المنحى الأصولي ووقفوا وراء معظم الأحزاب الدينية دعماً لها في وجه الشيوعية والسوفيات.

ولما انهارت الشيوعية وسقط الاتحاد السوفياتي وتمّ الانسحاب من أفغانستان، سحبت أميركا والغرب وإسرائيل تأييد الأصوليين وأحزابهم وأوقف الآخرون تمويلهم، وأصبح الأصوليون من لزوم ما لا يلزم، فانصرفوا إلى محاربة الأنظمة (كالسعودية) التي شجعتهم ووفرت لهم الحركة والحماية .□

١ ـ السعودية

مأزق المواجهة
وصعوبة التغيير

■ «أرسل عثمان بن عفان مع عبد له كيساً من الدراهم إلى أبي ذر الغفاري، وقال له: إن قبل هذا فأنت حر. فأتى الغلام بالكيس إلى أبي ذر وألحّ عليه في قبوله فلم يقبل. فقال له: إقبله فإن فيه عتقي. فقال: نعم، ولكن فيه رِقّي.» □

رواه بهاء الدين العاملي
في «الكشكول»

يروي حافظ وهبة، مستشار الملك عبد العزيز وأول سفير للسعودية في بريطانيا، أنه عندما عرض عليه الملك عبد العزيز العمل معه في العام ١٩٢٢، اشترط ثلاثة شروط[١]:

«الشرط الأول: أن توسع صدرك لكل ما تسمع مني، ولك الحرية التامة في قبول ما أشير به أو رفضه.

«الشرط الثاني: ألاّ تصر على أن أبدي رأيي في أي مسألة في مجتمع ما، وإذا رأيتني صامتاً لا أبدي رأياً في موضوع من الموضوعات، فمعنى ذلك أني لا أريد إبداء رأيي في ذلك المجتمع، لسبب من الأسباب.

«الشرط الثالث: ألا تعاملني معاملة مَنْ رأيت من موظفيك. فإذا عاملتني كصديق وجدتني خادماً. وإذا عاملتني كخادم، وجدتني ثائراً.

«فقال عبد العزيز: سأعاملك كأخ. إني بحاجة إلى من يصارحني، فإن من يطريني ويتملقني كثيرون، وكثيرون جداً. وطالما ضاق صدري من سماع قولهم. الشيوخ أبخص (أي أنه أعرف وأعلم).

«ثم قال: لقد قبلت شروطك، فهيّا صافحني وبايعني.

«فقلت له: على ماذا؟ فقال: على الطاعة، وموالاة من والاني، ومعاداة من عاداني.

«فقلت: أما على الطاعة وموالاة من والاك، فحق لا ريب فيه، وأما معاداة من عاداك ففيها نظر. لقد كان ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فإن من عاداه عادى الله. أما أنت فبشر، تخطىء وتصيب. ألا تترك لي حق البحث في سبب العداء؟ فقد يكون السبب وشاية واشٍ، وقد يكون خطأ يمكن إصلاحه، برجوع من عاداك إلى صوابه. أليس ذلك خيراً من استمراره على عدائك؟ إنك لست بحاجة إلى الإكثار من الأعداء، بل أنت بحاجة إلى الإكثار من الأصدقاء. إني أعتقد يا مولاي، أن أول واجب عليّ، وعلى رجالك، أن تستأصل جذور الضغينة والحقد من النفوس، وأن تصفو النفوس لك. فإن وجدت إصراراً من أحد على عدائك، فحقك عليّ أن أناصبه العداء.

«فقال عبد العزيز: هذا حق، وإني لم أسمع من أحد تحليلاً معقولاً لهذا الموضوع كما حللت. ألهمنا الله الصواب، وسدد خطانا.

«ستكون من اليوم مستشاري».

□ □ □

لا أعتقد ـ وأرجو أن أكون مخطئاً ـ أن أحداً من مستشاري الملك فهد، أو أي من الأمراء السعوديين، يقول له ما قاله حافظ وهبة

للملك عبد العزيز. ولكن هذا النوع من القول بات ضرورياً وملحاً في هذا المفترق الخطر الذي تمر به المملكة العربية السعودية، ما بين حرب الخليج الثانية والعواصف السياسية التي هبت بعد «عاصفة الصحراء»، وما بين المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حصلت فعلاً خلال السنوات الماضية على أرض الشرق الأوسط، وما تم خلالها من نقلات خطرة في العلاقات بين الأمم لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

وسط هذه المتغيرات تواجه المملكة العربية السعودية عدة مآزق.

المأزق الأول: كيف تتفادى التغيير المطلوب وسط عالم يتغيّر في استمرار وبسرعة مذهلة، دون أن تمسها هذه الحركة، وتهز من تقاليدها التي ارتضتها،بعد أن اعتاد الحكم على هذه التقاليد كثوابت غير قابلة للبحث أو النقاش؟

المأزق الثاني: إلى متى يستطيع الحكم السعودي الوقوف في وجه هذا الإلحاح بالتغيير الذي يطالب به حلفاؤه الغربيون بالدرجة الأولى، من دون أن يؤدي العناد في رفضه إلى فصم العلاقة بين السعودية وحلفائها من جهة، وتأزيم الصلة بين الحاكم والمحكوم من جهة ثانية؟

المأزق الثالث: إلى أي حد سيسمح حلفاء السعودية الغربيون، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، للنظام السعودي نفسه بأن يتغاضى عن كل الضغوط، من سياسية واقتصادية ومالية وأمنية، التي تمارس عليه من قبلهم، متجاهلاً ما يقال عنه في الصحافة أو وسائل الإعلام أو ما يدور في الأوساط الديبلوماسية في العواصم الكبرى من تقويم ليس دائماً لصالحه، من دون أن يهمسوا في أذنه - في

أيام، في أشهر في سنوات ـ أنه قد آن أوان الرحيل. ويبدو أن النظام السعودي ليس قادراً على الاستجابة لهذه الضغوط إلّا بدفن رأسه في رمال الجزيرة العربية، على أمل أن تمر رياح التغيير من حوله دون أن تفرض عليه ما لا يريده، فيسلم رأسه بينما تتساقط رؤوس الآخرين على جنباته؟

بالطبع يحتمل المأزق الثالث قراءة مشوهة للأحداث. فرياح التغيير ـ كرياح السمُوم ورياح الشمال ـ لا تميز عادة بين النخلة الباسقة والنخلة الهرمة عندما تمر فوقهما. فالأضعف هو القابل للسقوط والأقوى هو القابل للوقوف. وأميركا بالدرجة الأولى، ومن ثم باقي الدول الغربية، هي التي عليها أن تختار بين أن تحافظ على النظام، أو أن تقتلعه إذا وجدت أنه ليس قادراً على الحفاظ على مصالحها النفطية تحت الأرض والاستراتيجية فوقها، فتشجع على استبداله بنظام آخر، يؤمن لها هذه المصالح. والخيار ـ في جميع الحالات ـ ليس سهلاً أبداً.

□ □ □

ليس موضوع جدال أن ما يجري في المملكة العربية السعودية هو دائماً محل رصد من قبل وسائل الإعلام العالمية، وأن أصغر الأحداث فيها يعير نفسه عادة إلى التضخيم، لجملة أسباب أهمها: طبيعة النظام السعودي الداخلية وتركيبة الحكم الفريدة من نوعها (الملك ـ الأسرة المالكة ـ الأشقاء ـ الإخوة ـ الأبناء). ثم للحساسية المفرطة التي يتمتع بها النظام السعودي وتقاليد الانغلاق الداخلي للمملكة تجاه ما يقال ويُكتب عنها في الخارج.

المشكلة في النظام السعودي أن هناك «مشكلة» لا يريد أن يعترف

بها. ولا حل لهذه المشكلة إلاّ إذا بدأ النظام السعودي في مواجهتها، ومن طريق الاعتراف العلني بها. وكلما تأخر الاعتراف بها، تأزمت وصعبت معالجتها لصالح النظام نفسه. كما حدث فعلاً في ٢٦ أيلول ١٩٩٤، عندما اعترفت وزارة الداخلية السعودية، وللمرة الأولى رسمياً باعتقال مجموعة كبيرة من المعارضين، بعد أسابيع من وقوع الحدث. والقضية تُظهِر وكأن كل شيء ما زال على ما يرام في المملكة، وكأن «عاصفة الصحراء» لم تقلب الموازين في الداخل والخارج. فالمظاهر في المملكة ما زالت خداعة، فلا شيء على السطح يوحي بأنه قد تغيّر. ورمال الأزمات تزحف، والسدود الداخلية أصبحت ضعيفة، والدفاعات الخارجية أصبح مشكوكاً بقدراتها.

والمشكلة تبدأ من عدة زوايا. لكن زاوية العلاقة السعودية ـ الأميركية تبدو هي الأخطر. فمنذ أن وضعت «عاصفة الصحراء» أوزارها بقيادتها الأميركية وجنودها الغربيين، وتم تدمير العراق، دولة وشعباً لا رئيساً ونظاماً، وأعلن الكويتيون تحرير بلادهم بفضل جورج بوش لا بفضل الملك فهد الذي قَبِل على مضض بوجود قوات التحالف الغربي على أراضيه، ولم ينل من الكويتيين لا حمداً ولا شكوراً. منذ ذلك الوقت والعلاقات السعودية ـ الأميركية في تردٍّ مطرد.

وكانت ظروف الحرب قبلها وأثناءها وبعدها، قد حوّلت العلاقة السياسية ـ الدفاعية بين الولايات المتحدة والسعودية، إلى علاقات شبه شخصية، إلى درجة أن الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، كان يعتقد أن سياسة الولايات المتحدة النفطية تقوم على شيء واحد: امتلاكه لرقم هاتف الملك فهد الشخصي. ولما سقط بوش

في انتخابات الرئاسة، سقط معه أيضاً رقم هاتف القصر الملكي في الرياض أو جدة، الذي لم يكن قد وصل بعد إلى جيب الرئيس الجديد بيل كلينتون، مما أحدث خللاً ما في العلاقات السعودية ـ الأميركية.

ومنذ أن اختفى ذلك الرقم الهاتفي السعودي من جيب الرئيس الأميركي الجديد، وعاملة الهاتف في البيت الأبيض تجد صعوبة في الاتصال بالملك فهد وحكومته. إذ لم يعد في داخل الإدارة الأميركية الجديدة «رجل ما» يمثل المصالح السعودية، حتى يؤثر في السياسة الأميركية تجاه السعودية ويدفع من ثم إلى تغييرات يتوقعها أفراد الشعب السعوديون والأميركيون معاً من النظام السعودي منذ أن انتهت حرب الخليج، وأبلت قوات التحالف الغربي (وعلى رأسها الأميركيون) البلاء الحسن في تركيز العروش التقليدية للأسر الحاكمة في الجزيرة العربية.

□ □ □

كل ذلك دفع إلى التساؤل عمّا إذا كانت الولايات المتحدة حليفاً حقيقياً للمملكة العربية السعودية. ومنبع هذا التساؤل ليس من طبيعة الضغوط الأميركية التي تمارس على نظام الحكم السعودي للانفتاح نحو المشاركة السياسية والإصلاح الاجتماعي، وهي ضغوط تبدو شكلية في أغلب الأحيان. إنما من طبيعة تشجيعها (وفي أحيان تبنيها) لظواهر خارجية غير مألوفة حتى الآن لدى النظام السعودي، شكّلت وتشكل اختراقاً له لم يعهده من قبل.

من بين هذه الظواهر حدثان أساسيان، وقعا، وشكّلا هاجساً للنظام السعودي لم يعرف حتى الآن كيف يتعامل معهما، ولا خرج

بتفسير (علني على الأقل) للدور الأميركي ـ الغربي فيهما. محتفظاً بحسن النوايا، حتى يثبت العكس، وحتى لا يُفجع النظام السعودي، بأن حاميه هو حراميه. والحدثان لهما أسبابهما السعودية الداخلية التي فجرتهما. لكن الوظيفة الأميركية ـ الغربية في دفع هذين الموضوعين إلى صدارة الأحداث ظلت غامضة، بحيث شعرت السعودية ـ ولو متأخرة ـ أن ثمة «حملة» ما ضدها، تقصد زعزعة صورة النظام الذي اعتاد على المجاملة الإعلامية مع كل الدول؟

الأول: إعلان ديبلوماسيين سعوديين يعملان في الولايات المتحدة اللجوء السياسي إلى الغرب، في سابقة لا مثيل لها في العلاقات السعودية ـ الأميركية.

الثاني: هرب رئيس «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» في السعودية إلى لندن وفتح مكاتب لها وبدء نشاطها ضد المملكة في العاصمة البريطانية.

وتمخض هذان الحدثان عن إفرازات سياسية وإعلامية لفتت الأنظار إلى أن «هناك شيئاً ما عفن في مملكة الدانمارك»، أو أن هناك مَنْ يشجع على كشف العفونة التي فيها ويحرّض على لفت الأنظار إليها، إما بداعي الإصلاح أو بداعي الإضعاف من الداخل. فيخرّب من صورتها ومن علاقاتها ويشكك من طريق ذلك في كل مواقفها وسياساتها المعلنة.

في نيسان ١٩٩٤، أعلنت «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» في السعودية عن نقل مقرها إلى لندن، بعد أن تمّ تهريب رئيسها محمد عبد الله المسعري إلى العاصمة البريطانية، إثر إعلان اختفائه

في السعودية تسهيلاً لمغادرته أراضي المملكة. وبررت اللجنة نقل مقرها إلى لندن بعد أن «أصبحت جميع وسائل التعبير وطرق الإصلاح متعذرة» في السعودية. وأكدت اللجنة أنها مصممة على «استمرار المبادرة الإصلاحية ومواصلة الطرح السلمي والمتعقل في الدعوة إلى الإصلاح والتغيير من خلال الأساليب الحضارية».

و«لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» شكلتها مجموعة من الشخصيات الإسلامية في أيار ١٩٩٣، نتيجة مباشرة لحرب الخليج الثانية ومعارضة الإسلاميين لوجود قوات التحالف الغربي على أرض الجزيرة العربية. وبعد انتهاء الحرب صعّد المعارضون الإسلاميون مواقفهم وطالبوا الملك فهد بـ «إصلاحات عميقة في النظام السياسي»[٢]، وخصوصاً إطلاق الحريات والفصل بين السلطتين القضائية والسياسية. ولما لم يستمع أحد في النظام إلى «النصيحة» التي وجهتها أكثر من مائة شخصية سعودية دينية في مذكرة إلى الملك، بدأت المواجهة الحادة بين العلماء والنظام.

منذ أن لجأت «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» إلى لندن، شنّ النظام السعودي في الأسبوع الثاني من أيلول ١٩٩٤، حملته ضد أفرادها والمتعاونين معها داخل المملكة، باعتقاله المئات من الأشخاص المعروفين بميولهم الإسلامية المتشددة، وأكثرهم في بلدة بريدة عاصمة محافظة القصيم شمال غرب الرياض، التي تعتبر معقلاً تقليدياً للأصوليين الإسلاميين. وكان من بين أبرز المعتقلين الشيخ سلمان فهد العودة، والشيخ سفر عبد الرحمن الحوالي اللذان خالفا أمراً بمنعهما من التحدث والخطابة في الندوات والجوامع.

وقد أكدت مصادر رسمية للمرة الأولى في وزارة الداخلية

السعودية، متخطية بذلك حاجز التعتيم والصمت، هذه الاعتقالات التي بلغت ١١٠ أشخاص والتي شملت رجال دين وأساتذة جامعيين ومسؤولين حكوميين وطلاباً خلال حملة مداهمات استهدفت كل المطالبين بإجراء إصلاحات، تخللتها أعمال عنف واشتباكات واقتحامات لمساجد. أما أسباب الاعتقالات فتعود حسب هذه المصادر الرسمية، إلى رفض هؤلاء الأشخاص توقيع تعهدات بالامتناع عن نشاطات تعتبرها الحكومة السعودية مثيرة للفتنة مثل الترويج للأصولية. إلى جانب قيامهم بإلقاء خطب تحريضية وإجراء اتصالات مع جهات خارجية «ترى المملكة أنها معادية لوحدة البلاد»[٣].

واللافت للنظر في الإعلان الرسمي السعودي تأكيده أن السلطات لم تقم بحملة الاعتقالات إلّا «بناء على موافقة جميع أعضاء مجلس هيئة كبار العلماء وتأييدهم»، وهي أعلى هيئة تتمتع بسلطة دينية في المملكة. وكأن ذلك الإعلان يريد أن يلفت الأنظار إلى أن المملكة لا تتصرف إلّا بتأييد من رجال الدين والعلم في البلاد، مما يعطي شرعية دينية لتصرفاتها، لا صورة سياسية قمعية لوضعها الأمني[٤].

إثر هذه المواجهة بين السلطة والإسلاميين، حدثت مفاجأة جديدة من نوعها، إذ أصدرت جماعة أصولية إسلامية أطلقت على نفسها «كتائب الإيمان» تهديداً (لم تنفذه) بوجوب إطلاق الشيخ سلمان العودة خلال خمسة أيام وإلاّ قامت بشن هجمات صاروخية على المصالح الغربية مثل السفارات والمصارف والشركات. كما أنها ستقوم بخطف مواطنين أميركيين وأوروبيين. وقد تسبب هذا البيان بإصدار كل من السفارة الأميركية والسفارة البريطانية في الرياض

تحذيراً لرعاياهما «بالتزام الحيطة والحذر» في وجه هذا التهديد المفترض، على الرغم من نفي« لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» أي علاقة لها بهذا البيان، كما نفت الحكومة السعودية علمها بوجود تنظيم يحمل هذا الاسم.

لكن الضرر كان قد وقع. والسمعة قد تلطخت، والضجة قد قامت.

□ □ □

أي تغيير في السعودية هو بطبيعته تغيير بطيء، لكن النظام السعودي لم يدرك حتى الآن ولم يقبل مطالب الناس العاديين التي تقول بأن صناعة القرار في المملكة تحتاج إلى تطوير جذري في وسائلها وأدواتها، وأن أسلوب الحكم الذي مرّ عليه ثلاث وستون سنة منذ إنشاء المملكة، لم يعد يصلح لزمان كزماننا ولا ينسجم مع متطلبات عصر كعصرنا. فالتخفي وراء الشريعة والإسلام، لم يعد مقنعاً، ولم يعد كافياً للهرب من المشكلة.

وكانت أخطر إفرازات حرب الخليج بالنسبة إلى النظام السعودي هي فورة التشدد الديني وصعود الأصولية الإسلامية في بلد تقوم شرعيته في الحكم أصلاً على الإسلام وفق المذهب الوهابي، الذي هو أسلوب ديني متزمت للحياة إذا ما قورن بأي مذهب آخر من المذاهب الإسلامية المعروفة. والسعودية مملكة قامت بحد السيف وباسم الإسلام النقي وفق تعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وفي تحالف بين آل سعود، أصحاب السيف، وآل الشيخ الوهابي، أصحاب العلم. فالتشدد الإسلامي في هذه المملكة المترامية

الأطراف، حيث يشكل الإسلام الدعامة الصلبة لمعظم الناس، هو قاعدة الدين وهو أساس الدولة.

ومن اللافت للنظر أيضاً أن «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» بلسان رئيسها محمد عبد الله المسعري ومساعده سعد الفقيه (كلاهما من خريجي الجامعات الغربية، الأول دكتور في الفيزياء النظرية من إحدى جامعات الولايات المتحدة، والثاني طبيب جراح من جامعة ليفربول البريطانية واللذان اختلفا وانشقا عن بعضهما البعض في العام ١٩٩٦) تستعمل في أدبياتها لغة الليبيراليين الديموقراطيين، حين تدعو إلى حرية القول وحرية التجمع. حيث إنها تقول على لسان الفقيه[٥] إن «معظم الناس يتفقون أن الإسلام طريقة في الحياة، ينبغي تبنيها للدولة وللفرد». وعندما ينتقل الحديث إلى السياسة، يؤكد الفقيه أن اللجنة «ليست ضد الملكية(...) ونحن لا ندعو إلى عودة الخلافة الإسلامية(...) ولكن على الحكّام أن يكونوا مقبولين من الناس(...) وإن الملكية مقبولة كبديل من الفوضى(...) ويمكننا أن نعيش مع ملك ما دام يمنحنا حقوقنا الأساسية(...) وإذا لم تحدث إصلاحات ستنهار الملكية(...) ومجلس الشورى محاولة متأخرة لتوسيع المساهمة في صناعة القرار(...) وليس خطوة نحو حكومة مفتوحة». من جهة أخرى يحذر المسعري قائلاً: «إن على الغرب أن يحاورنا(...) نحن الشعب السعودي(...) على الغرب أن لا يرتكب الخطأ نفسه الذي ارتكبه في إيران عندما استمر في دعم الشاه حتى اللحظة الأخيرة».

هذه اللغة ذات التعابير الديموقراطية والإيحاءات الليبيرالية تخفي وراءها ذكاءً إعلامياً، إذ تتوجه بها اللجنة إلى الصحافة الغربية

تحديداً وإلى السياسيين الغربيين في مراكز صنع القرار كالكونغرس الأميركي ومجلس العموم البريطاني. فهي تتعامل مع الغرب بمصطلحاته السياسية في محاولة منها لاستمالته للوقوف إلى جانبها في مطالبها من النظام السعودي، صاحب السمعة الأوتوقراطية والحكم الفردي المتعسف. لكنها تخفي حقيقة مواقفها المبدئية وسياستها المعلنة في الداخل السعودي. فإذا بها إلى يمين السياسة الوهابية للحكم السعودي، وأكثر تزمتاً في مطالبتها بتطبيق الشريعة الإسلامية من منظورها، مما هو في منظور الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي المملكة وهيئة كبار العلماء التابعة له. وإذا بها أيضاً أكثر تعصباً من «المطاوعة» الذين يسيرهم النظام في الشوارع تحت ستار تطبيق الدين مجاراة للأصوليين من أنصاره، وأكثر تشدداً من معظم علماء السعودية في تطبيق أحكام الشريعة والدعوة إلى التمسك بما هو غير متفق عليه لدى الكثير من المراجع الإسلامية.

ويبدو النظام السعودي بمعظم أفراده، نظاماً عصرياً إذا ما قورن بالأفكار التي يحملها بعض أفراد «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية». بل يبدو في الكثير من توجهاته السياسية، وحتى الدينية، نظاماً في غاية «الليبيرالية» إذا ما قورن أيضاً بما تدعو إليه اللجنة من تطبيق لسياسات خارج واقع الزمان أو العصر. فإلى جانب الدعوة العامة إلى الإصلاح السياسي، فإن توجهاتها تسير نحو مزيد من التشدد والتزمت في أمور الدين، يجعلها إلى «يمين» الحكم الحالي في أكثر من موقع. وليس في أدبيات اللجنة أي هجوم أو عداء حيال الولايات المتحدة والغرب، حلفاء النظام السعودي، مما لا يجعل لها أي موقع وطني مميز تستطيع أن تزايد فيه على الحكم. فخارج المطالب الإصلاحية العامة، التي هي مطالب معظم نخب

السعوديين من مثقفين ورجال أعمال وأساتذة وتكنوقراطيين، فإنه ليس ثمة من أرضية مشتركة بينها وبينهم. لأن التعصب الغالب على أكثر طروحات اللجنة، والكلام المستمر على الدولة الدينية، لا يمكن أن يفرزا أي توجه إصلاحي حقيقي يوفر معطيات جذرية لتغيير سياسي في بنية النظام السعودي.

□ □ □

السؤال الذي يستحق أن يسأل وسط كل هذه الضجة السعودية، وبغض النظر عن مدى خطورة ما يحدث داخل المملكة في المدى البعيد، هو، ما الذي يدفع الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب عامة، إلى احتضان ما يمكن أن يسمى بحركات المعارضة الأصولية، بإسلامييها المتعصبين، (ولو بمفردات ليبيرالية تطرب أسماع الغرب) في وجه نظام حليف، يشكل دعامة لا بديل منها حتى الآن للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط؟

هناك مَنْ يقول إن الولايات المتحدة والغرب يريدان إشعار النظام السعودي، بعد حرب الخليج وقد وطدا دعائم وجودهما العسكري في داخله، بحاجته الدائمة إلى حمايتهما. وبالتالي فإن أميركا لقادرة بشكل دائم على زعزعة الأمن الداخلي في المملكة، في محاولة منها لابتزازه اقتصادياً وسياسياً. فالهيمنة الأميركية على النظام السعودي تكاد تكون كاملة، من دون أن تكون واضحة أو مشرعنة.

وهناك مَنْ يقول إن واشنطن تريد من الرياض أن تلتزم حصتها من الصفقة السياسية التي تمت مع إسرائيل، بحيث إنها لم تضع حداً لمقاطعتها الاقتصادية لهذه الأخيرة. كذلك اتخذت موقفاً سلبياً من

إسرائيل في الجولة الأخيرة من المفاوضات المتعددة الأطراف في شأن مراقبة التسلح في الشرق الأوسط التي عقدت في قطَر في أيار ١٩٩٤. وهذا ما عبّر عنه بامتعاض شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل في حديث له في حزيران ١٩٩٤[٦].

وهناك مَنْ يقول أيضاً إن الضغط الأميركي لإجراء إصلاحات في النظام السعودي هو بالدرجة الأولى من أجل تهدئة الرأي العام الأميركي، الذي يشكك باستمرار في التزامات حكومته العسكرية والسياسية لحماية نظام يعتبره نظاماً غير ديموقراطي، لا يحترم حقوق الإنسان، ولا يمارس التعددية السياسية. ولا يقيم الرأي العام الأميركي وزناً كبيراً لما يقوله السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان، «نحن أصدقاء مخلصون للولايات المتحدة من قبل أن تكون هذه الظاهرة منتشرة»[٧]، لأنه لا يرى في هذا القول إلاّ محاولة للرد على التشكيك الأميركي في استمرارية النظام السعودي وصلابته الداخلية.

إلاّ أن الغريب في الأمر هو أن يتم الدفع الأميركي إلى إجراء إصلاحات داخلية في النظام من طريق تجمعات إسلامية أصولية للمعارضة، ولا يتم من طريق معارضة ليبيرالية ديموقراطية تمثل على الأقل، شريحة المجتمع السعودي التقدمي الفكر والنزعة، الذي مضى عليه أربعة أجيال من التعليم في الخارج، والذي من الممكن أن يقدم البديل الواعي عوضاً عن تخلف بعض دوائر النظام الحالي.

ويردّ بعض المطلعين على الأفكار الأميركية في هذا الموضوع، أن الولايات المتحدة لا تريد أن يكون البديل للنظام الحالي (إذا كان هناك ثمة بديل) وهو النظام المتسلح بالشرعية التاريخية الدينية والقائم على خدمة الحرمين الشريفين، كناية عن مجموعة من

الليبيراليين المثقفين الحاملين لأفكار فجة في الحكم. بل تريد مجموعة دينية ترعرعت على أعتاب النظام الحالي، وتتخذ من الإسلام مصدراً لشرعيتها ومن الدين سلاحاً تشهره في وجه كل مَنْ يخالفها. حيث إن أميركا تعتبر أن التغيير لصالح هذه المجموعة لا يزعزع من أسس المملكة التقليدية، ما دام الحكم الديني هو البديل المفترض من النظام الحالي، فتتأمّن استمرارية المصالح الأميركية بغطاءات إصلاحية، لا يستطيع لأكثر من سبب، أن يوفرها النظام الحالي.

□ □ □

ولا بد أن يتبادر إلى الذهن في سياق التشكيك في «إخلاص» الولايات المتحدة لحلفائها، الدور الأميركي في عملية إسقاط شاه إيران، خلال السنوات التي سبقت قيام الثورة الإسلامية العام ١٩٧٩. ومهما كان رأينا في الشاه، لا بد من الاعتراف بأنه رجل عصري بالمنظور الغربي على الأقل. ورجل ماشى المصالح الأميركية في بلاده أكثر من أي حاكم لإيران في تاريخها كله، وحَفظَ الجميل لواشنطن في إعادته إلى عرش الطاووس إثر انقلاب محمد مصدّق عليه في العام ١٩٥٣. لكن عندما شارف عهد الشاه على السقوط، لم تدفع أميركا بأي مجموعة من الليبيراليين والديموقراطيين الإيرانيين، الموالين للغرب بطبيعة تكوينهم، ليشكلوا البديل الشعبي المقبول من نظام الشاه الأوتوقراطي، بل تركت الساحة خالية للإسلاميين، بمختلف فصائلهم وميولهم في حينه، حتى أفرزت هذه الفصائل ثورة إسلامية بزعامة آية الله الخميني. وكان من الممكن في الظروف التي سبقت سقوط الشاه، أن يكون البديل منه، حكماً ديموقراطياً برلمانياً متعدد الأحزاب

يحاكي في توجهاته النموذج الغربي، لو أرادت أميركا ذلك فعلاً أو سعت إليه.

وعلى الرغم من مظاهر واضحة لدور أميركي ما، في ما اعتبرته السعودية «حملة» عليها، كانت قد نشطت في أشهر الصيف الماضي، إلاّ أن الولايات المتحدة ما زالت ترى في النظام السعودي الحالي الحليف الأساسي لها في العالم العربي أولاً، ومن ثم الإسلامي، مقابل إسرائيل الحليف الآخر المتمم لها في الشرق الأوسط. كذلك ما زالت السعودية هي الحليف المفصلي الأهم في التحالف الغربي ضد العراق، الذي ما زالت واشنطن متمسكة به في حصارها ضد الشعب العراقي وحاكمه. إلى جانب أن المملكة هي أكبر سوق لسلاح الغرب وبضائعه في العالم، إضافة إلى أنها تعوم على ربع مخزون النفط في العالم. فما دامت السعودية توفر نفطاً رخيصاً وكافياً لأسواق الغرب، فستتجاهل الولايات المتحدة ومعها باقي دول الغرب، كل التجاوزات السياسية التي يقوم بها النظام السعودي بين وقت وآخر، والتي يمكن أن تقع تحت بند «حقوق الإنسان» ومتفرعاته. وعلى الرغم من كل بوادر القلق التي تشعر بها واشنطن إزاء بعض الإنذارات المبكرة الآتية من الرياض، إلاّ أنها تعتبرها مؤجلة إلى يوم آخر.

□ □ □

لا شك في أن أحداث المملكة العربية السعودية ستبقى في صدر أخبار العالم العربي لزمن طويل، كما سيبقى الحديث عنها مفتوح الاحتمالات على الجهات الأربع. ولعل السعودية تدرك في ظل ما أسماه الملك فهد «الحملات الظالمة المغرضة التي تستهدف المملكة بمحاولة تشويه الحقائق واختلاق الأكاذيب»[٨] كم هي بحاجة إلى

السعودية (١)

النصيحة التي وجهها حافظ وهبة إلى الملك عبد العزيز قبل ٧٢ سنة: «إنك لست بحاجة إلى الإكثار من الأعداء، بل أنت بحاجة إلى الإكثار من الأصدقاء». وإلاّ لصح فيها قول الشاعر القديم:

«نعيب زماننا، والعيب فينا

ولو نطق الزمان إذاً هجانا»

الهوامش:

(١) راجع كتاب حافظ وهبة ـ «خمسون عاماً في جزيرة العرب» ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٩٦٠.

(٢) راجع رياض نجيب الريّس ـ «السعودية: وحتى لا يبقى الإعلام خطوة متقدمة إلى الوراء» ـ «النهار»، بيروت ـ ٤ تشرين الأول ١٩٩٣.

(٣) راجع صحف: « النهار»، بيروت ـ «السفير»، بيروت ـ «الحياة»، لندن ـ ٢٧ أيلول ١٩٩٤.

(٤) راجع سليمان نمر ـ جريدة «الحياة»، لندن ـ ٢٨ أيلول ١٩٩٤.

(٥) راجع صحيفة «الأنديباندنت» البريطانية ـ لندن ٨ أيار ١٩٩٤.

(٦) راجع جريدة «الحياة»، لندن ـ ٧ حزيران ١٩٩٤.

(٧) راجع صحيفة «الواشنطن بوست»، واشنطن ـ ٤ تموز ١٩٩٤.

(٨) راجع رد الملك فهد على صحيفة «نيويورك تايمز»، نيويورك ـ ٢٥ آب ١٩٩٣.

٢ - السعودية

مزالق
الفتاوى السياسية

■ «إن البابا شنودة (في موقفه من التطبيع مع إسرائيل) يمثل المسلمين أكثر مما يمثلهم أي شيخ، أو معمم، أو عالم دين مسلم ينظر ويستفتي (للصلح)(...) ويمثل المسلمين والمسيحيين أي مدني علماني يحمل هذه العقيدة ويدافع عنها، أكثر مما يمثلهم أي عالم دين مسلم أو كاهن مسيحي ينظر ويروّج لاستلاب الأمة لمضمونها ولمشروعها ولوجودها، بشرعنة التطبيع».□

الشيخ محمد مهدي شمس الدين[1]

لا أدري إذا كان السيد ويلي كلايس الأمين العام السابق لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) قد سمع بالشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المفتي العام للمملكة العربية السعودية ورئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء فيها. أقول لا أدري، لأن الأمين العام لحلف الأطلسي السابق لو قرأ فتاوي مفتي المملكة العربية السعودية، لما احتاج إلى الدعوة في اجتماع بروكسيل الأربعاء في ٨ شباط ١٩٩٥، للتصدي لـ«الإرهاب الإسلامي» الزاحف نحو أوروبا من الجزائر. ولما قال إن الإسلام هو العدو الجديد الذي يواجهه الحلف، بعد أن سقط العدو الأحمر السابق المتمثل في الشيوعية السوفياتية وتوابعها[2].

وإذا كان من المشكوك فيه أن يكون الأمين العام لحلف الأطلسي

السابق، قد التقى بالشيخ ابن باز أو قرأ فتاويه، إلاّ أن من المؤكد أنه قابل مراراً وزير الخارجية الإسرائيلية شمعون بيريز. ولو أن كلايس قد اتصل برئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وسأله عن رأيه في آراء الشيخ ابن باز، لقال له بيريز: «إنني آمل أن يتصرف المسؤولون السعوديون وفقاً لمضمون آراء المفتي (ابن باز) كما أنني أرحب بهذا الإعلان المسؤول جداً (فتوى ابن باز) الذي يثبت أن القرآن يشجع على التسامح والتعددية والسلام(...) كذلك من الجيد لحزب الله في لبنان أن يحذو حذو مفتي السعودية»[٣]

لو كان هذا الاتصال قد تمّ، لما كان هناك سبب لهذا الهلع الغربي من الإسلام، ولا من مبرر لحوار بين حلف الأطلسي وخمس دول شرق أوسطية هي: مصر والمغرب وموريتانيا وتونس وإسرائيل، للبحث في استراتيجية مشتركة لمواجهة «التطرف الإسلامي». ولو استدعى حلف الأطلسي وزير خارجية إسرائيل اليهودي ليفسر له الإسلام وليشرح لأعضائه أن «القرآن يشجع على التسامح والتعددية والسلام» وأن الشيخ ابن باز قد أفتى بجواز الصلح مع إسرائيل وجواز زيارة المسجد الأقصى في القدس (المحتلة)، لكان بيريز قد ذكّرهم أيضاً (ولا أعتقد أنهم في حاجة إلى التنبيه) أن أهمية آراء الشيخ ابن باز، تنبع من أنه مفتي الديار السعودية، أغنى دولة إسلامية حالياً، والبلد الذي كان مهبط الوحي وعلى أرضه الحرمان الشريفان.

بعد كل هذه المواقف «الجريئة» والمؤيدة للسلام مع إسرائيل، ماذا يريد الغرب ليقتنع أكثر من ذلك أن الإسلام غير معادٍ له، بل إن الإسلام المتمثل بالسعودية «الدولة القائدة» في العالم الإسلامي، هو حليف أساسي لمفاهيمه وسياساته واستراتيجيته، وخاصة عندما

يُصدر أعلى مرجع ديني في المملكة العربية السعودية، بلد السلفية الوهابية، فتوى بهذا الحجم وهذا «العمق».

□ □ □

ظاهرة الفتاوى السياسية التي لا علاقة لها بالدين، ظاهرة تعود إلى أيام السلطنة العثمانية، عندما كان يفتي شيخ الإسلام في الآستانة بما يريده السلطان العثماني، في محاولات من السلطان (غالباً ما تكون فاشلة) لاستمالة فريق أو إرضاء فريق آخر. وكانت معظم فتاوى شيخ الإسلام العثماني، فتاوى في جواز الحرب والسلم، ومع أي دولة وكيف ومتى. فإذا ضعف الطرف العثماني في حروبه العديدة مع أعدائه في الداخل أو الخارج، أفتى شيخ الإسلام بجواز الصلح، وإذا انتصر أفتى بجواز الحرب الجهادية واستمراريتها. وكان دور شيخ الإسلام كغطاء سياسي أساسياً في الحروب العثمانية وخاصة في اليونان والبلقان. كذلك كان دوره كغطاء ديني، هاماً في ضرورة تكفير فريق أو ملة ما، أو تحريم طريقة أو قضية ما، ومنع التعامل معهم لأسباب غالباً ما تكون لا علاقة لها بالدين، بل محض سياسية. وكانت هذه الفتاوى أداة من أدوات التأثير في تغطية قرارات السياسة الداخلية والخارجية للسلطنة، أو هكذا ظن العديد من السلاطين العثمانيين في اسطنبول.

لذا فظاهرة الفتاوى السياسية، ميزة لا يتمتع بها الشيخ عبد العزيز بن باز وحده اليوم، بل يشاركه فيها العديد من العلماء ورجال الدين في العالم العربي تحديداً، الذين يتسابقون لإرضاء السلطات الحاكمة كل في بلده، فيفصّل لها البعض فتاوى حسب الطلب، أو يخيط البعض الآخر على مقاسها ما يعتقد أنه يرضيها أو يخدم مصالحها.

لكن مفتي المملكة العربية السعودية يتميز عن باقي أقرانه من العلماء، أنه رجل يحب الكلام ويكثر من الفتاوى، التي لا يتعلق أكثرها بجوهر الدين أو أصوله، والتي غالباً ما تستخدم سياسياً. فمن فتاويه المعروفة والشهيرة، أن الأرض مسطحة، إذ يقول: «لو كانت الأرض تدور، لكانت جهة الكعبة لا قرار لها بالنسبة إلى جميع سكان الأرض. ومع ذلك فكل شيء في محله. البلدان في موضعها، والبحار في موضعها، والكعبة في محلها(...)» وقد أفرد كتاباً بكامله لتأكيد عدم كروية الأرض[٤]. كذلك فتواه في تكفير أصحاب المذهب الإباضي، مما تسبب بأزمة سياسية بين بلاده وسلطنة عُمان. وفتواه أيضاً بعدم جواز إحالة الخلافات السياسية بين الدول الإسلامية إلى محكمة العدل الدولية، التي أفضت إلى أزمة سياسية جديدة بين السعودية وقطر. بالإضافة إلى وجوب إطاعة أولياء الأمر دائماً ومن غير تساؤل أو تردد، وغيرها من الفتاوى التي غالباً ما تناسب النظام السعودي، وإن كانت في بعض الأحيان تحرجه. ولم تكن لفتاوى الشيخ ابن باز أي مضاعفات، بعيداً عن المحيط الضيق الذي تصدر عنه. إلى أن أطلق فتواه في جواز الصلح مع إسرائيل.

ففي حديث للشيخ ابن باز، وهو رئيس أعلى هيئة تشريعية إسلامية في المملكة ـ لجريدة «المسلمون» السعودية في ٢٣ كانون الأول ١٩٩٤، أعلن مفتي السعودية، رداً على سؤال حول السلام مع إسرائيل: «تجوز الهدنة مع الأعداء مطلقة أو مؤقتة إذا رأى ولي الأمر مصلحة في ذلك». وأشار في تبرير ذلك إلى الآية القرآنية التي يكثر استعمالها هذه الأيام: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم﴾ (سورة الأنفال، الآية ٦١). وكان

أول عالم دين إسلامي، ذي صفة رسمية رفيعة المستوى، يفتي بجواز الصلح مع إسرائيل، إلى درجة جعلت شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل السابق غير قادر على إخفاء غبطته بهذا النبأ المفرح، فأعلن تأييده الفوري له كما أشرنا فيما تقدم. وهو التأييد العلني الرسمي الوحيد الذي لحق بهذه الفتوى، من أي مصدر سياسي جاء أو مرجع ديني كان، حتى الآن.

□ □ □

وفي الواقع، كانت فتوى الشيخ ابن باز تنقسم إلى ثلاثة مفاصل:

□ **المفصل الأول**، أن السلام مع العدو جائز، ليس فقط استناداً إلى الآية القرآنية المذكورة، بل تَمثُّلٌ بالنبي محمد، عندما صالح أهل مكة المشركين على ترك الحرب عشر سنين (صلح الحديبية)، فلما فتح الله عليه مكة أوقف العمل بمعاهدة الصلح، مبرراً أن الحاجة أو المصلحة الإسلامية قد تدعو إلى الهدنة المطلقة ثم قطعها عند زوال تلك الحاجة.

وهنا لا بد من تعليق. فإذا كان النبي محمد قد صالح أعداءه مشركي مكة، فلسبب بسيط وواضح، أثبته التاريخ، أنه كان منهمكاً خلال تلك السنوات في الإعداد لفتح مكة. ولما استكمل استعداداته، نقض الصلح وهاجم مكة واستولى عليها. فهل يعني الشيخ ابن باز أن العرب سيصالحون إسرائيل مؤقتاً، ولسنوات قد تطول أو تقصر عن العشر، ثم عندما يشتد ساعدهم ينقضون عليها ويحررون فلسطين؟ مع أن هذا العصر ليس عصر النبوة. ولعله من السذاجة السياسة (وبعضنا يقول من الكفر) المقارنة غير المعلنة بين

حكّامنا والرسول العربي العظيم، وبين عصر الدعوة الإسلامية وعصر النظام العالمي الجديد؟

□ **المفصل الثاني**: جواز زيارة المسلمين للمسجد الأقصى في القدس (المحتلة) والصلاة فيه، كإحدى السنن النبوية، استناداً إلى قول النبي محمد: «لا تشَدُّ الرحال إلاّ إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى» (صحيح البخاري، باب مسجد مكة، الحديثان: ١ ـ ٦).

وهنا لا بد من تعليق أيضاً. فإذا كانت زيارة المسجد الأقصى، من السنن التي أقرها النبي، فذلك لأن المسجد لم يكن قبل نحو ١٤٠٠ سنة مدنساً من أعداء المسلمين، ولا محتلاً من قبل مستوطنين، في بلد أرضه مغتصبة، لا يستطيع أن يصل إليه المسلمون (وخاصة من هم خارج فلسطين) طوعاً. ولعل الشيخ ابن باز أراد بفرض زيارة المسجد الأقصى أن يعزز فتواه بالصلح مع إسرائيل، وبالتالي لا يغدو الصلح الإسلامي ـ اليهودي نظرياً بل عملياً، مما يحقق فعلياً وعلى الأرض، ما يطلقون عليه في اللغة السياسية «التطبيع».

□ **المفصل الثالث**: والأهم في رأيي، هو ما قاله الشيخ ابن باز في فتواه من أنه لا يحق للرعية شرعاً معارضة ولي الأمر في مفاوضة الإسرائيليين أو الاتفاق معهم. وأن صاحب القرار في الصلح مع العدو، دائماً أو مؤقتاً، هو الحاكم أو صاحب النظام. ونهى الشيخ ابن باز في فتواه عن استعمال العنف في معارضة ولاة الأمور، عندما قال إن مذهب التغيير بالقوة وتهييج الناس على الحكّام وإبراز معايبهم لينفروا منهم، هو «مذهب لا تقره الشريعة لما فيه مخالفة

للنصوص الآمرة بالسمع والطاعة لولاة الأمور في المعروف، ولما فيه من الفساد العظيم والفوضى والإخلال بالأمن».

ويضيف الشيخ ابن باز أن الواجب عند ظهور المنكرات «إنكارها بالأسلوب الشرعي من غير عنف. ولا إنكار باليد إلاّ لمَن تخوله الدولة، ذلك حرصاً على استتباب الأمن وعدم الفوضى». أي بكلام آخر، للدولة وحدها حق استعمال القوة ضد مواطنيها، أما المواطنون فلا حق لهم إلاّ السمع والطاعة.

هنا لا بد أيضاً من تعليق، إذ يُفهم من كلام الشيخ ابن باز أن تغيير المنكر بالقوة هو من اختصاص الحاكم وحده، بينما لا يجوز ذلك للناس إلاّ عن طريق المشافهة والمناصحة. والمنكر كلمة مطاطة، إلاّ أن معناها هو ما يحرمه الدين الإسلامي، كالزنا والفسق والفجور والسرقة. كذلك الظلم، فإذا كان الحاكم ظالماً، فليس أمامنا نحن المواطنين إلاّ أن نقدم له النصيحة. فإذا لم يمتثل لنصيحتنا، فما علينا إلاّ أن ننتظر أن يأخذه اللّه إلى جواره، على أمل أن يكون خليفته أكثر استماعاً لنصائح الناس، وأقل ظلماً لعباد اللّه. وإذا كانت هذه الفتوى صحيحة، فمعنى ذلك أن الإسلام، الذي يعطي لكل حالة حلاً واقعياً، سيبقى عاجزاً عن تقويم أي مشكلة سياسية، لأن كلنا يعرف أنه ليس هناك من حاكم قد أصغى للنصح حتى الآن. وبالتالي فإن أي تمرد أو عصيان أو ثورة هو عمل غير إسلامي، يحرمه الدين.

وهنا نتساءل هل حرب أهالي البوسنة المسلمين ضد الصرب، وحرب الشيشان المسلمين ضد الروس، التي هي في فحواها الحقيقية، حرب ضد اضطهاد المسلمين من الشعبين، هي حرب لا يقرها الإسلام، لأن كلاً من البوسنيين والشيشانيين يحاولون تغيير

المنكر بالقوة، وليس بالمناصحة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الفرق بين حرب الأفغانيين المسلمين ضد السوفيات الملحدين، (التي أفتى الشيخ ابن باز قبل أكثر من عشر سنوات بجوازها، ودعا إلى جمع التبرعات لها) وبين حرب البوسنة والشيشان اليوم، التي هي أيضاً حركة تمرد على الحاكم الظالم (أي الصرب والروس) من أجل تغيير المنكر؟

ما الذي حدث لمَن جاء إلى عمر بن الخطاب في الجامع وقال له: «والله لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناك بحد السيف». من المؤسف أن في هذه الفتوى إساءة للإسلام، لأن معناها أنه دين لا يصلح للحياة.

□ □ □

ولم يكتف الشيخ ابن باز بفتواه الأصلية، بل ألحقها بمزيد من التأكيدات في عدد لاحق من جريدة «المسلمون» (٢٠ كانون الثاني ١٩٩٥) مبرراً جواز الصلح مع إسرائيل، لحال الضعف الذي يعيشه المسلمون في هذه المرحلة. ويبدو أن الشيخ ابن باز، من دون إدراك للمكان والزمان والعصر وللمتغيرات التاريخية، يفترض في تبريره الصلح اليوم، أن المسلمين ضعفاء، وسيكونون من القوة في الغد، بحيث يحاربون اليهود ويغلبونهم ويدخلونهم في دين الله أفواجاً، ومن لا يدخل الإسلام يدفع الجزية كونه من الرعايا في الدولة الإسلامية! وعلى الرغم من ذلك، فإن الشيخ ابن باز لا يفوته القطار السياسي، فهو يسرع ليبيح في فتواه للدول الإسلامية، إذا رأت في التبادل التجاري وإقامة السفارات مع إسرائيل منفعة لها، أن تفعل.

ويذهب الشيخ ابن باز في ملحق فتواه إلى أبعد من ذلك، حيث

يبيح لليهود تملّك الأراضي الفلسطينية المحتلة، تملكاً مؤقتاً، ما دامت الهدنة قائمة. ولكن ما إن تنتهي الهدنة المطلقة، ويقوى المسلمون على إبعاد اليهود بالقوة، حتى يستعيدوا الأراضي. إلاّ أنه سرعان ما يذكر أن الصلح مع اليهود لا يلزم مودتهم والتحبب إليهم. كذلك لا يلزم بالضرورة تغيير مناهج الدراسة في البلاد الإسلامية (نتيجة لشروط هذا الصلح) التي تشير إلى موقف الإسلام من اليهود كما ورد في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة. لذلك ليس مطلوباً من الإسلام السعودي الذي يمثله الشيخ ابن باز، ما طلب من المسيحية الكاثوليكية التي يمثلها الفاتيكان، من تبرئة اليهود من دم المسيح. فالصلح يقتصر، في رأي الشيخ ابن باز، على استتباب الأمن بين الطرفين وكف الأذى وجواز التبادل التجاري وإقامة العلاقات الديبلوماسية.

ومن المعروف أن الشيخ ابن باز، قد أصدر واحدة من فتاويه الشهيرة، إثر غزو صدام حسين للكويت في صيف ١٩٩٠، التي قال فيها: «أنا أقول إن جهاد صدام وقتاله حين يخرج من الكويت، جهاد في سبيل الله ودفاع عن المظلومين ونصر للحق». لكنه نسي أن يقول في فتواه الأخيرة، أن ما دعا إليه ضد العراق ليخرج من الكويت، لم يدعُ لمثله ضد إسرائيل حتى تخرج من القدس. والجدير بالذكر أن الكثير من الفتاوي التي صدرت عن علماء مسلمين ثقات، حرصوا فيها على أن يربطوا الصلح والسلم برد الجزء المُعتدَى عليه. أما الشيخ ابن باز فقد تجاهل هذا كلية.

الذين تصدوا لفتوى مفتي المملكة العربية السعودية، أكثر من أن يحصوا. من السعودية نفسها إلى مصر، ومن سورية إلى لبنان، ومن المغرب إلى العراق. بل لعل أبرزهم مجموعة الجيل الجديد من

العلماء ورجال الدين الشباب في السعودية، الذين عارضوا فتواه هذه، وطالبوا الشيخ ابن باز بالتخلي عن منصبه الرسمي احتراماً لمكانته الدينية. واتخذت هذه الانتقادات شكل منشورات وكاسيتات وزعت سراً في السعودية، واتخذ بعضها الآخر شكل خطب في بعض المساجد سرعان ما قمعتها السلطات السعودية. ولم يكن مهماً النقد الأدبي للفتوى، بقدر أهمية أن هناك من تصدى لها من داخل المؤسسة الدينية السعودية.

لكن أهم من تصدى للشيخ ابن باز في رأيي، كان الكاتب والداعية الإسلامي الشيخ يوسف القرضاوي في مصر، الذي فنّد تفنيداً دقيقاً الفتوى السعودية من النواحي الدينية والسياسية. ومما ذكره: «كيف يمكن القول أنهم (اليهود) جنحوا للسلم، وهم الذين اغتصبوا الأرض وسفكوا الدماء وشرّدوا العباد دون وجه حق(...) إن الذي حدث بين اليهود والفلسطينيين ليس مجرد هدنة، بل هو شيء أكبر وأخطر. هو اعتراف لليهود بأن الأرض التي اغتصبوها بالحديد والنار، وشرّدوا أهلها بالملايين، أصبحت ملكاً لهم، وأصبحت لهم السيادة الشرعية عليها(...) هل ما حدث هو مجرد هدنة أم اعتراف كامل يسقط حقنا كلية؟»[٥].

ومن الصدف أن فتاوى الشيخ ابن باز، تتماشى وتتشابه مع الفتاوى التي أصدرها الأزهر قبل نحو ١٧ سنة، عندما قام الرئيس الراحل أنور السادات بزيارته التاريخية للقدس في العام ١٩٧٨، «لكسر حاجز الخوف مع إسرائيل»، فكسر في طريقه المقاومة العربية للاحتلال. كما أن الأزهر استخدم في فتاويه في حينه، التعابير نفسها والآيات القرآنية عينها والأحاديث النبوية والمواقف التاريخية إياها، التي استعملها مفتي السعودية في فتاويه اليوم. مع

فارق أساسي، أن كلاً من الشيخ ابن باز وبلده السعودية كانا في العام ١٩٧٨، يعارضان علناً موقف الأزهر من زيارة السادات لإسرائيل. وقد أدت هذه المعارضة سياسته. وقد أدت هذه المعارضة السعودية إلى طرد مصر من الجامعة العربية وتسببت في عزلتها الطويلة عن العالم العربي.

ومن الصدف أيضاً أنه في اليوم الذي صدرت فتوى الشيخ ابن باز، كان عيزر وايزمان رئيس جمهورية إسرائيل يقوم بزيارة رسمية إلى مصر (من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الأول ١٩٤٤) رفض خلالها شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق، استقباله.

□ □ □

هناك قصة تروى، أن الزعيم الشيشاني المسلم الإمام شامل، بطل القوقاس الذي حارب الأمبراطورية الروسية في عصرها القيصري في القرن التاسع عشر، والذي كتب عنه ليو تولستوي، وقال فيه كارل ماركس: «لتَفْهَمْ الحرية، انظر إلى مثال شامل»، والذي سمح له قيصر روسيا، تكريماً لبطولاته، بأن يحتفظ بسيفه عندما استسلم للروس، قرر بعد هزيمته أن يؤدي فريضة الحج. وفي طريقه إلى الحجاز مرّ بالآستانة حيث استقبله السلطان العثماني. ومدّ السلطان يده اليمنى مصافحاً، بينما مدّ الإمام شامل بالمقابل يده اليسرى. ولما استغرب السلطان العثماني ذلك، قال له الإمام شامل: «عندما احتجت إليك في معاركي، ومددت يدي اليمنى طلباً للعون، لم تمدني بشيء».

تذكرت هذه القصة، وأنا أتابع مواقف البابا شنودة الثالث بطريرك الأقباط الأرثوذكس، الرافضة وبصلابة للتطبيع مع إسرائيل، والتي

قال في بعضٍ منها: «إن من المؤسف أن بعض القيادات العربية جعلت القدس في آخر القضايا التي تبحثها المفاوضات، ثم حولتها إلى مادة خلاف فيما بين العرب أنفسهم»[٦]، وأقارنها بفتاوى الشيخ ابن باز، التي تناسب موقف بلاده السياسي والتجاري الآني.

تذكرت هذه القصة أيضاً لأقول: شكراً للمسيحية العربية التي حفظت للمسلمين العرب كرامتهم، كما حفظت لغتهم من قبل. وأن العرب، مسلمين ومسيحيين، مهزومين ومنتصرين، وهم يلجون أبواب القرن الواحد والعشرين، بحثاً عن موقع لهم تحت شمس النظام العالمي الجديد وطلباً لدين سمح يردع الإمام الجائر والحاكم الظالم، سيترددون، حينها، في مد يدهم اليمنى إلى مفتي المملكة العربية السعودية، لأنهم عندما احتاجوا إليه في معاركهم، لم يمدهم بشيء!

الهوامش:

(١) من الكلمة التي ألقاها رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، في المؤتمر الوطني التأسيسي لمقاومة التطبيع، الذي انعقد في بيروت في ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٥. (راجع جريدة «النهار» - بيروت، ١٩٩٥/١/٣٠.

(٢) راجع جريدة «النهار» - بيروت: «الأطلسي يتطلع(... لتعاون أمني أوثق(...)» - ١٩٩٥/٢/٩.

(٣) راجع وكالة الصحافة الفرنسية نقلاً عن جريدة «السفير» - بيروت، ١٩٩٥/١/٢٣.

(٤) راجع الصفحة ٧١ من كتاب الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز: «الأدلة النقلية والحسية على جريان الشمس وسكون الأرض وأماكن الصعود إلى الكواكب». منشورات الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة - طبع في مؤسسة مكة للطباعة والإعلام - العام ١٣٩٥ هـ.

(٥) راجع مقالة الشيخ يوسف القرضاوي: «رداً على فتوى ابن باز - السلام بالصيغة الإسرائيلية مرفوض شرعاً - جريدة «الشعب» - القاهرة، ١٦ كانون الثاني ١٩٩٥.

(٦) راجع حديث البابا شنودة في جريدة «العربي» - القاهرة، ٢٦ كانون الأول ١٩٩٤.

٣ ـ السعودية

حكومة «السعودية الفتاة»

■ «لا يكون الكمال النسبي في البشر، إلاّ متى كثر إعلانهم وقل كتمانهم (...) فدولة تكتم عن أمتها كل أمورها لا خير فيها، ولا هي بالدولة الأمينة من أمانتها وحسن تصرفها». □

جمال الدين الأفغاني[1]

لا أعرف أول من أطلق اسم «مملكة الصمت» على المملكة العربية السعودية، لكنني أعرف أن هذا الاسم لا ينسجم مع الضجيج الذي يحيط بها، في الداخل والخارج. وقد يكون الصمت اسماً ملائماً أو مرادفاً لأسلوب العمل الرسمي والانغلاق الإعلامي الذي يسيّرها، لكنه لا يعكس حقيقة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يضج بها العالم نتيجة لما يجري فيها وحولها وحواليها.

وما يجري في السعودية يثير مزيداً من علامات الاستفهام حول الأوضاع الإقليمية في الجزيرة العربية ودول الجوار، أكثر مما يثيره التحفظ المحيط بأوضاعها الداخلية، وهناك أكثر من زلزال «محلي» ينتظرها والقرن الواحد والعشرون زاحف إليها خلال بضع سنوات، يدق أبوابها. بدءاً بمشكلة الخلافة ما بعد الملك فهد ومروراً بحركات المعارضة السلفيّة التي يحتضنها الغرب، ونهايةً بالعلاقات

مع الولايات المتحدة، التي سترسم في المحصلة الأخيرة شكل المملكة في العام ١٩٩٩، وربما قبله.

لذلك فإن الضجيج الذي كان يكتم بألف وسيلة ووسيلة، ستسمع من الآن وصاعداً جلبته وقرقعته، بل إن حركته واتساع دائرته في مستقبل الأيام الآتية، سيؤشران إلى الزلزال المرتقب، الذي سيكون في شكل هزات سياسية ـ اقتصادية، لن تشكل نسبة عالية في «مقياس رختر» السياسي المباشر، لكن مجموع التموجات الأرضية وتراكم الأزمات عليها، سيجعلان من أحداثها مؤشراً إلى ما ينتظر تحديداً دول الجزيرة العربية.

هل المملكة العربية السعودية من الأهمية بحيث تؤثر زلازلها في المحيط الواسع من دول الجوار الإقليمي؟ سؤال يفرض نفسه، من قبل أن تشمل دائرة الجوار، الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومحادثات السلام والسوق الشرق أوسطية وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل كشرط أميركي للدخول في ملكوت السلام، والنظام العالمي الجديد. والجواب يفيد بالإيجاب.

□ □ □

فجأة انفجر الصمت السعودي في أول تغيير حكومي منذ عشرين سنة، بإعلان الملك فهد عن أوسع تشكيلة حكومية منذ اغتيال الملك فيصل في العام ١٩٧٥، وإدخال ١٥ وزيراً جديداً كلهم من خارج الأسرة المالكة، وكلهم يحمل مؤهلات عالية من العلم والخبرة. لكن اللافت للنظر أن الطبع السعودي قد غلب التطبع، وذلك في الإصرار عبر كل ما نشر عن الحكومة السعودية الجديدة عند تشكيلها في ٢ آب ١٩٩٥ (بعد خمس سنوات كاملة مرت

على اليوم الأول من غزو العراق للكويت) على أن هذا التغيير الشامل والمهم، ليس تغييراً سياسياً، بل تغيير إداري يهدف إلى تنشيط الأداء الحكومي لمؤسسات الدولة في مختلف القطاعات وخصوصاً الاقتصادية والتنموية والتعليمية منها، وإعطاء دور أكبر للعامل البشري في إدارة شؤون البلاد، والتركيز على ترشيد الانفاق. وكأن ليس في كل هذه التوجهات أي توصيف سياسي. فعادة الصمت المزمنة عند السعوديين، ما زالت ترفض كلمة «تغيير سياسي»، وكأن إقرارها بواقع أمرٍ حاصل، تراجع عن هذه العادة.

وبالطبع فإن دلائل هذا التغيير كبيرة، بالمعنى الإداري المباشر، لا بالمعنى السياسي. على الرغم من أن الأداء الإداري المطلوب من هذه الحكومة، ومن وزرائها تحديداً، سيحمل من العلامات السياسية الشيء الكثير. والحكومة الجديدة التي يحمل من بينها عشرون وزيراً الدكتوراه في مختلف الاختصاصات، من أصل ٢٨ عضواً ما عدا الملك وهو رئيس مجلس الوزراء، تشكل فرصة نادرة لجيل جديد من الشباب السعودي، هي حكومة مؤهلة للعب دور سياسي بحكم الدفع التاريخي للظروف المحيطة بتشكيلها. فلا مفر من وضع إمكانات التغيير السياسي نصب أعيننا، مهما قيل من أن هذا التعديل تقني وليس سياسياً. فالتكنوقراطيون الجدد اليوم، هم سياسيو المستقبل غداً.

صحيح أن حقائب النفط والمال والإعلام، هي الحقائب الأكثر أهمية بين الخمس عشرة حقيبة وزارية جديدة، إلاّ أن الحكومة كلها حفلت بوجوه «الشباب» من الصف الثاني الذي وصل أخيراً إلى المواقع التنفيذية. وصحيح أن الحقائب الوزارية الرئيسية مثل الدفاع والداخلية والخارجية والأشغال والإسكان ما زالت ممثلة

بشخصياتها السابقة، وكلهم من أمراء آل سعود، لم تتغير منذ عشرين سنة، مما يعني الاستمرارية في العقلية التي حكمت المملكة لعقدين من الزمن، ورافقت كل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي وقعت في غضونهما. إلاّ أن الصحيح أيضاً أنه قد بات من الصعب الآن، وقد فتح باب التغيير على مصراعيه، أن تعود السعودية إلى غياهب «مملكة الصمت» بالأسلوب التي اعتادت عليه في «العصر الإعلامي» للوزير السابق علي الشاعر.

هنا نقول وداعاً علي الشاعر. ومرحباً فؤاد الفارسي. لكن في الواقع هذه الوقفة ليست دقيقة. فوداعنا لوزير الإعلام والجنرال السابق، وقد أصبح مستشاراً في ديوان مليكه، وترحيبنا بوزير الإعلام الجديد، وقد احتل مكانه الطبيعي في وزارة كان وكيلها الأول، ينقصهما بعض الإيضاح. أهم عناصر هذا الإيضاح، أننا بادىء ذي بدء نتمنى على الوزير الجديد، الذي ليس بيننا وبينه أي معرفة شخصية، أن يمحو المفاهيم الإعلامية التي رسّخها سلفه الصالح والتي ورطت المملكة في مجموعة مآزق ساهمت في إعطاء أبشع الصور عنها.

□ □ □

ليس لي أن أناقش وزير الإعلام الجديد في مهامه، إنما من حقي كصحافي متابع لشؤون بلاده، وكاتب معني بأمور منطقته، أن أتمنى عليه، وهو اللصيق بوزارته كوكيل سابق لها، وربما القريب أيضاً من وزيره السابق، أن يخرج من القوقعة الإعلامية التي فرضها عسكري انتقل إلى حقل الإعلام، ومن التعليب الذي رسمه للإعلاميين العرب تحديداً، على أساس أن من ليس معنا ويداه ليست في جيوبنا، فهو ضدنا. كما وأرجو أن لا يرث الدكتور فؤاد

الفارسي لا صداقات ولا عداوات سلفه علي الشاعر. فهذا عصر استمر عشرين سنة، وحان وقت طي ملفه. فلا أحد من الصحافيين والإعلاميين والكتّاب والمتابعين العرب، له موقف مسبق من المملكة، أو كاره لها بالسليقة، أو معادٍ لها في سبيل العداء وحده. ولا شك أن هناك مجموعة منتفعين منها، يتبدل موقفهم بتبدل المنفعة. ولكن هناك أيضاً مجموعة تريد أن تعرف ماذا يجري، وأن تقوّم ما يحدث، فتطلع على مجريات الأمور كما الإنجازات حتى تصفق لها، إذا هي وجدت، وعندما تكون تستحق فعلاً التصفيق. هذه الكوكبة هي وحدها المؤهلة لتغيير صورة «السعودي البشع» التي رسمتها السياسة الإعلامية السابقة.

أولى الخطوات في سبيل تغيير هذه الصورة هي أن تقرّ السعودية أنه لم يعد هناك من أسرار في العالم اليوم. وأن تتقن فن التعامل الإعلامي، بدءاً بالاتصال بالصحافيين والانفتاح على وسائل النشر عبر المعلومات الحقيقية والإحصاءات الدقيقة والمواقف السياسية (وإن كان مختلفاً عليها)، ومروراً بحق الصحافيين في الوصول إلى مراكز القرار (ومن ضمن التركيبة السعودية) للاستفسار والسؤال والاستطلاع، وضرورة اتصال أصحاب مراكز القرار بالصحافيين والكتّاب والمعلقين لإعطائهم بين وقت وآخر وجهة نظرهم في ما يجري من أمور. كل هذا من بديهيات العمل الصحافي والإعلامي في العصر الحديث.

فالإعلام السعودي برمته قائم على النفي، وليس قائماً على الإعلان عن خبر أو التعليق على مبادرة أو الإيضاح لصورة. هذا النفي اتسمت به سياسة وزير الإعلام السابق عندما كان يتصدى للحملات في الصحافتين الغربية والعربية، فيقوم بتكذيب كل خبر

لا يعجبه أو يناسبه، حتى لو كان في أصغر جريدة أو مطبوعة أو إذاعة في أقصى بقعة في العالم، معمماً عن طريق هذا التكذيب، الخبر في أجهزته الإعلامية، ليسمع به القاصي والداني[٢].

قد يكون من المفيد ـ بل من الضروري ـ بعض الأحيان نفي أو تكذيب تصريح لمسؤول، جاء محرفاً، وينبغي تصحيحه، أو تصحيح موقف سياسي أسيء فهمه. لكن ما المفيد في تكذيب أخبار مختلقة من طريق تعميم النفي المضاد لها، بدلاً من إرسال النفي إلى الصحيفة أو المصدر الذي نُشر فيه النبأ أصلاً، كما تقتضي التقاليد الإعلامية لمن يعرفها. وقد يكون من الضروري، في ظروف معينة، أن يتم نفي أو تصحيح خبر عار عن الصحة في صحيفة كبرى لها نفوذها الواسع في بلدها، من دون أن يكون من الضروري تكذيب خبر في مطبوعة تافهة في بلد ما، فيعطيها النفي المصداقية التي تنشدها، وربما الشهرة التي تسعى إليها.

□ □ □

ويبدو أن عدوى النفي غير الموثق كانت قد انتقلت من وزير الإعلام السابق إلى وزير الداخلية الحالي الأمير نايف بن عبد العزيز، الذي أكّد في تصريح صحافي له: «أن المملكة مستهدفة من قبل بعض وسائل الإعلام الخارجية التي دأبت في الفترة الأخيرة على الإساءة إلى المملكة». وأن «كتّاباً وصحافيين غربيين يكتبون من الخارج وليسوا على اطلاع على الشؤون السعودية»[٣].

ولا بد أن الأمير نايف يعرف جيداً أنه ليكون الكتّاب والصحافيون مطلعين على الشؤون السعودية، يلزمهم أمران بديهيان: إمكانية زيارة المملكة في الأوقات التي يختارونها، وهذه يلزمها تسهيلات

لا يوفرها السعوديون عادة إلاّ ضمن مهرجانات أو مناسبات معينة يختارون فيها عادة «الأصدقاء» ليشملوهم بدعواتهم. وهي مناسبات لا تهم عادة الكتّاب والصحافيين المحترفين والجادين. الأمر الآخر، في حال توافر إمكانية الزيارة، أن يؤمن لهم الاتصال بالأمراء والوزراء وأصحاب القرار لتزويدهم بالمعلومات اللازمة. لأن فتح نقاشات وحوار معهم، قد يؤدي إلى إيضاح صورة جديدة ومختلفة عن المملكة، لا تلتزم بالمواصفات الإعلامية التقليدية عن السعودية، لكنها لا بد أن تحمل من المصداقية ما يجعل إيجابياتها أكثر من سلبياتها.

والأمير نايف يعرف أيضاً أنه من الأسهل لجمل أن يدخل من خرم الإبرة، من أن يدخل صحافي إلى المملكة، وخاصة إذا كان عربياً، لا تحميه دولة ولا ترعاه سفارة وليس لصحيفته، ثقلها الإعلامي والسياسي، الذي تخشاه المملكة. كذلك ليس من السهل على صحافي أجنبي، أميركي أو أوروبي، أن يزور المملكة ولو كانت سفارته ترعاه ودولته تحميه وصحيفته تخيف. لذلك دأب الصحافيون على الكتابة من «الخارج» لأنهم لم يستطيعوا الكتابة من «الداخل».

وسط هذا التغيير أرجو أن يكون قد حان الوقت، ليميز السعوديون بين الأعداء الذين يتآمرون عليهم وبين الأصدقاء الذين ينتقدون بالوقائع والتحليل ما يجري في بلادهم، في مبادرة تدفع المملكة إلى دائرة الضوء عند نهاية القرن العشرين، فتخرج من أسوار الحذر والخوف، وتنزل من موقع التعالي على الآخرين، إلى موقع التساوي والقبول بالحوار. ذلك كله للحفاظ على سلامة دولة عربية كبرى، ومساعدتها على تخطي حاجز الانغلاق ودفعها إلى التعاطي مع

مستلزمات عصر جديد، لا بد من الانهمام بها إذا أرادت أن يكون لها دور وحيز في القرن المقبل.

ولا أريد الخوض في هذا الموضوع تحديداً، إلاّ توضيحاً لعقلية وزير الإعلام السابق التي كانت وراء مجموعة المآزق التي تعاني منها السعودية اليوم في علاقاتها الخارجية، وللعقم الإعلامي الذي تجابه به المملكة صورتها المشوهة في العالم، وللشلل السياسي الذي تعاني منه المملكة في حركتها الثقيلة في وجه أي مطالب إصلاحية محقة. في هذا الوضع اللامتحرك، وجدت السعودية نفسها أسيرة محبسين. من ناحية أسيرة أسلوب إعلامي بالٍ، لم يعد يجدي في عصر «القرية العالمية» والكومبيوتر، والأقنية الفضائية وصحون الأقمار التليفزيونية حيث لم يعد هناك من بلاد مسورة. ومن ناحية أخرى أسيرة أسلوب سياسي، لا هو حافظ على تقاليد مؤسسيه الشوروية، ولا هو اعترف بعصر الديموقراطيات والقوميات وسقوط الأنظمة التوتاليتارية بمختلف أشكالها.

وإذا وسّع النظام السعودي مستقبلاً صدره، ولم يعتبر أن كل من كتب سطراً لا يعجب وزارة الإعلام «متآمراً»، بل هو مجتهد من غير نصوص، قد يصيب وقد يخطىء لأن لا مصادر عنده سوى المصادر الغربية أو مصادر المعارضة (فالمعلومات السعودية الرسمية وغير الرسمية محرمة وغير متوافرة). سوف يجد ذلك النظام أن لائحة أصدقائه الحقيقيين ستكبر.

□ □ □

وسأسمح لنفسي في هذا المجال، مستميحاً العذر من الوزير الجديد والقراء معاً، في تكرار ما سبق أن ذكرته في هذا الموضوع. لعل

الذكرى تنفع المؤمنين وترزقهم بأسلوب إعلامي جديد، يتخطى الحواجز «الاستخباراتية» التي وضعها الوزير السابق(٤).

منها أنه إذا قبل الإعلام السعودي على مضض، ولاعتبارات سياسية لا يستطيع التحكم فيها، ما يوجَّه إليه من نقد في الصحافة والإعلام الغربيين، فإنه لا يستطيع أن يقبل بأي شكل من الأشكال ما يمكن أن يوجّه إليه من نقد في الصحافة العربية. وهو محق في ذلك. إذ من المفروض أن يكون الإعلام السعودي، خلال ثلث قرن وبهمة كل وزير مر على هذا المنصب، قد دجن كل الأقلام العربية. فمشكلة الكتابة عن السعودية في الإعلام العربي، أنك إذا كتبت مادحاً فأنت متهم بالنفاق والوصولية، وإذا كتبت منتقداً فأنت متهم بالابتزاز. وبالطبع فإن هذا المأزق يناسب الإعلام السعودي، لأن الكاتب العربي مدان في كلتا الحالتين.

من هذا المنطلق دأب الإعلام السعودي على احتواء الصحافي العربي، المحترف والفضولي والممارس لمهنته والشغوف بها، الحريص على الحد الأدنى من المعلومات الصحيحة والتحليل الموضوعي، من طريق ما سماه وزير الإعلام السعودي السابق «ميثاق الشرف الإعلامي»، الذي لا معنى له على الإطلاق، خارج مفهوم أن يكتب الصحافي بمداد الدولة وأن يضرب بسيفها وأن لا يزعج حكامها. وإلاّ عُدَّ «عديم المروءة والشرف والوفاء»، على حد تعبيره(٥).

والإعلام هو أساساً حوار يقيمه طرف سياسي مع طرف آخر، يحاول الواحد فيه أن يقنع الثاني بوجهة نظره في شتى الأمور مستعملاً الرأي والموعظة والكلمة الحسنة، فيستميله إليها. لكن الإعلام السعودي فضّل السهولة، فحصر تعامله بالإعلام المؤيد له.

أما وزير الإعلام السابق فلم يكن من مهمته لقاء الصحافيين والاجتماع بهم أو التحدث إليهم ومحاورتهم والسؤال عن انطباعاتهم وآرائهم. فكان يكتفي بلقاء قلة منهم، ممن يتفقون معه في وجهات النظر، دون أن يدرك أن دور وزير الإعلام، هو كدور المبشر الذي يسعى لضم أكبر عدد من الناس إلى سربه إذا كانوا خارج ذلك السرب.

لذلك على النظام في السعودية أن يولي العملية الإعلامية أهمية كبيرة في المرحلة المقبلة، مما ينسجم مع حجم المملكة الاقتصادي وثقلها السياسي ودورها الاستراتيجي. ولعل الإعلام لا يحتاج إلى تنظيم ما بقدر ما يحتاج إلى عقلية. ومن المؤسف أن الإعلام السعودي الرسمي لا يعكس أيّاً من الانجازات والتطورات التي حققتها المملكة في ميادين مختلفة. والسبب أن مفهوم الإعلام السعودي لم يواكب تطورات البلاد، في السرعة نفسها، فظل يلهث وراءها.

□ □ □

إن التغييرات الحكومية السعودية الجديدة، وبكل ما تحمله من بوارق طموحات وآمال للعديد من السعوديين والعرب، تبقى ناقصة ـ بل ربما مجهضة ـ إذا لم يرافقها وعي إعلامي راقٍ، يسعى لكسب صداقات جديدة للمملكة تمكنها من اجتياز مسالك صعبة أمامها، لا يمكن للإعلام تجاوزها من طريق تجاهلها. فالظروف لم تعد تسمح أن يدخل الصحافي إلى المملكة متعاطفاً، ويخرج مشمئزاً. وقد خرّج الإعلام الرسمي في السنين الماضية من الأعداء أكثر مما كسب من الأصدقاء.

فحالة الحوار المطلوبة، تتطلب التمييز والتفريق بين اللباقة والنفاق. كذلك الحالة الإعلامية المرجوة، تتطلب الاعتماد على المعلومة والمصارحة والثقة، ومعرفة ماذا يدور من مصادره الأصلية، لتعطي الصورة الصحيحة والأمينة، والتي فيها وحدها، تكمن حماية البلاد والنظام. كل ذلك حتى لا يبقى هذا التغيير الحكومي الأرقى منذ حوالي ربع قرن، كناية عن خطوات خارج العصر.

ولا يعنيني من هذا التغيير إلاّ الصورة الإعلامية التي لا بد وأن تسفر عن وجهها في مستقبل الأيام الآتية، إذ إن هذا التغيير ما زال في بداياته، وقد فتح أعين العالم على إمكانية ضخمة في تسلم جيل جديد مسؤولية إدارة الدولة. وإن كان الجيل القديم، المتمثل بالملك وأشقائه وأمرائه، ما زال ممسكاً بالخيوط السياسية كلها، ويملك وحده القرار الأساسي الذي لا يستطيع أحد من جيل «السعودية الفتاة» تجاوزه. وهو قرار قد يكون معطلاً في أحيان كثيرة لمبادرات الطاقم الحكومي الجديد، ومحبط لعزائم وأفكار بعض أفراده، ولكنه قرار لم يعد من السهل استخدامه لحجب أي تقدم ممكن صوب عصر جديد، ما زالت السعودية تجرجر أقدامها في طريق الولوج إليه. والملوك يعرفون عادة، أن ما يتنازلون عنه من «حقهم الإلّهي»، لا يمكنهم استعادته متى أصبح حقاً للناس العاديين. فإذا فتحت المملكة، ولو مرغمة، أبوابها للعصرنة والتحديث، فلا يمكنها إغلاقها من جديد، فيما لو استجد هاجس ما على حاكمها. فالذي يُعطى يصعب أخذه، والذي يُمنح لا يُسترد.

□ □ □

إن الامتحان الجديد للدور الإعلامي السعودي، قد يوافق اليوم الذي ترعى الرعية فيه راعيها، ساعة ترفض المملكة أن تكتم عن

أمتها كل أمورها. وبين الصمت والضجيج، لا بد للسعودية أن تدرك أنه إذا كان من أعسر الحيل تصوير الباطل في صورة الحق، فإن الحيلة الأمثل هي في ترك الحيل. وهذا ما نطالب أن تقوم به حكومة «السعودية الفتاة» في الزمن الذي أصبح فيه «الحق الإلهي» هو حق كل الناس.

الهوامش:

(١) راجع كتاب محمد عمارة: «جمال الدين الأفغاني ـ الأعمال الكاملة ـ الجزء الثاني ـ الكتابات السياسية». المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٠.

(٢) راجع «النهار» ـ بيروت، ١٩٩٣/١٠/٤.

(٣) راجع «الحياة» ـ لندن، ١٩٩٤/٩/٢٨.

(٤) راجع كتاب رياض نجيب الريّس «رياح السموم ـ السعودية ودول الخليج العربي بعد حرب الخليج، ١٩٩١ ـ ١٩٩٤» ـ شركة رياض الريّس للكتب والنشر، لندن ـ بيروت، ١٩٩٤.

(٥) راجع «الحياة» ـ لندن، ١٩٩٥/٥/١٥.

٤ ـ السعودية

الدور الملتبس
لدولة غنية

■ «حُسن الظن ورطة، وسوء الظن عصمة!»□

قول عربي مأثور

من المؤكد أن النفط والديموقراطية لا يختلطان جيداً في الشرق الأوسط. ففي الوقت الذي يتأرجح صدام حسين متمسكاً بحبال الهواء في بغداد بعد لجوء صهريه إلى عمّان في ٨ آب ١٩٩٥، كان الملك فهد يدلي بأول حديث صحافي له بعد إعادة تشكيل الحكومة السعودية الجديدة للمرة الأولى منذ عشرين سنة، لا ليعلن عن خطوات ديموقراطية ترافق «حكومة الشباب»، بل ليعلن عن توقعه ارتفاع أسعار النفط عقب زيادة الاستهلاك العالمي، وأن السعودية حلّت أزمتها المالية التي نجمت عن الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠، وتدني أسعار النفط نتيجة لذلك[١]. وعلى أهمية أحداث العراق وما يجري في داخلها فإن صدام حسين سيظل حاكماً قوياً ما دام حياً، والنظام العراقي سيبقى شبعان ما دام في العراق تمر. فقد استطاع صدام أن يستغني عن النفط والديموقراطية معاً ليبقى على رأس سلطة مهددة في أي لحظة برصاصة تخترق منها القلب أو حبل يلتف حول العنق.

وإذا سرق الحدث العراقي الأضواء من باقي أحداث المنطقة، فإنه يجب أن لا يسرق أهمية تصريح الملك فهد وتوقيته، وخاصة أن التطورات في بغداد ستجر السعودية إلى اتخاذ مواقف قد لا ترغب فيها، مما قد يدفع إلى تغيير جذري في سياسة الرياض، ليس حيال بغداد والنظام المقبل فيها فقط، بل حيال مجمل سياساتها العربية والإقليمية. فإما أن تنتشل النظام العربي من حالة التردي الذي هو فيه، أو أن تزداد الهوة اتساعاً وحالة الضياع تشتتاً. فرصد الموقف السعودي من مجريات الأمور التي حركها «الخلاف العائلي» في بغداد، والذي لا بد وأن يتجه صوب الجهات الأربع، سيكون مؤشراً إلى الدور الذي تنوي السعودية أن تقوم به في مرحلة التغييرات المنتظرة في الشرق الأوسط.

فقد جاء توقيت «الكركبة» التي حدثت في بغداد، مناسباً جداً للسعودية، إذ وقعت بعد عشرة أيام تماماً من إعلان تشكيل الحكومة التي اعتبرت من قبل أكثر المراقبين مجرد «نسمة هواء عليل» لا أكثر ولا أقل. فلا تقدم هناك أو تأخر في الموضوع السياسي. لكن هذا التغيير يعطي الانطباع أن الرياض قد رتبت أمور بيتها، وأن هناك مشاركة أوسع في الحكومة ـ لا في الحكم ـ مما قد يرضي بعض فئات الشباب المتعلم. وبالتالي هي قادرة الآن على التوجه نحو الأمور السياسية خارج حدودها.

إن موقف المملكة العربية السعودية من مجريات الأمور في الجوار القريب لها، وفي بلدين كالعراق والأردن، لا بد وأن يستقطب الاهتمام من الجوار البعيد، سيما وأن هذا الموقف ما زال ملتبساً حتى الساعة. أما الخوض في الموضوع السعودي حاضراً ومستقبلاً، فيتطلب العودة إلى شيء من الماضي لاستلهام التجارب

التاريخية العربية، بداعي استشراف ما يمكن أن تكون عليه السياسة السعودية في مستقبل الأيام الآتية.

□ □ □

لقد كان للمملكة العربية السعودية في غضون الثلث الأخير من هذا القرن، دور أساسي في إيصال الحالة العربية إلى هذا الدرك من التردي الذي وصلت إليه اليوم. والتردي لا يعني فقط حال الهزيمة العسكرية التي مني بها العرب منذ الحرب الفلسطينية الأولى العام ١٩٤٨، إلى حرب الخليج الثانية و«عاصفة الصحراء» العام ١٩٩١، بقدر ما يعني حال الهزيمة السياسية التي أدت إلى كامب دافيد وإلى مدريد وإلى أوسلو، وفقدان الإرادة الوطنية والعنفوان القومي في التعاطي مع النظام العالمي الجديد، وشروط الهيمنة المهينة التي يفرضها على الأنظمة العربية، والتي تفرضها بدورها على شعوبها.

والحديث عن الدور السعودي في العالم العربي، يحتاج إلى بداية. فلا بد من العودة إلى حقبة الخمسينات ـ الستينات من هذا القرن، حين بدأ هذا الدور يعلن عن نفسه بشكل أو آخر في الصراع على الحكم داخل الأسرة السعودية بين الملك سعود الذي تولى المُلك بعد وفاة أبيه الملك عبد العزيز في العام ١٩٥٣، وبين أخيه الأمير فيصل (الملك فيما بعد).

ومن سوء حظ الملك سعود أن عهده (١٩٥٣ ـ ١٩٦٤) قد تزامن مع عصر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) والمد القومي الوحدوي الذي مثله. ففي غضون نحو عقد واحد من الزمن، ووسط هذه الحقبة العربية المشتعلة بالثورات والتغيير، اتخذ الدور

السعودي موقفاً واضحاً بين مفصلين تاريخيين. **الأول**: الوحدة السورية ـ المصرية. **والثاني**: الثورة اليمنية.

عند المفصل الأول، وقف الملك سعود ضد الوحدة السورية ـ المصرية في العام ١٩٥٨، عندما كشف عبد الحميد السراج، رئيس المخابرات السورية في حينه، في ٥ آذار ١٩٥٨، عن الرشوة التي قدمها له الملك سعود وقدرها ١,٩ مليون جنيه استرليني لاغتيال عبد الناصر من طريق إرسال طائرة سورية لإسقاط طائرة كان على متنها الرئيس، مما يؤدي إلى فصم عرى الوحدة. وأبرز السراج صورة الشيك في وسائل الإعلام، وألقى إثرها عبد الناصر خطاباً شهيراً من شرفة قصر الضيافة في دمشق، معتبراً إياها «فضيحة العصر» السياسية في تلك المرحلة. ويروي محمد حسنين هيكل في «الأهرام» فيما بعد، أن الملك سعود اعترف لعبد الناصر العام ١٩٦٧، بعد خلعه، أنه صرف ما لا يقل عن ١٢ مليون جنيه استرليني لتقويض الوحدة السورية ـ المصرية[٢]. وقد أدت هذه الفضيحة إلى تفاقم الصراع بين جناحي سعود وفيصل، الذي انتهى بعزل سعود في العام ١٩٦٤، وتولي فيصل العرش.

عند المفصل الثاني، وقف الملك فيصل ضد الثورة اليمنية التي قامت في ٢٦ أيلول ١٩٦٢، عندما قام مجموعة من الضباط الأحرار بقيادة عبد الله السلال بانقلاب ضد الإمام البدر، فاستولوا على السلطة وأعلنوا حكماً جمهورياً في البلاد. فأعلنت مصر فوراً تأييدها للثورة، وأرسل عبد الناصر بعد أربعة أيام من قيامها قوات مصرية محمولة جواً لتعزيزها، تبعتها قوات مصرية أخرى وصلت بحراً، حتى بلغ عدد القوات المصرية في اليمن في العام ١٩٦٦، ستين ألف جندي.

وعلى الرغم من الاعتراف الأميركي في عهد الرئيس جون كيندي بالنظام الجمهوري الجديد في اليمن، اعتبر الملك فيصل أن الوجود العسكري المصري في اليمن يشكل تهديداً مباشراً له، بقدر ما اعتبر أن انتصار ثورة على نظام ملكي كنظام آل حميد الدين في اليمن، يشكل سابقة خطرة لبلاده، فأشعل حرباً بين ما كان يسمى بالملكيين والجمهوريين. وأخذ يمد القبائل المساندة للملكيين بالمال والسلاح، للوقوف في وجه الجمهوريين الذين يساندهم المصريون، مما مكن من احتواء القوات المصرية ومنعها من تحقيق انتصار عسكري في اليمن. وقد اكتسبت أحداث اليمن أهمية دولية، لأن الولايات المتحدة كانت تدعم السعودية، والاتحاد السوفياتي يدعم مصر. في الوقت نفسه كانت معالم الإرهاق قد بدأت تظهر على وضع القوات المصرية في اليمن، بسبب استمرار ضخ المال والسلاح السعوديين إلى القبائل اليمنية[٣].

نتيجة لهذا الإرهاق، سعى الرئيس عبد الناصر لإيجاد صيغة تخرجه من اليمن وتحفظ الثورة والجمهورية في الوقت نفسه. فزار جدة لهذا الهدف واجتمع إلى الملك فيصل في ٢٤ آب ١٩٦٥، (وكان قد مرّ على توليه الملك عشرة أشهر). وتوصل الفريقان إلى «اتفاقية جدة» التي تعهد فيها عبد الناصر بسحب قواته في مدة أقصاها ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٦، بينما تعهد الملك فيصل في المقابل بإيقاف المساعدة إلى الملكيين.

وما أن تمّ التوصل إلى هذا الاتفاق، حتى حدث تداعٍ في الجزئيات السياسية، التي شكلت انعكاسات خطيرة على مستقبل التطورات في المنطقة. أهمها أنه بعد اتفاق عبد الناصر ـ فيصل في جدة، أعلنت بريطانيا في شباط ١٩٦٦ عن عزمها على

الانسحاب شرق السويس، أي من عدن واليمن الجنوبية ودول الخليج العربي قبل العام ١٩٧٠. ووجد عبد الناصر أن في ذلك فرصة له لملء الفراغ الناتج من الانسحاب البريطاني، ودعم الوطنيين في الجنوب اليمني الذين كانوا يقاومون الحكم البريطاني وسلاطين المحميات، مما يوفر له بسط نفوذه في الجزيرة العربية. فأعلن أنه سيبقى في اليمن، خلافاً لاتفاق جدة.

□ □ □

التداعي الآخر والأهم جاء في حرب ٦ حزيران ١٩٦٧، عندما شنّت إسرائيل هجومها، إثر إغلاق مصر لمضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية وسحب القوات الدولية التي كانت تفصل بين مصر وإسرائيل في سيناء. وحدثت الهزيمة التاريخية في ستة أيام والقوات المصرية ما زالت في اليمن.

وجاء التداعي السياسي الأخطر، عندما تمّ عقد القمة العربية في الخرطوم في آب ١٩٦٧، أي بعد ثلاثة أشهر من الحرب، فأصدر الزعماء العرب اللاءات الثلاث الشهيرة: لا اعتراف، لا مفاوضات، لا صلح مع إسرائيل. واجتمع فيصل وعبد الناصر على هامش القمة. فتعهد عبد الناصر، بفعل الهزيمة العسكرية والحاجة إلى المعونة المالية السعودية بسحب قواته من اليمن قبل نهاية ١٩٦٧، وتعهد فيصل في المقابل بإنهاء المساعدة للملكيين. وكانت اليمن الجنوبية قد استقلت بانسحاب بريطانيا في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٧، وتسلمت الجبهة القومية اليسارية الحكم فيها.

وانتصر فيصل على عبد الناصر بعد خمس سنوات بسبب حرب الأيام الستة، ونجح السعوديون في إخراج المصريين من اليمن بفضل

إسرائيل. وسجلت قمة الخرطوم انكفاء المد القومي العربي وانكفاء الحقبة الناصرية، بقدر ما سجلت بداية ألعصر السعودي، وعززت دوره. أما انتصار فيصل فيعود إلى نجاحه في توريط عبد الناصر في حرب اليمن وحصاره هناك عسكرياً وسياسياً. فقد أدى الحصار السعودي، العسكري ـ السياسي، لعبد الناصر في اليمن طوال ست سنوات، بشكل مباشر إلى هزيمة ١٩٦٧. وكانت تلك، بداية التركيع العربي.

بعدها جاءت لاءات الخرطوم الثلاث التي صادرت القرار العربي بالمناورة، وكان للسعودية سياسة داخل المؤتمر لعبها فيصل بذكاء بالغ، أوصلت بدورها إلى تفريغ العمل العربي من مضمونه. هذا التفريغ وانعدام المناورة السياسية أديا بدورهما إلى رفض مبادرة روجرز الأميركية الذي ركّع العرب لفترة عشرين سنة أخرى.

□ □ □

كان فيصل يقوم بدور حكيم الجزيرة العربية. وكان يمثل لحكامها الشباب في حينه، مرجعية سياسية، بما لديه من خبرة طويلة في مضمار الحكم، بقدر ما كان يمثل مرجعية فكرية لهم. لذلك كان لفيصل «وهرة وطلة» على الجزيرة العربية، ما توافرتا لغيره.

واغتيل الملك فيصل في العام ١٩٧٥، وكان قد تولى المُلك ما يزيد على عشر سنوات، كما كان قد مارس الحكم في عهد أخيه الملك سعود في فترات صراعه معه بين ١٩٥٨ و١٩٦٤. كما تولى وزارة الخارجية منذ عهد أبيه الملك عبد العزيز في العام ١٩٣٠. وكان دور فيصل في السياسة الخارجية، في أيام الملك سعود وبعد أن استقل بالحكم، هو التصدي لما يمكن أن يسمى في عنوان

عريض: التيار الناصري - القومي - العربي - الاشتراكي - الثوري - اليساري وغير ذلك من المشتقات التي تصب في خانة الشيوعية او الإلحاد، حسب وجهة نظره. ولم يكن تصديه لهذا التيار لأسباب عقائدية فقط، بقدر ما كان يعتبر أن هذا التيار، المتمثل في شخص عبد الناصر حتى ١٩٧٠، كان ينوي الإطاحة بالنظام السعودي، والأنظمة الملكية - العشائرية - المحافظة المماثلة له. وأن الاتحاد السوفياتي، الدولة الكبرى المساندة لما كان يسمى بـ«الأنظمة الثورية» هو القوة التي يخشى منها. لذلك لم تعترف السعودية بالاتحاد السوفياتي حتى مجيء ميخائيل غورباتشوف إلى الحكم وانسحاب السوفيات من أفغانستان في العام ١٩٨٩. ولم تتبادل التمثيل الديبلوماسي معه حتى أيلول ١٩٩٠[٤].

وكان سلاح فيصل في محاربة الشيوعية والتصدي للتيارات القومية، هو الدين. فمن طريق الإسلام بنى استراتيجيته، ومن طريق «التضامن الإسلامي» بنى تكتيكه وطرح خطة تأسيس «الحلف الإسلامي» التي أيدها شاه إيران بقوة، والتي أرادها فيصل نقيضاً للجامعة العربية، والتي تعاطفت معها واشنطن ولندن. وكانت وسيلته السياسية المؤتمرات الإسلامية، التي حاول من خلالها أن يحتوي المد القومي - العربي - اليساري كعقيدة من طريق عقيدة أخرى هي الإسلام. وللمرة الأولى في تاريخ الجزيرة العربية أخرج فيصل الوهابية، وهو مذهب لا يتعايش مع أي مذهب إسلامي آخر ويكفر كل مسلم لا يتقبل تعاليمه، إلى حيز أوسع من البلاد السعودية نفسها، ساعياً إلى التعاون السياسي خارج أراضي المملكة، مع كل المسلمين على اختلاف مذاهبهم.

ووفّر إحراق المسجد الأقصى في آب ١٩٦٩ الفرصة لفيصل لوضع

سياسته موضع التنفيذ، فدعا إلى عقد أول قمة إسلامية في الرباط لبحث مستقبل القدس. ومنها انتقل إلى تأسيس «منظمة العالم الإسلامي»، مقرها جدة، خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة في آذار ١٩٧٠. بعدها بسنتين انعقد مؤتمر وزراء الخارجية الثالث في جدة، وأقرّ مشروع الميثاق الإسلامي. وفي العام ١٩٧٤ انعقدت القمة الإسلامية الشهيرة في لاهور التي ضمت ٣٤ دولة وصالحت بين بنغلاديش وباكستان، وأقرت إنشاء أول بنك إسلامي للتنمية، الذي استخدمته السعودية كقناة تدفع من خلالها المساعدات. وتوالت المؤتمرات الإسلامية من مختلف القياسات والاختصاصات والمستويات بعد ذلك، وقد أصبحت «منظمة العالم الإسلامي» الذراع الأساسية للسياسة السعودية في الدول الإسلامية.

من طريق «منظمة العالم الإسلامي» بدأ فيصل اللعب بالإسلام كسلاح سياسي، من قبل أن يبرز على السطح ما يسمى اليوم بـ«الأصولية الإسلامية». وفي ما يشبه بدايةِ ترسيخ دور أصولي إسلامي استدار فيصل إلى باكستان وبدأ يشجع الحركات الإسلامية فيها ويضخ الأموال إليها. فوقف وراء انقلاب الجنرال ضياء الحق في العام ١٩٧٥ واتجاهاته الإسلامية. وكان نظام ضياء الحق يعادي الثورة الإسلامية في إيران والثورة اليسارية في أفغانستان، وهما بالأساس موقفان سعوديان. وعمل فيصل على تقوية باكستان عسكرياً وهي المحسوبة على الولايات المتحدة والغرب، على حساب الهند، إحدى أعمدة حركة عدم الانحياز والمحسوبة على الاتحاد السوفياتي. وساهم في تمويل «القنبلة الإسلامية» والمشروع النووي الباكستاني في بداياته. ولعبت

باكستان في عهد ضياء الحق دوراً كبيراً في تأهيل القوات المسلحة السعودية، فبعثت بالعسكريين والخبراء والطيارين وحتى الحرس الخاص. وأصبح المرتزقة الباكستانيون نواطير النظام.

وبدأت الحركات الأصولية الإسلامية بمختلف تفرعاتها وميولها تتواجد في باكستان، حتى وجدت فرصتها الذهبية عندما غزا الاتحاد السوفياتي أفغانستان في العام ١٩٧٩، فبدأ تنظيمها بخبرات وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية وأموال السعودية، وأطلق عليها اسم «المجاهدين»، وأخذت السعودية تجمع لهؤلاء التبرعات في حملات شعبية في مدنها، وسميت الحرب ضد السوفيات في أفغانستان «حرب الجهاد الإسلامي». وهنا كانت بداية الأصولية التي غذتها السعودية ودربتها أميركا وشجعها الغرب، حتى انقلب السحر على الساحر. فأخذت تهدد، أول ما تهدد، النظم المستندة إلى الشرعية الإسلامية، كالنظام السعودي، من قبل أن تهدد الغرب ومصالحه وحلفاءه، عندما تغيرت الظروف وانقلبت السياسات وانسحب السوفيات من أفغانستان، ومن بعدها انهار الاتحاد السوفياتي، ووقعت حرب الخليج الثانية وسقط النظام العالمي القديم، وعاد الاستعمار الغربي، بجيوشه وسلاحه، ليقيم على أرض الجزيرة العربية.

□ □ □

حاولت السعودية في العهد الجديد (خالد ـ فهد) أن تحافظ على مبادراتها الخاصة في السياسة العربية وأن تمسك بطرف الزعامة العربية مستفيدة من الفراغ الذي وفّره لها غياب عبد الناصر من جهة، وسياسة السادات الانفتاحية من جهة أخرى. حتى جاء اتفاق كامب دافيد الذي أدى إلى اعتراف مصر بإسرائيل وإنهاء

حالة الحرب وإقامة علاقات ديبلوماسية وتجارية بينهما، وإخراج الطرف الفلسطيني من معادلة السلام الجديدة، بعد أن تخلت مصر عن الخيار العسكري نهائياً. وفي موضوع كامب دافيد وقعت البلبلة في السياسة السعودية.

في تشرين الأول ١٩٧٨ اتضحت معالم هذه البلبلة في تصريحين. الأول للأمير فهد ولي العهد في حينه القائل «إن الحكومة السعودية لا تناقش حق كل دولة في استعادة أراضيها المحتلة بأية طريقة تختارها..». والثاني للأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٨، إثر الدعوة إلى مؤتمر قمة عربية لمناقشة الموضوع، والقائل: «بصرف النظر عن مساعي مصر المنفردة بقضية الشرق الأوسط، فإن الرغبة في عزلها لا تخدم القضية العربية بل على العكس فإنها تضعفها...»[٥].

ولكن عندما اجتمع مؤتمر القمة العربي في بغداد بين ٣ و٥ تشرين الثاني ١٩٧٨، قرر رفض اتفاقية كامب دافيد ودعا مصر إلى عدم توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل. لكن السادات لم يستجب لهذا النداء ووقع الاتفاقية في ٢٦ آذار ١٩٧٩. وردت الدول العربية باجتماع لوزراء الخارجية العرب في بغداد في ٣١ آذار ١٩٧٩، تقرر فيه مقاطعة مصر سياسياً واقتصادياً وقطع المساعدات المالية العربية عنها ونقل الجامعة العربية منها.

وكانت التوقعات أن تنسجم السعودية مع التصريحات التي كان سبق أن أدلى بها ولي العهد ووزير الخارجية، الرافضة لعزل مصر والتاركة لها حرية خيار الحرب أو السلم، وأن تنضم إلى صف سلطنة عُمان والسودان اللذين رفضا قرار مؤتمر بغداد بمقاطعة مصر. وإذ بالسعودية تتخلى عن حليفتها مصر السادات وتنضم إلى

الدول العربية المُقَاطِعَة وتنساق مع التيار الذي يناقض سياستها السابقة المعلنة.

□ □ □

كان هناك رأيان في هذا الموقف. الأول يقول إنه كان يجب على السعودية أن تحافظ على علاقات ودية مع مصر وأن ترفض مبدأ المقاطعة، وأن تكون صلة الوصل بينها وبين الدول المُقَاطِعة، وخاصة الطرف السوري والأطراف الفلسطينية بما لها من علاقات قوية معهما، وخاصة أن موضوع السلام كان في مراحله الأولى. إلى جانب أن مصر وقد تخلت عن خيار الحرب مع إسرائيل، تستطيع أن تكون الدولة الحامية للسعودية من أي خطر يهددها به جيرانها.

الرأي الثاني يقول إن عزل مصر عربياً ومقاطعتها يوفر فرصة ذهبية للسعودية لاستقطاب دور الزعامة العربية، بإضعاف مصر سياسياً واقتصادياً وإبعادها عن مناطق نفوذها التقليدية في العالم العربي. وبالتالي في غياب أكبر دولة عربية، تستطيع السعودية بما لديها من إمكانيات مالية أن تسرق قصب سبق الزعامة وأن تحتوي الأطراف الرافضة أو المعارضة للسلام المصري ـ الإسرائيلي، وتسيطر على آليات العمل العربي المشترك بدءاً من الجامعة العربية، التي انتقلت إلى تونس، ونهاية بالمؤتمرات والمنظمات التي تنضوي تحت راية التضامن العربي أو الإسلامي.

لكن السبب الحقيقي للموقف السعودي الداعم لإخراج مصر من الساحة العربية، كان التواطؤ السعودي ـ العراقي في إحلال العراق بديلاً من مصر في زعامة العالم العربي. وهو تواطؤ نتج عن ظن السعودية، أنه من خلال إحلال العراق محل مصر، تستطيع أن

تكتسب الشرعية السياسية التي تنقصها في العالم العربي بما تمنحه العراق من غطاء قومي لها، ما كان يمكن لمصر أبداً أن تعطيه لها تحت أي حكم، من محمد علي إلى فاروق، ومن عبد الناصر إلى السادات. في المقابل يحتاج العراق إلى غطاء السعودية الإسلامي، الذي لا يمكن للعراق أن يحصل عليه إلاّ منها. فبعزل مصر، وبالطريقة التي تمّ بها، يمكن للحلف الثنائي السعودي ـ العراقي أن يملأ الفراغ المصري، ويختصر التاريخ ولو وهماً.

□ □ □

كان التساؤل في البداية عما إذا كانت المملكة العربية السعودية من الأهمية بحيث يؤثر أي موقف لها في المحيط الأوسع من دول الجوار القريب أو دول العالم البعيد. وإذا كان عرض أحداث الماضي المعاصر يظهر على امتداد ثلث قرن الدور «الملتبس» للسعودية في قضايا العالم العربي المصيرية، فماذا عن دورها اليوم؟

مما لا شك فيه أن للسعودية أهمية كبرى بالنسبة إلى كثير من دول العالم، وإلى كثير من الناس، فهي بالدرجة الأولى دولة محورية في أخطر مفترق طرق في العصر الحديث. وهي دولة أساسية في كونها مصدر رزق ـ مباشر أو غير مباشر ـ لملايين البشر. فالسعودية تملك ربع احتياطي العالم من النفط، وتجلس فوق معظمه. وهي حليف الغرب، بأميركييه وأوروبييه ويابانييه، الحقيقي. فهي الحليف العسكري أولاً، ومن قبل أن تكون الحليف السياسي أو الدعامة الاقتصادية. وهي أغنى الدول قاطبة، وبحكم تحالفها الاقتصادي ـ السياسي مع الغرب، ورضوخها العسكري يمكن أن تبقى البقرة الحلوب، التي يسهل للغرب «حلبها» باستمرار، أو أن تكون قرص العسل الذي يمكن «أكله» طوال الوقت. وعلى الرغم من كونها

دولة «ممسوكة» من الغرب، الا أنها دولة قادرة على العرقلة والتخريب في السياسة العربية.

لكن الخطر يكمن في أن هذه الأهمية قد أخذت تتضاءل في العقد الأخير، وتحديداً منذ حرب الخليج الثانية. فقد تمّ في العقود الأربعة السابقة على حرب تحرير الكويت، عملية نهب منظم للسعودية. فبعد أن بنت المملكة كل ما يمكن استيعابه من طرق ومستشفيات ومدارس ومساجد وقصور، واكتملت إلى حد كبير معها البنية التحتية بأغلب مرافقها، وأنفقت ما أنفقته على محاربة «الشيوعية» و«الإلحاد»، واشترت ما استطاعت شراءه من خصومها، وصرفت ما استطاعت صرفه على البذخ والملذات، وصلت اليوم إلى مأزق اقتصادي يثير أكثر من تساؤل عن حقيقة أوضاعها المالية. إلى درجة أن جريدة «الفاينتشال تايمز» البريطانية طلعت بوصف معبّر عن المملكة: «كانت السعودية لفترة قصيرة دولة غنية»[٦].

ولم تستطع الحكومة السعودية أن تتصدى كعادتها لأقوال الصحف الغربية بالتكذيب الفوري الذي اشتهر به إعلامها، فرد وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل في تصريح له أمام وفد من الصحافيين الأجانب كان يزور الرياض: «إننا لا نستطيع إخفاء حقيقة أننا نواجه صعوبات اقتصادية، لكن الحكومة تسيطر على الأمر»[٧]. واعتُبر هذا من أليق الردود السعودية التي صدرت مؤخراً. ففي الماضي، كان «الأصدقاء» الغربيون يحرضون المملكة على شراء السلاح بكميات خرافية، ويضحكون منها في الوقت نفسه، لأنها لا تعرف كيف تستعمله وهم مدركون سلفاً أنها ليست في حاجة إليه. وكم صرفت السعودية من مال على «أصدقاء» لا تثق بهم. أما اليوم، فهؤلاء «الأصدقاء» أنفسهم قلقون

لا ينامون الليل، لأن السعودية لم يعد عندها المال ليستمروا في الضحك منها. وربما أيضاً لخوفهم من أنها لن تستطيع سداد ما عليها من ديون ثمن سلاح ومعدات أرغموها على شرائها في زمن لم تعد تملك القدرة على الصرف، نتيجة حرب دفعها هؤلاء «الأصدقاء» المحبون إليها.

وإذا كان القليل من الناس قد وعى أن حقيقة الظروف السياسية الصعبة التي تعيشها المملكة، ليست إلاّ نتيجة التأزم المالي، لأن أغلب هؤلاء الناس لا يدركون أن الصرف السعودي ليس نتيجة تخطيط اقتصادي، بل هو أمر سياسي مباشر. فالخط السياسي منذ عهد الملك فيصل في الستينات، قام على أساس أن التطور الاقتصادي والصرف على المشاريع والإنفاق على الخدمات والنمو المطرد الذي لا بد أن ينتج منه، سيكون بديلاً من الديموقراطية وسيسكت المطالب الشعبية للمشاركة في الحكم. وقد نجحت هذه السياسة في العهد الفيصلي وطوال السبعينات والثمانينات، لوفرة المال وسهولة الحصول عليه. ولما وصل الملك فهد إلى الحكم في العام ١٩٨٢، كانت بداية الانحدار المالي للمملكة. ورافق تقلص مداخيل النفط ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين والمتعلمين والمثقفين الذين يشكلون شريحة واسعة من الطبقة المتوسطة السعودية بقدر ما يشكلون «الجسم السياسي» الواعي. وتزامن ذلك مع صعود موجة الإسلام الأصولي المتطرف. وأدى نضوب المال إلى التفات المجتمع السعودي المحافظ (خارج شريحة «الليبيراليين» من المثقفين) إلى اتجاهين: إما العودة إلى الجذور الوهابية المتزمتة التي تدعم الحكم لتستفيد منه، أو إلى الأصولية الإسلامية المزايدة على التيار الوهابي،

لتخيف الحكم وتحاربه (كما يحصل حالياً)، وبالتالي لتبتزه، إما لإقطاعها شيئاً من السلطة أو إعطائها الكثير من المال.

وكشفت قلة المال سوء الإدارة وانتشار الفساد المالي، بقدر ما كشفت أيضاً عن ازدياد تطاول رجال الدين من «المطاوعة» على الناس، وازدياد عمليات السرقة والتهريب من قبل العاملين الأجانب، التي أدت إلى المزيد من قطع الرؤوس والتي بلغ عددها ٥٩ رأساً، أكثرهم من الآسيويين، في العام ١٩٩٤ وحده. وهذا أعلى رقم إعدامات سجّل لأسباب جرائمية بحتة منذ عدة سنوات. وانكشف التناقض بين مجتمع قبلي مسلم محافظ، وبين إدارة حكومية، أتقنت التكنولوجيا الحديثة، لكنها لم تعرف كيف تحافظ على توازن هذا المجتمع واستقراره في غياب المال.

من المؤسف أن أهمية السعودية ودورها اليوم يكمنان، في أنه حتى في أيام شح المال، استطاع النظام السعودي والأنظمة الخليجية المتحالفة معه، أن يدعي بأنه ربح حرب الخليج الثانية بفضل «الأصدقاء» الغربيين، الذين استمالهم بالمال، معلناً فوز الأنظمة الملكية التقليدية، على نموذج النظام الجمهوري القومي العلماني الذي كان يمثله صدام حسين في العراق، بالنقاط لا بالضربة القاضية ـ لأن صدام ما زال صامداً حتى الآن في بغداد، يثير الرعب كلما حرّك عسكره على الحدود، أو هرب أحد أقاربه إلى دولة مجاورة.

ومن المؤسف أكثر أن النظام السعودي الذي هزم صدام وحاصر بلاده واستعدى شعبه، قد هدد بعمله هذا وحدته الوطنية ولحمته الداخلية، وأفقر مملكته الواسعة، وقسّم علماءه، ومزق عقده الاجتماعي، وقضى على «نجاح» تجربة التنمية بديلاً من الديموقراطية

واندفع في إصلاحات شكلية (كمجلس الشورى وتنظيمات الحكم وحكومة شباب من البيروقراطيين) سترتد عليه بمزيد من التنازلات للمؤسسة الوهابية وهيئة العلماء الرجعية. فالدولة التي كبر نفوذها بالمال، سيصغر في غيابه. هذا إذا أسأنا الظن.

لكن المال الذي ضُيّع، عائد كما أحب الملك فهد أن يطمئن الجميع في حديثه الصحافي، كذلك أسعار النفط سترتفع وعائداته ستملأ خزائن المملكة من جديد. هذا إذا أحسنا الظن. فهل يعيد المال الحياة والصحة إلى الدور الذي خسرته المملكة، مزيلاً عنه الوهن والالتباس، وجوارها كله على حافة التغيير؟

التاريخ يقول، لا.

الهوامش:

(١) راجع جريدة «السياسة» ـ الكويت، ١٩٩٥/٨/٧.

(٢) راجع كتاب محمد حسنين هيكل «خريف الغضب» ـ القاهرة ١٩٨٣.

(٣) راجع فصل اليمن في كتاب رياض نجيب الريّس «قبل أن تبهت الألوان ـ صحافة ثلث قرن» ـ شركة رياض الريّس للكتب والنشر ـ لندن، بيروت ١٩٩١.

(٤) راجع كتاب اليكسي فاسيلييف «تاريخ العربية السعودية» في القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين» ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ بيروت ١٩٩٥.

(٥) راجع جريدة «النهار» ـ بيروت، ١٩٧٨/١٠/٢٩.

(٦) راجع جريدة «الفايننشال تايمز» ـ لندن، ١٩٩٣/١٢/١٧.

(٧) راجع تقرير «رويتر» ـ جريدة «السفير» بيروت، ١٩٩٤/١١/٧.

٥ ـ السعودية

قصة
الصفقة السرية

■ «كان جمال الدين الأفغاني جالساً بحضرة السلطان العثماني عبد الحميد يلعب بسبحة. وعندما خرج جمال الدين من عند السلطان إلى غرفة كبير الحجّاب، قال له بلطف: «يا حضرة السيد، إن إجلال السلطان لحضرتك لم يسبق له مثيل، إنما رأيناك تلعب في السبحة في حضرته».

فقال جمال الدين: «سبحان الله، إن جلالة السلطان يلعب بمقدرات الملايين من الأمة على هواه، وليس مَنْ يعترضه منهم. أفلا يكون لجمال الدين حق أن يلعب في سبحته كيف يشاء.»»□

محمد المخزومي باشا[1]

يقول سياسيون عائدون من واشنطن، أن هناك حديثين ممنوع الخوض فيهما مع أي مسؤول أميركي، الأول، حديث الديموقراطية في السعودية. والثاني، حديث نزع الأسلحة النووية في إسرائيل. ويؤكد هؤلاء العائدون أن الحديث الأول قد أصبح أكثر تحريماً منذ أن طغى الحدث العراقي على ما عداه، وبعد أن فُتِحَ ملف العراق، ما بعد صدام حسين (بوجوده أو غيابه) منذ أن هرب صهراه إلى عمّان، وتلاه بحث طروحات لإعادة تكوين تحالفات جديدة شغلت المنطقة حول مستقبل العراق. لذلك لا يحب أهل الإدارة الأميركية أن يسمعوا كثيراً عن غياب الديموقراطية في السعودية في الوقت الذي يتحدثون عن ضرورة عودة الديموقراطية إلى العراق.

فلا طاقة لواشنطن كما يبدو الآن على ازعاج علاقتها بالرياض، في فترة تنهمك فيها بالموضوع العراقي وتحتاج في ذلك إلى تطمين السعودية بأن مخططاتها في العراق، لن تزعج سياسة الأمر الواقع في الرياض، ولن «تخربط» طابع «الإصلاحات التنظيمية» التي قامت بها حتى الآن، ولو كانت شكلية، ونتيجة للضغط الأميركي عليها.

ولم يدفع الحدث العراقي، إلى الحديث عن الديموقراطية في السعودية غير المرغوب فيه أميركياً، بل إلى البحث عن العلاقة الحقيقية التي كانت تربط بين الرياض وبغداد، قبل الغزو العراقي للكويت، والتي امتدت قرابة عشرين سنة، بعلم واشنطن ودرايتها، والتي تنعكس إلى تساؤل كبير عن الدور السعودي الصامت من تطورات العراق الحالية.

ولفهم الصمت السعودي من مجريات الأحداث العراقية لا بد من مقارنة تحليلية بين البلدين، تضع الأمور في سياقها الجيو ـ سياسي ـ تاريخي، ملقية الأضواء على محور الرياض ـ بغداد، وهو محور لم يعالجه الكثير من الكتّاب، كما لم يلقَ المتابعة الكافية، حتى بات يشكل موضوعاً مركزياً ضمن المستجدات الطارئة على ساحة دول الجزيرة العربية (المتعاونة خليجياً وغير المتعاونة) ودول الجوار الإقليمي (إيران وتركيا) ودول «إعلان دمشق» (سورية ومصر)، إلى جانب دول الجوار العربي الأخرى، كالأردن ودويلة الحكم الذاتي الفلسطيني المشغولتين معاً بإسرائيل والعراق.

والمقارنة ـ المفارقة بين السعودية والعراق تجر إلى حلف غير مقدس يجمع بين تناقضات مصالح النظامين، كل منهما يعتقد أنه يمتطي الآخر. فهو الموضوع ـ البؤرة الذي تتفرع منه كل المواقف التي تثير

أقصى التكهنات وأعلى الحساسيات التي تندرج في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، فلا تعرف الدولتان المعنيتان كيف تواجهها أو تتفاعل معها، أو حتى كيف تجادل فيها.

□ □ □

باغتيال الملك فيصل، تولى الملك خالد الحكم في ٢٥ آذار ١٩٧٥، تاركاً أكثر أمور الحكم لولي العهد الأمير فهد، بحيث اندمجت عملياً ولاية الملك خالد بولاية الملك فهد. ومن الممكن الاعتبار أن عهد خالد وفهد، عهد واحد لفهد ـ أو لآل فهد. وفي عهد الملك خالد كانت بداية تقزيم كرسي الحكم، لملك يحكم دولة تملك أكبر احتياطي نفط العالم. لأنه في عهد خالد بدأت «توأمة الحكم». و«التوأمة» ليست ظاهرة جديدة في أنظمة الحكم الأحادية في العالم، وهي تعني أكثر من مشاركة متساوية بين الرجل الأول والرجل الثاني.

إلاّ أنها كانت ظاهرة جديدة في السعودية، حيث الحكم العشائري الفردي المطلق كان دائماً بيد الرجل الأول في القبيلة ـ وهو الملك، والذي لا يقبل المشاركة فيه ولو من باب الرأي أو النصيحة. ومن هنا نشأ الصراع واستمر بين الملك سعود وولي عهده فيصل، حتى وصل إلى الصدام والعزل. ولكن لما وصل الحكم في المملكة إلى الملك الرابع خالد، تغيرت الصورة كلياً. والصورة كانت تبدو لكل الناس أن «خالد» ملك و«فهد» ولي للعهد. وهذا أمر عادي ومتفق عليه منذ قيام حكم آل سعود. ولكن ما وراء الصورة كان يظهر بكل وضوح، في أن «خالد» ملك يملك ولا يحكم، وأن «فهد» ولي عهد يحكم ولا يملك. هنا تصبح «التوأمة» إقراراً بمبدأ المشاركة في الحكم، وهذا ما قام به الرجل الأول خالد، حين قبل

كملك ولاء الرجل الثاني فهد، مع عدم قدرته على تحجيم دوره. ودفع هذا الوضع عدداً كبيراً من الأمراء من فروع آل سعود المتعددة ـ وأهمهم «السديريون» السبعة الذين أصبحوا يعرفون بآل فهد ـ إلى طموحات أكبر من أحجامهم ومما يؤهلهم له النظام القبلي الذي ارتضوه جميعاً. فتدافعوا كلهم إلى المشاركة في الحكم، بحيث لم تعد هناك تبعية لشخص واحد.

ومن عجيب الصدف ـ أو المفارقات ـ أن «توأمة» الحكم بين خالد وفهد في السعودية قد تزامنت مع «توأمة» الحكم بين الرئيس أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين في العراق. وكما قبل خالد بمشاركة فهد في الحكم، قبل البكر بمشاركة صدام في الحكم. والتشابه بين النظامين لا يقف عند حدود المشاركة بين الرجل الأول والرجل الثاني، وضعف الأول وتساهله تجاه الثاني، ولا بإزالة الأول لحساب الثاني، بفعل الوفاة أو التقاعد، إنما تنسحب على بنية النظام نفسه، حتى لو كان الأول ملكياً والثاني جمهورياً، أو كان الأول عشائرياً والثاني حزبياً، إذ إن الاثنين يتشابهان في كونهما ينتميان إلى أسرة وإلى عشيرة وإلى قرية أو بلدة.

□ □ □

تزامن عهد الملك فهد وعهد صدام حسين منذ بدايتهما. واستمر هذا التزامن طوال عهد فهد وهو ولي للعهد وصدام نائب للرئيس، وتزامن كذلك عندما أصبح فهد ملكاً وصدام رئيساً. وما زال العهدان متزامنين ومستمرين إلى اليوم.

وعلاقة فهد بصدام علاقة قديمة تعود إلى العام ١٩٧٥، عندما لعب (الأمير) فهد دوراً أساسياً في الضغط على صدام ودفعه نحو توقيع

اتفاق شط العرب مع شاه إيران في الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥. بعد اتفاق الجزائر حول شط العرب، الذي أنهى الخلاف العراقي ـ الإيراني، والذي تولى بعده صدام، كامل السلطة في العراق، والذي كانت السعودية عرابه الخفي والجزائر عرابه المعلن، تمّ تشكيل «مثلث السعودية ـ العراق ـ إيران». ولما هبت رياح الثورة الإسلامية على إيران، حاول هذا المثلث التصدي للثورة ومنع سقوط الشاه. ولما انتصرت الثورة سقط «الحلف الثلاثي» بسقوط الشاه، وانكفأ إلى «حلف ثنائي» بين عراق صدام وسعودية فهد. وازداد التقارب غير المعلن بين البلدين والشخصين. ودفع إلى هذا التقارب حاجة كل منهما إلى الآخر.

وتمثلت هذه الحاجة في أوراق اعتماد أساسية كانت تنقص كلاً منهما. فقد كان ينقص العراق أوراق الاعتماد الدينية ـ الإسلامية. لأن العراق الذي يحكمه نظام حزبي ـ علماني ـ قومي، معادٍ لرجال ومؤسسات الدين الإسلامي، لا يستطيع الوقوف في وجه ثورة إسلامية عارمة تهدد باجتياح كل ما حولها باسم الدين، ولو كان هذا الإسلام يمثل النموذج الشيعي، الذي ينتمي إليه أكثر من نصف الشعب العراقي.

والسعودية كانت تنقصها أوراق الاعتماد السياسية ـ القومية. فالمملكة يحكمها نظام أوليغارشي ـ عشائري ـ ملكي يستمد شرعيته من الإسلام الوهابي، وهو مذهب منغلق دون كافة المذاهب الإسلامية الأخرى، يتمثل في مجموعة من رجال الدين الموالين لآل سعود والعاملين بموجب الشرع الإسلامي كما فهمه وفسره الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مؤسس الحركة الوهابية. فالحكم السعودي قام على تحالف بين آل سعود أصحاب السيف،

وآل الشيخ، أبناء وورثة وأحفاد محمد بن عبد الوهاب، أصحاب الشرع.

لقد كان الحكم السعودي ـ المعادي تاريخياً لكل الدعوات العروبية والقومية ـ مفتقراً للتوجه السياسي القومي العربي الذي يمكن إضافته إلى «رصيد» الإسلام الذي يتعامل به مع العالم العربي من جهة ومع العالم الإسلامي من جهة ثانية. واعتبر الثنائي فهد ـ صدام أنهما يكملان بعضهما البعض في مواجهة مد الثورة الإسلامية القادمة من إيران. وهنا حاول الطرفان اللعب على مذهبية الثورة الإيرانية، متغافلين عما يمكن أن يحمله الإسلام نفسه من دوافع الى التغيير يمكن أن تطيح بهما معاً.

□ □ □

لذا يبدأ «حلف فهد ـ صدام» من مجموعة صدف إقليمية ـ تاريخية تداخلت في بعضها البعض وانساقت لتشكل «سياسة سرية» تحكمت في مسار الأوضاع العربية لأكثر من عشرين سنة، أدت في النهاية إلى سقوط النظام العربي الواحد الذي أدى بدوره إلى الكارثة التي ينعم في ظلالها الوارفة اليوم العالم العربي من مشرقه إلى مغربه! وعندما انهار «حلف فهد ـ صدام» وارتد بالدرجة الأولى على صدام حسين فهزمه، من قبل أن يرتد على الملك فهد فيوهن قواه ويكبل حركته، كانت الأوضاع العربية قد وصلت إلى أسفل درك ممكن في تاريخها الحديث.

تعزز «حلف فهد ـ صدام» بزلزال الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩، مما دفع بحلف الأطلسي (ناتو) ـ الحامي لمصالح الولايات المتحدة والغرب معاً ـ إلى تشجيع العراق وتحريضه ضد

إيران، في الوقت الذي كانت الثورة الإسلامية تستقبل ياسر عرفات في طهران استقبال الفاتحين، معلنة تأييدها الكامل للقضية الفلسطينية، ومعترفة بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد لكل الفلسطينيين، معطية إياه مبنى السفارة الإسرائيلية في العاصمة ليرفع عليه العلم الفلسطيني ويقيم فيه سفارة. وكان تأييد الثورة الإيرانية أهم انتصارات عرفات في عقد الثمانينات.

في غمرة التحركات الإقليمية هذه، كان العراق يعد لبدء الحرب مع إيران. فقد كان هدف الحرب تأديب إيران نيابة عن الغرب وبعض العرب معاً. وكانت نيابة العراق في حربه عن الآخرين، تشمل السعودية ودول الخليج في الدرجة الأولى. لذا كان الدعم السعودي ـ الخليجي لحرب صدام مع إيران طوال ثماني سنوات، بالمال أولاً وبالسلاح ثانياً، بلا حدود. وكان دعم حلف الأطلسي والولايات المتحدة اللوجستي والاستخباراتي (كرصد مواقع الإيرانيين وتصويرها وتسهيلات مشتريات السلاح من دول ثالثة) للعراق أيضاً غير محدود.

عند بدء الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول ١٩٨٠، كان الاتحاد السوفياتي قد غزا أفغانستان، فبدأ العزف على نغمة «الجهاد» ضد السوفيات «الملحدين» بتشجيع وتدريب من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وكان ذلك أساس بداية تكوين الحركات الأصولية الإسلامية وتغذيتها بالمتطوعين العرب الذين بلغ عددهم في أوج الحماس نحو ١٢٠٠ متطوع من معظم البلدان العربية، وخاصة من دول الخليج ومصر والجزائر. وبدلاً أن يقتصر إذكاء حماسة العناصر العربية للتطوع مع العراق على كونه يشنّ حرباً «قومية» ضد إيران «الشعوبية»، كان الدفع السعودي ـ الأميركي

المشترك يتركز في اتجاه حرب جهادية إسلامية ضد الشيوعية الزاحفة إليهما من الشمال.

فالدولتان المتحاربتان دولتان إسلاميتان، مما أدى إلى خوف السعودية والغرب من صراع المذهبين. لئلا ينضم السنّة إلى العراق وينضم الشيعة إلى إيران. وهي لا تريد انتصار أيهما. ففي انتصار العراق عامل «قومي» يهددها، وفي انتصار إيران عامل «شعوبي ـ مذهبي» يقلقها. لذلك دفعت بكل قواها نحو «الجهاد» ضد العدو الشيوعي الذي يهدد الإسلام والمسلمين في أرض أفغانستان السنّية ـ الشيعية المشتركة. دون أن تدرك في حينه أنها ساهمت في ولادة جنين «فرانكشتاين» أصولي إسلامي أخذ يُرعب الأنظمة العربية برمتها، خصوصاً وقد أصبح وحشاً إرهابياً حين عادت هذه العناصر العربية إلى بلدانها، مدربة على استخدام السلاح والعنف، ومعبأة بالأفكار الإسلامية المتطرفة، حيث لم تجد لها مأوى خارج العالم العربي بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي من أفغانستان وانتهاء الحرب «الجهادية».

□ □ □

اخذت بوادر الوهن تظهر على «حلف فهد ـ صدام»، من دون أن تفقد السعودية دورها وقدرتها على تفتيت الوضع العربي، في وقت لاحت فيه النهاية للهيمنة السعودية على مقدرات الجزيرة العربية. فكان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي في أيار ١٩٨١،نتيجة مباشرة لنشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية. واعترض العراق على قيام مجلس التعاون (من قبل ان يتم إعلانه رسمياً) إلاّ إذا كان عضواً فيه، حتى أقنع السلطان قابوس، بطلب من نظرائه أعضاء المجلس، صدام حسين بالموافقة عليه

والقبول به في قمة عمّان في العام ١٩٨٠. ولما كان صدام مشغولاً بحربه مع إيران، وهي ما زالت في سنتها الأولى والتجمع الخليجي ليس موجهاً ضده، قرر أنه إذا لم يستطع أن ينضم إليهم، فعلى الأقل أن يستعملهم. وقد استعملهم استعمالاً جيداً. إلاّ أن شيئاً من الجفاء قد بدأ يظهر في العلاقات العراقية ـ السعودية عندما شعر صدام بعد قمة مجلس التعاون الخليجي الأولى في أبو ظبي في أيار ١٩٨١، أن دوره في الخليج قد هُمِّشِ.

ومع انشغال العراق بحربه مع إيران، ازداد الشعور لدى صدام بمزيد من التهميش لدوره الخليجي. فازداد الفتور بينه وبين السعوديين بشكل خاص. وبدأ العد التنازلي لغير مصلحة «حلف فهد ـ صدام». وكان اتفاق شط العرب للعام ١٩٧٥، قد سقط حكماً نتيجة للحرب. لكن على الرغم من ذلك كانت السعودية مستمرة في دعم العراق مادياً في حربه الطويلة مع إيران. وكانت الرياض ترمي في استمرار دعمها لبغداد إلى تحقيق أمرين:

□ **الأول**: إطالة أمد الحرب ومن غير حسم لمصلحة بغداد، لإشغال صدام والقوات العراقية لأطول فترة ممكنة، ودرء أي مخاطر عنها نتيجة لمعرفتها بطموحاته، وذلك من طريق إضعاف قدراته العسكرية وإنهاكه طويلاً بحرب لا يلوح أي انتصار عراقي في نهايتها.

□ **الثاني**: على الرغم من استمرار الدعم السعودي، كانت الرياض في الوقت نفسه، تقوم في محافلها بحملة تشكيك واسعة في قدرات صدام على الاستمرار في حرب خاسرة من وجهة نظرها. وكان التشكيك السعودي قد بدأ يسيء إلى صدام، وخاصة بعد تدهور أسعار النفط في كانون الثاني ١٩٨٦، حيث وصل سعر

البرميل إلى تسعة دولارات. كذلك توسعت آلية الحرب وازدادت متطلباتها لكلا المتحاربين، كما ازدادت أعباء الديون للطرفين.

عند هذا المفترق بدأ كل من العراق وإيران يبحث عن مخرج، حتى تمّ إعلان وقف الحرب من بغداد وطهران، كل بأسلوبه وطريقته. واعتبر عدم هزيمة العراق وإسقاط نظام صدام انتصاراً. كما اعتبر صمود الثورة الإيرانية ونظامها انتصاراً وإن كان له «طعم السم»، حسب تعبير آية الله الخميني.

□ □ □

بُعيد توقف الحرب دعا العراق إلى قمة عربية في بغداد في أيار ١٩٩٠، غاب عنها الرئيس حافظ الأسد والسلطان قابوس. ولم تكن قمة بغداد كعمل جماعي، أو ما صدر عنها، ذات أهمية تذكر. ولكن أهميتها كانت في اللقاءات والاجتماعات التي كان يعقدها الزعماء العرب المتواجدون في بغداد مع صدام، وأكثرهم لم يلتقه منذ فترة الحرب، وكلهم يلتقونه للمرة الأولى بعد الحرب. وكان صدام في عز زهوه «بانتصار» لم يحققه سوى عدم سقوطه من الحكم وعدم اجتياح الإيرانيين لبلاده. وكان قد تخلل هذه اللقاءات الكثير من المصارحة. لكن الذي لفت النظر أن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية بقي في بغداد بعد انتهاء القمة، تحت غطاء قيامه بزيارة رسمية إلى العراق. ولم تسفر محادثات زايد ـ صدام بعد يومين عن أي شيء يذكر، سوى ما رشح من توتر في الأجواء بين البلدين على أثرها.

وما أن غادر الشيخ زايد بغداد وانتهت القمة، حتى بدأت التصريحات العراقية تصدر تباعاً بلوم كل من الإمارات والكويت

(من دون السعودية) في انهيار أسعار النفط «لتركيع الشعب العراقي»، الخارج تواً من حرب قام بها نيابة عنهما وعن باقي العرب دفاعاً عن مصالحهما وأنظمتهما وأنه تصدى «كبوابة شرقية للأمة العربية للخطر الفارسي» الذي كان يهددهما ويهدد معهما الأمن القومي العربي. واتضح من الحملة الإعلامية العراقية، أن الشيخ زايد لم يدفع إلى صدام ما كان مطلوباً منه، كذلك الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت. ولم تكن الحملة على الكويت مستغربة، بقدر ما كان إقحام الإمارات معها مستغرباً. فقد كان صدام يأمل بأن يحصل من الشيخ زايد على ما فشل في الحصول عليه من الشيخ جابر.

إلاّ أن الصمت العراقي عن السعودية لفت النظر. ولم يُعرف كثير في حينه عن لقاء الملك فهد وصدام حسين في بغداد أثناء انعقاد القمة، إلاّ أن مصادر سياسية وديبلوماسية وثيقة الاطلاع، غربية وعربية معاً، تزعم أنه قد تمّ بحث «سيناريو معين» بين الرجلين في خلوة بغداد.

وقد تأكد زعم هذه المصادر، بعد خمس سنوات من هذا اللقاء، عندما رفع الملك فهد، قليلاً، حاجز الصمت عن تلك المرحلة، في حديث له إلى جريدة «السياسة» الكويتية[٢] تزامن مع اليوم الذي هرب فيه صهرا صدام حسين إلى عمّان في ٨ آب ١٩٩٥. فطغى الموضوع العراقي على ما عداه، إذ مر حديث العاهل السعودي دون أن يثير الانتباه المطلوب، على أهمية مضمونه السياسي والاقتصادي.

يقول الملك فهد في معرض رده على سؤال حول الذكرى الخامسة للغزو العراقي للكويت: «يعلم الله أن الساعات الأولى للغزو لم

تكن ساعات مريحة بالنسبة إليَّ. قلت لقادة العالم يومها إننا مع الكويت حتى تتحرر. وقال لي الرئيس الأميركي (جورج بوش) إنه كان ينتظر مني أن أقول هذا الكلام. وظن صدام حسين أن في إمكانه أن يحيّد المملكة العربية السعودية بحديثه عن تقاسم الغنائم. ضحكت كثيراً على هذه السذاجة. فأمن الكويت وسلامتها هو أمن المملكة وسيادتها. إن الدفاع عن الكويت هو دفاع عن المملكة».

ويتضح من هذا المقطع المتعلق بغزو العراق الكويت، أن الملك فهد، وقد اكتفى في حديثه بالتلميح دون التصريح، أن كلاماً ما، قد تم بينه وبين الرئيس العراقي، كان سابقاً للغزو أو في ساعاته الأولى أو بعده بأيام قليلة، عرض فيه صدام أن تقف المملكة على الحياد وأن لا تتدخل، لقاء «صفقة ما». من هنا يغدو من المنطقي القول أنه لا يمكن للسعودية أن تتفرج على العراق يغزو الكويت، من غير أن تتحرك، بل وتقف على الحياد، من دون هذه «الصفقة»، التي كان الملك فهد واضحاً من إشارته إليها عبر تصريحه إذ وصفها بـ«تقاسم الغنائم». وتصبح إثارة الملك فهد لهذا الموضوع في تصريحه للجريدة الكويتية، أمراً في غاية الأهمية في رأيي، وخاصة في توقيتها، الذي سبق بساعات فتح الملف العراقي بلجوء حسين كامل إلى الأردن، وما تبع ذلك من تداعيات في المنطقة من جراء ذلك.

والتلميح في حديث ملك السعودية يقتصر على الإشارة إلى أن عرضاً ما قد جاءه من صدام حسين لـ«تقاسم الغنائم»، وأنه «ضحك كثيراً لسذاجة» هذا العرض. أما التصريح في حديثه، وهو الأهم والأخطر، كان مجرد ذكر هذه الواقعة (بعد خمس سنوات

على حدوثها) في معرض التأكيد على أن «أمن الكويت وسلامتها هو من أمن المملكة وسيادتها»، وأن السعودية لا يمكن أن تقايض سيادة الأنظمة الخليجية وأمنها، بأي صفقة من الصفقات. لذلك كان على صدام أن لا يكون بهذه السذاجة حتى لا يضطر الملك إلى الضحك طويلاً.

لقد جاء حديث الملك فهد ليؤكد حقيقة الاحتمالات التي وردت في تصريحه. لكن ما الذي يمكن أن يكون عليه السيناريو الذي عرضه صدام حسين على الملك، والذي دعاه فيه إلى «الحياد» لقاء «اقتسام الغنائم»؟ تزعم المصادر نفسها أنه من الممكن أن يكون قد تمّ بحث الأمور الآتية:

□ **أولاً:** أحاط صدام حسين الملك فهد بنيته غزو الكويت واحتلالها، بعد تمنعها والإمارات عن الدفع، طالباً منه عدم الاعتراض أو التدخل.

□ **ثانياً:** عرض صدام حسين على الملك فهد أنه بعد احتلاله للكويت، تقوم القوات السعودية بالتقدم نحو البحرين وقطَر واحتلالهما تحت غطاء حمايتهما من أي خطر داهم.

□ **ثالثاً:** يسفر هذا الأمر عن إعادة تقسيم الجزيرة العربية على الشكل التالي:

□ يضم العراق الكويت.

□ تلحق السعودية قطَر والبحرين بها.

□ تلحق سلطنة عُمان فيما بعد الإمارات بها، بعد وفاة الشيخ زايد.

□ تبقى اليمن دولة موحّدة بشطريها الشمالي والجنوبي.

وبذلك تصبح خريطة الجزيرة العربية مؤلفة من أربع دول كبرى مع العراق كدولة خامسة في شمالها الشرقي، بدلاً من ثماني دول صغرى كما هي حالياً.

□ □ □

هل يعير هذا السيناريو «الوحدوي» نفسه للتصديق؟

سؤال تجيب عنه عدة أسئلة موضوعية مأخوذة من الأدلة الظرفية التي أحاطت بحادثة غزو العراق للكويت:

١ ـ إذا كان صدام حسين قد غزا الكويت حسب اتفاقه مع الملك فهد، فلماذا ظلت السعودية خمسة أيام كاملة لا تعلن الخبر ولا تستنكر الغزو؟

٢ ـ هل كانت السعودية تنتظر ردود الفعل العربية والدولية قبل أن تقوم بتنفيذ طرفها من الاتفاق مع صدام؟

٣ ـ لماذا ظل الملك فهد رافضاً استدعاء قوات أجنبية، حتى جاءه ديك تشيني وزير الدفاع الأميركي حاملاً معه صور الأقمار الصناعية التي تظهر القوات العراقية في المنطقة المحايدة موجهة سلاحها وصواريخها صوب السعودية، وحاملاً معه معلومات تشير إلى أن صدام ينوي التقدم بقواته إلى المنطقة الشرقية؟

٤ ـ هل قبل الملك فهد بعرض صدام حسين إعادة رسم خريطة الجزيرة العربية بعد غزوه للكويت، متسلحاً ومتأثراً بالموقف الأميركي الذي وقفته السفيرة الأميركية في بغداد أبريل غلاسبي، والذي فهم منه أن الولايات المتحدة لن تتدخل في حال غزو العراق للكويت؟

٥ ـ لماذا لم يحاول الملك فهد التدخل لحل الإشكال عملياً عند بداية الأزمة العراقية ـ الكويتية ومن بعدها في الاجتماع الأخير الذي تمّ في جدة برعاية ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بين الشيخ سعد العبد الله ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي، وعزت إبراهيم الدوري نائب الرئيس العراقي وعضو مجلس قيادة الثورة، عندما أصبح الفارق بين ما تطالب به العراق وما قبلت الكويت أن تدفعه نحو مليار دولار، كانت السعودية قادرة على دفعها لتفادي الكارثة؟

٦ ـ هل انقلب الاتفاق العراقي ـ السعودي عندما اقتنع الملك فهد بصحة صور ومعلومات وزير الدفاع الأميركي، وتأكد من نيات صدام العدوانية ضد السعودية، فتراجع عن تنفيذ الجزء المتعلق به؟

٧ ـ لماذا بعد مرور خمس سنوات على الغزو العراقي للكويت، وبعد هزيمة العراق وتمزيقه على يد قوى التحالف الدولي إثر «عاصفة الصحراء»، ما زالت السعودية مع الكويت، الدولة الأكثر تصلباً في معارضتها لفك الحصار عن العراق وشعبه، في الوقت الذي تؤيد دول عربية وخليجية مثل عُمان وقطَر وسواهما رفع المعاناة عن شعب العراق؟ ولماذا كانت السعودية أكثر الدول انتقاداً للتردد الأميركي في عدم إسقاط صدام ونظامه، إبان حرب الخليج الثانية، وأميركا كانت قادرة على ذلك لو أرادت؟

٨ ـ هل تخاف السعودية أنه في حال بقاء صدام في الحكم بعد رفع الحظر الدولي عنه وعن نظامه، أن يكشف أسرار الصفقة الحقيقية التي تمت بينه وبين الملك فهد في خلوة بغداد؟ لذا

فهي لا تريد أن يرفع الحظر عن شعب العراق، وبالتالي عنه، إلا الى ما بعد سقوطه، بحيث يموت هذا «السر» معه.

٩ ـ إذا كان حقيقة ثمة «سر» بهذا المستوى وبهذه الأهمية، فلماذا لا يهدد به ولا يذيعه صدام حسين من بغداد، ويستعمله كوسيلة ضغط ضد السعودية للحصول على موافقتها لرفع الحصار والسماح له بالعودة إلى المجتمع الدولي، أو ابتزازها للتوصل إلى تفاهم معها، وبواسطتها مع أميركا، لإبقائه في الحكم. أم أن استمراره كحاكم للعراق، لن يجعله يذيع سراً؟

□ □ □

سنوات عديدة مرت على هزيمة الغرب لصدام حسين، وسنوات طويلة انقضت على حماية الغرب للأنظمة الخليجية، والسعودية ما زالت مسكونة بقرارها التاريخي باستدعاء نصف مليون جندي أميركي (وغيره) إلى أراضيها. والملك فهد ما زال يتحدث عن حرب الخليج الثانية وكأنها حدثت بالأمس، ويذكّر الناس باستمرار (كان آخرها خطابه في مجلس الشورى في كانون الثاني ١٩٩٥) بأن استدعاءه لتلك القوات الأجنبية كان بحكم «الضرورة القصوى» رداً على المعارضين الذين اعتبروا أن في ذلك تدنيساً للأراضي المقدسة وبداية لـ«فتنة» بين المسلمين. فالانتصار الذي حققته قوات التحالف الغربي بالنيابة عن السعودية والكويت وباقي دول الخليج، ضد العراق، البلد العربي المسلم (مهما كان الرأي في أخطاء ومخططات رئيسه) ما زال «انتصاراً» يصعب هضمه من قبل مجتمع عربي، قبلي وإسلامي، بقدر ما يصعب تبريره اليوم

وبعد مرور هذه السنوات، في الحصار المستمر والمأسوي للشعب العراقي، دون أن يسفر هذا الحصار عن سقوط رأس النظام.

إن ملفات حرب «عاصفة الصحراء» وما سبقها من غزو قوات صدام حسين للكويت، وما تبعها من أحداث مروعة، لا بد أن تفتح تدريجياً مع مرور الزمن. ولعل«التسريب» الواضح في حديث الملك فهد هو بدايتها. وهذه الملفات لن تجيب عن كل الأسئلة السياسية والعسكرية دفعة واحدة، والتي سيقضي النظام السعودي العمر في تلفيق الإجابة عنها ومحاولة تبريرها والدفاع عن ضروراتها. إلاّ أن هذا الدفاع وذاك التبرير لن يلغيا السؤال الكبير المطروح: إلى أي حد كانت «توأمة» النظامين العراقي والسعودي، وراء هذه الكارثة التاريخية التي غيّرت وستغيّر من مسار التاريخ العربي لأجيال وأجيال؟

وكما احتج كبير الحُجّاب على جمال الدين الأفغاني لأنه كان يلعب بسبحته في حضرة السلطان عبد الحميد، سيحتج اليوم «حُجّاب» كثيرون على الغوص في أي تحليل موضوعي لهذه الكارثة. فإذا كان السلاطين العثمانيون الجدد، يستطيعون أن يلعبوا بمقدرات هذه الأمة من دون أن يسألهم أحد، أفلا يحق لجمال الدين، آخر، أن يعترض؟

الهوامش:

(١) راجع كتاب محمد المخزومي باشا «خاطرات جمال الدين الأفغاني الحسيني» ـ الطبعة الأولى ـ بيروت ١٩٣١.

(٢) راجع حديث الملك فهد في جريدة «السياسة» ـ الكويت ١٩٩٥/٨/٧، وجريدة «الحياة» ـ لندن ١٩٩٥/٨/٨.

٦ ـ السعودية

«مقاتل من الصحراء» أم جنرال من ورق؟

■ «ما من خصلة تكون للغني مدحاً إلا وتكون للفقير ذماً. فإن كان حليماً قيل: ذليل. وإن كان شجاعاً قيل: أهوج. وإن كان ليناً قيل: مهذار». □

المستعصمي

يصف الأمير خالد بن سلطان، القائد السابق للقوات المشتركة ومسرح العمليات في حرب الخليج الثانية، نفسه بأنه: «قائد عسكري متقاعد وكاتب ناشئ»[1]. وهو وصف لا يخلو من الدقة لأمير يبحث عن دور سياسي في ظل أوضاع بلاده الحالية.

هذا ما أكده الكتاب الذي أصدره في تموز ١٩٩٥ بعنوان «مقاتل من الصحراء»(*) بالإنكليزية أولاً ثم بالعربية، والذي وعدتنا جريدته الغراء بأنه سيصدر قريباً بالصينية واليابانية إلى جانب الفرنسية والإسبانية والروسية، فضلاً عن لغة الأوردو وغيرها من لغات الشعوب التي حاربت جيوشها في عداد قوات التحالف الدولي الذي تم تشكيله في صيف ١٩٩٠، بعد غزو العراق للكويت، والتي بلغت ٣٧ دولة ـ ما عدا السهو والخطأ.

والأمير بالفعل عسكري متقاعد، منذ أن قبل عمه الملك فهد

استقالته في ٢٤ أيلول ١٩٩١، (وهي كلمة مهذبة للطرد) وسماها الأمير خالد طلباً لإحالته إلى التقاعد، إثر خلاف بينهما عندما رفض الملك طلب ابن أخيه تعيينه رئيساً لأركان القوات المسلحة السعودية، وهو منصب يحتله عادة مواطن سعودي من خارج الأسرة المالكة. ويقول خالد إنه بعد انتهاء الحرب، التي تولى فيها أعلى المسؤوليات، «كان من غير المقبول أن أعود إلى موقعي القديم في المؤسسة العسكرية، بعد أن كنت أتولى أضخم المسؤوليات، فأصبح مرة أخرى، تحت قيادة ضباط كانوا هم أنفسهم بالأمس القريب تحت قيادتي ويأتمرون بأوامري»[٢]. لكن العارفين بالأمور السعودية يقولون أن ليس هذا هو السبب الحقيقي لخلاف الملك مع ابن أخيه.

والأمير بالفعل كاتب ناشىء أيضاً، لأنه لم يسبق له أن مارس الكتابة من قبل، لذلك أوكل مهمة تأليف الكتاب إلى الكاتب الإنكليزي باتريك سيل. والأمير خالد زميل صحافي جديد أيضاً، لأنه صاحب جريدة «الحياة» ومجلة «الوسط» الصادرتين في لندن.

أما باتريك سيل فهو صحافي «مستعرب» عمل في الشرق الأوسط كمراسل لصحيفة «الأوبزرفر» البريطانية في الستينات وعاش في لبنان سنوات طويلة، واختص بالشؤون السورية. وقد بنى سمعته في كتابه الأول «الصراع على سورية»، وعزز هذه السمعة في كتابه الثاني «سورية الأسد: الصراع على الشرق الأوسط». وسقطت هذه السمعة في كتابه الثالث «أبو نضال: بندقية للإيجار».

ولست في صدد تقييم سمعة باتريك سيل الذي يعتبره البريطانيون من الخبراء في شؤون الشرق الأوسط، ولا التحدث عن كتبه. إنما أنا في صدد التساؤل مع زميله الإنكليزي الآخر مؤلف كتاب «ويلات أمة» عن الحرب الأهلية اللبنانية، روبرت فيسك مراسل جريدة «الإندبيندانت» اللندنية في الشرق الأوسط والمقيم في بيروت طوال فترة الحرب وإلى الآن: «كيف تورط باتريك سيل في كتابة هذا الكتاب المريع»[٣]؟ كما أنه من المجحف في حق باتريك سيل أن أحد الكتاب السعوديين اعتبر أن خالد بن سلطان هو الذي كتب الكتاب وباتريك سيل هو الذي ترجمه إلى اللغة الإنكليزية[٤].

إن من حق أي شخص أن يستعين بشخص آخر لمساعدته في إعداد كتاب ما (وخاصة إذا كان كالأمير خالد كاتباً ناشئاً). وهناك تقاليد عريقة في هذا الموضوع، يلجأ إليها الكثير من السياسيين في العالم. لولا أن هذا الكتاب يختلف عن غيره بكونه كتاباً يفتقد إلى مواصفات الكتب السياسية التحليلية أو التاريخية البحثية، التي بنى باتريك سيل احترافه المهني على أساسها. فلا هو كتاب مذكرات ولا هو سيرة شخصية بالمعنى المتعارف عليه، ولا هو تاريخ لآل سعود ولا هو كتاب عن حرب الخليج ولا هو تحليل لأزمة المنطقة ولا هو كتاب عسكري. هو مجرد كتاب «شخصاني» لأمير يبحث عن دور البطل في حرب، هو نفسه يُشكك في نجاحها وجدواها.

□ □ □

لعل السبب المباشر لهذا الكتاب، هو الرد على جملة اعتراضية واحدة وردت في كتاب الجنرال نورمان شوارتزكوف: «لا يحتاج

الأمر إلى بطل» الصادر في العام ١٩٩٢، يقول فيها أن الأمير خالد بن سلطان لم يكن قائداً لمسرح العمليات لكفاءته العسكرية، بل لأنه من الأسرة المالكة السعودية، مخول بتوقيع الشيكات. مما اضطر الأمير أن يصرف حوالى ثلاث سنوات (مع باتريك سيل بالطبع) ليرد في كتاب من ٤٩٢ صفحة من الحجم الكبير: «لقد ظنوا إنني كنت هناك من أجل التوقيع على الشيكات فقط»(٥). ولأن بعض الظن إثم فإن الأمير ـ المؤلف يفند في سياق كتابه، كيف أوقف عملية تلاعب مالية قامت بها وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) لحمل المملكة على دفع فاتورة بقيمة ١,٩ مليار دولار، بدلاً من ٧٦٠ مليوناً. وحسب الأرقام التي يقدمها الأمير خالد في كتابه، فقد دفعت السعودية ١٠ مليارات دولار لتعزيز تواجد قوات التحالف على أراضيها، و١٤ مليار دولار للخزانة الأميركية، و٣,٥ مليارات دولار لخزائن دول أخرى كان لها قوات، ومليارات لا تحصى (لا يقدم بها أرقاماً) لقاء إطعام وتموين ووقود ومواصلات للجيوش التي جاءت لتدافع عن المملكة ضد صدام حسين.

صحيح أن الأمير خالد ينفي أن مهمة الكتاب تنحصر في هذا الرد، إلاّ أن معظم الكتاب مكرّس لتصحيح ما يعتبره الأمير أخطاء ارتكبها الجنرال الأميركي شوارتزكوف، الذي يصفه بأنه من «النوع السريع الضجر» و«المتعجل» و«الحذر إلى حد المبالغة» و«صاحب الفكر الملتبس»، وغيرها من النعوت التي لا ترضي غرور أي جنرال وخاصة إذا كان أميركياً. إلاّ أنه يعود ليؤكد في حديث له أنه أعطى شوارتزكوف في الكتاب «حقه وزيادة كقائد موهوب قدير». وأن مهمة الكتاب الأساسية «إبراز الدور السعودي في الحرب». ويقول: «صحيح أن أميركا قدمت نصف مليون جندي،

وما كنا لنستطيع الفوز من دونها. إلاّ أن الصحيح أيضاً أنها ما كانت لتستطيع تحرير الكويت من دوننا»[٦].

والكتاب ينضح بالتواضع. ومن نماذج هذا «التواضع» قول للأمير إنه «تعذب» كثيراً وشعر «بالوحدة» عندما كان ينام في غرفة في قبو وزارة الدفاع السعودية في الرياض أثناء فترة الحرب، وإنه «تأثر» عندما قارنه دبيلوماسيون صينيون بهنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركية الأسبق أثناء زيارته السرية إلى الصين في العام ١٩٨٦ لشراء صواريخ أرض ـ أرض من طراز «رياح الشرق» لبلاده، بعد أن رفضت الولايات المتحدة تزويدها بصواريخ مماثلة، وكيف نُصِح بأن يتنكر على طريقة كيسنجر لتفادي الاستخبارات الغربية في هونغ كونغ. وكيف اعتبر أن دوره هو في «لحم التحالف معاً»، وكم شعر بالمقارنة بين موقفه وموقف تشرشل عندما اصطدم الأمير بوزير الدفاع الفرنسي جان بيار شوفينمان عند بداية الحرب، هذا الموقف استهواه لكونه يتسم بـ«الحزم والمرونة» وهما كلمتان شغف بهما الأمير مرة وإلى الأبد كما يدو.

وكيف احتج عندما رأى أن كرسي شوارتزكوف في غرفة العمليات أكبر من كرسيه، فأمر بكرسي مماثل وأصرّ على أن يزوره شوارتزكوف في مكتبه لا العكس، حتى لا يُفهم بأن الجنرال الأميركي هو الذي يدير العمليات. كذلك أمر بعدد من الحراس الشخصيين مساوٍ للذين كانوا يرافقون شوارتزكوف. وكيف أنه لم يركع (كما هي التقاليد) عندما منحته الملكة إليزابيت وساماً، وكيف يتباهى بأنه نال أرفع أوسمة من معظم دول التحالف، والتي «ضربت الرقم القياسي في عددها بالنسبة إلى عسكري عربي». ولا ينسى خالد بن سلطان أن يذكّر شوارتزكوف بأنه أمير ليؤكد تعاليه

عليه عندما سأله الجنرال الأميركي: «إنني لا أعرف كيف أتعامل معك، كأمير أم كجنرال؟» فيرد الأمير خالد: «ادعني أميراً وجنرالاً في الوقت نفسه».

ولفت نظري في هذا الكتاب أمر اعتبرت أن له مدلولاتٍ سياسيةً هامةً. إذ يقول الأمير خالد في الفصل العشرين عن معركة الخفجي، أنه نظم قوات خليجية لصد الهجوم العراقي، قوامها قوات سعودية وقطرية (من بينها جنود مرتزقة باكستانيون)، في أربع مجموعات قتال سُمِّيت ثلاث منها بأسماء الخلفاء الراشدين ـ أبو بكر وعمر وعثمان ـ والرابعة باسم طارق بن زياد. وتساءلت لماذا لم تسمَّ المجموعة الرابعة باسم الإمام علي؟ أم أن السعودية لا تعترف بعلي بن أبي طالب كرابع الخلفاء الراشدين، أو أنها خافت أن تنجح كتيبة علي حيث تفشل الكتائب الثلاث الأخرى، فيهلل لها الشيعة في المنطقة الشرقية مثلاً ويعتبرون انتصارها انتصاراً لهم، فيختل شيء من التوازن السياسي في المملكة؟

وبالفعل، كما يقول الكتاب، أُسندت إلى مجموعة طارق بن زياد في معركة الخفجي مهمة الدفاع عن ساحل الخليج، من رأس مشعاب شمالاً، حتى رأس السفانية جنوباً، وكان دورها أساسياً وحاسماً في صد الهجوم العراقي. وشعرت بحكمة الأمير إذ غض النظر عن أن يسميها كتيبة يزيد بن معاوية!

□ □ □

من الأمور الأخرى اللافتة للنظر في هذا الكتاب، أن ريع حقوق النشر تعود إلى «صندوق أطفال البوسنة». وهذا هدف نبيل بحد ذاته. وهنا يحق لأي عربي أن يتساءل لماذا لم يهدِ الأمير ـ المؤلف

ريع كتابه إلى أطفال العراق، الذين قُتِل أهاليهم في حرب كان هو قائدها، غالبيتهم جياع ومرضى في بلد محاصر نتيجة لـ«عاصفة الصحراء»، والتي أبلى فيها الأمير، حسب كتابه، البلاء الحسن؟ ألم يكن من الأليق لو أن ريع هذا الكتاب، وما أنفق على الإعلان والدعاية والعلاقات العامة والترجمة، قد أعطي لهؤلاء الأطفال، مما كان يكفي لسد جزء من حاجاتهم؟

أَوَليس لو تم هذا الأمر لكان أكثر انسجاماً مع آراء الأمير ـ المؤلف حول العراق التي جاءت في الكتاب، وما بعده من لقاءات ومحاضرات؟ أم أن هذا يشكل خرقاً لوحدة الصف بين آل سعود المتمسكين بلسان مليكهم، بحصار العراق شعباً وحكومة، أو يناقض المبادىء الذي ذكرها في كتابه عن ضرورة الالتزام برأي كبير العائلة؟

أم لعلّ تَحفُّظ الأمير ـ المؤلف من إهداء ريع الكتاب إلى أطفال العراق (أو ربما إلى أطفال الصومال أو فلسطين أو السودان) يعود إلى حذره من أن يُساء فهم هذا الأمر من قبل الأميركيين والبريطانيين تحديداً، وأن عواطفه الحقيقية كانت ضد الحرب ومع العراق، ولو كان قائد القوات المشتركة التي أعدت لهذه الحرب. وبالتالي تضعف من صدقيته تجاه الغرب، الذي يحتاجه إلى جانبه في دعم أي طموحات في اتجاه السلطة يمكن أن تكون له في المستقبل؟

ألم يقل أن الحرب كانت ضد صدام حسين ولم تكن ضد الشعب العراقي، وأنه يتمنى «أن يلعب أحفادي يوماً ما مع أحفاد العراقيين ويعيشون وإياهم بوئام وسلام»؟ لماذا لا يكون ريع هذا الكتاب

بشكل هدايا وألعاب إلى الأحفاد العراقيين ليلعبوا مع أحفاده السعوديين من غير موقع العوز والذل؟[٧].

أم أن الأمير خالد في خطواته هذه يريد أن يعوّض عن تقصير بلاده تجاه البوسنة، بلداً وشعباً وأطفالاً ونساء ورجالاً؟ لأن الكثير من المسلمين يتساءلون اليوم عن حقيقة دور السعودية في أكبر مجزرة يتعرض لها المسلمون في أوروبا منذ قيام الأمبراطورية العثمانية وحتى سقوطها. وماذا قدمت السعودية للبوسنة وأين المساعدات التي أعطتها من مال وغذاء ودواء وسلاح؟ لماذا لم تعلن «الجهاد» ضد الصرب المعتدين كما أعلنته ضد السوفيات الملحدين في أفغانستان؟ أم أن مسلمي أفغانستان هم مسلمون «درجة أولى» ومسلمي البوسنة درجة ثانية؟ أو أن التصريحات المؤيدة للبوسنيين والشاجبة للصربيين من المنابر الإسلامية والعربية والدولية المتعددة لا تكفي وحدها، فجاء الأمير خالد ليسد العجز السعودي بريع كتابه؟

ليس المهم الإجابة عن هذه الأسئلة بالذات. المهم طرحها.

□ □ □

ويبدو أن موضوع البوسنة مستأثر باهتمامات الأمير ـ المؤلف إلى درجة أنه انتقد في محاضرة له[٨] «التردد الكبير» الذي تبديه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودول أخرى في حلف الأطلسي في عدم الزج بقوات لها على الأرض البوسنية، لأنه لا توجد مصلحة قومية أميركية (أو غربية) مُهدَّدَة في النزاع البوسني، مما قيّد مهمات قوات الأطلسي. وهذا ما جعله يتساءل: «كيف يمكن لنا أن نتأكد من الدعم الغربي عندما نواجه تهديداً في المرة

المقبلة؟(...) مع العلم أننا، بلا جدال، نتوقع الحصول على مساعدة أميركية مرة أخرى إذا كان هناك خطر حقيقي يهدد النفط(...) ولكن كيف سيكون الأمر إذا لم تكن هناك مصالح أميركية حيوية معرضة للخطر؟ ماذا سيكون الموقف حينها؟».

إن عدم الثقة الذي يبديه خالد بن سلطان تجاه مواقف الولايات المتحدة و«المزاج المتغير» الذي تعيشه واشنطن في هذه المرحلة يؤكد نوعاً من التراجع الأميركي أو «الانطواء» عن مشاكل العالم. مما يدفعه إلى القول بضرورة رفع الكفاءة القتالية «لقواتنا المسلحة»، مع التحذير من الاكتفاء بشراء الأسلحة المتطورة، لأن التجربة في الشرق الأوسط «تعلمنا أن الأسلحة المتطورة لا تعدو أكثر من لعب أطفال باهظة الثمن ما لم يجرِ استيعابها ضمن تكتيكات قواتها وتدريبها».

ومن الواضح أن موقف الأمير خالد من هذا الموضوع، هو مغاير تماماً لموقف بلاده من اقتناء السلاح وتكديسه بأثمان باهظة من الولايات المتحدة، دون أن يكون لدى السعودية القدرة على استيعابه، ولا القدرة على شرائه ودفع ثمنه اليوم كما كانت في الماضي. وهو بالتحديد يختط سياسة مختلفة تماماً عن السياسة التي تتبعها وزارة الدفاع السعودية، التي يتولاها والده الأمير سلطان.

إذا كانت حرب الخليج الثانية، هي «أم المعارك» بالنسبة إلى صدام حسين، فهي «أبو النصر» بالنسبة إلى خالد بن سلطان، حسب تعبير جريدة «الفايننشال تايمز» اللندنية، التي عادت وأكدت أن لهذا النصر آباء كثيرين. وليس مهماً الاختلاف الآن على شرعية أبوة هذا النصر أو عدم شرعيته، أو على أمومة معارك وهزائم صدام التاريخية الكثيرة. المهم أن للأمير ـ المؤلف مجموعة آراء طرحها في

كتابه وفي محاضراته تشكك في هذا النصر وتخالف الخط العام للسياسة السعودية المعلنة، مما يزيد الالتباس حول موقعه ودوره.

فهو يقول: «إذا كنا مخلصين علينا أن نعترف بأن الحرب لم تكن دوماً على ما وصفت به من النجاح المطلق، ولم تفتتح نظاماً عالمياً جديداً يسوده السلام والتوافق الشامل(...) وإذا لم نتعلم من أخطائنا فإن الصراع المقبل قد يكون أكثر إيلاماً من الماضي». ويعتبر الأمير خالد أن الحرب فشلت في تحقيق أهدافها عندما اقتصرت محادثات صفوان بين جانب التحالف والجانب العراقي المتمثل في جنرالين، على تبادل الأسرى وفصل القوات، «بينما كان علينا الإصرار على تمثيل عراقي أرفع (سياسي على مستوى أفراد مجلس قيادة الثورة العراقية) وأن يوقّع العراق على وثيقة استسلام(...) ربما كان هذا جنّبنا بعض المشكلات التي ما زلنا نواجهها، وربما أدى إلى إسقاط نظام صدام».

كذلك فشلت الحرب، باعترافه، عندما لم يستطع التحالف التصدي لصواريخ «سكود» العراقية (٤٢ صاروخاً على إسرائيل، ٣ صواريخ على البحرين، صاروخ واحد على السعودية) «مما اضطر التحالف إلى تخصيص ٣٠ بالمائة من قواته الجوية لإسقاطها، وأعاق بذلك الحملة الجوية وسبب توتراً في العلاقة بين واشنطن والرياض». وفشلت أيضاً عندما «رفضت القوات الأميركية المحمولة جواً قطع الطرق الرئيسية شمال البصرة وحصر العراقيين المنسحبين هناك» لأسباب لم توضحها واشنطن حتى الآن. «حتى في المرحلة النهائية من الحرب كنا نخشى أن يتمكن صدام من قلب الميزان ضدنا»[٩]. هذا هو كلام «أبو النصر» في «أم المعارك».

□ □ □

صحيح أن الحرب قد برهنت حسب قول الأمير ـ المؤلف «أننا (أي السعوديين) الحلفاء الأهم لكم (أي الولايات المتحدة) في الشرق الأوسط»[١٠]. إلاّ أنه يشكك في ما إذا كانت الولايات المتحدة ستقود تحالفاً جديداً في حرب محتملة قادمة دفاعاً عن السعودية.

الأمر الآخر المثير للجدل هو التباين بين موقف خالد بن سلطان من جهة والموقف الأميركي ـ السعودي الرسمي من جهة ثانية، في موضوع سياسة «الاحتواء المزدوج» لكل من العراق وإيران. فالأمير خالد ينتقد هذه السياسة ويقول: «لا يمكن تصور إمكان عزل بلدين كبيرين ومهمين مثل العراق وإيران إلى الأبد. قد لا نستسيغ سلوكهما، ولكن لا يمكن أن نضعهما في حجر سياسي». واقترح عوضاً عن «الاحتواء المزدوج» اتباع سياسة «التفاعل المزدوج» (دون أن يوضح ماذا يعني ذلك) إلى أن يحين الوقت المناسب لاتِّباع سياسة «إعادة تأهيل مزدوجة». واعتبر أن سياسة الاحتواء تؤثر بشكل مباشر في الدول الخليجية. لأن هذه السياسة قد تدفع في رأيه البلدين إلى تقاربهما ووقوع كل منهما في أحضاء الأخرى، «وهذا خطر أكبر مما تشكله كل دولة منهما بمفردها»[١١]

ومن المؤشرات الهامة في كتابه تفسيره لمعنى الصداقة العربية ـ الغربية التي قال عنها: «إن صداقتنا وتحالفنا مع الغرب لا يعنيان أننا نوافق على كل خطوة يقوم بها(...) ونحن في العالم العربي مهذبون إلى درجة قصوى في بعض الأحيان ولا نعبِّر عما نشعر به فعلاً نحو بعض السياسات الغربية. وإذا ترددنا في قول لا إزاء سياسة ما، فهذا لا يعني أننا نقول نعم(...) وفي النهاية لا أحد يسدي إلى الآخر أي معروف، بل الجميع يدافعون عن مصالحهم المشتركة»[١٢].

أما بالنسبة إلى إسرائيل، فقد اعتبرت صحيفة «جويش كرونيكل» الناطقة باسم الجالية اليهودية في بريطانيا، أن آراء خالد بن سلطان «مؤشر على أن السعودية ملتزمة إلى آخر الحدود بالسلام». إذ يقول إن «الغالبية الكبرى من العرب مستعدة الآن لسلم شريف مع إسرائيل (...) إلا أن تلك الغالبية لا تقبل أن تكون إسرائيل اللاعب المهيمن في المنطقة». وأكد أنه «لن يكون هناك أمن دائم لإسرائيل على حساب أمن جيرانها العرب(...) وخاصة أن بامتلاكها لأسلحة نووية وبالدعم الأميركي تسعى إلى فرض تسوية على الفلسطينيين والعرب»[١٣].

في آراء الأمير ـ المؤلف حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي ما يوحي بأنه ملتزم بالخط السعودي الرسمي، لا يريد أن يحيد عنه في هذه المرحلة على الأقل، قبل أن يعيد تقييم دوره في الصراع على السلطة الذي يريد أن يبقى في منأى عنها الآن.

□ □ □

من هو خالد بن سلطان؟ هل هو رجل يبحث عن دور في مملكة ينافسه فيه، باعترافه في الكتاب، خمسة آلاف شخص من الأسرة المالكة، لا مكان فيها لأمير عسكري التربية والنشأة، ليبيرالي السمعة، تقدمي المواقف، جريء الطرح، غير ملتزم بالسياسة السعودية المعلنة، يملك صحفاً ومطبوعات تحمل هامشاً عريضاً من حرية التنظير وتعدد الاتجاهات، ويملك مالاً وفيراً يضمن لهذه الصحف الاستمرار؟

هل الابن الأكبر للأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزارة ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، هو «زعيم

المعارضة» الذي يُهيىء من داخل أبناء آل سعود، ليقود التغيير المطروح للحكم السعودي قبل نهاية القرن العشرين؟ أم هو الوجه الآخر لأبيه الأمير سلطان، يستقوي الأب بالابن وبالعكس، ويوزعان الأدوار بينهما (ومع الابن الآخر الأمير بندر بن سلطان السفير في واشنطن) في الصراع على السلطة داخل المملكة ما بعد عهد الملك فهد؟ أم أنه رجل أفقده المنصب الكبير الذي تولاه في حرب الخليج الثانية، «توازنه السعودي»، فأخذ يغرد خارج سربه التقليدي، لما أيقن بعد إقالته أن لا مكان له بين تيارات «الأمراء الشباب» الموزعين بين آل الفيصل (سعود وزير الخارجية، وتركي رئيس المخابرات، وخالد أمير أبها)، وآل فهد (محمد أمير المنطقة الشرقية، وفيصل رئيس رعاية الشباب وسعود نائب رئيس المخابرات وبالطبع عبد العزيز المستشار الملكي)؟

أسئلة لا أحد يملك أجوبة دقيقة عنها، إلا أن الأمير خالد نفسه يقدم أوراق اعتماده السعودية بقوله في كتابه إن من «أهم مصادر قوة آل سعود النظر إليهم كحماة للفضائل العربية(...) وإذا كان لي أن أذكر مبدأً واحداً يوحد هذه العائلة الكبيرة فهو الاحترام. يحترم كل فرد منها من يكبره سناً، ولو كان فارق السن بضعة أشهر أو أسابيع. ويعني هذا في الواقع أن هناك خطاً يمليه الاحترام، لا يمكن تعديه عند حدوث خلاف في وجهات النظر بين اثنين من أفراد العائلة». إلى أن يقول: «إذا حدثت لنا متاعب (آل سعود) في المستقبل فسيكون مردها، بلا ريب، إلى الخلافات داخل العائلة».

ويضيف في معرض عرضه للخصائص التي يستمد آل سعود قوتهم منها: «تخصيص بعض المناصب الحكومية المهمة لذوي الكفاءة من أفراد العائلة(...) والالتزام بحل الخلافات في نطاق العائلة(...)

وتقديم مصلحة العائلة على مصلحة أي فرد فيها(...) وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على أفراد العائلة بالأسلوب نفسه الذي يطبق على المجتمع السعودي كافة». ويخلص الأمير إلى القول: «إن الإخلال بأي من هذه المبادىء سيؤدي إلى تهديد كيان العائلة وتقويض دعائم الحكم وتفريق أواصر الدولة». ويذكّر الشعب السعودي أنه «لولا اهتمام آل سعود بخدمة مواطنيهم، بما يملكونه من معين لا ينضب من الخبرة والموهبة، ولولا تماسك العائلة وتآزرها، لانقسمت البلاد بعضها على بعض كما كانت الحال قبل أن يوحدها الملك عبد العزيز»[١٤].

إذاً لا غبار إطلاقاً على فهم الأمير خالد لدور آل سعود واعتداده بامتيازاتهم وإيمانه بضرورتها وتأكيده على أنهم الضمانة لعدم انقسام المملكة. في الوقت نفسه اعترافه باحتمال وجود هذه الأخطاء، فيما لو اختلت هرمية السن ولو دبّت الخلافات داخل العائلة أو تقدمت مصلحة الفرد منهم عليها. أو لم تطبق أحكام الإسلام عليهم كما تطبق على باقي الشعب. فالرجل يعي كل هذه الأمور، ويصارح الناس بها ويعلنها مكتوبة. فأوراق اعتماده الملكية لا تشوبها شائبة سوى علنيتها. وهذه العلنية هي موضع الشكوك في مملكة يلفها الصمت عادة وتعتمد على قضاء حاجاتها (وخلافاتها) بالكتمان.

□ □ □

يقول الناشر على دفة غلاف الكتاب أنه «أهم وثيقة تخرج من أرض المملكة العربية السعودية». وتقول صحيفة «الفايننشال تايمز» إن الأمير خالد هو أول فرد في العائلة المالكة السعودية يكتب كتاباً. عند الشق الأول يذكرنا روبرت فيسك بأن هناك كتاباً

عظيماً خرج قبل ١٤٠٠ سنة من أرض الحجاز (قبل أن تصبح سعودية) غيّر العالم وهدى البشرية. وعند الشق الثاني يذكرنا الخبير الاستراتيجي الأميركي والأستاذ المساعد في دراسات الأمن القومي في جامعة جورج تاون في واشنطن، انتوني كوردسمان، أنه كتاب لأمير سعودي «يتكلم نيابة عن العالم العربي»[١٥].

ربما كنا نحتاج إلى تذكير في أمور عدة، ولكن لم نكن نحتاج إلى هذا القدر من التبجح. فعلى الكاتب الناشئ أن يتعلم بعض التواضع.

ويقول أحد كتّاب السعودية أن «الأمير خالد بن سلطان لا يحب المديح والإطراء ولا يرتاح إلى من ينافقه أو يجامله، بل عوّدنا دائماً على الصراحة وإبداء الرأي، بل والانتقاد»[١٦]. إذا كان ذلك صحيحاً أتمنى على الأمير ـ المؤلف أن يتذكر المثل الإنكليزي القائل: «أكثر ما ربحه العِلم هو الكتب التي خسر بها طابعوها»، لذا فعليه أن يحسب خسارته بعدد المادحين له، لا عدد المنتقدين لكتابه. فهو يعرف كعسكري أن على قائد الجيش أن يرى ما أمامه وما وراءه في وقت واحد. فأمامه العلم ووراءه الخسارة.

عندئذٍ قد يصح قول الإمام علي: «اختر أن تكون مغلوباً وأنت منصف، ولا تختر أن تكون غالباً وأنت ظالم». ولا نريده أن يكون ظالماً لأن الكتب هي قلوب الناس في أيدي الناس!.

الهوامش:

(*) اعتمد في هذه المقالة على النسخة الإنكليزية من كتاب «مقاتل من الصحراء» (الناشر هاربر كولينز ـ ٤٩٢ صفحة ـ ٢٥ جنيه استرليني ـ لندن ١٩٩٥) وما نشر منه من مقتطفات بالعربية في جريدة «الحياة» ـ لندن، بين ١٩ أيار و٨ تموز ١٩٩٥.

(١) محاضرة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن ـ «الحياة»، لندن ـ ٢٤/٥/ ١٩٩٥.

(٢) الحلقة ١٥ ـ « بعد العاصفة: استراحة المقاتل» ـ «الحياة»، لندن ـ ٣/٧/ ١٩٩٥. الفصل ٢٣ من الكتاب.

(٣) راجع مقالة روبرت فيسك ـ «الانديندنت»، لندن ـ ٢٤/٦/ ١٩٩٥.

(٤) راجع مقالة عبد الله الجفري ـ «نقطة حوار»، «الحياة»، لندن ١٢/٦/ ١٩٩٥.

(٥) راجع جريدة «الشرق الأوسط»، لندن ـ ١٤/٥/ ١٩٩٥.

(٦) حديث مع رئيس تحرير «الحياة»، لندن ـ ١٩/٦/ ١٩٩٥.

(٧) محاضرة في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن حول أمن الخليج ـ «الحياة» ـ لندن ١٨/٥/١٩٩٥.

(٨) خطاب خلال غداء أقامته شركة «أوكسيدنتال» للنفط في لوس انجليس ـ «الحياة» ـ ١١/٦/ ١٩٩٥.

(٩) محاضرة في كلية الحرب التابعة للجيش الأميركي في كارلايل في ولاية بنسلفانيا ـ «الحياة»، لندن ـ ٢/٦/ ١٩٩٥.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) محاضرة في المعهد الكندي للشؤون الدولية في تورنتو في كندا ـ «الحياة»، لندن ـ ١٤/٦/ ١٩٩٥.

(١٤) راجع عرض وترجمة هذا الفصل في «الحياة» ـ لندن، ٨/٧/ ١٩٩٥.

(١٥) راجع مقالة انتوني هـ. كوردسمان مترجمة في جريدة «الحياة»، لندن ـ ٤/٧/ ١٩٩٥.

(١٦) راجع مقالة عرفان نظام الدين «من الحياة» ـ «الحياة»، لندن ـ ٢٣/٥/ ١٩٩٥.

ثورة جزيرة
قبل الغرق

■ إن أهم ما سيعنينا في مواجهة هذه المرحلة الخليجية الجديدة هو جو الميوعة السياسية في العالم العربي اليوم وعملية الدفع لقبول ما لا يُقبَل من حلول مطروحة في ساحة التفاوض، ستؤدي إلى أن عربياً لن يساعد أو يعطي عربياً آخر من الآن فصاعداً. العربي يعطي لواشنطن، وواشنطن تسعى لإيجاد حل وتأمر بالدفع.

بكلام آخر، أن موافقة الولايات المتحدة على المساعدة في إيجاد حل للمشكلة موضوع النزاع، مرتبطة بموقف الأطراف المعنية من اتفاقات السلام ومفاوضات الشرق الأوسط. حتى أصحاب المال الخليجي أنفسهم لم يعودوا يمونون عليه. الصندوق معهم، لكن المفتاح في البيت الأبيض.□

الدور السعودي واللاعب الإيراني

■ «رأى طير رجلاً يحمل بندقية. فقال في سره: إذا كان حكيماً، فلن يطلق النار عليّ. وإذا كان غبياً، فلن يصيبني».□

قول من أبخازيا[1]

لا بد من لفت النظر إلى أن حكومة البحرين التي استقالت في حزيران ١٩٩٥، قد عاشت عشرين سنة كاملة. وأن رئيس الوزراء نفسه الذي شكّلها قبل حوالى ربع قرن، (الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة) قد أعيد تكليفه من جديد، فأعاد بدوره تشكيلها كما كانت. ولم يخرج منها سوى خمسة وزراء، هم الأكثر كفاءة والأقدم عهداً والأكثر خبرة في تسيير شؤون الدولة. مع العلم أنه لم يكن في الحكومة السابقة مشاغب واحد أو معترض ـ أو معارض ـ واحد. وتشير الدلائل إلى أن حكومة البحرين العتيدة ستعيش ربع قرن آخر، هذا إذا بقي وزراؤها على قيد الحياة.

ظاهرة الحكومات المستمرة منذ عقود وعقود في دول الخليج العربي، دون تغيير يُذكر، إلاّ ما ينجم عادة عن وفاة وزير أو استقالة آخر (إذا سمح له بذلك قبل أن يُعفى من منصبه) هي ظاهرة جديرة بالتمعن. وأهم ما في هذه الظاهرة أن الحكومات في تلك

الدول يرأسها عادة الملك أو السلطان أو الأمير أو ولي العهد (ما عدا البحرين حيث يرأسها شقيق الأمير، والإمارات حيث يرأسها ـ في نظام شبه فيديرالي ـ حاكم دبي) والتي يُعتبر استمرارها بأشخاصها، استمراراً للنظام وعلامة على الاستقرار في البلاد وعلى الطاعة التامة لرأس الدولة. بينما يوحي التغيير ـ ولو بين حين وآخر ـ بعدم حسن الاختيار لصاحب الحكومة، بقدر ما يوحي بشيء من الديموقراطية، حتى عندما يتم تدوير السلطة بين مجموعة أشخاص غير مشكوك في ولائهم للنظام.

فالتغيير ـ في العادات والنظم والأشخاص ـ كلمة مكروهة في تلك الأنظمة. بالإضافة إلى أنه تتشكل مع الزمن لغة مشتركة بين رئيس الحكومة ووزرائه، يعتاد عليها كما يعتاد على وجوههم، ويرتاح إلى أنهم أصبحوا ينفذون تعليماته ويفهمون رغباته «على الطاير». وهذا عامل أساسي في العلاقة بين الآمر والمأمور. فالتغيير لأجل التغيير ـ ولو لضخ دم جديد وكفاءات جديدة ـ أمر ممجوج، وخاصة أنه قد يتم تارة تحت ضغط شعبي معين (كما حدث في البحرين) وطوراً تحت إلحاح سياسي محلي أو خارجي، مما يؤثر في هيبة الحاكم. لذا فالاستقالة ممنوعة، والإعفاء هي الكلمة المهذبة للطرد. ونادراً ما يتم ذلك، إلاّ إثر خلاف سياسي حاد، أو وشاية شخصية، كما حدث للدكتور غازي القصيبي عندما كان وزيراً للصحة في السعودية فأعفاه الملك فهد من منصبه في ١٨ نيسان ١٩٨٤، عقب نشر قصيدته الشهيرة: «بيني وبينك ألف واش ينعب»، في جريدة «الجزيرة» السعودية في ٥ آذار ١٩٨٤. والتي فُهم منها أنه يطالب بالإصلاح وينتقد الفساد[٢].

بالطبع لم تكن استقالة حكومة البحرين بسبب قصيدة كتبها أحد

الوزراء، على الرغم من توافر الموهبة الشعرية في بعضهم، إنما كانت بسبب الاضطرابات التي بدأت في تشرين الثاني ١٩٩٤، والتي وصلت إلى الشارع واستمرت حتى عشية تأليف الحكومة، وما بعدها.

□ □ □

اضطرابات البحرين التي بدأت في خريف ١٩٩٤، لم تكن أزمة بحرينية بالمعنى المحلي المجرد، بقدر ما كانت مكاناً لأحداث مسرحها البحرين، ولكنها موجهة ضد السعودية في الدرجة الأولى. فالبحرين، مجتمع مسالم ومتآلف منذ القِدم. وآل خليفة، الأسرة الحاكمة، غير مختلف عليها بين البحرينيين، سنّة وشيعة. فهم منذ أن جاؤوا إلى البحرين من الزبارة في جنوب شبه جزيرة قطَر في العام ١٧٨٣ (أي قبل حوالى ٢٢٢ سنة)، مراعون لأوضاع البحرين الخاصة[٣]. لكن الجديد الذي حدث في البحرين، أن السعودية بُعيد استقلال البحرين في العام ١٩٧١، أخذت تعامل تلك الجزيرة (قبل بناء الجسر مع السعودية في العام ١٩٨٧) وكأنها جزء من إقطاعها في المنطقة الشرقية. ولما قامت الثورة الإيرانية في ١١ شباط ١٩٧٩، خافت السعودية من المد الإسلامي الشيعي الذي مثلته ثورة آيات الله في طهران، وأخذت تضغط على النظام في البحرين، التي يشكل الشيعة نسبة كبيرة من سكانها، البالغ عددهم حوالى ٣٥٠ الف نسمة، لعزل الشيعة عن مسار الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، وعدم إشراكهم في وظائف الدولة، خوفاً من تعاطفهم مع إيران. وبهذا العمل الأخرق، تمّ بشكل غير مباشر، رمي الشيعة في البحرين، في أحضان إيران.

صحيح أن الوهابية في السعودية، هي مذهب معاد اجتماعياً بطبيعته لكل ما هو غير وهابي، وأهم خصائصه أنه يكفّر الشيعة تكفيراً كاملاً، إلاّ أن في تحريضه النظام البحريني السني وتركيبته الخاصة، على استعداء الأكثرية الشيعية في البلاد، إدارة ظهر للتكوين التاريخي والطبقي لمجتمع البحرين المتآلف. فالشيعة في البحرين شاركوا في كل الحركات الوطنية عبر التاريخ، ووقفوا مع عروبة البحرين وحكم آل خليفة في الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة في آذار ١٩٧٠ لتقصي الحقائق عن وضع البحرين ورغبة شعبها في الحفاظ على عروبته. وكان هذا الاستفتاء الخطوة العملية التي حدّت من المطامع الإيرانية أيام الشاه والتي كانت قد خيّمت فوق البحرين خلال نصف قرن. وكان البحرينيون الشيعة في طليعة الذين أكدوا لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة (في حينه يوثانت) الذي أجرى الاستفتاء، أن البحرين عربية وأن المطالبة الإيرانية بالبحرين لا أساس لها تاريخياً وثقافياً وسياسياً، تاركين عنده الانطباع الحقيقي بأنهم وطنيون مؤمنون بعروبة البحرين ورافضون لهيمنة الشاه، بقدر ما تركوا عنده انطباعاً عن مدى رقي البحرين شعباً وبلاداً[٤].

كان قد سبق لشيعة البحرين أن شاركوا في كل الحركات الوطنية خلال فترة الاستعمار البريطاني، وكانوا في طليعة الوطنيين الذين جرى نفيهم إلى جزيرة «سانت هيلانا» في الخمسينات. عندما تصدوا لحلف بغداد وتظاهروا ضد زيارة سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا الأسبق عند زيارته للبحرين في العام ١٩٥٦. كذلك وقف شيعة العراق مع بلادهم ضد خطر الهيمنة الإيرانية وحاربوا في

صفوف جيش صدام ضد إيران طوال ثماني سنوات وأثبتوا أن عروبتهم فوق أي شك ومن دون أي لبس.

عبر هذه السياسة السعودية، اختل النسيج الاجتماعي في البحرين. ولجأت حكومة البحرين بعد حوالى عشرين سنة من الاستقلال إلى سياسة جديدة من نوعها، وهي تسفير أو طرد مواطنيها الشيعة من بلادهم ونفيهم إلى الخارج. والقانون الدولي والأعراف السياسية يسمحان للدولة بسجن المواطن ومحاكمته وحتى إعدامه في حال اقترافه جرماً يستحق ذلك، إنما لا يسمحان لها بنفيه من وطنه. وهكذا أصبح على المواطن البحريني الشيعي ـ كما المواطن السعودي الشيعي ـ أن يثبت براءته وولاءه طوال الوقت للنظام، لأنه متهم دائماً. لذلك منعت عنهم الحكومة وظائف الجيش والشرطة كما منعت عنهم وظائف التعليم والتربية وسواها من الوظائف «الحساسة» في الدولة.

وعلى عكس الشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية، حيث دجّنوا من أيام الملك عبد العزيز و«ثورة الاخوان»، ظل الشيعة في البحرين مواطنين محترمين يتمتعون بالمساواة مع سنّة البحرين، ويمارسون بكل حرية شعائرهم الدينية ومنها «التمرد» و«المعارضة» للحكم بطريقتهم الخاصة، على جاري الألفة التي كانت بينهم وبين آل خليفة من الحكام. كل هذا في الوقت الذي تعوّد الشيعة في السعودية على الخنوع للنظام الحاكم في نجد منذ ظهور الدولة الوهابية الأولى. وكان الملك عبد العزيز يقول عن الشيعة في بلاده إنهم: «دجاج مناقيرها من حديد»[٥]. وقد انتقل هذا الموقف من الأب إلى الابن، إذ لم يقم الملك فهد بتنفيذ بنود الاتفاق مع

المعارضة الشيعية الذي تمّ التوصل إليه في العام ١٩٩٣، بانتظار ما ستسفر عنه اضطرابات البحرين. فإذا كسبت المعارضة الشيعية في البحرين الجولة ضد النظام، واشتد ساعدها، وأصبحت سابقة قد «تستأنس» بها المعارضة الشيعية في المنطقة الشرقية من المملكة، عمد إلى تحقيق مطالب هذه الأخيرة ـ أو جزء منها على الأقل. أما وقد فشلت المعارضة البحرينية في إرغام النظام على التغيير في مساره، وإن كسرت من حدة تعاطيه معها، فإن الملك فهد لم يقم بتنفيذ اتفاقه مع المعارضة الشيعية السعودية، إلاّ السماح لهم بالعودة إلى البلاد وإعادة جوازات سفرهم. أما عدا ذلك فما زال حبراً على ورق(٦).

ووضعت السعودية يدها على الأمن في البحرين إثر بداية الاضطرابات مباشرة، حتى أصبح يقال إن وزارة الداخلية البحرينية قد أصبحت مديرية في وزارة الأمير نايف بن عبد العزيز في الرياض. واتضح للكثير من البحرينيين أن الجسر الذي بني بين البلدين قد قضى على استقلال البحرين وسهّل قضم السعودية للبحرين نهائياً. وهذا ما لم يألفه آل خليفة، ولا شعب البحرين بكل فئاته.

□ □ □

كان لاضطرابات البحرين أسباب ثلاثة أساسية، كلها داخلية. وما ذكر عن تدخل خارجي، جاء لاحقاً لهذه الأسباب، وعاملاً مُستغِلاً لها. هذه الأسباب هي:

□ **أولاً:** الوضع الاقتصادي السيئ في البلاد، والذي ازداد سوءاً منذ حرب تحرير الكويت في العام ١٩٩١، إذ تمثل في ارتفاع

البطالة في البحرين وازدياد العمالة الأجنبية المستوردة من مختلف أنحاء العالم (الآسيوية في غالبها) التي زاحمت أهالي البلاد في لقمتهم.

□ **ثانياً**: الوضع الطائفي المتدهور بين السنّة والشيعة من أهالي البحرين، الذي ازداد أيضاً تدهوراً منذ حرب «عاصفة الصحراء»، وكانت معالمه قد بدأت تظهر في الحرب العراقية ـ الإيرانية، مما دفع إلى التمييز بين الطائفتين على حساب حرمان الشيعة من فرص العمل، أو التساوي على الأقل مع السنّة.

□ **ثالثاً**: الوضع السياسي المتردي لغياب أي نوع من أنواع الحياة السياسية منذ تعطيل دستور ١٩٧٠ (في العام ١٩٧٥) الذي أقر مبدأ مجلس وطني منتخب وحكومة خاضعة للرقابة والمساءلة والاستجواب.

بين هذه الأسباب الثلاثة، يتصدر الموضوع الطائفي واجهة الأحداث في البحرين، مما يدفع إلى التصدي له تفسيراً. يذكر الناس أنه في الخمسينات والستينات، إبان المد القومي العربي الوحدوي وزخم العهد الناصري، تضاءل موضوع الخلاف السنّي ـ الشيعي في البحرين، وأخذت الفوارق تنحسر، والتمايز ـ أو التمييز ـ بين الفريقين يصبح غير ذي موضوع. ومع سقوط المفاهيم القومية ـ العروبية ـ الوحدوية ـ الاشتراكية (بما فيها الماركسية) بعد هزيمة حرب ١٩٦٧، ثم وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في العام ١٩٧٠ ومن ثم أفول عهده، عاد التشنج بين السنّة والشيعة، وبدأت الأصولية الدينية التي حاربت المفاهيم القومية ولم تستوعبها منذ نشوئها، تحاول أن تكون بديلاً منها. ولم يحاول الأصوليون في دعواهم أن يكون الإسلام فوق القومية أو فوق المذهب الواحد، بل

مضاداً ورافضاً ومعانداً له. وتفشت المذهبية بين أوساط العامة من الناس، عند قيام الثورة الإسلامية في إيران بزعامة آية الله الخميني وتأسيس «ولاية الفقيه».

عبر التاريخ، كان للشيعة مظالم في البحرين. وهذه المظالم تعود إلى غياهب تراث الدولة الفاطمية وقيام دولة القرامطة في البحرين. ولكن هذه المظالم كادت تختفي بُعيد العهد الناصري، ومع عهد البحبوحة المالية والطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ العام ١٩٧٣ إلى العام ١٩٨٢. فخلال عقد كامل من الزمن، غطت الوفرة المالية الفوارق بين الطائفتين وأسكتت الكثير من المطالب. حتى حدث الهبوط الاقتصادي في الخليج وتدهورت أسعار النفط وبدأ شحّ المال. وأخذت الضائقة الاقتصادية تصيب أول ما تصيب من ليس له نفوذ سياسي في البلاد. فأصابت شيعة البحرين. ووصلت البطالة في العام ١٩٩١ إلى ١٥ بالمائة (وبعضهم يقول ٢٥ إلى ٣٠ بالمائة) من مجموع السكان. ومن أصل الـ١٥ بالمائة من العاطلين عن العمل في البحرين، كانت نسبة الشيعة بينهم تشكل ٧٥ بالمائة[٧].

في العشرين سنة الأخيرة على الأقل، بدأت أوساط السنّة تتناقل الكلام عن أمر اعتبره قادة الطائفة أنه «أمر مروع». وهو تكاثر الشيعة وازدياد عددهم وكأنه خطة مقصودة لتغيير الديموغرافية على أرض البحرين. حتى بلغ عدد الشيعة في تقرير الخبراء اليوم ٦٥ بالمائة مقابل ٣٥ بالمائة للسنّة من مجموع سكان البحرين. وكان السنّة يتناقلون في مجالسهم كيف يدعو رجال الدين الشيعة ويعظون أفراد طائفتهم للتكاثر ويدفعونهم في هذا الاتجاه. واعتبر الكثير من السنّة أنها خطة مدبرة، سبق أن تمّ تنفيذها في لبنان

والعراق خلال الربع الأخير من هذا القرن. وكان الدافع إلى ذلك الشعور لدى الشيعة بأنه آن الأوان ليتخلصوا من عقدة كونهم أقلية، ويتحولوا إلى أكثرية في تحالف منطقي وطبيعي مع الزمن. فكان لا بد من تغيير الخليج ديموغرافياً، مما يفرض على حكّامه واقعاً سياسياً يتطلب التعامل معهم على أساسه، وبالتالي يكون بداية التغيير.

□ □ □

وتعتقد مجموعة من السياسيين الموالين تاريخياً للنظام، أن موضوع الفساد المالي لم يكن معروفاً بهذا الاتساع في البحرين، حتى أدخل الأمراء السعوديون إليها ما أطلقوا عليه في البحرين اسم «الثقافة الملكية السعودية» Saudi Royal Culture في مجال الأعمال. إذ أوحوا إلى أفراد النظام باتباع الأسلوب السعودي، وهو أن يكون لهم حصة في كل مشاريع الدولة التي تمر عليهم. مع الفارق أن الصفقات في السعودية تحمل معها عادة أرقاماً فلكية والمال وفير فيها، وبالتالي فإن العمولات والحصص التي يتقاضونها لقاء التسهيلات التي يقدمونها لا تلفت النظر كثيراً، لأن «الكعكة» كبيرة والبلد شاسع وعدد الوسطاء كبير. بينما البحرين بلد صغير جداً، والناس كلهم يعرفون بعضهم البعض، وأرقام الصفقات «متواضعة» والعمولات صغيرة ومحتكرة من قبل طبقة معينة. لذلك يتداول الناس في أخبارها أكثر، ويصبح تأثيرها في مجرى الاقتصاد الوطني أكبر. هذا الاقتصاد ازدادت الهيمنة السعودية عليه عندما قررت السعودية لسنوات خلت أن تعطي البحرين حوالى ٣٠ ألف برميل يومياً من حقل النفط «أبو سعفة» لدعم الموازنة البحرينية. وحقل «أبو سعفة» يقع في المياه الإقليمية بين البحرين والسعودية.

ويشكل ما تعطي السعودية منه للبحرين ثلثي إنتاجه. ولم يسمن هذا الدعم السعودي غير الكافي البحرين ولم يغنها من جوع. فلا هو غطى العجز ولا هو دفع بعجلة الاقتصاد البحريني، بينما أصبحت البحرين معتمدة عليه كدخل ثابت لا تستطيع التخلي عنه، مما أوقعها في قبضة السعودية بشكل دائم.

وازدادت أعباء البحرين الاقتصادية عندما تفجّرت قضية الحدود بينها وبين قطر إثر الخلاف بينهما على جزيرة «حوار» وجزيرة «فشت الديبل»، بازدياد نفقات التسلح، مما ألهى الدولة عن التطلع إلى مشاكلها الأخرى. وقفزت موازنة الدفاع في البحرين، من أرقام متواضعة لجيش صغير لا يذكر، إلى ١٠٠ مليون دينار في العام ١٩٩٤. وبسبب هذه المشكلة رزحت البحرين تحت ضغط اقتصادي جديد.

وإذا كان النمو الديموقراطي يلحق بالنمو الاقتصادي، فإن المعالجة الاقتصادية للوضع البحريني يجب أن تسبق أي معالجة. فمنذ أن انخفض دخل الدولة في السنوات الأخيرة، بانخفاض إنتاج النفط وكذلك أسعاره، أغلق باب المشاريع الجديدة في الموازنة البحرينية، بعد أن كانت الدولة تقدم كافة الخدمات الاجتماعية مجاناً، وتمنح أراضي بلا مقابل وتؤمن قروضاً بلا فوائد للإسكان، مما أدى إلى تأذي السوق من جراء انخفاض الانفاق الحكومي. وساعد انكماش المساعدات الاقتصادية من الدول المجاورة، والإعلان أن لا مشاريع جديدة في المستقبل المنظور، على زيادة تأثير الصدمة في الناس.

وعندما اتضح عدم وجود بدائل سهلة، بدأ الكلام عن السياحة كقطاع يستوعب أيدي عاملة (نصف مهرة) لا تحتاج إلى تدريب

كبير. بينما الكلام عن الصناعة راوح دون أن يقطع شوطاً بعيداً، لأن الصناعة في البحرين أمر صعب، على الرغم من توافر المواد الأولية لها كالغاز والنفط، وعلى الرغم من وجود ثاني أكبر مصنع للألمنيوم في العالم فيها. كذلك توافر الأيدي العاملة، إلاّ أن هذه العمالة تحتاج إلى مهارة وتدريب طويل وصعب ومعقد، وإلى تقاليد عمالية وأنظمة نقابية غير متوافرة من ناحية، ولا يتحملها النظام من ناحية ثانية. وضاع الحديث بين الكلام الأول والكلام الثاني، واكتفت الحكومة بإعادة طرح مشروع «بحرنة» الوظائف الذي يجرجر منذ سنوات طويلة، وهو إعادة التوظيف بإعادة التدريب على الوظائف.

ولم يبق مطروحاً على الساحة في الوضع الراهن، إلاّ البحث في بيع القطاع العام ـ أي الخصخصة ـ كحل لتفاقم الأزمة الاقتصادية. وفي حال تمّ ذلك فلا بد أن ترتفع كلفة الخدمات ـ كالهاتف والكهرباء والماء والغاز والمحروقات ـ إلى درجة كبيرة، فيصبح من المتعذر على الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تعاني حالياً من ازدياد النفقات والضرائب، مواجهتها. وهذا ينجرّ على قطاعات التعليم والصناعة المحلية وخدمات المرافق. فإذا كان النمو الاقتصادي عاملاً مساعداً على النمو الديموقراطي للدولة، فإن النظام القبلي تمكن من بناء بيروقراطية كبيرة في الربع الأخير من هذا القرن، عطلت احتمال «انتقال سلمي» من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن دون قلاقل.

□ □ □

لما تحرك الشارع أول ما تحرك في البحرين في صيف ١٩٩٤، كانت المطالبة بالدستور، التي تعاطف السنّة من الطبقة الوسطى وما

دون، مع الشيعة فيها. كذلك تعاطف معهم المثقفون السنّة من محامين وأساتذة مدارس وجامعات. وعلى الرغم من أنه ليس للشيعة نفوذ اقتصادي يتماشى مع حجمهم السكاني، ولا يثقون تاريخياً بآل خليفة، إلاّ أن الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ظل رمزاً لكل البحرينيين غير مختلف عليه وفوق الجميع. وأبقى الأمير أبوابه مفتوحة لكل أهالي البحرين، سنّة وشيعة، محاولاً التقريب بين كل الفرقاء واستيعاب المطالب والخلافات. ولم يغضب الشيخ عيسى إلاّ عندما بدأ التخريب في الشوارع وإحراق المدارس وقتل عناصر الأمن. وعلى الرغم من ذلك ظل الأمير محتفظاً بشعرة معاوية، يرخيها أكثر مما يشدها.

ولم يكن الشيخ عيسى ضد الاستماع إلى مطالب الناس، إنما رفض أن يبحث في هذه المطالب تحت سيطرة الغوغاء على الشارع، وخاصة بعد حوادث التخريب التي وقعت في الأرياف والقرى الشيعية، من حرق وسرقة وقتل. فقد كان همه أن يحمي هيبة الدولة أولاً. وهكذا رفضت السلطات أن تفاوض المعارضة ما دامت عناصرها تقوم بعمليات تخريب. لذلك وأهمها كانت حملة الاعتقالات الواسعة التي قامت بها الحكومة والتي بلغ عدد المعتقلين في مرحلة من مراحلها أكثر من ثلاثة آلاف شخص. والجدير بالملاحظة أن «عمليات التخريب» التي عرفتها البحرين طوال أشهر الأحتجاجات، لم يستعمل فيها السلاح إطلاقاً، ولم تجد أو تصادر قوات الأمن قطعة سلاح واحدة ما عدا «قنابل مولوتوف» وحجارة وبنزين وعصي وقضبان، التي هي «السلاح الشرعي» للجماهير المقموعة.

□ □ □

لم يكن يوجد في حكومة البحرين الثالثة منذ الاستقلال، ما يلفت النظر، سوى أنها أدخلت خمسة وزراء شيعة بدلاً من ثلاثة، وأعطت حقيبة العمل والشؤون الاجتماعية لأحد أغنيائهم (عبد النبي الشعلة) الذي لا يعتبره الشيعة ممثلاً لهم، وكأن الحكومة بذلك قد ألقت المسؤولية على واحد منهم لإيجاد حل لمشكلة البطالة المتفشية بينهم. وليس في تشكيلة الحكومة الجديد ما يوحي - ولو من طرف خفي - بأن النظام في البحرين على استعداد لأن يستجيب لطموحات أو مطالب المعارضة بمختلف فصائلها - الشيعية والسنّية، الليبرالية والمحافظة، الديموقراطية والدينية. فالثلاثون ألف مواطن بحريني الذين وقّعوا العريضة التي رفعت إلى الأمير في خريف ١٩٩٤، وطالبوا فيها بعودة الدستور والحياة البرلمانية، والتي كانت بداية الحركة الاحتجاجية في البلاد، لن يجدوا في هذه الحكومة (ليس بينها سوى خمسة وزراء جدد) التي خبروها وعرفوا كل وزرائها لسنوات وسنوات، ما يشجعهم على الاعتقاد أن التغيير قادم لا ريب فيه، وخاصة عندما يكون جلّ اهتمامها في بيانها الوزاري الأول دعم وتطوير قوى الأمن والدفاع، «وأن التنمية تحتاج إلى من يحميها من شروط العبث بها وأن كل تطور يحتاج إلى قوة قادرة لتسانده»[٨].

في وجه هذا العناد الحكومي، حيث إن السلطة لم ترَ في اضطرابات البحرين إلاّ وجهها الأمني، بدت حركة المعارضة منقسمة بين «العلمانيين» دعاة الديموقراطية الذين يطالبون بانتخابات بغض النظر عمّن يأتي، وبدستور يساوي بين المواطنين، بغض النظر عمّن هم الأكثرية ومن هم الأقلية من جهة، وبين الإسلاميين (شيعة وسنّة) دعاة العودة إلى الأصولية

الإسلامية المتأثرين بالتجربة الإيرانية والجماعات الإسلامية في مصر وجبهة الإنقاذ في الجزائر، الذين يطالبون بدولة إسلامية والرافضين لمبدأ الانتخابات والديموقراطية وتداول السلطة المدنية من جهة ثانية.

صحيح أن الحكومة عززت هذا الانقسام وحاولت استمالة الجانب «العلماني ـ الليبيرالي» تحديداً، عندما اعتبرت أن المعارضة مرتبطة برجال الدين الشيعة المعروفين بتشددهم وبولائهم لإيران، وإن الطريق إلى الديموقراطية لا يمر عبر الإسلاميين الذين لا يؤمنون بها ولا يريدونها، بل عبر مؤسسات الحكومة والعمل مع النظام لتطوير مؤسساته التي تأمل من طريق تحسين الأوضاع الاقتصادية أن تحدث بعض الإصلاحات التي ستقود إلى نوع من المشاركة، من دون أي تحديد لنوع أو طريقة هذه المشاركة. لكن حركة المعارضة ـ على انقسامها ـ بدت غير معنية بهذه الوعود الهوائية، التي ليس هناك ما يدعمها على أرض الواقع، ولاقتناعها الأساسي أن أي تغيير ديموقراطي ليس وارداً في المنظور القريب، ما دامت السعودية تمنع أي خطوات في هذا الاتجاه.

في موضوع الديموقراطية، يقول البحرينيون أنه لو كان عندهم المال لكان عندهم الديموقراطية. ويضربون مثلاً في المقارنة بينهم وبين الكويت التي لولا المال الذي تملكه لما توافرت لها الديموقراطية التي تمارسها. فالحياة البرلمانية التي تعيشها الكويت بعد التحرير، من إجراء انتخابات وقيام مجلس أمة وعودة إلى الحياة الدستورية، سببها الأساسي توافر المال الذي وفر لها حرية الاختيار. وبالتالي فهي لا تخاف السعودية في هذا المجال لأنها ليست في حاجة مالية إليها. بينما البحرين دولة فقيرة تحتاج إلى مساعدة السعودية

(ومساعدات غيرها من دول الخليج الغنية) وبالتالي لا تستطيع أن تلعب بورقة الديموقراطية، ما دامت هذه الورقة مرفوضة لدى الجارة الكبرى التي يربطها بها جسر لا تمر عليه الانتخابات ولا يمر عليه الدستور ولا تمر عليه المشاركة الشعبية، ولا يمكن أن تمر عليه أي حركة احتجاج ضد النظام.

ولسان حال البحرينيين يؤكد أن المال يعطيك الحرية، وبالتالي يمكن أن يعطيك الديموقراطية، إذا توافرت الإرادة الشعبية وتوافرت التقاليد الليبيرالية في مجتمع قبلي كالمجتمع البحريني. لذا يرى أركان النظام في البحرين، أن تجربة مجلس الشورى المعيّن، هي تجربة منسجمة مع تجارب مجالس الشورى الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، وكلها مجالس مختارة من قبل الحاكم وليست منتخبة. فالنمو «الديموقراطي» في البحرين يجب أن يبقى متساوياً مع نمو باقي دول الخليج، لا سابقاً له. أما الكويت فهي حالة استثنائية وفّرتها سابقة تاريخية عند الاستقلال، وحصّنها المال. وعندما حاول آل الصباح التلاعب بها، ارتدعوا عنها عندما واجهتهم المطالب الشعبية العارمة والضغوط الأميركية المتتالية. وهذا أمر غير متوافر للبحرين.

□ □ □

من السهل جداً في بلد كالبحرين، أن تتهم الحكومة بعد اضطرابات دموية أسفرت عن عدد كبير من القتلى واستمرت بلا توقف أشهراً طويلة، بأن وراء ذلك «أيادٍ خارجية». وقد دعمت السعودية هذه الاتهامات بشكل تصريحات علنية لوزير الداخلية السعودية الأمير نايف بن عبد العزيز. ولم تسمِّ البحرين ولا

السعودية هذه «الأيادي الخارجية»، إلاّ أن من الواضح أنهما كانتا تقصدان إيران. حتى الحكومة البحرينية بلسان وزير إعلامها سمّت حزب الله، وحركة أمل في لبنان بأنهما يقفان وراء الاضطرابات. وأبلغت وزارة خارجية البحرين الحكومة اللبنانية احتجاجاً بهذا المعنى، لكن سرعان ما عادت حكومة البحرين واتهمت إيران رسمياً ومباشرة بضلوعها في اضطرابات الجزيرة.

وكان من الواضح أن الحكومة الإيرانية كانت مستفيدة من توتر الأوضاع في الجزيرة التي كانت تعتبرها جزءاً من أراضيها حتى قبل ٢٥ سنة، وكان لها ممثل في برلمان الشاه حتى العام ١٩٧٠. ولم يكن لدى إيران من مانع في إحراج السعودية من طريق البحرين. ولم يكن يضير إيران أن تكون اضطرابات البحرين بمثابة رسالة موجهة إلى السعودية تنذرها بما يمكن أن يحدث عندها. لكن إيران ـ الدولة تخطط عادة على مستوى المنطقة لا على مستوى بلد صغير كالبحرين. فما حدث في البحرين لا يخدم أغراضها في غياب مخطط أكبر. وكان من المنطقي أيضاً أن يكون لإيران دور بديهي، ولكن لم يكن لها دور أساسي. أما الدور البديهي فيعود إلى الظروف التاريخية بين البلدين، والتواجد الشيعي الكبير في البحرين، و«التعاطف» الذي تدّعي إيران أنه متوافر بينها وبين شيعة البحرين. أما الدور الأساسي في التحريض فكان ينتقص إلى الأدلة، وإلى غياب المصلحة الإيرانية في تقويض النظام البحريني في هذه المرحلة السياسية بالذات.

كذلك من السهل جداً أن لا ترى الحكومة القديمة بثيابها الجديدة من أزمة بلادها، سوى «أيادي خارجية»، وهي تعلم علم اليقين، أن لا تلك الأيادي هي في المكان الذي أشارت إليه، ولا الأزمة هي

في تلك المذهبية التي حاولت ان تضفيها عليها. فأهل البحرين يعرفون ان أزمة بلادهم هي ـ أولاً وأخيراً ـ أزمة المشاركة في القرار السياسي والاقتصادي، مدركين أنهم مقبلون على القرن الواحد والعشرين في ظل حكومة ما زالت غير راغبة في الاعتراف أن الزمان يتقدم والعالم يتغيّر. فالبحرين بلد يعلن عادة عن مشاكله لأنه بلد صغير، لا أسرار فيه، يعيش فيه شعب حضاري، حي، مالك لتاريخ عريق في الانتفاضات والثورات.

ولعل طموح أهل البحرين، أن تكون حكومتهم في حكمة ذلك الرجل في المثل الأبخازي الذي يحمل بندقية، فلا تطلق النار عليهم. لا في غبائه، فتطلق النار عليهم ولا تصيبهم. وفي الحالة الثانية قد تصيب قدميها، فتضطر إلى العرج سنوات طويلة.

الهوامش:

(١) راجع كتاب يوسف توما البستاني «أمثال الشرق والغرب» ـ طبع بمصر ١٩١٢.

(٢) راجع كتاب جبران شامية «آل سعود: ماضيهم ومستقبلهم» ـ الطبعة الأولى، دار الأبحاث والنشر، بيروت ١٩٨٧.

(٣) راجع كتاب لبيب عبد الساتر «قصة الخليج» ـ دار المجاني، بيروت ١٩٨٩.

(٤) راجع كتاب رياض نجيب الريس «صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١» ـ النهار الخدمات الصحافية، بيروت ١٩٧٣.

(٥) راجع كتاب حافظ وهبة «جزيرة العرب» ـ القاهرة، ١٩٣٥.

(٦) راجع كتاب رياض نجيب الريس «رياح السموم: السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج ١٩٩١ ـ ١٩٩٤» شركة رياض الريّس للكتب والنشر، لندن ـ بيروت ١٩٩٤.

(٧) راجع جريدة «الغارديان» البريطانية ـ لندن، ١١ نيسان ١٩٩٥.

(٨) راجع تقرير «رويتر» ـ «السفير»، بيروت ٢٧ أيار ١٩٩٥.

الحماية الأجنبية والرعونة السياسية

■ لقد خضنا أربعة حروب أساسية ضد إسرائيل، وعشرين حرباً عربية فرعية، خسرناها كلها. خسرنا الأرض، وخسرنا السياسة، وخسرنا الاقتصاد، وخسرنا التنمية، ولكن صار عندنا نفط ومال، وأصبح بفضل الثروة كل شيء سهلاً. ونسينا أن العالم يعمل ليأكل، يصنع ليلبس، يخترع ليبيع.

صحيح أن الثروة في بلادنا لا تنمو على الأشجار، لكنها تنمو على الرمال. وعندما تجف الرمال، تعود شعوبنا إلى البداوة، وتندثر مدننا، ونجوع ثم تكنسنا رياح التاريخ. □

١ ـ الكويت

لباس «الحِداد السياسي»

■ «ولقد أصبح الغزو العراقي للكويت يشكل عذراً لكل عمل خاطىء عندنا».□

خالد سلامة
(رجل أعمال كويتي)[1]

قبل فترة وقعت عيني على خبر، تجاهلته في حينه، إلا أنني عدت وفطنت إليه في ذكرى غزو العراق للكويت. يقول الخبر أن المؤرخ الكويتي عبد الله الغنيم، الذي يرأس مركز البحوث والدراسات التابع لمجلس الوزراء في الكويت، يعد دراسة تقول أنه من الممكن (وأود أن أشدد هنا على كلمة من الممكن) أن تكون الكويت قد نشأت قبل نحو قرن من العام ١٧٥٠، وهو التاريخ الذي يسود الاعتقاد بأنه تاريخ نشأة الكويت الأولى كدولة. ويؤكد الغنيم أن «الوثائق والسجلات تدل على أن الكويت وجدت قبل ذلك التاريخ بنحو ١٣٠ سنة». ويضيف: «نحن حريصون على جمع المعلومات من جميع المصادر المتاحة كي نبني دراستنا اعتماداً عليها»[2].

وما لفت نظري إلى هذا الخبر مجدداً، ليس الدقة العلمية التي يتمتع بها المؤرخ الكويتي بانكبابه على جميع المصادر ليؤكد صحة نظريته، إنما لصدور قرار في الكويت يحض على استخدام التاريخ كساحة صراع دعائي، لإثبات أن الكويت ليست ولم تكن أبداً

جزءاً من العراق كما تدعي بغداد، وأن العراق يفتقد إلى ذلك الحق التاريخي الذي على أساسه قام صدام حسين بتوجيه الدبابات صوب الكويت زاحفاً عليها في ذلك «الخميس الأسود» في الثاني من آب ١٩٩٠.

ولست أنا بصدد مناظرة الغنيم في اكتشافه «مرجعاً هائلاً» لمؤرخ عربي اسمه ابن العيسى يقول أنه جاب أرجاء الخليج العربي في العام ١٦١٣ حيث وردت أول إشارة تاريخية للكويت، وإشارته إلى وجود مؤرخ عربي آخر ورد ذكره في هذا المرجع، هو مرتضى بن علوان، يقول أنه زار الكويت في العام ١٧٠٩، ووجدها «بلد مزدهر ومنظم فيه أسواق»[٣]. وكأن هذا الاكتشاف، لو صح، يلغي تبعية الكويت التاريخية للعراق. ما أنا بصدده هو أن المركز الذي يرأسه الغنيم، مهمته دراسة الموضوعات ذات العلاقة بالسياسة المعاصرة، كمسألة ترسيم الحدود، من طريق إعادة كتابة التاريخ. وتساءلت كيف يمكن أن تستخدم تاريخ ما أهمله التاريخ، في إبطال ادعاء موثّق بادعاء مضاد مشكوك في صحته أصلاً، من أجل الوصول إلى حالة تكاذب سياسي لأهداف آنية يجري من خلالها تمرير وهم «وطني» مرحلي، بغية ترسيم حدود مع العراق، أو مع السعودية أو مع إيران. كل هذا من أجل قضية سياسية معاصرة، لا بد وأن تتغير بتغيّر الزمان والأشخاص، لا بتغير التاريخ والجغرافيا.

صحيح أن التاريخ يكتبه عادة المنتصرون، والكويت اليوم منتصرة والعراق مهزوم. ومن حقها أن تعيد كتابة تاريخها كما تشاء، ولكن التاريخ علّمنا أنه لا يكذب، وإن حوّر. ولا يحابي وإن تغاضى. ولا يمكن تزويره وإن أمكن تحريفه. إن غوبلز، وزير الدعاية

في ألمانيا النازية الذي حاول إعادة كتابة تاريخ أوروبا ليخدم الأغراض الهتلرية، عادت وارتدت عليه جنايته عند سقوط «الرايخ الثالث». ومسح التاريخ مجدداً صفحة سوداء من سجله.

إن التلاعب في التاريخ، كل سنة، عند حلول ذكرى غزو العراق للكويت، يذكرنا بضرورة الوعي بأن هذا الأمر لن يغيّر شيئاً من واقع الحال السيىء الذي تعيشه الكويت، ما لم تقدر هي أن تغيّر ما بنفسها، فتخرج من حالة «الحداد السياسي» التي تعيشها منذ ذلك اليوم المشؤوم، إلى رحابة التعامل المفتوح مع جيران أقوياء في منطقة غنية بالتاريخ أكثر مما هي غنية بالنفط. فالتنقيب عن النفط أسهل بكثير من التنقيب عن التاريخ. وعندما يصطدم الواحد بالآخر تقع عادة الكارثة.

□ □ □

ما يعنيني في هذا السياق أن سبع سنوات كاملة مرت على الثاني من (آب ١٩٩٠) حينما غزا العراق الكويت، وما زال الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت، مصراً على عدم نزع لباس «الحِداد السياسي» الأسود عن بلاده. فهو يعتبر أن الوقت لم يحن بعد لبحث مسألة إعادة العلاقات (الديبلوماسية وغيرها) بين الكويت والدول العربية التي كان موقفها من حرب الخليج الثانية مؤيداً للعراق. وهو يشير «أن للكويت وضعاً خاصاً» لا يستطيع أن يجاري باقي الدول الخليجية التي أعادت علاقاتها مع «دول الضد»[٤]. فبالنسبة إليه «كل يوم عاشوراء، وكل أرض كربلاء» حتى يسقط صدام حسين ونظامه في العراق، وحتى يفنى العرب الذين أيدوه عن بكرة أبيهم. وليس مهماً بالنسبة إليه، أيهما

يقع أولاً. ويذهب وكيل وزارة الخارجية الكويتية، سليمان ماجد الشاهين أبعد من وزيره، ليقول أن «لا فرق بين الحرب والوضع الراهن(...) لأن العراقيين لم يتخلوا عن لغة الانتقام والحقد والدم»[٥]. ويزايد في هذه الذكرى أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة على الحكومة بدعوته إلى «ضرورة التشدد مع بغداد، لأن النظام العراقي أثبت أنه لا يفهم إلا باستمرار الضغط عليه»[٦]. إذاً الحرب ما زالت معلنة من طرف واحد ما دام «الحداد السياسي» في الكويت قد أصبح طقساً من طقوس الدولة، تمارس شعائره الديبلوماسية بلذة عجيبة، ويتلمظ وزير الإعلام الكويتي الشيخ سعود الصباح بشروطه «المستقبلية»، وكأن بلاده هي صاحبة القرار الوحيد في هذا الشأن. فهو يقول أن «الهم الأساسي» لبلاده هو من يخلف صدام حسين عند سقوطه من السلطة، وما هي «طبيعة نظرته إلى الكويت»[٧]. فلدى الكويتيين، ممثلين بوزير إعلامهم، شروط، للرجل الذي سيحكم العراق مستقبلاً. وكأن ليس للعراقيين رأي في هذا الأمر. فإذا تطابقت هذه الشروط مع ما يريده الكويتيون، فكوا «الحداد السياسي»، وإلاّ فهم مستمرون في مناحتهم حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً. ويعترف وزير الإعلام الكويتي أن نظام صدام ما زال يخيفهم، وأنه عندما دفع بجنوده باتجاه الحدود مع الكويت في تشرين الأول ١٩٩٤، «أظهر استمراء الطبيعة العدوانية لدى بغداد(...) وأن الاعتراف العراقي بالكويت وحدودها خطوة لا يمكن الركون إليها». لذلك ما زال الهم الأساسي في الكويت ـ حسب تعبير وزير الإعلام ـ هو «مَنْ الذي سيخلف النظام الذي سيأتي إلى السلطة بعد صدام حسين، وما هي مواقفه تجاه الكويت»[٨].

وتقع الكويت بين ناقض ومنقوض، عندما نجد أن الطرف السياسي مستمر في إعلان الحرب، بينما الطرف الأمني اعتبر أن ظروفها الاستثنائية قد انتهت. فإذا بمجلس الأمة الكويتي يوافق بالإجماع في الأول من آب ١٩٥٥ على اقتراح بإلغاء محكمة أمن الدولة، وهي محكمة استثنائية كانت مكلفة بمحاكمة «المتعاونين» مع العراق إبان الاحتلال، معتبرة أن المبررات والظروف التي أوجبت إنشاءها في العام ١٩٩١ قد انتفت[٩]. وهي المحكمة التي قضت على عدد من العراقيين والفلسطينيين والأردنيين واللبنانيين اتهموا بالتعاون من الجيش العراقي، بأحكام تتفاوت بين السجن والإعدام. وإذا كانت الصفحة الأمنية قد أغلقت، فإن سجل الصفحة السياسية ما زال مفتوحاً لمزيد من عمليات الانتقام. وهكذا بين مأتم وآخر، والكويت ما زالت تتقبل العزاء وهي مجللة بالسواد السياسي، بعد انقضاء سبع سنوات على تحريرها.

□ □ □

لذلك أراد الشيخ صباح في زيارته الخاطفة إلى الرياض في ١٩ تموز ١٩٩٥ أن يغلق الملف الحدودي بين بلاده والسعودية، بالاتفاق على «نقاط محددة» في ما يتصل بترسيم حدودهما البرية والبحرية المشتركة. فإذا كان العراق، الدولة المجاورة إلى الشمال قد وافق، ولو بالإكراه، على ترسيم حدوده البرية والبحرية، والتي حصل الغزو بسببها أو تحت ادعائها، فكيف لو رفضت دولة حليفة كالسعودية إلى الشمال الغربي منها، قد تشكل في المستقبل تهديداً لها في ما لو تغيرت سياسة النظام. من أجل هذا كان السعي للاتفاق على «نقاط محددة» في مسألة ترسيم الحدود البحرية المشتركة، لأهمية الانتهاء من هذه المشكلة «بروح أخوية وإيجابية».

وكان ترسيم الحدود البرية بين الكويت والسعودية قد تم في العام ١٩٦٥، في ما يسمى بالمنطقة المحايدة (وهي من مخلفات الخرائط البريطانية ـ العثمانية في مطلع القرن العشرين) بحيث نالت السعودية حوالى ثلثي المساحة، فيما بقي استثمار النفط مناصفة. وتبلغ مساحة المنطقة المحايدة ٢٢٠ كيلومتراً مربعاً، وكان سبق الاتفاق عليها بموجب معاهدة العقير في العام ١٩٢٢، بين الملك عبد العزيز والشيخ أحمد بن جابر الصباح. واتفق على ترسيمها من جديد في هذه الزيارة.

والخلاف بين المملكة والإمارة حول الحدود البحرية، أكثر صعوبة من الخلاف على المنطقة المحايدة، إذ إن الإشكال الرئيسي بين البلدين يدور حول جزيرتي «قاروه» و«أم المرادم» المقابلتين للمنطقة المحايدة، بالاضافة إلى جزيرة «كُبُر» في شمالها، حيث تعتبر الكويت هذه الجزر الثلاث جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، الأمر الذي ترفضه السعودية رفضاً تاماً. وكان الخلاف الكويتي ـ السعودي على هذه الجزر قد انفجر في العام ١٩٤٩، عندما منحت الكويت شركة «أميركان أويل كومباني أوف كاليفورنيا» امتيازاً للتنقيب عن النفط في الجزر الثلاث المذكورة، فاعترضت السعودية وأوقفت الشركة الأميركية عملياتها منذ ذلك الحين[١٠].

فالهلع الكويتي من موضوع الخلافات الحدودية مع الجيران ينسحب على ظروف استمرار «الحداد السياسي» في البلاد، والذي عبّر عنه استعجال الشيخ صباح الأحمد وقوله لمجلس الأمة الكويتي: «اتفقنا على ترسيم الحدود البرية مع السعودية(...) أما في ما يتعلق بالحدود البحرية فلم تنته المسألة بعد(...) وقد بحثنا برؤية

مشتركة(...) أهمية الانتهاء من ترسيم الحدود البحرية المشتركة. وحين ننتهي من الحدود البحرية مع السعودية سنبدأ مع إيران في ما يتعلق بحدود الجرف القاري»[١١]. وليس من المعروف وجود أي كميات كبيرة من احتياط النفط في الجرف القاري بين الكويت وإيران. إلاّ أن ترك الحدود البحرية من غير ترسيم يؤدي بين حين وآخر إلى احتجاز إيران لعدد من القوارب الكويتية، بتهمة تجاوز المياه الإقليمية. لكن هذه المنطقة لا تشكل بؤرة نزاع كبير بحجم النزاع السعودي ـ الكويتي المحتمل.

وكان وزير الخارجية الكويتي يسعى مهرولاً بين عاصمة بلاده والرياض، توقاً إلى حل المشاكل الحدودية بين الكويت والسعودية، وخوفاً من أن يؤدي تأجيلها سنوات أخرى، إلى أزمة تفوق الأزمة العراقية ـ الكويتية خطورة وحجماً. في ذلك الوقت أعلن عن رفضه السماح أو الترحيب بزيارة أي مسؤول أو موفد عراقي إلى الكويت «إلاّ بعد الانتهاء من كل القضايا العالقة وتنفيذ العراق كل قرارات مجلس الأمن والالتزام بالمواثيق الدولية»[١٢]. لكنه لم يمانع في أن يجتمع مسؤولون من الكويت والعراق في أي بلد آخر، وفي أي وقت، إذا أظهر العراق «حسن النوايا وبرهن على صدق ما يردده ويروج له من رغبته في حل سريع لقضية الأسرى الكويتيين وإرجاع المسروقات التي نهبت من الكويت أثناء العدوان»[١٣]. إذاً ما زال الباب مفتوحاً، ولو مواربة، أمام لقاء كويتي ـ عراقي لو أقر العراق بكل مطالب الكويت. لولا أن الكويت ما زالت مصرة على إبقاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، والإيفاء بمقتضيات قرارات مجلس الأمن، حتى يصبح مؤهلاً للجلوس

معها على طاولة واحدة. والمشكلة هي في «لولا»، التي لولاها لما كان «الحداد السياسي» ممكناً.

□ □ □

ما الذي يجعل «الحداد السياسي» في الكويت مستمراً بعد مرور سبع سنوات على الزلزال الذي أحدثه الغزو العراقي، بل ما الذي يجعل منطقة الخليج العربي في حالة من عدم الاستقرار لم تعرفها في كل تاريخها؟ بل أيضاً ما الذي يعيد طرح هذا السؤال سنة بعد سنة؟

ليس من الضروري الغوص في التاريخ، لإثبات أن الخليج منطقة مضطربة تتنافس فيها المصالح الدولية والإقليمية بصورة معقّدة مع تراث مركّب من الصراع والتعاون والصداقة والعداوة بين قومياتها وشعوبها، وأن دولها لا تملك حتى الساعة أدوات ووسائل بناء استقرار إقليمي حقيقي. وهكذا تعرضت المنطقة خلال خمسَ عشرة سنة (وهي فترة تمثل ثلث عمرها الاستقلالي) إلى ثلاث حروب إقليمية، أسوأها الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٨) وأخطرها حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) أو حرب تحرير الكويت. أما ثالثتها فكانت حرب الانفصال أو الوحدة اليمنية (١٩٩٣ ـ ١٩٩٤) أو الحرب اليمنية ـ السعودية بالوكالة. وإذا نظرنا إلى ملف السنوات الأخيرة، نجد أن مضاعفات هذه الحروب الثلاث هي التي أوصلت الكويت إلى هذه الحالة من التشنج في فرضها «الحداد السياسي» على جميع دول المنطقة.

واللافت للنظر أنه خلال فقدان حالة الاستقرار في المنطقة، في فترة ما قبل تلك الحروب الثلاث، ومن ثمّ ما بعدها، ظلت السعودية

رافضة القيام بدور إقليمي في الخليج على الرغم من تعاظم أهميتها النفطية ونمو قدراتها السياسية وتوثق علاقاتها الأميركية، وكانت قبل ذلك أحد كبار المنزعجين من قرار بريطانيا الانسحاب شرق السويس قبل حلول نهاية العام ١٩٧١. وكان الرفض السعودي يعود في الدرجة الأولى إلى شعور الدولة الداخلي بأنها لا تملك الآلية العسكرية ولا الخبرة السياسية ولا مقاييس الزعامة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور الإقليمي، الذي كان لإيران الشاهنشاهية، والذي أدته تحت مظلة الارتباط الكامل بمصالح الغرب السياسية ومطامعه الاقتصادية في الخليج. ولم يمنع شعور السعودية بعدم الثقة بإمكاناتها من أن تطالب بهذا الدور وأن تدعيه بين ظرف وآخر. فقد كانت تريد مكاسبه دون أن تلوث أيديها بخسائره أو أعبائه. وقد تحقق لها هذا بعض الشيء في فترة ضعف العراق وقبل ظهوره كقوة إقليمية في الخليج.

لكن سرعان ما تغيّر كل ذلك بقيام الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩، الذي غيّر جذرياً من الدور الإقليمي الذي كان لإيران الشاهنشاهية وقلب معادلة الاستقرار التقليدية التي اعتمدت عليها دول الخليج بما فيها السعودية. فنظام الثورة الإسلامية في طهران ألغى معادلة التوازن التي اعتمدتها الولايات المتحدة في عهد الشاه لكبح نفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة. في الوقت نفسه شكلت تهديداً مباشراً لدول الخليج العربي، ومعها العراق، باعتمادها أسلوب تصدير الثورة والتبشير بانقلاب إسلامي عالمي. فأرعبت عواصم الخليج وبغداد، حيث جمعت بين طموحات الشاه الإقليمية في «تفريس» الخليج، واندفاع الثورة ومزاجها التدخلي في «أسلمة» (وبعضهم يقول «تشييع») المنطقة.

وتزامن قيام الثورة الإيرانية، مع بروز الطموح العراقي للعب دور إقليمي يتناسب مع النمو الحاصل في ثروته النفطية وتطوره الصناعي والعسكري، محاولاً الاستفادة من الاضطراب الذي ألحقته الثورة الخمينية بالدور التقليدي لإيران في المنطقة. واستدارت إيران استدارة تاريخية كاملة، من كونها الوكيل الإقليمي لواشنطن، إلى كونها الوكيل الثوري لتقويض نفوذها. وأدى هذا «الانقلاب الإيراني» بالولايات المتحدة ومعها مجمل دول الغرب، داخل حلف الأطلسي وخارجه، إلى تحريض كل من العراق وإيران ودفعهما إلى مرحلة المواجهة العسكرية في حرب استمرت ثماني سنوات، لم يكن فيها طرف منتصر، إنما كان فيها طرفان مهزومان.

□ □ □

في نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية، كانت دول مجلس التعاون الخليجي، الذي ظهر إلى الوجود في العام ١٩٨١ كنتيجة مباشرة لهذه الحرب، قد فشلت، إفرادياً وجماعياً، في بلورة تصور إيجابي للتعامل مع الثورة الإيرانية ومع النظام العراقي معاً، لأنها ظلت أسيرة الاعتماد على أطراف خارجية اعتماداً كلياً. فبعد ثماني سنوات من حرب ضروس، عجزت دول هذا المجلس عن استثمار فرص هذه الحرب في القيام بمبادرة جماعية إقليمية توفر بعض عوامل الاستقرار في المنطقة، إن لم يكن كلها. وإذ في غضون سنتين من نهاية حرب الخليج الأولى، تقع الكارثة الكبرى في حرب الخليج الثانية، فتجر إلى أوخم العواقب. كيف ذلك؟

لم تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أن الحرب مع ايران انتهت بشعور عراقي بالانتصار، ولو كان شعوراً وهمياً. وقد جرّ هذا

الشعور العراق إلى المطالبة بالحصول على دور رئيسي إقليمي، وعلى مكافأة مالية تعيد التوازن لاقتصاده الذي استنفدته الحرب. في المقابل كان هناك شعور بضعف إيراني ملموس. ولم تستجب دول الخليج، في كلتا الحالتين، لضرورة القيام بتحركات إقليمية تستطيع استيعاب هذه المتغيرات. أهمها أنها لم تلجأ إلى طرح صيغ للاستثمار في السلام الجديد، في عملية لإعادة الإعمار في البلدين المتحاربين بصورة تخلق نسيج مصالح جديدة تقوم على قاعدة منافع مشتركة تحمي الاستقرار في المنطقة. وبالتالي يتحول الوضع في الخليج بين العراق وإيران ودول الخليج، من مثلث متصارع إلى مثلث مصالح مشتركة تفيد عناصره التقارب، وتنئي شيئاً فشيئاً عوامل التباعد.

عند هذه الفرصة الضائعة تمّ غزو العراق للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، مما أدى إلى نهاية النظام الإقليمي العربي. وعند هذا الحادث بالذات، بدأت ملامح «الحداد السياسي» تظهر في الكويت، التي اعتبرت نتيجة لهذا الغزو، أن التهديد لأمن المنطقة لا يأتي من خارج حدودها، بل من داخلها، والذي دفع المسؤولين الكويتيين إلى الإعلان جهاراً أنه ليس هناك من خطر إسرائيلي أو يهودي أو إيراني أو دولي يهددها ويهدد دول مجلس التعاون، إنما خطر إقليمي عربي واحد وبالتحديد عراقي. وعبرت الكويت عن هذا الموقف بعدة صيَغ، أخطرها القائل أن لجم الطموحات الإقليمية للعراق (ومن بعدها لإيران) لن يتم إلاّ بالاعتماد على الحماية الأجنبية، وبالتحديد على الولايات المتحدة الأميركية وباقي الدول الغربية، من طريق الحضور العسكري الخارجي المباشر والمستمر في أراضيها وأراضي بعض الدول الخليجية الأخرى، بعدما

أكدت حرب «عاصفة الصحراء» بما لا يقبل الشك مقتل النظام العربي الإقليمي ونهاية اتفاق الدفاع العربي المشترك، الذي راهن العرب عليه طوال أربعين سنة. وتبنّى المنطق الكويتي عدد من دول الخليج، وعلى رأسها السعودية. وأصبحت الاتفاقات الأمنية الثنائية بين الكويت من جهة والولايات المتحدة بالذات من جهة ثانية، بالإضافة إلى اتفاقات مماثلة مع بريطانيا وفرنسا وروسيا عقدوها لفترة عشر سنوات، مثالاً يحتذى لدى باقي دول الخليج.

وأسفرت السنوات التي مرت على بدء حرب الخليج الثانية، في مجمل المنطق الخليجي، وفي غياب أي مبادرات سياسية ـ اقتصادية مشتركة لدول الخليج في الإطار الإقليمي، بطرفيه العراقي والإيراني، عن أنه لا بديل هناك من الاعتماد الأساسي على أميركا والغرب للإبقاء على توازن القوى كما هو. كذلك لا بديل من «مسايرة» سياسة «الاحتواء المزدوج» لكل من العراق وإيران التي تطبقها واشنطن. هذه السياسة التي تعرف دول الخليج تماماً، أنه لا يمكن عزل طرف فيها أو استبعاده، سواء كان إيران أو العراق، مرة أخرى. لكن البنية الهشة للأنظمة الخليجية وحالة الضعف المستشري فيها، يمنعانها من التصدي لإقناع واشنطن بالتخلي عنها.

هنا حدث الاستقطاب المأسوي بين عرب «الضد» وعرب «المع» الذي روّجت له الكويت، ظناً منها أن استمراره يشكل لها حماية من العراق من جهة وانتقاماً من العرب الذين وقفوا معه من جهة ثانية. لذلك أسقطت الكويت ومعها السعودية «اتفاق دمشق»، وما كان يمكن أن يشكل من نواة لإعادة بناء نظام إقليمي عربي جديد.

□ □ □

بعد أن «راحت السكرة وجاءت الفكرة» ـ حسبما يقول العرب ـ اتضح بعد مرور زمن طويل على حرب تحرير الكويت، أن نتائج هذه الحرب هي بحجم هزيمة حرب حزيران ١٩٦٧، وإن كانت مضاعفاتها أخطر بكثير. ومن المؤسف أن أحداً لم يتعلم الدرس، من حيث إن الصيغ المطروحة لما يمكن أن يسمى بأمن الخليج، هي صيغ كلها من إخراج غربي لتحقيق المصالح الدولية قبل أي شيء، مما يزيد من حجم المشكلة خصوصاً عبر تكريس فكرة اللجوء الدائم إلى الخارج والتجاهل المستمر بأن عناصر تهديد الأمن في المنطقة هي في الدرجة الأولى عناصر داخلية. وبالتالي يتم التغاضي عن فكرة أن أمن الخليج هي مسؤولية دوله في الدرجة الأولى، كما يتم التغاضي عن أي فكرة تدعو إلى قيام نظام إقليمي يتجاوز أزمة الكويت ويضم جميع دول المنطقة بما فيها العراق.

وليس هناك من داعٍ للتذكير أن الكلفة الاقتصادية ـ المالية للجوء المستمر إلى الخارج، هي من الارتفاع بمكان بحيث أصبح تكرار أرقامها مملاً. وأن مقارنة بسيطة للاحتياطات المالية الخليجية، قبل وبعد حرب الخليج الثانية، لأي راغب بمزيد من المعرفة، تفصح عن التدهور المالي التي أصيبت به دول الخليج. ولعل فاتورة الحشود الأميركية الجزئية التي استمرت شهراً واحداً في الكويت لمواجهة ما اعتبر تحركات عراقية نحو الحدود الكويتية في تشرين الأول ١٩٩٤، والتي بلغت مليار دولار لأبلغ دليل. أما الكلفة الاجتماعية لوجود قوات أجنبية على أرض عربية، فلا يمكن قياس تأثيرها البشري على العادات والتقاليد والنظم الأخلاقية لسكان عرب مسلمين محافظين بالسليقة، إلاّ بعد مرور سنوات عدة. ومهما قيل أن هذه القوات الأجنبية مقيمة في معسكرات نائية عن

المدن والتجمعات السكانية، وممنوع عليها الاقتراب والاختلاط مع أهل البلاد، فإن عمليات الامتصاص الاجتماعي لا بد من أن تأخذ مجراها التاريخي. وتاريخ الاستعمار الغربي في آسيا وأفريقيا لأسطع دليل على ذلك.

□ □ □

المشكلة في النظرة الكويتية أنها لا تفرق بين الثوابت والمتغيرات، وبين المصالح الإقليمية والمصالح العالمية. من هذه الثوابت الاستمرارية الجغرافية لأطراف المنطقة. فعلى الرغم من تغيير الأنظمة السياسية والظروف الاقتصادية والأوضاع العسكرية والتحالفات الدولية، ظلت الوحدات السياسية للمنطقة دون تغيير. فإيران مثلاً انتقلت من نظام الشاه الملكي الموالي للغرب، إلى نظام الثورة الجمهوري الإسلامي المعادي للغرب. ولكن بقيت في مكانها وبشعبها وطموحاتها كما هي، واضطرت دول الخليج وبينها الكويت أن تتعامل معها عبر ثوابت محكمة، فالمفردات الثورية الجديدة قد تعدّل من الصورة السياسية لإيران. إلا أنها عبر ثوابت الجغرافيا لن تغير إطلاقاً من خصائصها التاريخية.

كذلك العراق. وهنا بيت القصيد الذي لم تستوعبه الكويت في محاولتها تأسيس تاريخ جديد لها. فالعراق منذ قيامه وتأسيسه كدولة مستقلة بُعيد الحرب العالمية الأولى، مروراً بكل العهود والتقلبات والانقلابات والثورات التي مرت عليه، ظل في مكانه وبشعبه، المتعدد الإثنيات والمذاهب والقوميات. كذلك ظل حالة جغرافية ثابتة كونه بلاد الرافدين أو ما بين النهرين، وحالة تاريخية متحركة منذ أيام البابليين والآشوريين إلى أيام العباسيين حتى الحكم

العثماني، ومن أيام الاستعمار البريطاني إلى أيام حركات الاستقلال العربي، ومن العهد الملكي إلى العهد البعثي وما بينهما، وصولاً إلى كوارث العهد الصدّامي. وبقي بلداً يقع على فم الخليج العربي وفي مصب شط العرب. فإلى جنوبه الكويت، وشماله تركيا وغربه سورية وشرقه إيران. فالذي لم تدركه الكويت، أنه لا يمكن اللعب بالثوابت العراقية، لأنه لا يمكن استدعاء الأجنبي لتغيير التاريخ، كما لا يمكن الضرب في الرمال لتغيير الجغرافيا. فالكويت ليست بحجم أن تفرض شروطاً لكيف يُحكَم العراق، وليس لها خيار بمن يحكم العراق. لها فقط أن تتعامل مع العراق، أياً كان حاكمه وكيفما كانت سياسته. كما لها الحق أن تستعمل أقصى الذكاء السياسي في اختيار أدوات التعامل معه. فقد علّمنا التاريخ أنه يُمهِل ولكنه قلما يهمل.

□ □ □

منذ أن طرح الشيخ صباح الأحمد شعار «المواجهة قبل المصالحة»[١٤] والشعور بعدم الأمان داخل الكويت يتأصل. ومستوى التشنج في المواقف التي يصعب التراجع عنها يزداد، ومجالس العزاء السياسية ما زالت مفتوحة لاستقبال وفود المعزين.

إلى متى؟

إلى أن يتم تفصيل حاكم جديد للعراق بمواصفات ومقاسات كويتية؟ أم إلى أن ننتهي من إعادة كتابة تاريخ جديد لبلد كان خارج أي تاريخ حقيقي لأقل من مائة سنة خلت؟ أم أن الكويت تريد أن تستمر في توظيف الغزو العراقي، ليبقى مادة وعذراً

لارتكابها كل خطأ ممكن في قاموس علم السياسة من دون أن يجسر أحد على ردعها؟

أسئلة تستدعي أسئلة، لكننا نرجو مع ذلك أن لا ننتظر الإجابة عليها سنوات عجافاً أخرى، فنجد الكويت خرجت من مسار التاريخ، ولم تستقر فوق كثبان الجغرافيا. مما يدعو إلى الخوف من أن يدخل العرب، كأهل موسى، مع الكويت في تيه أربعين سنة جديدة، لكن من دون أن يصل أحد إلى أرض الميعاد.

الهوامش:

(١) راجع تقرير وكالة الصحافة الفرنسية في «السفير» - بيروت، ١٩٩٥/٧/٢٩.
(٢) راجع تقرير «رويتر» في «السفير» - بيروت، ١٩٩٤/٩/١٩.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) راجع تقرير الأسوشيتدبرس في «الحياة» - لندن - و«السفير» - بيروت، ١٩/٧/ ١٩٩٥.
(٥) راجع تقرير وكالة الصحافة الفرنسية في «السفير» بيروت - و«الحياة» - لندن، ١/٨/ ١٩٩٥.
(٦) راجع «الحياة» - لندن، ١٩٩٥/٨/٢.
(٧) راجع تقرير «رويتر» في «الحياة» لندن، ١٩٩٥/٧/٢٥.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) راجع تقرير وكالة الصحافة الفرنسية في «النهار» - بيروت، ١٩٩٥/٨/٢٠.
(١٠) راجع تقرير «رويتر» في «النهار» - بيروت، ١٩٩٥/٧/٢٠.
(١١) راجع «الحياة» - لندن، ١٩٩٥/٧/٢٥.
(١٢) راجع «الحياة» - لندن، ١٩٩٥/٧/٣٠.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) راجع «الشرق الأوسط» - لندن، ١٩٩٤/١/٦.

٢ ـ الكويت

الحصان الأعشى
بين غمامتين

■ «سأل معاوية الأحنف بن قيس فقال: يا أبا يحيى كيف الزمان؟ قال: الزمان أنت يا أمير المؤمنين. إن صلحت صلح الزمان. وإن فسدت فسد الزمان».□

الغزالي

ماذا بعد اعتراف العراق رسمياً بالكويت، دولة وأرضاً وحدوداً؟ هل اعترفت الكويت في المقابل بالشعب العراقي؟ وهل أدركت حجم المتغيرات التي تمت في الساحتين العربية والدولية منذ أن غزا العراق الكويت؟

المشكلة في الرد على هذه التساؤلات أن الكويت كالحصان الأعشى الذي توضع على عينيه غمامَتينْ، فلا يرى يمين السباق ولا يساره، كذلك لا يرى نهايته. فهو لا يدري ماذا يدور حوله من حركة، إلاّ بقدر ما فيها من ضجيج، ولا يعرف ماذا يتوقع أمامه من مخاطر إلاّ عندما يصطدم بها، فيكبو. وإذا كان لكل جواد كبوة، فإنه من المؤسف أن الفرس و (الفارس) الكويتي لم يدرك حتى الآن أنه كبا في موضوع حصار العراق كما كبا في وقوفه ضد المصالحة العربية، وضد إغلاق ملف الشؤم العربي، وأنه آن الأوان أن يعرف كيف يقوم من كبوته. وهذا أمر لا يتم إلاّ إذا رفع الكويتيون أصواتهم كشعب، بمعزل عن حكومتهم، ليقولوا

لأنفسهم قبل غيرهم، أن الوقت قد حان لتركض خيولهم بمحاذاة الخيول العربية، لا بمعزل عنها ولا بعكس وجهتها، فتكسب السبق إلى جانبهم، لأنه لا يمكنها أن تكسب السبق، وحدها، ضدهم.

□ □ □

لقد وفّر اعتراف العراق بالكويت فرصة لأن يعرف أي مواطن عربي قَدْر بلده لدى أميركا، إذا حسب عدد الدقائق التي تمنحها مندوبة الولايات المتحدة في هيئة الأمم المتحدة مادلين أولبرايت لمندوب البلد الذي ينتمي إليه. فالعراق، في بورصة السياسة العالمية اليوم، قيمته دقيقتان. والكويت، قيمتها ٢٥ دقيقة. وقد منحت أولبرايت (بصفتها رئيسة مجلس الأمن) طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، دقيقتين من وقتها في نيويورك، وهو يسلمها الوثائق الرسمية لاعتراف العراق بالكويت. وكانت قد رفضت لقاءه في زيارته السابقة لنيويورك. ومنحت الشيخ صباح الأحمد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، ٢٥ دقيقة من وقتها، وهو «يعترض» على وثائق اعتراف العراق ببلاده بأنها غير كافية.

إذاً الفارق بين العراق والكويت في بورصة أسعار نيويورك اليوم، نحو ٢٣ دقيقة. ولا أحد يعرف حتى كتابة هذه السطور، ما هي أسعار كوستاريكا أو بوليفيا أو جيبوتي أو جزر القمر بالدقائق عند أميركا، حتى لا نسأل عن سعر السعودية أو قطر أو تونس أو المغرب. فبورصة الأمم المتحدة في نيويورك الدولية متقلبة كأعضائها، وأسعارها عرضة للهبوط والصعود حسب اتجاهات «رياح النفط».

ويبدو أن صحيفة من صحف بغداد نشرت قصيدة تصف أولبرايت

بالحية[1]. فما كان من هذه السيدة الأميركية اللائقة إلاّ أن علقت على صدرها «بروش» على شكل ثعبان، إمعاناً في إغاظة طارق عزيز الذي لا بد أنه قد لاحظه في الدقيقتين اللتين منحتهما له، وأكدت فيهما أنه ما زال أمام الكويتيين الكثير ليتعلموا من الأميركيين فن إغاظة العراقيين وأصول الرعونة السياسية.

هذا في حسابات الدقائق. أما في حسابات السنين، فالمشكلة الأخطر في رأيي أنه دخل في عمق السيكولوجية الكويتية، كنظام تمّ نقله إلى الأفراد، عقدة «الحماية الأجنبية». في كلام آخر، إن الكويت الدولة لا تملك قوة ذاتية إلاّ من الخارج، وإن سلامة الكيان الكويتي تعتمد على اتفاقات وعقود وتحالفات بينه وبين دول أخرى، أقدر منه على حمايته وحماية مجتمعه. دون أن تدرك الكويت أو تعي (رغم يقيني أن الكويتيين هم من الذكاء والوعي بما يناقض ذلك) أن هذه الدول الحامية تتحرك وفقاً لمصالحها وأطماعها التي تتغير وتتحول حسب مطالب تطوراتها، وحسب المتغيرات الدولية، في ظل نظام عالمي جديد ما زال مائعاً في تكويناته، لزجاً في مراميه، طرياً في حدوده.

فالكويت (وأي دولة عربية أخرى) التي تعتمد اليوم في تأمين حماية ذاتها وضمان مصيرها على القوى الخارجية القادرة - كالولايات المتحدة أو روسيا أو إحدى الدول الأوروبية الكبرى - ستجد أنها تؤدي لقاء هذا الاعتماد أثماناً باهظة، وأنه، وإن حقق الغرض في المدى الأقرب، فلن يكون مأمون العاقبة في المدى البعيد، بل والقريب أيضاً.

وهناك في الكويت من يتباهى بهذه «الحماية الأجنبية»، عبر المقارنة

بين الكويت وإسرائيل. أي إن إسرائيل نجحت في تثبيت كيانها لأنها تحالفت واعتمدت على قوى أقدر منها، هي الولايات المتحدة والغرب. وليس لي من رد على هذا النوع من التسويغ للحماية الأجنبية، إلاّ بالعودة إلى ما كتبه معلّم القومية العربية وشيخها الدكتور قسطنطين زريق في معرض تحليله لمقولة مماثلة، أن: «الصهيونيين توفقوا إلى استدرار عطف تلك الدول القادرة ومجتمعاتها ـ في الولايات المتحدة خاصة ـ ومساندتها لهم وإمدادها إياهم بالسلاح والمال والتأييد السياسي وسواها من الوسائل الفعّالة، ولكن أياً من هذا لم يكن ليتحقق أو يحقق لهم مكاسبهم لولا القدرة الذاتية التي كوّنوها لأنفسهم بالجهد المركز والدأب المدروس والتخطيط الدقيق الذي بذلوه على مدى زمني طويل في سبيل تأليف كيانهم العضوي وغرس مراكز نفوذهم في الدوائر الحساسة لتلك الدول والمجتمعات»[٢].

ولا أعتقد، مهما شطّ بنا الخيال أو امتلكنا التفاؤل، أن الكويت تملك في جوهرها القدرة الذاتية التي يتحدث عنها ـ على سبيل المثال ـ مفكر كالدكتور قسطنطين زريق، لأنها لا تمنح من خارج ولا تأتي من طريقه، «وإنما تتمثل أولاً في الكيان المجتمعي وكيان الدولة ذاتها(...) وهي في جوهرها قدرة بشرية، كيفية، وذاتية»[٣].

انطلاقاً من ذلك، تحكّم موضوع «الحماية الأجنبية»، ليس فقط في الهواجس الكويتية، بل تعداها إلى مجمل التفكير السياسي العربي منذ مؤتمر مدريد وإلى اليوم، حتى أصبح مبرمجاً ضمن أي استراتيجية عربية، هي قيد التفكير أو البحث أو التصور. ومن

المؤسف أن لا أحد من العرب يملك القدرة «البشرية الكيفية والذاتية» التي تحدث عنها الدكتور زريق، بالشكل الذي تملكه إسرائيل، بحيث يستطيع العرب ما استطاعته إسرائيل، في أن تجعل من الحماية الأميركية لها عبر أربعين سنة، حماية لاستقلالها وتطويراً لإمكاناتها وشحذاً لكفاءاتها، لتصل إلى مرحلة تشبّ فيها عن الطوق، فتوظف هذه الحماية لتدعيم الاستقلال المرجو بملكيتها لوسائل التأثير الداخلي في مؤسسات الدولة الأجنبية الحامية. فإذا أيقنت دول العالم العربي أن استقلالها الصوري لا يكفي ليسوغ وجودها على الخارطة السياسية، لربما سعت، وبقدر ما تملك من فرص وإمكانات، إلى التأثير في الدول أو الدولة الأجنبية الحامية لها، بحيث لا تبقى هذه الحماية عبئاً على طرف واحد، بل تتعداه لتصبح وسيلة من وسائل الضغط والتأثير في الطرف الآخر لتعزيز هذا الاستقلال. وهذا ما لا تفعله الكويت.

□ □ □

قد لا نختلف كثيراً في وصف المشهد السياسي العربي الحالي بأنه مشهد «سوريالي». والسوريالية ليست حكراً على الفن والأدب، بل لعلها تجد لها في السياسة تعبيراً أفضل، إذا راقبنا ما يحدث اليوم في العالم العربي. وإذا حكّم المواطن العربي، من أي قطر جاء، العقل في ما يقرأ ويسمع ويشاهد، لا بد من أنه واصل إلى نتيجة بديهية واحدة، هي: أن الحياء التقليدي الذي عرفته الأنظمة العربية، بمختلف عهودها، قد سقط نهائياً، وأن الاعتبارات القليلة التي كانت تردعها في سنوات ولّت ، كخشيتها من شعوبها أو خوفها من أن لا ينطلي موقف سياسي ما على الرأي العام عندها،

قد سقطت نهائياً. وإذا بالعالم العربي اليوم ساحة جنون سياسي مفتوحة، لا منطق فيها، ولا قواعد ولا أصول. والأهم من ذلك، لا خجل.

والمشهد السياسي «السوريالي» العربي، يجد في عقدة «الحماية الأجنبية» صورة واضحة في الأزمة العراقية ـ الكويتية، وفي الخطوات التي سبقت وتلت الاعتراف العراقي بالكويت، مداه الواسع. والرعونة السياسية، ليست حكراً على الكويت والكويتيين، بل تتعداهما إلى العراقيين والأميركيين. والأرعن في القاموس هو: «الأهوج في منطقه المُشتَرْخي. والرعونة: الحُمْقُ والاسترخاء»[٤]. والرعونة تحتاج عادة إلى سند، إما من القوة ليسوغها، وإما من الجهل ليغطيها. ويبدو أن الجهل هو المسيطر لدى الطرف العربي، لأنه لا يملك القوة، بقدر ما يملك الصفاقة.

ويقول الأزهري في «لسان العرب»: «إن راعنا كلمة كانت تُجرى مجرى الهُزء، فنهي المسلمون أن يلفظوا بها بحضرة النبي، وذلك أن اليهود كانوا اغتنموها، فكانوا يسبون بها النبي في نفوسهم ويتسترون من ذلك بظاهر المراعاة منها، فأُمروا أن يخاطبوه بالتعزيز والتوقير. وقيل لهم: لا تقولوا راعنا، كما يقول بعضكم لبعض، وقولوا أنظرنا»[٥]. ولا يجيء استعمالي لها اليوم، إلاّ بمعنى الحمق والاسترخاء.

من الأمثلة على الرعونة السياسية في الكويت (وهي كثيرة) سلسلة التصريحات التي يطلقها المسؤولون الكويتيون باستمرار، يستمرئون فيها «الحماية الأجنبية» وكأنها قلادة في أعناقهم نالوها في ساحات الوغى أثناء معاركهم ضد «العدو العراقي»، يحاضرون فيها عن

فضائل العصر العبري والحماية الأميركية لبلادهم، والتي كان أوقحها وأكثرها استفزازاً للمشاعر العربية، ما قاله وزير الإعلام الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح (سفير الكويت السابق في واشنطن) أمام مجموعة من الصحافيين الخليجيين، أنه: «ما دام أمننا واستقرارنا مرتبطين بالولايات المتحدة ومصالحها، فمن الطبيعي أن تكون [الكويت] مرتبطة مع إسرائيل كحليفة لأميركا. وعلى الدول العربية أن تتخذ قراراً بالتعامل مع إسرائيل قبل أن يفرض عليها هذا القرار»(٦).

ولم يتردد الوزير الكويتي لحظة واحدة في رفض إجراء أي اتصال مع العراق، إلاّ من طريق الأمم المتحدة، في الوقت الذي أبدى استعداده الفوري للتعامل مع إسرائيل مباشرة، رابطاً ربطاً عضوياً بين حماية أميركا المشتركة للكويت وإسرائيل معاً، مزدرياً اعتراف العراق ببلاده، ومؤنباً المعارضة العراقية التي رفض بعض أجنحتها اعتراف صدام حسين الرسمي بسيادة الكويت واستقلالها. فوزير الإعلام الكويتي يهدد بالدرر التي تفوَّه بها، العالم العربي بأن التعامل مع إسرائيل سيفرض عليه قسراً، أما التعامل مع العراق فممنوع. ويتلمظ الوزير الكويتي بـ «الحماية الأجنبية»، تلمظ الواثق بمنطق الحُمق والاسترخاء.

ولعل أهم ما قيل في سياق الرعونة السياسية الكويتية، هو ما قاله نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد، بعد لقائه بمادلين أولبرايت، مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ورئيسة مجلس الأمن حالياً، إثر اعتراف العراق رسمياً

بالكويت: «إنني أؤكد أن لا علاقة للعرب بموضوع العراق والكويت، وهو موضوع دولي وليس موضوعاً عربياً»[٧].

لا بد أن يقصّر العقل العربي عن استيعاب هذه المقولة «التاريخية» حين يقف أقدم وزير خارجية عربي في أعلى منبر دولي في العالم، (الأمم المتحدة)، بعد أن اعترف بلد عربي ببلد عربي آخر وبعد أن تحاربا وجرّا معهما الأمة العربية بكاملها إلى أكبر كارثة في تاريخ كياناتها المعاصرة، ولا يكون للعرب إطلاقاً علاقة بهذا الموضوع، وكأن قضية من هذا النوع وبهذه الخطورة هي موضوع دولي فقط. وكأن الكويت دولة في الواق الواق، والعراق دولة في بلاد الباب وشروان!

□ □ □

ولمزيد من توضيح إطار صورة المشهد «السوريالي» العربي، كان لا بد من وقفة عند ردات الفعل العراقية والكويتية، لاعتراف العراق بالكويت، بعد أربع سنوات وثلاثة أشهر وعشرة أيام بالتمام على غزوة لها، وضمها إليه كمحافظة تاسعة عشرة.

من الطرف العراقي كان هناك ثلاثة تعليقات تستحق التوقف عندها. ما قاله رئيس المجلس الوطني العراقي الراحل سعدي مهدي صالح، الذي أقرّ باعتراف بلاده بالكويت وأعطاه الصبغة القانونية من أن: «هذا القرار يمثل إجحافاً فاضحاً في حق العراق وشعبه». وما قالته عضوة المجلس رجاء الشاوي أن: «الاعتراف بترسيم الحدود يعني اقتطاع جزء من جسدي(...) إنه بمثابة غنيمة أعطيت إلى الكويت». وما قاله عضو آخر في المجلس الوطني العراقي مجبل

الشيخ عيسى أن: «فرض الأمم المتحدة مسألة اعتراف دولة بأخرى سابقة خطيرة(...) وربما نجبر لاحقاً على الاعتراف بإسرائيل بالقوة».

إلاّ أن التعليق الأوضح والأصرح، والذي يعبر عن حقيقة الشعور العراقي الذي تولد نتيجة «عاصفة الصحراء»، وما قبلها وما بعدها، والذي سيبقى معياراً لـ «وطنية» الكثير من العراقيين ما دام الكويتيون، ومن ورائهم الأميركيون، مستمرين في تعميق الجرح العراقي ـ الكويتي، كأن صدام حسين سيعيش أبداً، وكأن مرارة التشفي من بعده ستزول بزواله. هو التعليق الذي قاله والي الغزالي، الذي حُكم عليه بالإعدام في حزيران ١٩٩٤، في قضية التخطيط لاغتيال الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في الكويت: «إنني مواطن عراقي جئت لأقتل مواطناً أميركياً دمر بلدي وقتل أهلي»[٨].

الوجه الآخر للمشهد «السوريالي» العربي، هو ما عبر عنه الطرف الكويتي من تحفظات تجاه الاعتراف العراقي بالكويت، والتي اتسمت كلها بالتشكيك في الخطوة العراقية. وسأستنسب مثلاً واحداً من الصحافة الكويتية، يلخص موقف الكويت الفعلي، هو ما قالته جريدة «القبس» الكويتية أنه من سلبيات هذا الاعتراف «استعادة العراق لبعض قدرته على الحركة الخارجية لفك عزلته قبل استكمال سائر القرارات الدولية»[٩]. وكأن الصحيفة الكويتية لا تريد أن يعترف العراق بها. في حين أن الكويت خاضت حرباً ضروساً من أجل هذا الاعتراف، كل ذلك حتى لا يستعيد العراق دوره. فلا بأس أن تجدع الكويت أنفها في سبيل أن تنكي وجهها!

إن التواطؤ بين الكويت وواشنطن، الذي يغذيه الاطمئنان الكويتي إلى «الحماية الأجنبية»، والظن بأن الاستمرار في حصار شعب العراق وتفتيت كيانه، سيكون أبدياً، جعل الكويتيين يميلون إلى الاعتقاد أنهم إذا أهدروا دم العراق اليوم، فسيختفي من الخارطة غداً، دون حد أدنى من الوعي التاريخي بأن الدم يستسقي الدم. ومن ثم إنهم إذا استمروا في هذه السياسة الخرقاء، سيدفعون بالعرب والعالم معاً إلى زاوية ضيقة، يخيِّرونهم فيها بين الكويت والعراق. ومما لا شك فيه أن العرب والعالم لن يختاروا الكويت، في أي معادلة جيو ـ سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ديموغرافية قد تسفر عنها خرائط النظام العالمي الجديد في المنطقة وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين.

أمام هذه البانوراما من المواقف الكويتية ـ العراقية، يحار المعلق لـ «سورياليتها». فالاعتراف العراقي لم يغيّر من وجهة النظر الكويتية، التي لا ترى بديلاً من «الحماية الأجنبية» ومن الاعتماد عن القوة المسلحة الغربية، رغم كل ما تنطوي عليه من مخاطر. والاعتراف العراقي أيضاً، لم يغيّر من وجهة نظر العراقيين، بأنه اعتراف قسري لا ديمومة له ولا شرعية تاريخية له بعد صدام حسين.

□ □ □

يؤكد لنا التاريخ أن أغلب أمم العالم ودوله، محكومة بمرساة جغرافية، تفرض عليها سياسات معينة، تصبح رهينة لها بمرور القرون، بقدر ما تصبح هذه السياسات تقليداً وطنياً يصعب الفكاك منه. وللماضي دائماً حق محاسبة المستقبل، لما يفعله الحاضر حين تعتدي دولة على أخرى. وغالباً ما يكون هذا الاعتداء بقوة

السلاح. وعندما ينتهي دور الاعتداء، يأتي دور المعاهدات والاتفاقات التي لا تدوم طويلاً بين المهزوم والمنتصر. وعادة، بل دائماً، ما تكون هذه المعاهدات مجحفة في حق الطرف المهزوم، مما يغذي الأحقاد الوطنية ويعزز من المرارة القومية لدى أحد الطرفين، الذي بسببه كانت الحرب أصلاً، ما يهيىء الطريق مجدداً لاستعمال السلاح.

هذا ما حدث بالضبط في معاهدة فرساي ومعاهدة تريانو بعد الحرب العالمية الأولى عندما حُمّلت ألمانيا مسؤولية الحرب وفرضت عليها عقوبات لم يكن لها القدرة على الالتزام بها، وتعويضات لا تملك دفعها. ومهدت بذلك الطريق للحرب العالمية الثانية وقيام العهد النازي وما تبعه من ويلات أصابت البشرية جمعاء.

ولم تؤدِّ معاهدات ١٩١٨ إلى بزوغ العصر الهتلري فقط، بل إلى إنشاء دولتين جديدتين من أشلاء الأمبراطورية النمساوية ـ المجرية (بقايا الأمبراطورية الرومانية المقدسة) هما: يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. كذلك قُسِّمت الأمبراطورية العثمانية، وانتدبت بريطانيا على فلسطين، وفرنسا على سورية ولبنان. وأقيمت الكويت كمشيخة شبه مستقلة بعد تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا بسنوات، على الرغم من كونها ظلت تابعة إدارياً لبلاد الرافدين خلال الحكم العثماني. لكن بريطانيا، بذكائها الاستعماري، فضلت الكويت الغنية بالنفط، الفقيرة بالبشر وبغيرهم من مقومات الدولة، عن العراق، المملكة الجديدة التي أقامتها بريطانيا بين النهرين. وقد زالت اليوم يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا عن الخارطة، وظلت الكويت.

ويجيء الاعتراف العراقي بالكويت تحت وطأة الإكراه الدولي، ليعيد إلى الأذهان حكايات المعاهدات والاتفاقات التي تتم بعد كل حرب، فتكون هي السبب في فتح صفحة حرب جديدة، ولو بعد حين. وإذا كان لا بد من الاحتكام إلى التاريخ مجدداً، فلا بد أن نتذكر حالتين تعود كل منهما إلى نهاية الحرب العالمية الأولى.

□ **الأولى**: البوسنة، التي في أحد شوارع عاصمتها سراييفو أطلقت رصاصة الحرب الكونية الكبرى في العام ١٩١٤، وأسقطت بنهايتها أمبراطوريات مطلع القرن، والتي لا تملك في أراضيها أي معادن تذكر، تُرِكت وحدها تخوض حربها من أجل الاستقلال عن الدولة اليوغوسلافية المنهارة. فلا تحالف دولي ينقذها، ولا تدخل خارجي لصالحها، ولا صرخة «وا إسلاماه» لتساعدها.

□ **الثانية**: الكويت، التي أسستها مصالح خارجية لوجود النفط فيها، والتي تمّ الدفاع عنها بحشود عسكرية وحرب لم يعرفها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبقرارات دولية لم تعرف مثيلاً لها عصبة الأمم منذ الاحتلال الإيطالي للحبشة بين الحربين العالميتين.

في الحالة الأولى، البوسنة، القابعة وسط أوروبا وعلى مفارق الطرق المؤدية إليها، من البلقان إلى روسيا، ومن بحار اليونان إلى جبال الألب، لم تجد صديقاً أو حليفاً خارج «حياد» الدول الأوروبية. وتحت ستار هذا «الحياد» ذُبحت البوسنة من الوريد إلى الوريد في حرب طاحنة تزداد اشتعالاً يوماً إثر يوم، وليس هناك فرقة مطافىء واحدة تتهيّأ للدخول إليها، إذ لا نفط فيها يحترق.

في الحالة الثانية، الكويت، القابعة على هامش الخليج العربي، والتي

لا تملك أي قيمة استراتيجية خارج الإطار الجغرافي - الإقليمي المحيط بها (العراق شمالاً وشبه الجزيرة العربية جنوباً) لولا النفط الذي في أرضها. استطاعت أن تجند العالم بأسره للدفاع عنها بأحدث الأسلحة العصرية والمهارات التكنولوجية القتالية لصد المعتدي عليها، في حرب لم تخسر فيها النزر اليسير بالمقارنة مع البوسنة، حيث كان السلاح الذي وصل إليها هو «لحفظ السلام» لا لصد المعتدي.

إن المقارنة بين هاتين الحالتين تعيدنا إلى المعاهدات القديمة التي تكافىء المنتصر وتعاقب المهزوم. ومكافأة الكويت المنتصرة، هي في عقاب العراق المهزوم، بأن يموت أطفاله في مستشفيات بلا دواء ويجوع شعبه في بلاد بلا غذاء، لمجرد أن صدام حسين يرفض أن يستقيل أو يرحل. فالعقوبات الاقتصادية المفروضة على بلد مغلوب على أمره، هي في قسوة الصواريخ التي تطلق على شعب أعزل.

قد يميّع التاريخ الحقائق، ولكنه من النادر أن يكذب. والكويت، ومن ورائها الغرب، إذا لم تعِ هذه المقارنة حتى الآن، فهي بزرعها بذور المرارة والحقد، لا بد أنَ تحصد ما ستحمله إليها قوى الظلام القادمة تحت ألف غطاء وغطاء، فلا معاهدة تنفع ولا اتفاق حدود يجدي ولا اعتراف يدوم.

□ □ □

إذا كان العرب «ظاهرة صوتية» كما يقول عنهم الكاتب السعودي الكبير الراحل عبد الله القصيمي، صاحب «عاشق لعار التاريخ» و«العالم ليس عقلاً» وكتب أخرى، فهم أيضاً ظاهرة غضب مكتومة، قد تمنعها «الحماية الأجنبية» لسنوات أو عقود من أن تطلق

العنان لحنجرتها في وقت كثر فيه الضجيج. ولكن الرعونة السياسية للأنظمة الحاكمة قد تتيح سماع هديرها ساعة يظن العالم أن العاصفة قد عبرت الصحراء.

الهوامش:

(١) راجع «الحياة» ـ لندن، ١٩٩٤/١١/١٥.
(٢) راجع «الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق» ـ المجلد الأول ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـ ١٩٩٤.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) «لسان العرب» ـ الجزء ١٣، صفحة ١٨٢.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) راجع «الحياة» ـ لندن، ١٩٩٤/١١/١٦.
(٧) راجع «الحياة» ـ لندن، ١٩٩٤/١١/١٥.
(٨) راجع «النهار» ـ بيروت، ١٩٩٤/١١/١١.
(٩) راجع «القبس» ـ الكويت، ١٩٩٤/١١/١٠.

٣ ـ الكويت

كفى:
لا عفا الله عمّا مضى!

■ «إذا أردت أن تُخْرِج عدوك، فأصنع له جسراً من ذهب».□

حكمة صينية

الناس في بغداد تسرق بعضها البعض لتأكل.
النساء يبعن ثيابهن في الشوارع ليطعمن أطفالهن.
فالحلى والمجوهرات قد صهرت ذهباً بأمر من النظام لتمويل طموحاته المجنونة أثناء حربه الطويلة مع إيران وبعد غزوه للكويت. لم يعد في جِيد أي امرأة عراقية مصحف أو صليب تتحلى به، ولا في إصبعها خاتم يحمل ذكرى حبيب أو زوج أو ولد. أثاث المنازل أصبح سلعة للمقايضة أو مادة للتدفئة أو للوقود. الكتّاب والأدباء العراقيون يبيعون مكتباتهم وأوراقهم وأقلامهم على أرصفة شارع المتنبي، ولا من مشترٍ. حصص الإعاشة هبطت إلى النصف. البضائع المهربة التي كانت تحملها الشاحنات والسيارات من الأردن إلى العراق قد توقفت، أو كادت. الأدوية والأمصال في المستشفيات قد نفدت والأطفال العراقيون يموتون بالآلاف من سوء التغذية. والدولار الأميركي أصبح يساوي اليوم بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ دينار عراقي، بعد أن كان الدينار يساوي قبل الغزو ثلاثة دولارات.

هذا هو ملخص الوضع في العراق.

هذه ليست صور «عاطفية» لبلد يعيش حالة تمزق نادرة في التاريخ العربي المعاصر. شماله دويلة «أمر واقع» كردية بحماية غربية يتقاتل فيها الأكراد العراقيون بين بعضهم البعض، بين فروعهم التركية وفروعهم العراقية وفروعهم الإيرانية، والطيران محظور في أجوائها ومحظور عليها التعامل مع الجيران.

وسطه بقايا دولة غنية وقوية وعظيمة تقوم ما بين النهرين، يحكمها نظام «قراقوشي» عزّ مثيله بين الأنظمة العربية الحاكمة اليوم، بقدر ما عزّ نظيره في حكايات كتب التاريخ عن عصور الانحطاط العربي. نظام يقطع الآذان ويوشم الجبين ويبتر الأوصال ويقتل الخصوم ويغتال المعارضين، ليبقى «المهيب» و«الركن» و«الملهم» و «الفذ» و «أساس الأمة»، صاحب كل هذه الأسماء الحسنى في السلطة وليدفع شعبه ثمن ذلك جوعاً وفقراً وقهراً يومياً لا يعرف إلاّ الله أوان انتهائه.

وجنوبه، الثلث الثالث من بقايا هذه الدولة، بسكانه الشيعة وكربلائه ونجفه وباقي أماكنه المقدسة التي دمرها، وأهواره التي جففها ليميت الحياة والنبات فيها، لعله يميت رغبة التمرد لدى أهله من الشيعة على سلطة بغداد القمعية، بعد أن فشل أن يميت نخيل البصرة، بقدر ما فشل في أن ينال من وطنية شيعة العراق وعروبتهم على امتداد حرب الثماني سنوات مع إيران.

هذه صور «حقيقية» تتناقلها يومياً تحقيقات وأخبار وكالات الأنباء الغربية المعتمدة في العالم، ومشاهد تعرضها تليفزيونات العالم

الغربي على شاشاتها، وتقارير ترفعها جمعيات حقوق الإنسان في كل مكان إلى المراجع الدولية، وإحصائيات تقدمها المنظمات الاقتصادية الدولية إلى البنوك وصناديق النقد والمؤسسات المالية في العالم. وقصص يحملها معهم المسافرون خارج العراق. هذه الصور، بكل تموجاتها، هي الحقيقة التي يجب أن يواجهها ويتعامل معها كل مَنْ يريد أن يتصدى لهذه المشكلة الإنسانية المرعبة، أملاً في أن يجد بعض النور في نهاية النفق العراقي المظلم.

□ □ □

ليس هناك من ضرورة للقول إن ذلك كله قد تمّ بفضل صدام حسين ورجاله. ولكن..؟ «ولكن» هذه كلمة اعتراضية في سياق حكاية طويلة بدأت صبيحة الثاني من آب ١٩٩٠، وما زالت تتوالى فصولاً. الفصل الأخير منها كان يوم السابع من تشرين الأول ١٩٩٤، الذي تمّ فيه رفع الستار عن محاولة يائسة، إنما ناجحة، قام بها حاكم العراق لحماية نفسه ونظامه، خوفاً من أن يزحف إليه الجياع والأذلاء والمحاصرون والمهزومون من شعبه فيقوّضوا النظام على رأسه. وفي هذه النقطة تكمن بالدرجة الأولى فلسفة الحصار على العراق بعد هزيمته في حرب تحرير الكويت. ومن هذه النقطة أريد أن أدعو الكويتيين، شعباً، لا حكومة، إلى التصدي لموضوع حصار العراق.

لا شك في أن الغزو العراقي للكويت، قد أحدث شرخاً عميقاً في النفس الكويتية، لا يعلم مدى عمقه الحقيقي إلاّ الكويتيون أنفسهم. ولا شك أيضاً في أن خمسة أشهر من ممارسة الاحتلال العراقي للكويت قد تركت آثاراً مدمرة لدى كل كويتي، يصعب

نسيانها بسرعة. فقد هزّ الشرعية الكويتية المتمثلة في آل الصباح كأسرة حاكمة، وقد هربت بكاملها عند الساعات الأولى للغزو. وزرع الشك في أهمية الكويت كدولة ذات كيان، عندما انهارت الحكومة ومؤسساتها لحظة دخول أول جندي عراقي. وضرب السيكولوجية الكويتية وولّد عندها ردات فعل تمثلت في الرفض الكامل والمبالغ فيه لكل ما هو عربي. وخلق الغزو (بعد الانسحاب) مصطلح دول «الضد» ودول «المع». وولّد مرارة التساؤل عن الهوية عند كل كويتي. وأصبح السؤال مَنْ نحن مدار حديث مسهب في كل بيت كويتي، متجاوزاً كونه مجرد سؤال انفعالي ساذج. لقد أصبح سؤالاً مصيرياً. كل هذا أحدث توتراً دفع الكويت والكويتيين إلى أقصى درجات التصلب السياسي في الموضوع العراقي تحديداً، كما دفع بالعداء بين الشعبين والبلدين إلى درجة ربما لم يعرفها الصراع العربي ـ الصهيوني بين الدول العربية وإسرائيل في أحلك أيامه الأولى.

هذا التصلب السياسي لا يعنيني مباشرة في سياق البحث عن مخرج لحصار العراق، سوى أنه ولّد طبقة كثيفة من الحقد بين الشعبين فاقت أي معايير إنسانية، حتى لا نقول معايير عربية أو وطنية أو قومية أو إسلامية، وهو حقد يزداد بين الشعبين سنة بعد سنة: شعب غني مرفّه ومترف وطليق، انتصرت بلاده بالحراب الأميركية، لا بمقاومتها الوطنية. وشعب فقير جائع ومحاصر ومقموع، هُزمت بلاده بحرابها الذاتية العراقية وقد تولاها حاكم أرعن، فارتدت نصالها إليه في مغامرة لم يكن هذا الشعب طرفاً فيها.

هذا الحقد السياسي الذي كان أبشع ما عبّر عنه رئيس مجلس الأمة الكويتي أحمد السعدون، في معرض تعليقه على موقف العاهل الأردني الملك حسين من قضية الحشود العراقية الأخيرة على الحدود الكويتية، عندما قال: «كم امرأة اغتصبت في الكويت، وكم ابن غير شرعي نتيجة لذلك في الكويت اليوم، بسبب الملك حسين، الذي هو أحد أطراف المؤامرة على الكويت(...) وإذا كان لصدام حسين رأسين، فإن أحد رأسيه الملك حسين»[١].

ويعبر عنه بطريقة أخرى (إنما أكثر ديبلوماسية ولياقة) نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد، عندما يقول: «إننا نرفض أي فكرة لإلغاء العقوبات المفروضة على العراق قبل تطبيقه الكامل لكل قرارات مجلس الأمن (...) إننا لا نشعر بأمان ولا نثق إطلاقاً بأي وعود أو تعهدات يبديها النظام العراقي»[٢].

إن كلاماً في هذا المستوى المتدني لرئيس الهيئة التشريعية المنتخبة ديموقراطياً في الكويت، وكلاماً في هذا المستوى من التشنج لوزير خارجيتها (الأقدم منصباً في العالم)، لا يعكس فقط مستوى مفردات الحوار السياسي الذي وصل إليه الكويتيون، بقدر ما يعكس مدى الحقد الشخصي الذي يستعر في صدورهم من كل مَنْ وقف موقفاً اعتبروه معادياً لهم (ولو عن غير حق أو بالشبهة أو الظن) إبان الغزو العراقي لبلادهم. هذا الموقف خلق حالة من الحِداد السياسي تعيشه الكويت منذ أكثر من أربع سنوات، من دون أي رغبة في إقفال أبواب مجالس العزاء السياسية.

□ □ □

إن ألمانيا النازية، وقد طغت وبغت ودمّرت ما دمّرته في أوروبا في الحرب العالمية الثانية، وحرقت في الأفران ملايين الناس، واضطهدت ملايين أكثر في معسكرات الاعتقال المنتشرة في طول وعرض القارة الأوروبية، استطاعت أن تطلب السماح من أوروبا وحلفائها بعد هزيمتها في الحرب. وبمرور أربع سنوات على انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت أوروبا قد صفحت عن ألمانيا، وإن لم تنسَ فظائع النازيين.

وقد يكون الرد على هذه المقارنة، أن هتلر قد سقط وانتحر إثر هزيمة نظامه النازي، بينما صدام حسين لا يفكر في الانتحار وما زال حاكماً بجبروته وحرسه الجمهوري، في العراق. وقد يكون الرد أيضاً أن ألمانيا قد انتقلت من نظام الحزب النازي إلى النظام الحزبي الديموقراطي، بينما العراق ما زال يحكمه نظام الحزب الواحد بوسائله الإرهابية وأجهزته القمعية. وإذا كان هتلر قد هزم في الحرب، وسقط نظامه نتيجة لذلك، فإن صدام قد هزم في الحرب من دون أن يسقط نظامه. وهنا تكمن المفارقة.

كل هذا صحيح، ولكن الرد على المقارنة ليس صحيحاً، لاختلاف الظروف الدولية جذرياً أيام هتلر عمّا هي عليه اليوم، وتبدل الزمن بحوالى نصف قرن، وولادة نظام عالمي جديد، ليس من بين معطياته أي أوجه شبه بين ما حصل بعد الحرب العالمية الثانية وبين ما حصل بعد حرب «عاصفة الصحراء». إذاً، لنقلب المقارنة، ولتسبق إزالة الأحقاد إسقاط النظام، بل لتكن طريقاً يمهد لإسقاط صدام، ويكون سقوطه بأيدٍ كويتية، لا بأيدٍ أميركية.

□ □ □

من الصعب القول عفا الله عمّا مضى. ولكن آن الأوان لنقول كفى. و«كفى» هذه يجب أن تترجم عملياً لتبدأ عملية إزالة الأحقاد بتلغيم النظام. ولمّا كانت الكويت هي الدولة المنتصرة، والعراق هو الدولة المهزومة، فإن المبادرة هي في يد الكويت. ومنها وبها وعن طريقها يبدأ الحديث عن فك الحصار عن شعب العراق، لا نظامه.

لعل المهمة الشاقة هذه، تبدأ من إعادة الصلة، إن لم تكن إعادة الثقة (في هذه المرحلة المبكرة) بين الشعب الكويتي والشعب العراقي، بإعلان الكويتيين بطريقة أو بأخرى، أن معاناة المواطنين العراقيين نتيجة الحصار التجويعي الذي تفرضه عليهم أميركا والأمم المتحدة والغرب عموماً، أمر يعنيهم ويقلقهم ويحزّ في نفوسهم. ويكون هذا الإعلان من طريق تأسيس منظمات شعبية كويتية غير حكومية، تتولى فيه التأكيد على أن خلاف الكويت والكويتيين ليس مع الناس العاديين الذين يشكلون السواد الأعظم من الشعب العراقي، بل مع النظام الدموي الذي أقامه صدام حسين، وبسببه كان الغزو العراقي لبلادهم.

ويصر هذا التأكيد على أنه من الضروري الفصل تماماً بين علاقة الكويتيين بالشعب العراقي وصلاتهم الاجتماعية والأسرية والإنسانية، ناهيك بالصلات التاريخية، معه. وبين صلات الحكومة الكويتية بالنظام الصدامي، الذي أدى إلى ما أدى إليه من كوارث. لأن هذا الفصل وحده، يمكنه أن يعيد، ربما بعد جيل أو جيلين، ما كانت عليه اللحمة التاريخية والاجتماعية بين الشعبين، ولشيء شبيه لما كانت عليه قبل الثاني من آب ١٩٩٠، يوم دخلت

جحافل جيش النظام العراقي لتدمر ما بناه الناس العاديون من ألفة جوار وصلات قربى ومودة.

ولا بد للمنظمات الشعبية الكويتية (على افتراض قيامها) أن تدرك أن تراكم الأحقاد بين الشعبين على مر السنوات، الذي زاده الحصار المر على العراق بعد «عاصفة الصحراء»، وغذّاه الموقف الرسمي الكويتي، لهو أشد خطراً في المدى البعيد على سلامة وسيادة الكويت، لو لم يعترف العراق رسمياً بترسيم الحدود بين البلدين، أو أقرّ بسيادة الكويت كدولة.

والاعتراف العراقي، سيظل اعترافًا مشكوكاً فيه إذا كان الشعب العراقي يشعر أنه مهان من قبل جيرانه، مداسة كرامته، ومطعون في وطنيته، أفقره جيرانه الأغنياء وجوّعه أبناء جلدته من عرب الخليج. ناهيك بالأسباب القومية والطموحات الوطنية والأحلام الوحدوية. هذا الشعب العراقي سيعتبر أن اعتراف صدام (بغض النظر عن الظروف والضغوط التي تمّ فيها) هو اعتراف قابل للطعن، إن لم يكن قابلاً للنقض، عند مجيء أي نظام آخر بعد صدام.

إن أي حاكم مقبل للعراق، يستطيع بسهولة متناهية أن يركب موجة العداء للكويت، إذا لم ينجح الكويتيون اليوم في إزالة هذه الأحقاد، بدل تغذيتها. وقد يكون من الصعب على الكويتيين، وسط الظروف الآنية، اتخاذ الموقف المتسامح المطلوب منهم. إنما لأنهم الدولة المنتصرة، فمهمتهم تغدو أصعب من مهمة العراقيين، وعليهم استدعاء كل مفاهيم القومية والعروبة التي كفروا بها، لاستخدامها في عملية إزالة ألغام الأحقاد الموقوتة التي تهدد

بالانفجار عند كل لحظة، حتى لا تترسخ فتصبح عذراً للعراقيين في مستقبل الأيام الآتية لرفض الاعتراف بحدود الكويت وسيادتها.

□ □ □

السؤال، من أين تبدأ إزالة الأحقاد؟ تبدأ من موقف إنساني بسيط، يلي تأكيد اللجان الشعبية (المزمع تشكيلها) قلقها لأوضاع الشعب العراقي، بإعلانها في أنها ستسيّر شاحنات محملة بالمواد الغذائية والأدوية والمعدات الطبية والمساعدات العينية مما يحتاج إليه مجتمع، كالمجتمع العراقي، وصل إلى مشارف الهلاك النفسي والجسدي، كهدية من الشعب الكويتي إلى الشعب العراقي. وأن هذه الهدية لا علاقة لها بالحكومة الكويتية، وأنها هدية كريمة من شعب كريم إلى شعب كريم، لا هي إغاثة لجياع ولا مساعدة لمحتاجين. عندئذٍ قد يشعر العراقيون أن جيرانهم الكويتيين الأغنياء لم يتخلوا عنهم وقت المحنة وأنهم أسعفوهم وقت الشدة، بعد أن جوّعهم النظام الذي يعيشون تحت وطأته، بسبب حماقاته مع هؤلاء الجيران بالذات. فيشعر العراقيون العاديون، أنهم كعزيز قوم ذل، وأنهم والكويتيين شعب واحد في بلدين، أعانوهم يوم عزت إعانة الآخرين. فإذا الأقرباء أولى بالمعروف.

تسيّر اللجان الشعبية الكويتية هذه المساعدات بشاحناتها نحو البصرة، وهي أقرب مدينة عراقية كبيرة إلى الكويت. وللبصرة أهمية خاصة بالنسبة إلى الكويت. فهي المدينة العراقية التي ارتادها الكويتيون منذ مطلع هذا القرن. فتعلموا في مدارسها، وشربوا من شطها، وتظللوا بنخيلها، وأكلوا من تمورها، وتزوجوا من نسائها. وفي وقت الضيق لجأوا إليها. ومن طريق الحدود العراقية ـ الكويتية،

بأسلاكها الشائكة وخندقها العميق الذي حفره الكويتيون تيمناً «بخط ماجينو» الذي بناه الفرنسيون بعد الحرب العالمية الأولى، فاستدار حوله الألمان عندما غزوا فرنسا في الحرب العالمية الثانية، ستدخل الشاحنات. لكن الشاحنات ستتوقف عند نقطة الحدود، وأمامها السواتر الترابية العالية، لسببين أساسيين: سبب كويتي وسبب عراقي.

□ السبب الكويتي هو رفض الحكومة الكويتية لأي «تطبيع» في العلاقات مع العراق، وخاصة إذا كان عملاً بهذا الحجم وبهذه الأهمية الإنسانية والأبعاد السياسية (في حال حصوله)، مما قد يفسره النظام العراقي سلباً بالنسبة إلى الكويت. مع أنه عكس ذلك تماماً. وقد تقسّم الحكومة الكويتية بتأثيرها في الصحافة ووسائل الإعلام، الرأي العام الكويتي حول هذه القضية، مما قد يصعّب من عمل اللجنة الشعبية.

وهذا ما حدث تماماً عند تشكيل «اللجنة الشعبية للأسرى الكويتيين في العراق» برئاسة الدكتور غانم النجار، التي حاولت أن تقيم اتصالات مع أطراف عربية ذات صلات مع العراق لعلها تفلح في إقناع بغداد بالإفراج عن بعض الأسرى على الأقل لأسباب إنسانية بحتة بعيداً عن الاستغلال السياسي للطرفين الكويتي والعراقي. فما كان من الحكومة الكويتية إلاّ أن حلّت اللجنة الشعبية، معتبرة أن هناك لجنة واحدة هي «اللجنة الوطنية للأسرى»، التي هي لجنة حكومية يرأسها وزير الخارجية السابق الشيخ سالم الصباح، مما استدعى اعتراض السفير الأميركي السابق في الكويت أدوارد غنيم واحتجاج حكومته، بعد أن اتهمت اللجنة الشعبية اللجنة الحكومية

بأنها تستعمل الأسرى «كرهائن» لتحقيق مكاسب محلية ضيقة، متجاهلة الأوضاع الإنسانية المتعلقة بأوضاعهم وأوضاع عائلاتهم[٣].

وكان هناك قناعة لدى اللجنة الشعبية أنه كان من الممكن حل موضوع الأسرى الكويتيين في العراق، لولا استغلاله سياسياً واستعمال الحكومة الكويتية لهذا الموضوع الحساس بشكل ضاغط يومياً ضد العراق، لمنع أي محاولة لتطبيع العلاقات الشعبية بين البلدين، مما يسقط من يد الحكومة الكويتية سلاحاً أسيء استعماله لرفضها الفصل بين الموضوع السياسي والموضوع الإنساني، مما أضّر بحالة الأسرى وأوضاعهم المعيشية في المعتقلات العراقية، بقدر ما سمم العلاقات بين الكويت من جهة والأطراف العربية التي حاولت التوسط من جهة ثانية. وهذا ما يمكن أن يحدث تماماً في حال تحقيق فكرة اللجنة الشعبية لمساعدة شعب العراق.

أما السبب العراقي، فموضوعه مختلف إلى حد كبير. فإذا سمح صدام حسين بدخول المساعدات الكويتية والوصول إلى البصرة، فمعناه أن الكويتيين يتقربون من الشعب الذي جوّعه صدام ويرغبون في مصالحته. وفي هذا تحريض غير مباشر على النظام بكل ما فيه من مضاعفات سياسية واقتصادية واجتماعية (وخاصة إذا كانت المعونات كبيرة كما يجب أن تكون). وإذا منع صدام الشاحنات الكويتية وما تحمله من مساعدات من الوصول إلى البصرة، فهذا دليل آخر على فظاعة النظام، مما سيزيد من تحريض الناس عليه.

لو أوقف صدام الشاحنات أياماً وأسابيع على الحدود، فسيخلق

حالة إعلامية فريدة من نوعها لا بد أن تستقطب اهتمام العالم، بشكل لم تعرفه حتى الآن عاصمة البوسنة سراييفو في عزّ حصارها. وهذا الاستقطاب الإعلامي لا بد أن يشكل أداة ضغط لا مثيل لها على النظام العراقي. وإذا كان الكويتيون أذكياء، كما أعتقد، فسيصمدون بشاحناتهم على الحدود، ويكررون المحاولة أسبوعاً وراء أسبوع، إذا تكرر الرفض العراقي بالعبور.

بالطبع هناك جملة أسباب أخرى قد تحول دون تحقيق هذا المشروع، أهمها الرفض الأميركي - البريطاني المشترك تحت غطاء خرق قرارات الأمم المتحدة. أما أخطرها فهو ادعاء العصمة الدولية التي تأبى أن تقف وجهاً لوجه أمام حالة مأسوية إنسانية كمثل هذه الحالة. ناهيك بالضغوط السعودية التي ستتعرض لها الحكومة الكويتية من جراء السماح بتشكيل لجان شعبية لإغاثة العراق، والتي ستتلاقى ضمناً مع الرغبة الحكومية في تلافي مأزق بهذا الحجم. ستتعدد الأسباب والمنع واحد.

آمل أن لا يتوقف الكويتيون طويلاً عند موضوع حسابات تكلفة هذه المساعدات، وأن لا يختلفوا على مَنْ سيدفعها. فقد دفعوا مائة مليار من الدولارات، عن طيبة خاطر أو بالإكراه، إلى قوات التحالف الغربي لتحرر بلادهم من الغزو العراقي. فباعتراف وزير الدفاع الأميركي وليم بيري العلني، ستبلغ نفقات الحشود الأميركية الأخيرة في الكويت لصد تقدم صدام صوب الحدود الكويتية، حوالى مليار دولار. وستكون كلفتها شهرياً بعد ذلك ٦٥٧ مليون دولار. لذا أرجو أن لا يطرح موضوع المال في معرض أسباب رفض الفكرة. إن مَنْ يستطيع أن يدفع أرقاماً فلكية وبهذه

الضخامة، لن يعجز عن دفع الزهيد من المال بالمقارنة، لإطعام وكسوة جياع العراق. بمبادرة إنسانية مثل هذه يوفر الكويتيون حماية حقيقية لبلادهم، فلا يطوقهم حزام الفقر العراقي مجدداً، ولا يكون سبباً في زحف جديد.

□ □ □

من المؤكد أن فكرة كهذه ليست بهذه السهولة. وأعرف أنها ستقابل بشيء من الاستخفاف في كثير من الأوساط. وأعرف أن «سيناريو» كهذا قد يصعب تحقيقه لأسباب أوردتها، ولأسباب لم ترد. وإذ أطرح هذه الفكرة من غير تردد، أعرف أن فكرة بهذا الحجم وبهذه الخطورة تحتاج إلى شعور عارم بالحس القومي وبالوطنية الصحيحة وبالأصالة الحضارية لدى الكويتيين تتجاوز واقع السياسة اليومية وتتخطى عقباتها. لذلك فهي تحتاج إلى عقل مرن وذهن منفتح يستشرف المستقبل، فيه من الجرأة بقدر ما فيه من الحكمة، وفيه من الأفق الواسع بقدر ما فيه من القدرة على التعامل مع المتغيرات اليومية.

ولعله إذا قدّر وجود شخصيات كويتية بهذه المواصفات، فإن أولى مهماتها ستكون السعي للضغط على الحكومة الكويتية لوقف التشنج الحاصل في مواقفها السياسية. لقد حان الوقت لكسر عقدة «غورديان» الكويتية، كما كسر الإسكندر المقدوني الكبير عقدة «غورديان» الأسطورية بضربها على رأسها بالسيف وقطعها، بدل التحايل عليها وتفكيكها خيطاً خيطاً، وما يتطلب ذلك من وقت وصبر.

إن فظائع الحرب، أي حرب، لا يمكن نسيانها بالسهولة التي قد

يتصورها البعض، حتى لو كانت الشعوب العربية تعاني اليوم من فقدان الذاكرة التاريخية. لكن الذاكرة العربية كانت دائماً ذاكرة انتقائية. ولأنها كذلك فإن الشعب الكويتي الذي هو أهم أرباب التجارة في الخليج. سيتلقف فكرة كسر الحصار الاقتصادي عن الشعب العراقي، وهو مدرك تماماً أن في فتحه أبواب الإغاثة للعراقيين، فرصته الذهبية في بناء علاقات اقتصادية ومالية تؤسس لعلاقات تجارية مستقبلية لما بعد صدام حسين، لا بد أن تعود عليه بالفائدة. وبقليل من بُعْد النظر وشيء من المركنتالية الخليجية، يعرف الكويتيون أنهم على مداخل سوق متى فتحت أبوابه ستحتاج إلى كل بضاعة ممكنة تحت الشمس. وسيدركون أنها فرصة لا تضيّع، إذا تمّ وأد الأحقاد بعناية.

كذلك سيدرك الكويتيون، غير المعنيين اليوم بهموم وقضايا العالم العربي، (والمشمئزون من تصرفات بعض القادة العرب)، أن حمايتهم الحقيقية تكمن في وقوفهم إلى جانب الشعب العراقي لا في إضعافه. لأن في إضعافه تقوية لنظام صدام حسين الذي لن يسقطه ما يسمى بالمعارضة العراقية المهترئة في الخارج، والمتسكعة على أبواب المخابرات الأميركية والبريطانية والإيرانية، والتي لا تملك من المصداقية أكثر مما يملك صدام من الديموقراطية.

لذا فإن إسقاط صدام حسين لا يتم إلاّ من قبل شعبه في الداخل. ولا يتم إلاّ إذا احتُضن هذا الشعب من قبل جيرانه، الذين كانوا بالأمس هم الداء، وبيدهم اليوم الدواء. فعندما وهنت قوى هذا الشعب، سهل الانقضاض عليه. إن أميركا لم ترد إسقاط نظام صدام حسين، ساعة كانت قادرة على ذلك. ولا هي راغبة اليوم، في إسقاطه. وحدهم جياع النظام وشجعانه، عندما تمتلىء بطونهم

وتشتد سواعدهم، قادرون على ذلك. عندئذٍ لا بد أن يذكر الشعب العراقي قول الإمام علي بن أبي طالب: «لو كان الفقر رجلاً لقتلته»، فيستل سيفه ليقتل به الجوع في شخص رجل اسمه صدام.

□ □ □

لقد حان الوقت مرة أخرى، فلا عفا الله عمّا مضى أيها الكويتيون. ولكن كفى كفى. ارفعوا أيديكم عن شعب العراق، فإن ليلى في العراق مريضة..!

الهوامش:

(١) راجع جريدة «السفير» ـ بيروت، ١٣ تشرين الأول ١٩٩٤.

(٢) راجع جريدة «الحياة» ـ لندن، ١٦ تشرين الأول ١٩٩٤.

(٣) راجع كتاب رياض نجيب الريّس ـ «رياح السموم ـ السعودية ودول الجزيرة العربية بعد حرب الخليج ـ ١٩٩١ ـ ١٩٩٤» ـ شركة رياض الريّس للكتب والنشر ـ بيروت، لندن ـ ١٩٩٤.

عودة العرش
أم سقوط النظام؟

■ علينا أن ندرك أن أوروبا تخاف دخول إسرائيل إلى العالم العربي، لأن وجودها فيه يعني أنها ستنافس أوروبا الصناعية في السوق العربية.

لماذا؟ لأن إسرائيل تريد أن تنفصل عن ماضيها في أوروبا. ليس فقط بسبب اضطهاد اليهود، وليس لأن حكام إسرائيل ما زالوا أوروبيي الأصل، إنما لأن أوروبا قاومت أن يصبح اليهود فيها كما هم في أميركا. أي أن يصبحوا جزءاً من الشأن الأوروبي، تحسب المؤسسة السياسية الأوروبية حسابهم كما تحسب المؤسسة الأميركية أصواتهم، وتحسب المصارف الأوروبية حساب سيطرتهم على بيوت المال كما في الولايات المتحدة.□

١ ـ العراق

الهاشميون قادمون
والسعوديون خائفون!

■ «إن البلاد العراقية(...) ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، مقسمة على بعضها. لذا يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء مدبرين أقوياء مادة ومعنى، غير مجلوبين لحسابات أو أغراض شخصية أو طائفية أو متطرفة. يداومون على سياسة العدل والموازنة والقوة معاً، وعلى جانب كبير من الاحترام لتقاليد الاهالي».□

الملك فيصل الأول
بغداد ١٥ آذار ١٩٣٢(*).

إذا تعاملنا مع الحدث العراقي كرواية بوليسية، أو مسلسل تليفزيوني أميركي شبيه بـ«دينستي»، أو كفيلم هندي طويل، ربما أمكننا أن نفهم بشيء من العقلانية مجريات الأمور في بغداد. أما إذا تعاملنا مع ما تحمله الأخبار يومياً من روايات أغلبها كاذب وكلها متناقض، عما يحدث عند قمة السلطة في العاصمة العراقية، وكأنها حقائق موضوعية صادرة عن نظام ديموقراطي ذي صدقية، مفتوح وقابل للمساءلة، فإننا لا بد أن نقع في المحظور. وهو الخلط بين ما نريده أن يحصل وبين ما هو حاصل فعلاً.

لكن الأمور ليست بهذه البساطة. فالذي يزيدها تعقيداً هي الأدوار

الكثيرة والمتعددة التي يتهيأ لها مجموعة لاعبين من الجوار القريب والبعيد لبغداد، استعداداً أو دفعاً لاحتمالات التغيير المرتقب في العراق، منذ أن هرب صهرا صدام حسين إلى عمّان في ٨ آب ١٩٩٥. هذه الأدوار التي تحمل مجموعة تساؤلات ليست سوى محطات لترسيم معالم نظام العراق الجديد الذي يسعى مختلف اللاعبين للحصول على دور أو حصة فيه.

مما لا يقبل الشك أن أهم وأخطر الأدوار في هذه المرحلة الآنية من التطورات العراقية، هو الدور الأردني وأهم اللاعبين هو الملك حسين. ولا يحتاج المتابع إلى الكثير من الخبرة ليدرك أن ما حدث في تموز ١٩٩٥ في العاصمة الأردنية سيعود بكثير من «المنافع» على العاهل الأردني. فمنذ أن رفع الملك سماعة الهاتف ليخبر الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن صهري الرئيس العراقي صدام حسين، حسين كامل وشقيقه صدام، ومعهما زوجتاهما رغد ورنا، وثلاثون شخصاً من الأنصار والأتباع قد وصلوا عمّان وطلبوا اللجوء السياسي الذي منحه لهم، حتى أعلن الرئيس الأميركي استعداد بلاده الفوري لحماية الأردن. من ماذا؟ من هجوم عراقي محتمل عليه.

بعد هذه المخابرة، أو ربما قبلها، ما كاد الملك يتصل برئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين ليحيطه علماً بالموضوع نفسه، حتى كان وزير داخليته موشي شاحال يعلن أن بلاده على استعداد للقيام باللازم دفاعاً عن الأردن، «وبسرور كبير»[١]. خلال هذه الاتصالات، قبلها أو بعدها بأيام، سرعان ما يجتمع الملك حسين بشمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلية (رئيس الوزراء فيما بعد) في العقبة في ٢٦ آب ١٩٩٥، ويصرح الأخير أن الأردن وإسرائيل

متفقان «على ضرورة انضمام العراق مستقبلاً إلى مسيرة السلام الإقليمية بعد رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه».

ثم يصل إلى عمّان على عجل رئيس المخابرات السعودية الأمير تركي الفيصل، ليجتمع بالصهر الفار بعد أن اجتمع بالملك طالباً الإذن بذلك، وبلاده بالكاد استقبلت قبل أسبوع واحد تماماً وزير الخارجية الأردنية عبد الكريم الكباريتي. (رئيس الوزراء الحالي) أما شقيقه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية فلم يتردد في تلك المناسبة من أن يقول للصحافيين في مطار الرياض بشيء من التعالي، أن الوزير الأردني هو الذي طلب الحضور إلى السعودية. أي أنه جاء من غير دعوة[٢]. كل ذلك في الوقت الذي كان الكباريتي يحاول ترميم العلاقات المتصدعة بين بلاده والسعودية منذ أزمة حرب الخليج الثانية، وأن يجمع بين مليكه والملك فهد، الرافض للاجتماع بالحسين لسنوات طويلة خلت. فجأة انقلب كل ذلك بعد وصول «الداماد» العراقي[٣]، وأصبحت عمّان قبلة الاهتمام السعودي.

ولم يمض يوم آخر، حتى هبط محققو وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية إلى العاصمة الأردنية، ليغوصوا في كنز الأسرار التي حملها معه حسين كامل من بغداد، وهو الذي كان مؤتمناً على أهم الخزائن في بيوت صدام ودولته. وتبعهم مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيللترو، الذي حمل للملك مجموعة اقتراحات وعروض، تبدأ بتزويده بالنفط الكويتي بدل النفط العراقي إذا أغلق حدوده مع العراق، وتمر بالضغط على الدول الخليجية لإعادة العلاقات معه، وتنتهي بالحماية العسكرية الأميركية والمناورات المشتركة.

ومنذ ذلك اليوم «الأغر» عند الملك حسين، والوفود من كل الأطراف لم تنقطع عن زيارة عمّان لعلها تجد عند حسين كامل ما يفيدها. «والملك السعيد» المتربع على عرشه منذ ٤٣ سنة في هذه المملكة الصحراوية الصغيرة، يستقبل الضيوف ويعد الولائم ويعيد ترتيب الكراسي الموسيقية في الحلبة السياسية الخارجية، ويحسب المغانم الجديدة المنتظرة، خاصة إذا عاد الأميركيون والسعوديون وأحبوه من جديد. ويعدّ النقاط التي كسبها منهم في أيام، بعد أن أضاعها في سنوات. ولا شك أن الملك حسين ينتابه شعور هذه الأيام، بأنه ما زال اللاعب المحترف الأول واللاعب الأمهر. لاسيما في وجه نظرائه السعوديين والكويتيين والخليجيين.

لكن قبل البدء في طرح الكثير من التساؤلات عن الدور الأردني، هناك غموض يلف موضوع يطل برأسه بخجل بين مجموعة المواضيع المتداولة على بساط البحث نتيجة للتطورات العراقية. هل الهاشميون قادمون إلى العراق، وهل هناك مشروع بعودة الملكية إلى بلاد الرافدين؟ هذا هو السؤال الذي لم يطرح بعد.

□ □ □

أعرف أن هناك شبه إجماع بين العراقيين بمختلف اتجاهاتهم وولاءاتهم، بأن النظام الحالي في العراق، نظام ميؤوس من تعديله أو إصلاحه أو تهذيبه. ولكنني لا أعرف إذا خيّر العراقيون بين استمرار صدام حسين في الحكم، أو اقتتال شعبي بين أنصار النظام وأعدائه ثمناً لرحيله، أو حرب أهلية بين سُنّة العراق وشيعته وأكراده قد تؤدي إلى تكريس تقسيمه، وبين عودة العرش الهاشمي إلى بغداد، (ولو كان في هذه العودة حماية لبلاد الرافدين من الانزلاق إلى

مهاوي الخيارات الآنفة الذكر والتي أحلاها مر)، أنهم سيختارون الهاشميين بديلاً.

موضوع عودة العرش الهاشمي إلى بغداد على أنقاض صدام حسين ونظامه ليس مطروحاً بأي شكل رسمي أو علني، اللهم إلاّ همساً خجولاً في بعض أوساط العراقيين، من معارضين أو صامتين، وفي طموحات وأحلام بعض الأردنيين من بقايا الثورة العربية الكبرى. ولكنه موضوع مطروح جدياً في ذهن الملك حسين شخصياً، كما جرى التلميح إليه في خطابه في ٢٣ آب ١٩٩٥، والذي كان بحد ذاته وثيقة خطيرة تعيد ترتيب السياسة الأردنية الجديدة حيال العراق. كذلك هو موضوع مطروح في احتمالاته في أذهان السعوديين بالدرجة الأولى ومن ثم الكويتيين، من ناحية التصدي له بكل وسيلة ممكنة، خوفاً من أن يتوسع الحديث فيه ويصبح بديلاً جدياً عند الأميركيين والغرب، فيبدأون بدراسة احتمالات قيامه، وخاصة كلما ازدادت الأوضاع في العراق انهياراً، وكلما تفاقمت الخلافات بين الأطراف العراقية الكثيرة حول البدائل لنظام صدام.

مما لا شك فيه أن هذا الموضوع يشغل الملك حسين، وإن كان ذكاؤه السياسي يمنعه من التصريح عنه مكتفياً بالتلميح إليه من بعيد. فعين الملك حسين الواحدة مركزة على الواقع السياسي المعيوش على الأرض العراقية والدوائر العربية والأجنبية المحيطة بها، وعينه الأخرى على التاريخ، تاريخ الهاشميين وتاريخ العراق. لذلك استبق الملك حسين في خطابه سوء الظن التقليدي بقوله: «وقبل أن يتجه فكر أي إنسان أن لي في العراق مطمعاً، يهمني أن أؤكد للجميع بأنه لا مطمع لي». ولكن سرعان ما يقفز إلى الفقرة التالية

من خطابه ليذكّر الجميع بعلاقاته الأسروية والتاريخية مع العراق مبرراً ما سبق بجملة اعتراضية: «أقول هذا لأنه قد يخطر على بال أحد بأنني ربما أبحث عن موقع كنت فيه يوم استشهد رفيق صباي فيصل الثاني بن غازي بن فيصل بن الحسين. فقد كنت نائبه ووريثه في رئاسة الاتحاد العربي الذي ضم الدولتين (العراق والأردن)، وقد رحل وهو بعد في بواكر انطلاقته، ضحية تآمر كل القوى المعادية داخل الوطن العربي وخارجه». ثم ينزلق الملك حسين في الجملة التي ترد بعد هذه مباشرة، وهو الذي نفى أن له مطمعاً في العراق، إلى التذكير بدور الهاشميين في الحفاظ على لُحمة العراق بقوله: «لقد تركنا الشعب العراقي الشقيق أن يختار طريقه ويعيش تجربته، وتمنينا أن لا ينفرط عقده الذي جمعه الهاشميون سُنّة وشيعة، عرباً وأكراداً، وكل عناصر نسيجه الوطني»[٤]. وكأنه يلوّح للعراقيين بأنهم في العودة إلى التاريخ القريب، يدركون أن وحدة العراق وتآلفه قد حققها الحكم الهاشمي طوال ٣٧ سنة. وكأنهم مدعوون اليوم، إن أرادوا، للعودة إليه. وفي تلميح الملك حسين بأحلامه العراقية، قوة تفوق التصريح، وتأكيد لطموحات عودة العرش الهاشمي إلى بغداد، يتجاوز أي نفي مباشر. لذا فإن في هذا الخطاب التاريخي الخطير ما يشكل مدخلاً إلى فهم الدور الأردني من التطورات الحاصلة حالياً في العراق.

□ □ □

أن يختار العراقيون، وسط تخبطهم السياسي الحالي، عودة العرش الهاشمي إلى بغداد، ليست هي المسألة حالياً. فالموضوع لم يصل إلى مرحلة النضج حتى الآن، بل أمامه عشرات العقبات التي لا

يمكن تخطيها بسهولة. مع ذلك، يلجأ العراقيون إلى مناقشته في أوساطهم السياسية بكثير من الجدية، وهم يبحثون في البدائل المطروحة عند سقوط صدام، وما يمكن أن يحدث بعد ذلك من انهيارات في الدولة العراقية.

ويبدو أن أكثر المتحمسين لإيجاد صيغة هاشمية للعراق المقبل هم الأكراد، فالزعيمان الكرديان مسعود البرازاني (الحزب الديموقراطي الكردستاني) وجلال الطالباني (الحزب الوطني الديموقراطي الكردستاني) يتمتعان بعلاقات وديّة مع الملك حسين، ويلتقيان به بين وقت وآخر. والحماس الكردي لفكرة عودة العرش الهاشمي إلى بغداد، تعود بالدرجة الأولى إلى عدم وجود أي ثقة لديهم في أن الحاكم العربي المقبل للعراق، لن يتراجع بعد فترة في الحكم، كما فعل كل الحكام العرب الذين سبقوا صدام، عما اتفق عليه من إعطاء الأكراد حقوقهم من حكم ذاتي داخل الجمهورية العراقية، مع كل ما يحمل ذلك لهم من مطالب في التعددية الثقافية والحريات السياسية. ولا يخفي بعض السياسيين الأكراد رغبتهم العارمة في عودة الملكية إلى العراق تحت لواء الملك حسين وتحقيق حلم «المملكة العربية المتحدة» في حكم العراق والأردن[٥].

ولا يقتصر هذا الأمر على الأكراد، بل إنه تمّ مفاتحة الملك حسين بهذا الأمر عدة مرات، من قبل مجموعة زعماء يمثلون بعض عشائر السنّة في العراق كلما زاروه وهم في طريقهم من بغداد إلى عمّان. كذلك يعتبر أغلبية الشيعة العراقيين من غير المرتبطين بإيران، الذين يتمتعون بعلاقات طيبة مع الملك حسين، بأن بينهم وبين الهاشميين «قربى دينية» وصلة روحية ليست بينهم وبين حاكم آخر في

العراق، وبالتالي لا يمكن أن يتعرضوا على يد ملك هاشمي، إلى ما تعرضوا له من اضطهاد على يد حاكم العراق السني. ويذكرون كيف كان دورهم رئيسياً ومكانتهم مرموقة، سياسياً واقتصادياً، في النظام الملكي، من فيصل الأول إلى غازي إلى عبد الإله حتى فيصل الثاني. وهذا ما يعزز البعد الشيعي العربي ويوقف التأثير الإيراني الذي استفحل في عهد صدام. وللملك حسين علاقات متينة مع عدد من المؤسسات الشيعية، أهمها مؤسسة الإمام الخوئي (في لندن وسواها). وقد أنشأ بتمويل من هذه المؤسسات وبعد حرب الخليج الثانية مباشرة، «جامعة آل البيت» في الأردن، التي يؤمها عدد كبير من الطلبة الشيعة من مختلف أنحاء العالم العربي. ويلتقي السنّة مع الشيعة في أن البيت الهاشمي يوفر الحماية للطرفين، بكونه حكماً أكثر من صفته حاكماً.

وتتدارس مجموعات عراقية فيما بينها، احتمال عودة الملكية إلى العراق. لأن ذلك في رأيها سوف يحلّ الأشكال الذي سينتج حتماً عند ذهاب صدام. وهذه العودة ـ الحل ستتبلور صيغها في قيام ملكية دستورية ضمن اتحاد كونفيديرالي بين العراق والأردن، شبيه بصيغة «دولة الاتحاد العربي» التي كانت قائمة قبل ثورة ١٩٥٨، عندما كان فيصل الثاني ملك العراق رئيسها والحسين ملك الأردن نائبه. وهم يرون في هذا الاحتمال أمرين مفيدين:

□ **الأول:** في أنه يوفر أفضل مخرج للعراق من صراع دموي على السلطة لا بد وأن يحصل بعد غياب صدام، وخاصة إذا كان خروجه قد تمّ عن طريق العنف، وليس هناك بديل متفق عليه بين الأنصار في الداخل والمعارضة في الخارج.

وهو حل كما يرى البعض، ستقبل به الأطراف العربية المعارضة للهاشميين إذا وجدوا أنه الوحيد الذي يصون وحدة العراق الحالي ويوقف الانهيار المتوقع عند لحظة التغيير. وإن كان يرى بعض هؤلاء العراقيين في اختيار الهاشميين حكاماً جدداً للعراق، أمراً قد يكون مرحلياً، يمكن الانقلاب عليه في حال فشله أو عند تغير الظروف.

□ **الثاني**: أن النظام الملكي المقيد دستورياً يمكن أن يوفر للعراق حكماً ديموقراطياً منضبطاً على نموذج الأردن وعلى غرار ما يمارسه الملك حسين في الأردن حالياً. ذلك أن أغلب هؤلاء العراقيين يدركون في قرارة أنفسهم أن قيام حكم ديموقراطي حقيقي منفتح على التعددية السياسية والحياة الحزبية والحريات الصحافية والإعلامية يقوم على احترام القانون وحماية حقوق الإنسان، هو، ولفترة زمنية ستطول، من سابع المستحيلات الآن في بلد كالعراق. لذلك فهم يرون في «النموذج الأردني» حلاً واقعياً مقبولاً لدى معظم العراقيين.

□ □ □

وليس لدى العراقيين أي حنين لمجد الملكية التليد في بلادهم، وأغلبهم من جيل لم يعاصرها. إلاّ أنهم يرون فيها صورة قد تعيد بعض الهيبة والاحترام للعراق في العالم، بعد حوالى أربعين سنة من البهدلة والشرشحة والسمعة السيئة والطفولة الثورية والمراهقة الحزبية والمغامرات السياسية والعسكرية التي دفعوا ثمنها أغلى بكثير مما دفعت شعوب أخرى مرت بظروف مشابهة في العالم الثالث.

كما لا يوجد هاشميون كثيرون يتنافسون على العرش العراقي خارج دائرة الملك حسين شخصياً. فلم يعد يوجد من الفرع الهاشمي العراقي أي شخص ذي قيمة أو وزن سوى الأمير رعد بن زيد، ابن الأمير زيد بن الحسين، الابن الأصغر لشريف مكة الحسين بن علي، قائد الثورة العربية الكبرى، وشقيق الملك فيصل الأول، الذي كان نائبه عندما كان فيصل ملكاً على سورية، ثم أصبح سفيره في لندن عندما أصبح ملكاً على العراق. وهو الحفيد المباشر والوحيد الذي ما زال على قيد الحياة، لمؤسس الأسرة الهاشمية الحالية، الشريف حسين بن علي الذي أصبح ملكاً على الحجاز وخادماً للحرمين الشريفين في العام ١٩١٧، وظل فيها إلى أن تنازل عن العرش في العام ١٩٢٤ لابنه الشريف علي، الذي أخرجه ابن سعود من البلاد بعد سنة من ذلك. أما الشريف حسين فقد نفاه الإنكليز إلى قبرص ومات ودفن فيها في العام ١٩٣١. والأمير رعد يقيم في الأردن كأحد مستشاري الملك حسين منذ العام ١٩٥٨، فهو نجا من مذبحة قصر الرحاب في بغداد التي تمّت فيها تصفية كل الأسرة الهاشمية عند قيام الثورة لأنه كان تلميذاً في إنكلترا في ذلك الزمن عندما كان والده سفيراً في بريطانيا. وليس معروفاً عن الأمير رعد أن له طموحات سياسية أو أنه يتعاطى بالشأن السياسي العام مباشرة.

إلّا أن هناك مطالباً علنياً وحيداً للعرش الهاشمي في العراق، هو الشريف علي بن الحسين، والده الحسين بن ناصر من أشراف الأسرة الهاشمية العديدين الذين نزحوا من الحجاز بعد سقوطها بيد ابن سعود في العام ١٩٢٤، ولم يكن لهم أي دور أو قيمة سياسية في العراق أو خارجه. إلاّ أن ادعاءه الصلة بنسب الملك فيصل

الثاني يعود فقط إلى أن والدته هي شقيقة الأمير عبد الإله، خال الملك فيصل الثاني، الذي كان وصياً على العرش بعد موت الملك غازي وحكم العراق قبل بلوغ فيصل الثاني سن الرشد. وبالتالي فهو ابن خالة الملك. ولم يسمع أحد بالشريف علي حتى سنتين خلتا حين عقد مؤتمراً صحافياً في لندن في صيف ١٩٩٣، أعلن فيه مطالبته رسمياً بعرش العراق، وادعى أن لديه أنصاراً في الداخل وأنه بصدد تشكيل حزب ملكي.

وسخرت منه في حينه المعارضة العراقية بكل فصائلها، ولم يعد يسمع عنه شيئاً. إلى أن لجأ صهر صدام إلى الأردن في آب ١٩٩٥، وفجأة عاد اسمه إلى الظهور في تصريحات صحافية أهمها أن «منافسه» على العرش، الملك حسين، «لن يتخلى عن صدام، وهو شخص لا يثق به أحد في المنطقة»، وأن «إيران وإسرائيل وسورية والسعودية لن يسمحوا بقيام اتحاد بين العراق والأردن[٦]». واتضح أنه على خلاف عائلي قديم مع الملك حسين. والشريف علي، المقيم في لندن، متزوج من سيدة عراقية شيعية من كربلاء، غادر العراق وله من العمر سنتان إلى لبنان، وعاش فيه سنوات، حتى جاء لندن ودرس فيها الاقتصاد وعمل في أحد المصارف. وقد روّجت له وكالة الأنباء الكويتية (كونا) تصريحاته مؤخراً كجزء من حملة الكويت لتصغير دور الملك حسين في التطورات العراقية الأخيرة، والإعلان أنه ليس هناك «مطالب رسمي» بعرش العراق غيره. في حين أن بريطانيا ترعاه وتؤمن له التسهيلات، كجزء من سياسة الشعرة التي لا تقطعها مع أحد، ولتقليص نفوذ الملك حسين، ومنع احتمال قيام أي وحدة مستقبلاً بين الأردن والعراق. وليس من المعتقد أن الملك حسين يشعر بخطر

هذه المنافسة، وهو الذي «ينفي» باستمرار أي مطامع له بعرش العراق. لكن إذا شط بنا خيال الاستشراف في سياق هذه الرواية، فإن العرش يظل من نصيب الملك حسين شخصياً ما دام حياً. بعد ذلك يكون للتاريخ حديث آخر.

لا مجال هنا للدخول في تاريخ الأسرة الهاشمية، إلا أنه من الضروري التذكير بشيء من التبسيط، بأن العراقيين بايعوا فيصل الأول ملكاً عليهم في العام ١٩٢١، بعد سقوط الأمبراطورية العثمانية والإعلان عن اتفاق سايكس ـ بيكو الذي أعطى العراق لبريطانيا، وبعد أن أخرج الفرنسيون فيصل من سورية. وقد فرضت بريطانيا (اقرأ اليوم أميركا) فيصل ملكاً عندما اختلف العراقيون فيما بينهم وكثر المتنافسون على العرش، وكان من أبرزهم السيد طالب النقيب. من ناحية أخرى ابتدعت بريطانيا، بعد فشل الثورة العربية الكبرى، إمارة شرق الأردن في الفترة ذاتها، وأعطتها للأمير عبدالله (الملك فيما بعد) شقيق فيصل ومنافسه على العروش التي كانت معروضة آنذاك في العالم العربي. وعندما تحولت الإمارة، فيما بعد، إلى المملكة الاردنية الهاشمية التي جمعت فلول تلك الثورة التاريخية، أرادها الملك عبدالله أن تكون نواة الدولة العربية الواحدة (التي فشل أبوه وأخوه في تحقيقها)، وليس كناية عن قطر صغير فقط. لذلك ظلت المشاريع الوحدوية أمراً لصيقاً بالسياسة الأردنية، انتقلت من الجد الملك عبدالله إلى الحفيد الملك حسين(٧).

□ □ □

موضوع عودة الهاشميين إلى بغداد يطرح مخاوف عدة أطراف عربية وغربية وإقليمية، أهمها في هذه المرحلة المبكرة، الموقفان السعودي والكويتي اللذين كانا واضحين منذ الأيام الأولى للجوء

«الداماد» العراقي إلى عمان. فهذان الموقفان يشتركان في الرغبة في عدم الاعتراف بأي دور للأردن ومليكه في أي تغيير متوقع في العراق، ويسعيان إلى حرمانه من أن ينال أي مغانم من هذا التغيير. بل يعمدان، كل لأسبابه الخاصة، إلى تصغير شأنه وتحقير دوره في أي مسعى مقبل لإعادة تشكيل التحالفات الجديدة في المنطقة.

ويجمع بين هذه الأسباب الحقد المشترك على موقفه من غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية. وتتفرق هذه الأسباب عند عقدة الخوف السعودي من مطالبة الملك حسين الدائمة والمبطنة لاستعادة مُلك أجداده الضائع في الحجاز ولم يمر عليه سوى سبعين سنة. والتي يعززها الملك حسين بين وقت وآخر، كان آخرها في العام ١٩٩٣، ولم يمر على تحرير الكويت سوى ثلاث سنوات، عندما دعا الناس إلى إطلاق لقب «الشريف حسين» عليه ومناداته به، تشبهاً وتيمناً بأجداده الهاشميين أشراف مكة والحجاز حتى العام ١٩٢٤. وعندما أحدث هذا الأمر انزعاجاً شديداً لدى السعوديين، اغتنم الملك حسين زيارته الأولى للولايات المتحدة أثناء أزمة الخليج في ذلك العام ليؤكد أمام الأميركيين في رسالة موجهة إلى السعوديين، مفادها أنه صحيح بأن الحجاز بلاد أجداده الهاشميين، إلاّ أنه لا مطامع له فيها، وأنه معترف اعترافاً كاملاً بالوضع القائم وبالسيادة السعودية عليها. وعندما نقل الأميركيون هذا الكلام إلى السعوديين، أعطى مفعوله العكسي، فازدادت ريبة وشكوك أهل الحكم منهم في نوايا ومخططات الملك حسين. وإلاّ لماذا يذكرها للأميركيين؟

أما الكويت فلم تنس أن أول من طالب بها واعتبرها جزءاً لا يتجزأ

من العراق وأقام إذاعة لهذا الغرض، وأعد لغزوها واحتلالها، لم يكن عبد الكريم قاسم في العام ١٩٥٨، بل الملك غازي، ملك العراق، في العام ١٩٣٧. ولم يردعه عن هذا العمل إلاّ الوجود العسكري لبريطانيا في بلاد الرافدين وتهديد المندوب السامي البريطاني في بغداد. وعندما زحف صدام حسين بجيوشه نحو الكويت في ٢ آب ١٩٩٠، كان يحقق بذلك طموحات حكّام العراق الأوائل. لذلك لا يرتاح الكويتيون إلى وجود هاشمي على رأس الحكم في العراق، وقد أثبت الملك حسين بالنسبة إليهم هاشميته بتأييده غزو صدام لبلادهم. لذلك يمارس الكويتيون تجاه الأردن أقسى حالات الازدراء المتعمد لبلادهم وملكهم. ولعل أطرف ما سمعته في هذا المجال، هو ما قاله لي سياسي عربي مؤخراً: «ماذا يريد الكويتيون من الملك حسين حتى يرضوا عنه؟ أن يشعل سيجارة أميرهم الشيخ جابر الأحمد الصباح، كما أشعل سيجارة إسحق رابين في احتفالات توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل». فالرجل كان وما زال على استعداد تام لذلك، وقد أعلن قبل سنتين وفي أكثر من مرة في تصريحات صحافية، أنه مستعد للاعتذار من الملك فهد ومن الإخوة الخليجيين، إذا شعروا أن الأردن اتخذ موقفاً يمس بهم(٨).

أما التساؤلات عن الدور الأردني فما زالت تتراكم يوماً بعد يوم، وكلها تصب في سياق البحث عن مخرج يؤدي إلى الإشارات المتعددة للتغيير المنتظر في العراق.

أما الملك حسين، فهو لا ينتظر بالطبع أن يدخل بغداد قريباً على حصان أبيض. إنما ينتظر كلما تطلع إلى صور أجداده الهاشميين،

وهو على قاب قوسين أو أدنى من ممالكهم، مَنْ يذكره بقصيدة الشاعر الكبير بدوي الجبل التي يقول فيها:

«مسحت دمعي من ذكراهم بيد

وأمسكت كبدي ألا تذوب يدُ»

الهوامش:

(*) راجع كتاب السيد عبد الرزاق الحسني «تاريخ العراق الحديث» - الطبعة الخامسة - مطبعة دار الكتب - بغداد ١٩٨٢.

(١) راجع جريدة «نيويورك تايمز» - نيويورك، ١٩٩٥/٨/١٧.

(٢) راجع جريدة «هيرالد تريبون» - باريس، ١٩٩٥/٨/١٨.

(٣) «الداماد» لقب تركي كان يطلقه العثمانيون على الأشخاص الذين يتزوجون من بنات أو قريبات السلطان. ويعني صهر السلطان.

(٤) راجع النص الكامل لخطاب الملك حسين في جريدة «القدس» - لندن، ٢٥/٨/١٩٩٥.

(٥) راجع مقالة السياسي العراقي نبيل الجنابي في «الحياة» - لندن، ١٩٩٥/٨/١٩.

(٦) راجع جريدة «الغارديان» - لندن، ١٩٩٥/٨/٢٦.

(٧) راجع كتاب الحسني المشار إليه أعلاه.

(٨) راجع فصل علاقات الجوار في كتاب رياض نجيب الريّس «رياح السموم - السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج ١٩٩١ - ١٩٩٤» - شركة رياض الريّس للكتب والنشر - لندن وبيروت ١٩٩٤.



٢ ـ العراق

الطغاة يعيشون أبداً
والشعوب تموت كمداً!

■ «ليس لأنني أحببت قيصر أقل، بل لأنني أحببت روما أكثر».□

بروتوس ـ بعد أن طعن قيصر ـ
(من مسرحية «يوليوس قيصر» لشكسبير)

لماذا تعير الإسقاطات الأدبية والتاريخية نفسها للكثير من الأحداث السياسية الآنية، وتصبح المقارنة بين ما قيل أنه وقع في الأمس التاريخي أو الأسطوري، وبين ما يقع فعلاً اليوم من أخبار وروايات، وكأنها هي التذير الذي لم يلتفت إليه أحد، أو الدروس التي كان يجب أن يتعلمها أصحاب السلطة من قبل أن يقدموا على ما يقدمون عليه عادة وهم في الحُكم. صحيح أن حبراً كثيراً قد سال على الخلاف العائلي الدائر في بغداد إلاّ أن حكاية عائلة صدام حسين وعلاقته بأبنائه وبناته وأصهرته، لهي حكاية مأسوية مهما تنوعت عناوينها أو اشتبكت فيها المأساة بالملهاة. فتطورات هذه الحكاية وتفاصيلها الشخصية التي ملأت أخبار الصحف، تفيض بالمقارنات الأدبية والتاريخية.

من المقارنات التاريخية التي يمكن إسقاطها على العائلة التكريتية، من ناحية الأبناء، هي ما يقوله إدوارد غيبون، المؤرخ الإنكليزي صاحب كتاب «صعود وسقوط الأمبراطورية الرومانية» الشهير،

الصادر في القرن التاسع عشر، من أن انحدار الأمبراطورية الرومانية بدأ بحادثة بسيطة هي أنه كان للأمبراطور سبتيموس سيفيروس ولدان ـ كراكلاّ وغيتا، عاثا فساداً في روما وجوارها، إلى أن قتل كراكلاّ أخاه غيتا بعد صراع قصير على المغانم. ولما مات الأمبراطور سيفيروس موتاً طبيعياً، خلفه في الحكم ابنه القاتل كراكلاّ. ومنذ ذلك اليوم، يقول غيبون، بدأ انحدار الأمبراطورية الرومانية الذي أدى تدريجياً إلى سقوطها.

ليس من الضروري في هذه الرواية أن تكون المقارنة بين أسباب سقوط روما واحتمالات سقوط بغداد دقيقة. فلا «الأمبراطور» العراقي صدام هو سيفيروس، ولا عدي هو كراكلاّ ولا قصي غيتا. على الأقل، انتظر عدي الروماني أباه سيفيروس حتى يموت ميتة ربه، ولم يقتله، حتى يخلفه. فما هي احتمالات أن ينتظر كراكلّا العراقي رحيل أبيه صدام حتى ينقض على السلطة، وهو الذي لم يقتل أخاه قصي حتى الآن. مع أنه قتل مرافق أبيه قبل عدة سنوات، لأمر أو تصرف لم يعجبه في المرافق في حينه. كل ما توحيه هذه المقارنة أن صراع الأبناء مع الأب على السلطة ليس اختراعاً عراقياً جديداً، وإن كان تاريخ الخلفاء العباسيين يذكّر كم كان مألوفاً هذا الأمر في بغداد في العصر العباسي وما بعده.

أما من المقارنات الأدبية التي كثر الحديث عنها مؤخراً، والتي يمكن إسقاطها على صدام حسين الأب من ناحية البنات. فهي القصة التي تقوم عليها مسرحية الكاتب الإنكليزي الشهير وليم شكسبير «الملك لير»، وتروي كيف أن ابنتي الملك لير، كورنيل وريغان وبالاتفاق مع زوجيهما الدوق كورنول والدوق بوركندي، غدرتا بالأب الملك وطردتاه من البلاد. فهام على وجهه عجوزاً عاجزاً

وحيداً يردد صرخته الشهيرة: «أشد حدة من ناب الأفعى في قلب الأب لسعة البنت العقوق».

وإذا أعطت الدراما الشكسبيرية هذا الحجم المأسوي للمسرحية، فإنها عند صدام، حيث لا تقلّ فجيعته برغد ورنا عن فجيعة زميله الأسطوري الملك لير بابنتيه، لأكثر مأساوية. ولا تقلّ لسعة البنت العقوق عنده وحدة ناب الأُفعى في صدره، قدرة في أن تفقده صوابه وتؤدي إلى سقوط أمبراطوريته وبداية التيه الطويل للبحث عن نهاية غير مناسبة له، حياً في العاصفة أو ميتاً في كرسي السلطة.

□ □ □

ليس على سبيل المزاح أن الكثير من العراقيين وغير العراقيين من العرب المتابعين لأحداث العراق، يتداولون في «النظرية البوليسية» التي حملتها الأخبار من أن ما حدث ويحدث الآن في بغداد من صراعات وتصفيات بين الأُسرة التكريتية غير الموحدة، ما هو إلاّ مجرد «مسرحية» للتضليل أُعدَّت بإحكام هدفها ترتيب إخراج الرئيس صدام حسين من العراق إلى مكان ناء مثل بلاد جزر القمر في المحيط الهادىء على ساحل أفريقيا الشرقية، وعودته إليه بعد استقرار الأوضاع[1]. حتى نشط الخيال بالبعض إلى الترويج بأن هرب الصهر قد تم بالتواطؤ مع صدام شخصياً، خوفاً من أن يقتله عدي، بعد أن فقد الأب السيطرة كلياً على الأبناء. في الوقت نفسه يوفر هذا الهرب الفرصة التاريخية لإيجاد مخرج للنظام من الداخل يعيد من خلاله ترتيب صفوفه. فيبدأ بالتغييرات التي يريدها منه الغرب وحلفاؤه، ويصبح مقبولاً من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، بعد أن يصار إلى التأكد من استقرار النظام عبر

التبديلات المقترحة تحت حكم صدام. فالذي تعرفه خير من الذي تتعرف عليه.

وليس في هذه القصص ما يثير الاستغراب، والناس ميالة بطبعها لأن تعير أذنيها إلى القصص التي تجعل الواقع أغرب من الخيال. وهذه القصص المشار إليها، ليست هي القضية بالنسبة إلى العراقيين، بغض النظر عما إذا كان هذا الاحتمال يدخل في باب «مسرح اللامعقول» أم لا. القضية هي غالباً في السؤال الذي يتردد باستمرار: ليس المهم أن يذهب صدام إلى جزر القمر أو حتى جزر الشمس، أو يذهب أصهاره إلى عمّان أو الرياض، المهم أين سيذهب العراق بعد رحيل صدام؟ تلك هي المسألة.
لا أدري إذا كان من حق الصحافي أن يغامر برأي يخالف النظرة السائدة تجاه تطورات الأحداث في العراق منذ مطلع شهر آب ١٩٩٥، والتي أسفرت عن كل هذه التداعيات التي شاهدناها. وهذا الرأي يقول، أن الغرب ما زال يعتبر على عكس ما هو شائع. أن لبقاء صدام حسين على رأس السلطة العراقية أهمية بالنسبة إلى مجمل مصالحه ـ وتحديداً المصالح الأميركية والبريطانية، وتخصيصاً المصالح الفرنسية ـ في العالم العربي.

وهو بالتالي سيسعى إلى أمرين:

- □ **الأول**:المحافظة عليه في قمة النظام مع استخراج ورقة حسن سلوك له، تكون مقبولة دولياً وعربياً عند رضوخه لكافة شروط الأمم المتحدة.

- □ **الثاني**:السعي، في حال صعوبة استمراره، أن يكون البديل شبيهاً به، ولكن من دون شوائبه.

لقد عاش صدام حسين طويلاً. ٢٩ سنة مضت عليه وهو في الحكم. عاش أكثر من أي طاغية أو ديكتاتور في العالم الثالث حتى الآن. وتعايش معه الغرب طويلاً، إلى درجة اعتاد فيها على وجوده. لذا لا بد وأن يفتقده كثيراً عندما يذهب، فمنذ أكثر من عقدين من الزمن والغرب يبني استراتيجية مصالحه وكأن صدام يعيش أبداً. فقد أحب الغرب فيه صورة «الشرير ـ الوحش»، كما سبق وشغف في أدبياته بـ فرانكشتين ودراكيولا. ولو لم يكن صدام موجوداً لوجب على الغرب إيجاده. لأنه لولا صدام لما كان الغرب (على سبيل المثال) ليستطيع أن «يقنع» السعودية والكويت وباقي دول الخليج بصرف أموالها على اقتناء السلاح. فصدام «البعبع» هو الذي تتفنن الدول الغربية في بيع صوره لكل المصابين بالأرق من حكام الجزيرة العربية. ومن ثم لولا صدام، كيف يمكن لسياسة «الاحتواء» الأميركية ضد كل خصومها، أكانوا ليبيا أو العراق أو إيران، أن تنجح في العالم العربي. ومن غير صدام أيضاً، كيف يمكن للولايات المتحدة أن «تحتوي» إيران لوحدها. ومن غير صدام أيضاً وأيضاً كيف للغرب أن يحافظ على معدلات إنتاج النفط الحالية وأسعاره التي تناسبه كمستهلك ولا تناسب حلفاءه من المصدرين الخليجيين. الأهم من ذلك كله، لولا صدام هل كان الغرب استطاع أن يصالح العرب وإسرائيل بالشروط المذلة الحالية.

ولا شك أن هناك الكثير من العرب يعتقدون ليس فقط أن أميركا هي دولة لا تقهر، بل إنها أيضاً قادرة على أن تعمل ما تريد في أي مكان في العالم. وحالة الاستسلام العربي لمنطق الجبروت الأميركي، يجعل الكثيرين منهم يميلون إلى الظن أن صدام باقٍ في

الحكم لأن واشنطن تريده أن يبقى حاكماً لبغداد، وتبغي «استعماله» مستقبلاً، وأن مدة صلاحيته لم تنته بعد.

□ □ □

إن «معجزات» صدام كثيرة والغرب يتوقع أن تستمر قدرته في اجتراحها. فقد تعود الغرب عبر التاريخ أن يقدم له «الديكتاتوريون» العرب (وبينهم أكثر من صدام) كافة الخدمات المطلوبة، لقاء حمايته ـ الولايات المتحدة تحديداً اليوم ـ لأفعالهم عند ارتكابهم كل خطأ ممكن في قاموس السياسة، وكل إساءة متعمدة في علم الحكم، وكل ظلم قاهر في علم حقوق الإنسان، وكل خيانة متوفرة في علم الوطنية، وكل فساد مباح في علم الاقتصاد والمال، وكل انحراف في علم الأخلاق (السياسي والشخصي). فما دام هؤلاء الحكام ـ الحلفاء يؤمّنون للغرب استمرار تدفق النفط ويشترون السلاح منه ويصالحون إسرائيل، ويحققون له هذه المصالح كلها، فلا داعي لأن يتعب الغرب رأسه في البحث عن بدائل تتناسب ظاهرياً مع دعوته للديموقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، ولكن لا تتناسب عملياً مع مصالحه.

فلائحة «الأصدقاء» و«الأعداء» تتغيّر بين وقت وآخر في أروقة السياسة الأميركية، حسب تغيّر السياسات والظروف. وليس في تصنيف الأصدقاء أو الأعداء أي ديمومة. كذلك ليس في تصنيفات السياسة الأميركية وقاموسها في الشرق الأوسط إلا «متطرفون» و«معتدلون». أو «إرهابيون» و«رجال سلام». وهذه التوصيفات هي مجرد قبعات تنتقل من رأس إلى رأس. فيبقى الرأس هو هو على الدوام لكن القبعة تتغير.

فلعبة الكراسي الموسيقية في الانتقال من حالة «المع» إلى حالة «الضد»، هي جزء من «التبسيط» الذي يعير نفسه لصانعي السياسة الأميركية في المنطقة. ومنذ أن شبّه انتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا خلال حرب السويس في العام ١٩٥٦، الرئيس جمال عبد الناصر بـ«موسوليني»، ليخلق منه صورة الديكتاتور البشع تجاه الرأي العام البريطاني والغربي، انتظرنا حوالى ربع قرن إلى أن شبه الرئيس الأميركي السابق جورج بوش صدام حسين بـ«هتلر»، ليخلق الانطباع نفسه لدى الرأي العام الأميركي والغربي عموماً الذي له قوات ضمن التحالف العسكري ضد العراق. وموسوليني وهتلر هما شخصيتان من مخلفات الحرب العالمية الثانية، تمثلان أقصى درجات الديكتاتورية البشعة المدمرة في أذهان الرأي العام في أوروبا والولايات المتحدة الذي توارثها جيلاً بعد جيل.

□ □ □

يقول وليم بيري، وزير الدفاع الأميركي، أن واشنطن تريد في بغداد «فريق عمل موالياً للغرب» بديلاً من صدام[٢]. لذا وجد الأميركيون صعوبة في تسويق الصهر حسين كامل. فهو من العائلة وشريك غاطس في أوحال النظام ومآسيه، وقد تفاءلوا عند وصوله إلى الأردن، في أنه يستطيع أن يستمر بسياسة صدام (التي تخدم مصالح الغرب) من غير أساليبه وعنفه. فيلملم بقايا الحكم من بعده، ويتولى السلطة وكأن شيئاً لم يتغيّر في الجوهر وإن تغيّر في الشكل. وقد راقبه الأميركيون جيداً في الأيام الأولى لوجوده في عمّان واستمعوا إلى مؤتمراته وأحاديثه الصحافية، واستجوبه عدد من رجال المخابرات المركزية الأميركية. واكتشفوا أنه لم يهز النظام بشكل مباشر وأنه ليس من المعدن الذي كانوا يحلمون في العثور

عليه. ولم تمر أيام على وجود حسين كامل ضيفاً في القصور الملكية لهاشمية في العاصمة الأردنية، حتى تمّ إسقاطه من حسابهم.

عند هذا التقويم، غدا التعامل مع حسين كامل على أساس أنه يملك كنزاً من المعلومات التي تبدأ من حياة صدام حسين الشخصية، إلى أسرار التصنيع الحربي الذي كان مسؤولاً عنه في العراق، نهاية بنظام أسلحة الدمار الشامل. وليس على أساس أن يكون البديل لصدام حسين كما أراد ذلك ملك الأردن وأخذ يروّج له في خطبه وتصريحاته. فهناك فرق بين أن توفر له أميركا مكاناً آمناً مقابل الحصول على معلومات، وبين أن ترشحه رئيساً للعراق. صحيح أن الإدارة الأميركية (جورج بوش وجيمس بايكر) منذ انتهاء حرب تحرير الكويت، أرادت إجراء تغيير في النظام العراقي دون تدخل عسكري مباشر، وأنها استمرت (بيل كلينتون ووارن كريستوفر) في البحث عن وسيلة توفر لها هذه الفرصة. لكن هذه الفرصة لم تسنح إلاّ عند هرب الصهر وما تبع ذلك من تداعيات في الأوضاع العراقية في الداخل وفي الظروف العربية المحيطة بها في الخارج. عندئذٍ اعتبرت واشنطن أن الوقت قد حان لتوديع النظام.

لكن لحظة الوداع لم تحن بعد، كما تخيل البعض. فلا قوة حتى الآن تهدد بقاء صدام في السلطة عند خبراء السياسة الأميركية، الذين اعتبروا أنه لم يعد يشكل خطراً على أحد الآن. وأنه ليس من مهمة الولايات المتحدة التخلص من أحد، ولا هي تقوم بهذا المسعى. أما رأي الخبراء الأميركيين القاطع في مستقبل العراق فيقول أن التغيير الذي يمكن أن يحدث في العراق: «سيكون شبيهاً بالتغيير السياسي الذي ظل يحصل عادة في العراق منذ سقوط الملكية. أن يأتي أي جنرال جديد، أي زعيم بعثي جديد، أي

سياسي سني متسلط جديد. وأفضل ما يمكن نحن (الأميركيين) أن نأمله هو أن يكون هذا الجنرال أو الزعيم أو السياسي الجديد، أقل ديكتاتورية من صدام، مستعداً أن يركز على النمو الداخلي للاقتصاد العراقي، ومستعداً أن يتوصل إلى حُسْن جوار مع الدول المجاورة للعراق(...) لكن الواقع يبقى، أن تاريخ العراق السياسي هو من النوع الذي يعتمد على العنف والقمع»[٣].

هذا هو الرأي الأميركي الحقيقي والأكثر وضوحاً في بقاء صدام وفي رحيله وفي خلافته. والإدارة الأميركية الحالية قد تجد أن مصلحتها هي في العودة إلى سياسة توازن القوى الإقليمية التي شجعتها في الماضي، وأن يكسب الحكم في العراق مَن هو قادر على تمديد الصراع مع إيران، بحيث تدعم سياسته سياسة «الاحتواء» الأميركي لإيران، التي أصبحت «العدو العالمي رقم واحد» حسب تعبير وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر. في الوقت نفسه أن يكون هذا «الشخص» الجديد المقبل على السلطة في بغداد، سنيّاً إرضاءً لغالبية الأنظمة العربية. فواشنطن ما زالت غير قادرة حتى الآن على الوثوق في الشيعة، لقناعتها بوقوع معظمهم تحت التأثيرات الإيرانية. ولا مانع لديها أن يكون هذا «الشخص» السنّي مستبداً عادلاً، على حساب فكرة قيام نظام حكم ديموقراطي تعددي ائتلافي عريض يجمع سنّة وشيعة وأكراد العراق. وهي في هذا لا تريد أن توسع خياراتها، بقدر ما تريد أن تتأكد أن الخيارات الأخرى غير واردة. فكما دعم رونالد ريغان وجورج بوش صدام حسين طوال خمس عشرة سنة وبنيا ترسانته الحربية، ليقف في وجه آية الله الخميني والثورة الإيرانية في إيران. يريد بيل كلينتون اليوم، أن يعيد استخدام الأسلوب ذاته مع حاكم

العراق المقبل، فإذا لم تستطع أميركا أن تأتي بصدام جديد، فلا بأس أن يبقى صدام القديم.

□ □ □

مَنْ يعرف العراق جيداً، والطريقة التي يدار بها النظام يؤكد أن صدام حسين ما زال مسيطراً سيطرة تامة على كل مرافق الدولة. بديهي أن هرب الصهر قد أزعجه شخصياً، والخلاف العائلي قد «شرشحه» عشائرياً، ولجوء البنتين مع زوجيهما قد جرحه في الصميم كأب، إلاّ أنه ما زال ممسكاً بمفاتيح الأبواب السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة. وهو يعرف أن أي صراع عائلي في الداخل، مهما كان مدمراً، لن يكون العامل الذي سيؤدي إلى سقوطه. فالعائلة الصدامية والعشيرة التكريتية هي اختراع من اختراعاته، يستطيع بسهولة أن يستعيض عنها بعائلة جديدة، أكان الحزب أو الجيش أو حتى التجار أو أي مؤسسة من مؤسسات الدولة. فالعائلة الصدامية ليست هي كل بلدة تكريت ولا هي كل سُنّة العراق. فالمطلوب إدارة جديدة لنظام صدام، ومن الأفضل أن تكون من بين الذين يعرفون دخائله، بقدر ما يعرفون أن مصلحته تلتقي بالمصلحة الأميركية ـ الغربية(٤).

ورجال صدام، الذي فرّ منهم أو الذين ينتظرون أن يرثوه في الحكم عند ذهابه، يعرفون جيداً أن العقوبات والحصار لن يرفعا عن العراق ما دام صدام حاكماً في بغداد. لأن الغرب (أميركا وبريطانيا تحديداً) لا يثق بصدام ولو أظهر احتراماً لحقوق الإنسان أو نفذ حرفياً كل ما تطالبه به قرارات الأمم المتحدة. فإذا كان الحصار الدولي عليه وعلى بلاده، سيطيح به في النهاية، فهذا أمر سيثلج صدر الدول الغربية والخليجية. لذا سيرحب رجال صدام برحيله،

إذا كان رحيله يرفع الحصار عنهم وعن النظام الجديد الذي سيجدون أنفسهم على رأسه. فالذي سيتحقق في حالة كهذه، هو إسقاط صدام لا إسقاط النظام. وهذا هو المطلوب.

إذاً أصبح واضحاً أن رفع الحصار عن العراق، بات مرتبطاً ارتباطاً شخصياً بوجود صدام. فالذي يخيف الدوائر الغربية أنه لو تمّ رفع العقوبات وصدام في الحكم (مع كل ما يلحق ذلك من فروض الالتزام) وسمح له ببيع نفط بلاده، كما تقضي القرارات الدولية، فإن ذلك سيتيح له الادعاء بأنه هو الذي حقق بعناده وصموده في وجه الحصار، هذا النجاح. بالإضافة إلى أن مداخيل مبيعات هذا النفط (على ضآلة ما سيصله منها، بعد دفع كل النفقات والتعويضات) ستريح وضعه الداخلي كثيراً وتحقق له العديد من الانفراجات الخارجية. نتيجة لذلك سيعود صدام إلى الساحة السياسية قوياً كما كان قبل الحرب. وستكون عودته مهمة. على هذا الأساس ليس في وسع الولايات المتحدة، سوى الانتظار. إما أن يسقط صدام أو ترفع الأمم المتحدة العقوبات. عند الحالة الأولى ستصفق مرحبة وعند الثانية ستستعمل حق الفيتو.

من المؤكد أن العراقيين لن يذرفوا دموعاً كثيرة عند رحيل صدام. لكن من المؤكد أنهم سيبتهجون كثيراً عندما يتم رفع الحصار عنهم، أياً كان الحاكم عندهم. أما وقد أعطت بغداد بعد رحيل حسين كامل كل ما عندها من معلومات حول أسلحة الدمار الشامل والمحدود إلى المبعوث الدولي رولف ايكيوس، حتى أتخمته، فلا بد لمجلس الأمن من أن يرفع الحصار، لأنه لا يمكنه الاستمرار بفرض عقوبات على بلد التزم بكل شروطه، لمجرد أن دولة كبرى لا تحب حاكمه. في هذه الحالة، وعندما ستمارس واشنطن حق

النقض، ستضطر روسيا وفرنسا ومعهما الصين (المزودون التقليديون للجيش العراقي بالسلاح وللشعب بالبضائع والمنتجات) إلى الدوران حول قرار مجلس الأمن وخرق الحصار بشكل شبه علني. وهذا مما يضعف من هيبة المنظمة الدولية ويؤكد هيمنة الولايات المتحدة التامة عليها، بحيث يفقدها ما تبقى من مصداقيتها واحترام شعوب العالم الثالث لها. وستتصارع مصالح الخمس الكبار بشكل مكشوف من دون أي مظهر من مظاهر التضامن الشكلي مع قرارات الأمم المتحدة. حتى رولف ايكيوس، السويدي، اعترف بذلك[٥].

□ □ □

لنفترض من خلال سيناريو ما، أن صدام ظل صامداً في الحكم بإرادة غربية ـ خليجية، أو لأسباب إقليمية أخرى، لسنوات أخرى قد تطول أو تقصر. ولنفترض أن محادثات السلام العربية ـ الإسرائيلية، التي بدأت بمؤتمر مدريد الذي قام أصلاً نتيجة لغزو قوات صدام حسين العراقية للكويت في صيف ١٩٩٠، والتي جر بعد حرب «عاصفة الصحراء» في شتاء ١٩٩١، إلى ما جرّ من ويلات عربية، وصولاً إلى ما يسمى الآن بمفاوضات السلام حول الشرق الأوسط. لنفترض جدلاً أن هذه المحادثات قد انهارت في مرحلة من المراحل لأكثر من سبب. وهذا أمر ليس ببعيد الاحتمال. من بين هذه الأسباب أن اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ليس ممكن التطبيق. وقد أخذ الفلسطينيون يدركون أن إسرائيل لن تزيل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، ولن توقف بناء المستعمرات الجديدة حول القدس الشرقية، وأنها لن تسحب قواتها من داخل مناطق الحكم الذاتي.

ربما تعيد توزيع انتشارها، ولكنها لن تمنح السيادة الكاملة على تلك المناطق.

في مرحلة الانهيارات هذه، قد يكون صدام حسين جالساً في بغداد ينتظر أمرين:

- □ **الأول:** أن يهرع إليه الأميركيون ومعهم أصحاب الأنظمة العربية الموالون لهم، ليقوم، لحسابهم، بعملية ردع لهذه التراجعات في المنطقة، على أساس أنه هو صاحب النظام العلماني في العراق المتصدي باستمرار لكل أنواع التطرف الإسلامي، والحجاب الحاجز في وجه إيران التوسعية، المصدرة للثورة باسم الإسلام والداعمة لـ«الإرهاب» باسم المذهبية.

- □ **الثاني:** أن تقع هذه «الانهيارات» في حضنه، فيهب ليسرق بطولاتها، لحسابه، ويدعي أنه حامي حماها. فإذا فشلت مفاوضات السلام في الأشهر/ السنوات القادمة، فسيدّعي صدام أنه هو بطل فلسطين والمدافع عن عروبتها الذي قصف إسرائيل بصواريخ «سكود» والوحيد الذي هدد الكيان الإسرائيلي بعمل عسكري، وأنه الرجل الذي تصدى لعدوان قوات التحالف الغربي ووقف ضد عودة الاستعمار. وكلها مقولات قد يعود إليها بريقها في ظروف الإحباط العربي وزمن الهزيمة العربية، عندما يكتشف العرب أنهم لم يعد عندهم ما يخسرونه.

عند هذا المنعطف من السيناريو سيبقى صدام حسين ينتظر في أحد

قصوره في بغداد، متوقعاً أن يرن جرس الهاتف، ويكون على الطرف الآخر الرئيس كلينتون أو الملك فهد، ليقول له «دبرنا»! فلا بد وأن الغرب سيحتاج إليه مجدداً.

□ □ □

الى أين يفضي بنا هذا الحديث؟ إلى أن الطغاة يعيشون أبداً، والشعوب تموت كمداً؟ وأن ما يعد من احتمالات للعراق الآن كلها تصب في التأكيد على هذه المقولة التشاؤمية. لا أعتقد. فالذي يعرف العراقيين، وقد تحملوا سنوات طويلة من القمع والهزيمة والتناحر، كما هو العراق في صورته اليوم، يعرف أيضاً، أن هذا الشعب (الذي أصبح الراتب الشهري للفرد الواحد منهم يساوي ثمن حذاء ينتعله أو ثمن خمسين بيضة يأكلها على امتداد الشهر، والدولار الأميركي يساوي ألفي دينار من عملتهم)، يدرك أن معاناته التاريخية لا يمكن أن تنتهي إلّا بخيار ديموقراطي.

لقد آن الأوان لبروتوس ما، بين صفوف العراقيين، أن يقف ويعلن أنه يحب روما ـ بغداد أكثر مما يحب قيصر ـ صدام، لا أقل. إن بغداد تستحق اليوم جنازة!

الهوامش:

(١) راجع جريدة «الحياة» ـ لندن، ١٩٩٥/٨/٢٥.

(٢) راجع مجلة «ميدل إيست انترناشونال» ـ لندن، ١٩٩٥/٨/٢٥.

(٣) راجع حديث هدى الحسيني مع جوديث كيبر (١٩٩٥/٨/٢٥) وحديثها مع أنتوني كوردسمان (١٩٩٥/٨/٣١) في جريدة «الشرق الأوسط» ـ لندن.

(٤) راجع مجلة «الأيكونوميست» ـ لندن، ١٩٩٥/٨/١٩.

(٥) راجع جريدة «هيرالد تريبيون» ـ باريس، ١٩٩٥/٨/١٧.

٣ ـ العراق

تعددت الأدوار
واللاعب واحد

■ «إذا أجبرتم الولايات المتحدة أن تختار بين الوحدة أو الديموقراطية، فستختار دائماً الديموقراطية». □

جيمس بايكر
وزير الخارجية الأميركية السابق[١]

فضحت التحولات التي طرأت على الموقف الأردني من العراق، أدوار مجموعة من اللاعبين المنافسين، وخاصة اللاعب المصري. فما إن لجأ الصهر حسين كامل وشقيقه الصهر الآخر صدام كامل، مع زوجتيهما إلى عمّان في ٨ آب ١٩٩٥، وعقد مؤتمره الصحافي الأول، ثم ألحق الملك حسين ذلك المؤتمر، بخطابه الشهير، وتوالت التصريحات الصحافية للصهرين الكبير والصغير، وتنصت العالم على ما يجري بين عمّان وبغداد. ما إن حدث كل ذلك حتى أخذت مصر تصيح: «سرقوا الصندوق يا محمد، لكن مفتاحو معايا». واتضح، مع مرور الوقت، أن الصندوق ليس في عمّان، والمفتاح ليس في القاهرة، ومحمد مجهول الهوية والإقامة.

وبدا التصرف المصري، وقد أخذ طابع الردح الصحافي من جهته، والرد البدوي الأردني عليه من جهة ثانية، وكأن الأردن قد انتزعت من مصر دوراً معداً لها خصيصاً، لا حق لأي طرف آخر غيرها

فيه. وأدى ذلك إلى تدهور العلاقات بين البلدين، وكأن التغييرات التي تعد للعراق تحديداً وللمنطقة عموماً، هي بيد هذين الطرفين فقط. واتضح من خلال هذا التدهور ما يشير بوضوح إلى مدى التنافس القائم حالياً بين الأردن ومصر، ويذكّر بالارتياب المزمن بين شخصي الملك حسين والرئيس حسني مبارك، الذي بدأت معالمه تظهر في أزمة الخليج الكبرى بعد قمة بغداد في أيار ١٩٩٠، وامتدت إلى ما قبل غزو العراق للكويت، واستمرت إلى ما بعد حرب «عاصفة الصحراء» وتحرير الكويت، وتعززت بعد قيام قوات التحالف الأجنبية ومن ثم هزيمة صدام وحصار العراق وما لحق ذلك من إجراءات.

وسط هذه الأجواء، شعر المصريون أن الأردنيين يسرقون الأضواء منهم، وأن هذه «السرقة» بدأت منذ توقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية التي لم يحط الأردنيون المصريين علماً بها، ففوجئوا بتفاصيلها الذي وفرها لهم الطرف الإسرائيلي. وشعر المصريون بعدم ارتياح من الموقف الأردني، الذي زاد من إحساسهم بتهميش دورهم العربي والإقليمي. لكن المفارقة أن مصر التي تتهم الأردن بمحاولة السعي للتدخل في العراق والإطاحة بصدام اليوم، كانت بالأمس الدولة التي تزعمت المعارضة العربية للغزو العراقي، وقبلت الدخول في قوات التحالف الدولية التي قادتها الولايات المتحدة لتحرير الكويت، في الوقت الذي رفضت الأردن ذلك، فاعتبرت متعاطفة مع صدام. وأدى التعاطف الأردني مع صدام، إلى قطيعة كاملة مع دول الخليج العربي ومصر وجفاء مع الدول الغربية وأميركا. وكانت عمّان تتهم القاهرة بأنها تعرقل عمليات المصالحة مع السعودية والكويت وسواها من دول الخليج.

وخشيت مصر، بعد أن منح الملك حسين اللجوء السياسي لحسين كامل، أن يؤدي ذلك إلى حدوث التغيير المرتقب في بغداد، مما يدفع إلى قيام جبهة أردنية ـ عراقية مشتركة تتوصل إلى توضيب عملية السلام مع الدول الخليجية، بحيث تُبعد مصر عن مراكز القرار المؤثرة. لذلك انفعلت صحافة مصر عندما كتب عادل حسين رئيس تحرير جريدة «الشعب» المعارضة يقول: «قولوا لنا اسم بلد عربي واحد أو إفريقي واحد يسلم بدور مصر الريادي الآن، ويرى أنها تضرب مثلاً يحتذى في أي شيء(...) لأننا بفضل أهل الحكم لم نعد نقدم بالفعل ما يفيد(...) وأصبحت مصر في المنطقة لا تهش ولا تنش»[٢]. وردت صحافة الحكومة بانفعال على كلام المعارضة مما لفت الأنظار إلى ضرورة إعادة تقويم دور مصر الحقيقي في هذه المرحلة، وإعادة ترتيب أولوياتها بحيث يمكن إعادة الاعتبار لريادتها ووقف عمليات التهميش لدورها.

□ □ □

لذلك سارعت القاهرة في إيفاد وزير الخارجية عمرو موسى إلى عمّان للحصول على مزيد من الإيضاحات عن موقف الأردن، حاملاً رسالة شخصية من رئيسه إلى الملك الأردني. فطوقته الديبلوماسية الأردنية باستضافته في القصور الملكية (على غرار حسين كامل) واستقبله وزير الخارجية الأردني عبد الكريم الكباريتي، على الرغم من مرضه، للإيحاء بعدم رغبة الأردن في تصعيد الموقف مع مصر بسبب العراق. لذلك استمع الكباريتي لنصائح زميله موسى في ضرورة «التمهل» قبل اتخاذ أي قرار له علاقة بأحداث التغيير في العراق. ووعد في التنسيق معه إزاء أي تطورات قد تحصل لاحقاً في الموضوع العراقي، واتفق الطرفان على

العمل المشترك لتخفيف حدة التوتر «قدر الإمكان» بما يكفل الحفاظ على المصالح الوطنية لجميع الأطراف[٣].

ولم تكن الإيضاحات الأردنية، كافية أو مقنعة كما يبدو، للطرف المصري، الذي حذر الأردن من المشاركة في أي جهود تسعى للإطاحة بصدام حسين، والابتعاد عن المساعي الأميركية الداعية إلى إحداث تغيير في العراق. فالموقف الرسمي المصري، الذي أعاد تأكيده موسى للكباريتي في عمّان، هو ضد أي تغيير ما لم يكن من داخل العراق. وفي المقابل أكد الطرف الأردني أن من الثوابت لديه، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وأن الأردن لن تكون مسرحاً لأي عمليات ونشاطات تحاول إحداث تغيير سياسي في نظام الحكم في العراق، وأنه يدعم مطالب رفع الحصار عن الشعب العراقي.

وتشير الأدلة إلى أن الموقف المصري في الموضوع العراقي من الأردن، يعود إلى التوتر المتراكم بين البلدين، نتيجة التحذير المصري من استمرار الأردن في «الارتماء في الحضن الإسرائيلي» على حساب التنسيق مع الأطراف العربية في المنطقة. ويأخذ التحذير المصري للأردن مداه في اتهامها بالوقوف إلى جانب الإسرائيليين ضد المصريين في أي خلاف أو صراع يدور بينهم حالياً. وهذا ما دفع القاهرة لأن تطلب من عمّان الحد من الخطوات التطبيعية مع إسرائيل، وعدم الإفساح في المجال أمام إسرائيل للتمدد في المنطقة، عبر إعطائها مساحات واسعة للتحرك. ولا تخفي تصريحات المجاملة الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين، من شعور مصر بأن دورها الإقليمي مستهدف من قبل الأردن وإسرائيل، بحيث تساعد عمّان

تل أبيب على فرض شروطها في الترتيبات الإقليمية الجارية والتوسع في الاتجاهات التي تريدها. وتعترض مصر تحديداً على نوع المشاريع الأردنية ـ الإسرائيلية المشتركة، الذي سيؤدي بالضرورة إلى تحجيم الدور المصري. لذا تتحفظ مصر على نموذج السلام الأردني ـ الإسرائيلي الذي تراه مغايراً لنموذج السلام التي أقامته مع إسرائيل.

ولما أرادت مصر أن «تهش وتنش» في هذه الأزمة، جاءت سورية لمساندتها. فكانت زيارة الرئيس حافظ الأسد السريعة والمفاجئة للقاهرة في ٣ أيلول ١٩٩٥، الذي أعلن منها أن قضية هروب حسين كامل «أخذت حجماً أكبر مما تستحق» مقللاً من أهمية هذا الحدث. في الوقت نفسه اعتبر الرئيس حسني مبارك، أن قضية التغيير في العراق وهروب الصهرين «كلها مواضيع لا أجد لها صدى كما قال أخي الرئيس الأسد». وخدم موقف الرئيس الأسد في التقليل من أهمية الضجيج القائم حول هذا الحدث، الموقف المصري المرتبك حيال الأردن، بحيث قزّم الرئيس مبارك هذه القضية وحولها إلى مستوى شتائم متبادلة بين الصحافة الأردنية والصحافة المصرية.

والاستياء المصري من الأردن يتأكد من الإدراك أن أي تغيير في العراق سيكون من طريق الأردن، أو أن لا بد للأردن أن تلعب دوراً أساسياً في تشكيله. وبالتالي فقد أصبحت الأردن تتمتع بثقل قوي بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة، بحكم الدور المؤثر لها في القضية العراقية. وهذا يضايق مصر، لأنه حكماً سيقلص من دورها كقوة رئيسية في العالم العربي. وبغض النظر عن نوع التغيير وكيفيته الذي سيحدث في العراق، فإن النظام

البديل المقبل لا بد وأن يكون موالياً للغرب ومتصالحاً مع الولايات المتحدة، مما يزيد من تحجيم دور مصر. فنظام عراقي غربي الولاء والهوى يتسلم السلطة غداً في بغداد، سينافس مصر، بقدر ما تنافسها الأردن. لذلك يقوّم الكثير من المراقبين الحساسية المفرطة التي يتعامل بها المصريون تجاه هذا الموضوع، إذ إن مصر قد تفقد مكانتها أكثر فأكثر مع مرور الوقت، ما لم تدرك أن عليها أن تتكيف مع نظام عربي جديد فيه الكثير من المتغيرات السريعة، ولم تعد هي قطب الرحى فيه. لذلك على مصر أن تتعامل مع هذه المستجدات بمزيد من الكبرياء، للحفاظ على ثقلها ومكانتها.

□ □ □

السعوديون يعترفون بأنهم لا يستطيعون التدخل في العراق، وعاجزون عن التأثير في أي تغيير محتمل. لذا فهم يعتبرون أن دورهم المثالي يكمن في ضبط أدوار اللاعبين الأساسيين وجرها إلى اتخاذ مواقف مناسبة لهم من دون أي تورط مباشر في الأوحال العراقية يمكن أن ينعكس عليهم سلباً في حال سقوط صدام. لذا رحبت السعودية منذ الأيام الأولى للجوء صهر صدام، حسين كامل، إلى عمّان، بموقف الحكومة الأردنية في أنها تنوي الحفاظ على أفضل العلاقات مع بغداد دون تبديل في سياستها التقليدية مع النظام العراقي.

فالسعودية تخاف في هذه المرحلة من المشروع الذي يروّج له حالياً، وهو إقامة حلف أردني ـ إسرائيلي ـ عراقي، في مرحلة ما بعد سقوط صدام، لا بد وأن يعزز الدور الهاشمي في المنطقة، حتى ولو لم تقم الملكية من جديد في العراق. فاتفاق السلام الأردني ـ

الإسرائيلي قد أوصل إسرائيل عملياً إلى حدود العراق، وهذا ما عبّر عنه شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلية بقوله بضرورة «انضمام العراق إلى مسيرة السلام الإقليمية بعد رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه»[٤]. وبذلك يدخل العراق تلقائياً في المشاريع الشرق الأوسطية المطروحة حالياً على بساط البحث في أروقة صانعي القرارات الدولية. والسعودية تخاف أيضاً أن يعزز قيام الأردن بالدور الأساسي في هذا المخطط، النفوذ الهاشمي، بحيث يجر إلى فتح ملف المطالبة الهاشمية بالحجاز. وتكون خطورة المطالبة بالحجاز، هذه المرة، هي إلحاقها بركب حلف السلام الأردني ـ الإسرائيلي ـ العراقي، أكثر مما هي للانتقام وتضميد الجرح الهاشمي التاريخي الأقدم والأبلغ، بعد الجرح العراقي.

والمملكة العربية السعودية، كدولة وهابية، قد تجد من الصعب عليها في هذه المرحلة أن تنضم إلى اتفاقات السلام مع إسرائيل، على الرغم من عدم وجود إشكالات مباشرة، سياسية كانت أو حدودية أو عسكرية أو حتى تاريخية بين الرياض وتل أبيب. فازدواجية الدولة الدينية والنظام السياسي ستظل تربك اختياراتها، ما دام تاريخ آل سعود موصوماً بها، منذ أن قمع الملك عبد العزيز حركة الإخوان السلفية الوهابية في العام ١٩٢٩، محققاً انتصار الدولة السياسية على الدولة الدينية، الذي انتهى برضوخ الوهابيين للشرعية السياسية. لكن الدولة الدينية ما لبثت أن عادت إلى الواجهة في عهد الملك فهد إبان السنوات العشر الأخيرة، محاولة الطغيان على الدولة السياسية والانقضاض عليها، انتقاماً من قهر الملك عبد العزيز لحركة الإخوان.

والمشكلة في الحالة السعودية، أنها مشكلة اختيار. فعلى المملكة أن

تختار، (عند هذا المفترق الخطر من نهاية القرن وفي السنوات القليلة الباقية من الألف الثانية للعالم)، إما أنها دولة سياسية أو أنها مرجعية دينية. فإذا كانت دولة سياسية فعليها أن تمتلك أدوات الدولة السياسية ومرونتها في اختيار المواقف، فتتخلى أول ما تتخلى عن الخلط بين الموقف الديني من جهة والموقف السياسي من جهة ثانية. أما إذا كانت مرجعية دينية، تدعو إلى الإسلام من وجهة مذهبية ضيقة، هي الوهابية، فعليها أن تنكفىء إلى هذا الوضع، وتخرج من مثالب الدنيا السياسية، لتتفرغ للدين. فتصبح للإسلام الوهابي بمثابة الفاتيكان للمسيحية الكاثوليكية. فالجمع بين خدمة الحرمين الشريفين والتزام السنّة النبوية في ذلك، يتناقض كلياً مع احتمالات أي صلح مقبل مع إسرائيل، يبيح لليهود قطعاً زيارة أرض المملكة كأي أجنبي آخر، مما يتيح الاصطدام ـ على الأقل في الشارع العام ـ بين اليهودي الزائر اللابس القلنسوة، والذي قد يقيم بحكم المصالح والعمل، وبين المطاوعة الوهابيين. فتحدث الكارثة التي أمكن تفاديها بينهم وبين عدد من أفراد القوات الأميركية والأجنبية ـ نساء ورجال ـ الذين كانوا موجودين على أرض السعودية إبان حرب الخليج في صيف ١٩٩٠ وشتاء ١٩٩١. وانتهت المواجهة بمعارك بالأيدي في الشوارع بين المطاوعة السعوديين وبين أفراد قوات التحالف الذي جرى التحرش بهم.

بالطبع هذا الاختيار ليس سهلاً. لأنه سيطرح مشكلة الإسلام والنفط. فعندما طرح الإسلام كحل سياسي، أدرك الغرب أن العرب سيختلفون مع باقي المسلمين حول ذلك، وأن اختلافهم سيجعلهم يسخرون النفط لتغذية الخلافات الإسلامية بمجملها. هذه الخلافات التي وظفها ـ ويوظفها اليوم ـ الغرب لاستقطاب

الدول الصغيرة والفقيرة التي لا تملك النفط ولا تملك الحلول الإسلامية لمشاكلها، ضد الدول الكبرى الغنية التي تملك النفط والإسلام معاً، لتبقى الدول الصغيرة رهينة تدور في فلك الغرب. وعندما يختلط موضوع الإسلام بقضية النفط، تضيع هوية المجتمعات الإسلامية النفطية كما هو حاصل فعلاً الآن.

السؤال الآخر المرتبط بهذا الطرح، هو أي إسلام تمثل السعودية. وعندما تعلن عن دور إسلامي لها، فهل نفهم أنه دور مذهبي يتخطى الفكر الوهابي، أم هو دور شمولي يحتضن كل التفرعات والمذاهب الإسلامية، التي يرفضها الفكر الوهابي ويكفرها؟ ومع انهيار أسعار النفط، هل ستخسر السعودية هذه المرجعية (على افتراض أنها موجودة)، بحكم خسارة القدرة الاقتصادية التي تسند هذه المرجعية، والتي لولا مال النفط، لما كان يمكن ادعاءها أصلاً.
من هنا يتفرع تساؤل عما إذا كان للعرب مرجعية إسلامية معاصرة. وجواباً على ذلك نجد أن العرب لا يملكون مرجعية إسلامية معاصرة، بينما نجد بالمقابل وفي الوقت نفسه، في العالم الإسلامي غير العربي مرجعيات حديثة تاريخياً تعود كلها إلى القرن العشرين. أهمها، للتذكير، مرجعية آية الله الخميني والحوزة العلمية في إيران. مرجعية أتاتورك العلمانية الرافضة كلياً للفكر الديني في تركيا. مرجعية محمد علي جناح في باكستان، وهي التي دعت عند قيام أول دولة إسلامية أنشئت على هذا الأساس، إلى تبني كل المرافق العلمانية للدولة العصرية. ومرجعية محمد حسن خان في الهند، الذي أيّد فصل الدين عن الدولة. ثم إن الكثير من المرجعيات الإسلامية في شبه القارة الهندية، التقت مع فكرة سيد أحمد خان الذي دعا بعد سقوط الأمبراطورية العثمانية، إلى أن

تكون الأماكن المقدسة الإسلامية تحت إشراف لجنة مؤلفة من ممثلين عن مختلف مسلمي العالم، تتولى إدارتها. وأن لا تكون تحت سيادة الدولة التي تحتضنها جغرافياً. فالأفكار الإسلامية، على كثرتها وتنوعها، تبقى حية ما دام هناك من يعالجها.

□ □ □

والسعودية تعارض أيضاً إسقاط النظام العراقي الحالي، لأن ذلك يعني رفع الحصار عن العراق، دولة وشعباً، ويعني عودة النفط العراقي إلى الأسواق العالمية، مما سيؤدي إلى خفض الانتاج السعودي بمقدار مليون ونصف المليون برميل يومياً، أي بخفض للإيرادات المالية بنسبة ٢٥ بالمائة. أما إذا رفضت السعودية تخفيض حصتها بهذا المقدار، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار بحدود خمسة دولارات للبرميل. مما يعني خفض الإيرادات المالية بنسبة ٤٠ بالمائة. فالرغبة السعودية في هذه المرحلة هي إبقاء الوضع الراهن في العراق كما هو لمدة سنتين أخريين على الأقل، يتحسن خلالهما الطلب العالمي على النفط. لذلك قد يؤدي أي تغيير في العراق إلى انهيار مالي كبير في السعودية، إذ لا تحتمل المملكة الآن أي هزة اقتصادية مهما كان حجمها(٥). وبالتالي فإن قمة المفارقة أن تصب السياسة السعودية في مصلحة بقاء صدام في الحكم.

من أجل هذا حمّل الملك فهد الأمير تركي الفيصل، رئيس المخابرات السعودية، رسالة إلى الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت في ١٧ آب ١٩٩٥، لإقناعه بعدم الانجراف وراء الضغط الأميركي الذي يحض على تزويد الأردن بالنفط، في حال قررت الأردن أن تغلق حدودها وتقطع علاقاتها مع العراق. لكن الرغبة

الكويتية الجامحة بإسقاط صدام بأي وسيلة، جعل أميرهم يرفض الطلب السعودي ويرحب بتزويد الأردن بالنفط، إذا تمّ تنفيذ المخطط الأردني ـ الأميركي للإطاحة بصدام. وتحاول السعودية أن تستميل مصر إلى جانبها في هذا الموقف، مثيرة لديها مخاوف العودة إلى مشاريع «الهلال الخصيب» الماضية وإحياء «حلف بغداد» جديد، تلعب اليوم إسرائيل فيه دور تركيا في الماضي، مما يطيح نهائياً بدور مصر الإقليمي. وهذا أحد أسباب الارتباك في الموقف المصري من السياسة الأردنية تجاه العراق.

□ □ □

في غياب كل هذه الاحتمالات، يرى الطرف السعودي الذي يحاول أن يجد له دوراً في هذه الأزمة، أن ذهاب صدام أمر لا يناسبه على الإطلاق. خاصة إذا كان الطرح البديل الجدي هو نظام ديموقراطي تعددي، يعطي للشيعة والأكراد والأقليات حقوقها، وتقوم به حكومة ائتلافية واسعة ترضي تطلعات الأغلبية من العراقيين. فالطرف السعودي لا يريد أن تصل عدوى الديموقراطية إلى بلاده، وخاصة وقد فرضها تغيير فيه شيء من العنف وشيء من الثورة وشيء من التدخل الخارجي، والكثير من المعارضة والعصيان.

ومن ثم تجد السعودية، ومعها باقي الأطراف الخليجية، أنه إلى جانب انتقال عدوى الديموقراطية من العراق إلى مواطنيهم، فإن الحياة الديموقراطية ستفتح الباب لإيران في التدخل والتخريب الذي سيهددهم بقدر ما يهدد العراق. لذلك تصر السعودية على وجود رئيس سني على رأس السلطة في العراق، وتعارض معارضة شديدة

إعطاء الشيعة أي نفوذ أو مناصب هامة في النظام الجديد. متخوفة من الدعوة الأميركية الصريحة التي يجري تداولها في أروقة صانعي القرار في واشنطن، أنه لا مانع أن يتولى السلطة رئيس شيعي يتحالف مع أميركا، يدفع بالأكثرية الشيعية في العراق بعيداً عن إيران. ولا تمانع السعودية بانفصال الأكراد عن العراق وإقامة فيدرالية لهم، لأن ذلك في تصورها يشجع الأكراد الإيرانيين على الانفصال والانضمام إلى الأكراد العراقيين، مما يضعف الدولة الإيرانية. فقيام دولة كردية مستقلة، من غير أكراد تركيا، وضع تستطيع أن تتعامل وتتعايش معه السعودية، وخاصة إذا بقيت تركيا بعيدة عنه، ولم يؤسس لقيام اضطرابات داخل تركيا، ذات الوضع السياسي الهش حالياً. غير أن قيام دولة كردية، وبأي مواصفات كانت، وفي قلب القوس الآسيوي الممتد من الدردنيل إلى الفرات، أمر لن يريح السعودية كما تظن، كما لن يلجم الطموحات العراقية المستقبلية التي تخاف منها.

□ □ □

لا شك أن الرأي العام الأردني، الذي وصفه صدام حسين بأنه مقياس النبض القومي الوطني في العالم العربي، يميل من دون أي تردد إلى سياسة «ارفعوا أيديكم عن العراق»، لذلك فهو لا يريد أن تكون بلاده متورطة في المخطط الأميركي لإسقاط صدام. فالأردنيون لا يثقون بالأميركيين، وقد علمتهم التجارب أن الولايات المتحدة لا يمكن إلاّ أن تكون منحازة ومعادية لأي قضية عربية مهما كانت عادلة. لذا فالرأي العام في الأردن لا يعتقد أنه من الضروري أن يعتذر (الملك والشعب) عن موقفهم من غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية. فقد كانت عواطفهم

الحقيقية في حينه مع بغداد، ولا داعي للتراجع عنها اليوم، ولا أن يكون هذا التراجع وذلك الاعتذار ثمناً للمصالحة وإعادة العلاقات مع السعودية والكويت وباقي دول الخليج. وأن لا تأتي هذه المصالحة على حساب العراق، أو أي طرف عربي يربطه رابط بالأردن.

فالعراق هو الذي يزود الأردن بالنفط بمعدل ٧٠ ألف برميل يومياً وبأسعار رمزية، يدفع الأردن نصف ثمنها على شكل مواد صناعية وزراعية، ويذهب النصف الآخر لتسديد ديون العراق للأردن. ويشكل العراق أوسع سوق للصادرات الأردنية، (التي يبلغ حجمها ٤٠٠ مليون دولار في السنة) وأكبر مستعمل لوسائل النقل والشحن وشبكة المواصلات السلكية واللاسلكية الأردنية مع العالم الخارجي[٦]. فإذا اختلت هذه العلاقة، يختل معها الميزان الاقتصادي، لقاء بديل لا أحد حتى الآن يعرف ماذا يستطيع أن يقدم، وخاصة أن البديل المطروح ليحل محل العراق هو الطرف السعودي والكويتي، والذي ليس للجانب الأردني تجارب مشجعة معه. فلماذا القفز في المجهول؟

ويجدر التذكير هنا أن الاعلام الأردني خلال أزمة الخليج الكبرى في صيف ١٩٩٠ وبعدها، كان قد صادر القرار السياسي من الملك والحكومة، ورهن هذا القرار لعواطف الشارع السياسي وآراء الناس العاديين تلك الأيام. حتى إن الإعلام الرسمي لم يتجاسر على الخروج عن الخط المؤيد لغزو صدام للكويت والمعارض لقوات التحالف الدولية، لكي لا يتهم النظام الأردني بموالاة الغرب في قضية مصيرية بهذا الحجم. وقد يعود الشارع السياسي الأردني

وإعلامه مرة أخرى، إلى مصادرة قرار الملك والحكومة في سياستها الجديدة تجاه العراق.

ويتساءل الأردنيون عن دور ملكهم في هذه المسرحية السياسية التي تمثل اليوم على مسرح المنطقة، وهل هو دور رئيسي معد له فعلاً، أم هو دور هامشي ومرحلي يلقن إياه؟ لذا انطلاقاً من منطق شعار «ارفعوا أيديكم عن العراق»، فهم يعتقدون بضرورة الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وعلى رأسها العراق، وخاصة أن الملك كان واضحاً في هذه الناحية، عندما قال في خطابه أنه كان سعيداً عندما كان يسمع في لقاءات القمم العربية «رفضاً قاطعاً لسياسات التدخل في شؤون الأشقاء(...) ونحن الذين لم نتآمر في حياتنا قط على شقيق أو صديق»[٧].

من هنا يبدو أن الهدف الذي في ذهن الملك حسين هو استعادة الدور الإقليمي بكامله الذي كان للأردن قبل غزو العراق للكويت، بل وتعويض الخسائر الذي مني بها نتيجة لذلك. هو أن اتفاق السلام مع إسرائيل وخطوات التطبيع السياسي والاقتصادي السريعة التي لحقته، لم تأتِ لا بالسلام الشامل إلى المنطقة ولا بالمنفعة الاقتصادية إلى الأردن. فالدور الأردني تاريخياً كان يقوم على مرتكزين:

□ **الأول:** أنها البلد الذي يمتص أحداث القضية الفلسطينية وحقل تجارب لكل الأفكار التي طرحت في هذا الموضوع منذ العام ١٩٤٨، ومركز لكل المنظمات والأحزاب الفلسطينية وتفرعاتها، تتصارع على أرضه، تارة بالعنف وتارة بالسياسة. وكون الأردن هي البلد

المحورية في الموضوع الفلسطيني منذ قيام دولة إسرائيل، فإن دورها تراجع عبر السنوات بفعل عدة عوامل، أهمها هزيمة حرب ١٩٦٧ وضياع الضفة الغربية، كما سقط كلياً باتفاق غزة ـ أريحا. وألغي باتفاق السلام الأردني ـ الإسرائيلي في العام ١٩٩٤.

□ **الثاني:** أن الأردن كانت تشكل سياجاً أمنياً لدول الخليج العربي ومنابع النفط فيها، أكان عن طريق الخبرات الأمنية والعسكرية التي كانت الأردن تضعها تحت تصرف هذه الدول، أو من طريق حراستها لحدود الجزيرة العربية الطويلة مع بلاد الشام، أو من طريق الخدمات العديدة والمتنوعة التي كانت تقدمها عن طريق العمالة الأردنية، وهي العمالة العربية الوحيدة التي كانت مقبولة ومرحب بها في دول مجلس التعاون الخليجي. إلى أن سقط هذا الدور نهائياً باحتلال صدام للكويت، والموقف الأردني المؤيد له. من هذا المنطلق اعتبر الملك حسين أن عليه أن يركب بسرعة قطار التسويات السلمية مع إسرائيل وأن يستعجل التوصل إلى صلح كامل معها، وإن بقي ذلك من غير مردود حتى الآن، لأنه لا يحتمل أن يرى دول الخليج تسبقه إلى هذا القطار فتقيم قبله ومن دونه أفضل العلاقات مع الدولة العظمى الوحيدة في العالم (أميركا) والدولة الكبرى في المنطقة (إسرائيل). فكان ملحّاً بالنسبة إليه أن يمر القطار من عمّان.

□ □ □

لكن لما كان الملك حسين ليس اللاعب الوحيد في هذه اللعبة الخطيرة، والتي يسبح فيها عكس تيار الرأي العام الأردني الشعبي والحكومي معاً، الرافض للتدخل في الموضوع العراقي، فماذا سيجني من اللاعبين الآخرين مقابل هذه المخاطرة؟. لعل الجواب يكمن في كيف سيتصرف صدام من الآن وصاعداً. أما قراءة الأردن لهذه التصرفات، فهي وحدها التي ستقرر تدريجياً كيف سيتعامل الملك حسين مع خياراته التي ما زالت مفتوحة حتى اللحظة. إلى جانب أن الملك في هذه الفترة سيقوم باستدراج عروض من كافة الأطراف العربية والإقليمية والدولية، قبل أن يحسم أمره.

لقد تعددت الأدوار واللاعب واحد!

الهوامش:

(١) جيمس بايكر في حديث لأنتي ماركوفينيتش رئيس وزراء يوغوسلافيا القديمة في ٢١ حزيران ١٩٩١، قبل بداية حرب البوسنة. نقلاً عن وارن زيمرمان السفير الأميركي في بلغراد. راجع مجلة «فورين آفيرز» ـ واشنطن، عدد آذار ـ نيسان ١٩٩٥.

(٢) راجع مقال عادل حسين في جريدة «الشعب» المصرية ـ القاهرة، ١٩٩٥/٨/٢٨.

(٣) راجع رسالة سام بدارين في جريدة «القدس» ـ لندن، ١٩٩٥/٨/٣٠.

(٤) راجع جريدة «الحياة» ـ لندن، ١٩٩٥/٨/١٧.

(٥) راجع جريدة «الفاينتشال تايمز» ـ لندن، ١٩٩٥/٨/٢٦.

(٦) راجع جريدة «الانديبندانت» ـ لندن، ١٩٩٥/٨/٣١.

(٧) راجع نص خطاب الملك حسين في ١٩٩٥/٨/٢٤.

(*) عاد صهرا صدام حسين الى بغداد في (أيلول ١٩٩٥)، وتم إعدامهما بعد يومين من وصولهما في افتعال حادث عشائري في العائلة، على الرغم من العفو الرسمي عنهما.

أيادي بغداد
وأقدام موسكو

■ «إن النور الذي أدخله الغرب إلى الشرق قد انحصرت فائدته في تفتيح عيون الشرقيين لرؤية الخرائب التي حولهم، دون أن ينتشلهم من بينها».□

كورنيليوس فاندايك

لم تقع حرب الخليج الثالثة، عندما حشد صدام حسين جيوشه على حدود الكويت في تشرين الأول ١٩٩٤. ليس لأن حاكم بغداد رجل عاقل، يعمل حساباته بدقة وروية. وليس لأنه استراتيجي ماهر. بل لأنه لم يكن ينوي أصلاً الحرب، ولم يكن يرغب في غزو الكويت للمرة الثانية. كل الذي أراده هو أن يعيد فتح ملف حصار العراق من موقف قوة: سأوقف الزحف إذا أوقفتم الحصار.

ولتحقيق هذا الهدف وفر صدام حسين فرصتين تاريخيتين. الأولى للعدوة الولايات المتحدة. والثانية للحليفة روسيا الاتحادية.

□ □ □

في **الفرصة الأولى**، أتاح الرئيس العراقي للرئيس الأميركي بيل كلينتون أن يحقق أهم انتصار له في السياسة الخارجية، بإظهاره بدور الرجل القوي غير المتردد عندما أعلن عن الحشود العسكرية

الأميركية في الخليج وإرساله مئات الطائرات وحاملاتها، خوفاً من أن يخسر الحرب التي ربحها سلفه الرئيس السابق جورج بوش. وجاء عرض العضلات الأميركي بعد الغزو الأميركي لهايتي، وهو أول غزو في التاريخ تم «بالتراضي» وليس بالقوة، عندما قبلت «الخونتا» الهايتية بزعامة رجلها القوي وقائدها العسكري راؤول سيدراس بالتخلي الطوعي عن السلطة والرحيل من بلده الفقير إلى باناما، البلد الأميركي اللاتيني الأقل فقراً. وعندما بدأ الأميركيون يهددون بضربات عسكرية وقائية، بدأ صدام بسحب وحدات حرسه الجمهوري من الحدود الكويتية، واستدعى الروس لإقناع الأميركيين بأنه فعلاً بدأ الانسحاب.

وبهذه الحركة منع صدام حسين الأميركيين من ضربه، لأنه في حال حصول أمر بهذا الحجم، لن يعتبر من قبل الرأي العالمي ضربة «وقائية»، بل ضربة «انتقامية»، ضد العسكر العراقيين الذين نجوا من معارك «عاصفة الصحراء». وبهذه الحركة أيضاً أكد صدام أن لا مسوغ للجنود الأميركيين أن يبقوا في الخليج إلى ما شاء الله للحماية، وأنه في الوقت نفسه لن يكرر للمرة الثالثة عودة حشوده إلى الحدود الكويتية. لذلك سقط الاقتراح الأميركي بإيجاد «منطقة عازلة» برية، على غرار المنطقة العازلة الجوية في الشمال، وتقلص الانتشار الأميركي إلى حدود التراجع، بعد أن كلف الكويت ودول الخليج مليار دولار، وسيكلف بقايا استمرار التواجد العسكري الأميركي ما دامت احتمالات الحشود العراقية ممكنة، حوالى ٦٥٧ مليون دولار شهرياً، لمجرد أن الولايات المتحدة لن تسمح للعراق «بترهيب جيرانه» على حد تعبير الرئيس كلينتون.

في **الفرصة الثانية**، أتاح صدام حسين «لحليفته» روسيا الاتحادية العودة كقوة عظمى إلى الشرق الأوسط من بابه الواسع، بعد غياب استمر أربع سنوات منذ سقوط الاتحاد السوفياتي القديم، على الرغم من الرفض الأميركي للبيان الروسي - العراقي الذي صدر خلال زيارة وزير خارجية روسيا السابق أندريه كوزيريف إلى بغداد في ١٧ تشرين الأول ١٩٩٤، والذي تعهد فيه العراق بالاعتراف بحدود الكويت وسيادتها لقاء رفع العقوبات عنها. وبسبب الازدراء الأميركي، بل على الرغم منه، دخلت روسيا إلى الشرق الأوسط من النافذة العراقية متحدية النفوذ الأميركي وسيطرته الواسعة، دون أي عملية تواطؤ.

□ □ □

وقبل الدخول في تفاصيل وتعقيدات العودة الروسية، من الضروري الإدراك أن سياسة «حافة الهاوية» التي لجأ إليها صدام حسين مع المجتمع الدولي، لم تكن إلاّ مقدمة لتنازلات كبرى، لا يستطيع الإقدام عليها إلاّ إذا أثار أكبر كمية من الغبار السياسي والتوتر العسكري ناهيك بالضجيج الإعلامي، يَسْهُل معها الانحدار إلى قبول تسويات سياسية صعبة، ظلت مرفوضة لدى النظام العراقي حتى من قبل غزو العراق للكويت، من دون أن تبدو هذه التسوية انزلاقاً إلى مواقف لم تكن واردة في حسابات صدام أبداً.

فالذي أراده صدام حسين من تصعيده للموقف هو رفع درجة المواجهة بينه وبين الولايات المتحدة والغرب عموماً، ومعهما حلفاؤهما الخليجيون، وبالتالي رفع قيمة الرهان على الربح أو الخسارة، من دون أن يكون لديه نية لإطلاق رصاصة واحدة.

فالتصعيد إلى درجة الغليان «المنضبط» دون أن يصل إلى درجة الفوران، في ذهن وحسابات صدام، واستعادته لصورة «الرجل القوي المشاغب»، قد يسران العراقيين ويرفعان من معنوياتهم، مما سيساعده على تمرير قبوله بشروط الأمم المتحدة. غير أن الذي دفع صدام حسين إلى حركته الأخيرة أساساً. كان معاناة الشعب العراقي التي لم تعد تطاق. لقد أُفْقِرَت بغداد، ونضبت البضائع المهربة واختفى الدواء، ومات الأطفال في المستشفيات كذلك هبطت حصص الإعاشة، وازدادت السرقات جراء الفقر والجوع، وفلت حبل الأمن.

وجزع صدام حسين، وخاف على وضعه ونظامه. وأدرك أن الأمور إذا ما استمرت على ما هي عليه، فلن يبقى في السلطة طويلاً. لذلك كان لا بد من خطوة، مهما بدت خطرة، تقوده إلى القبول بشروط الأمم المتحدة كافة، من الاعتراف بالكويت إلى تسليم «أسلحة الدمار الشامل» إلى القبول بمراقبة التسلح، قبل أن يرفع الحظر عنه، ويبدأ بتصدير نفطه وبيعه.

□ □ □

فعندما يرفع الحظر عن العراق، ويبدأ ببيع نفطه، ستقسم العائدات إلى ثلاثة أقسام: قسم سيدفع كنفقات للأمم المتحدة. وقسم سيذهب تعويضات حرب. وقسم سيعود للعراق وصدام حسين. ومنذ بداية الأزمة، وسوق النفط لم يتحرك كثيراً، وكأنه غير معني بما حدث أو متأثر به. هبط بضعة سنتات هنا وارتفع بضعة سنتات هناك. لكن سعر البرميل الخام «برنت» لم يرتفع عن ١٧ دولاراً للبرميل الواحد. على عكس ما حدث في مغامرة صدام الأولى

العام ١٩٩٠، حين قفز سعر البرميل الواحد إلى أكثر من ٤٠ دولاراً، ولو أن هذا الارتفاع في السعر لم يدم طويلاً.

والسبب الأساسي لعدم تأثر سوق النفط بتحرك ثمانين ألف جندي عراقي صوب الكويت، هو أن تجار النفط كانوا واثقين أن الزحف العراقي الجديد لن يصل إلى آبار النفط، ولا حتى إلى مسافة قريبة منها. وجاءت ردات فعل الولايات المتحدة والغرب السريعة، بردع القوات العراقية عن التقدم نحو الكويت، لتؤكد أن هدوء السوق كان في محله. لكن لو دخلت القوات العراقية مجدداً إلى الكويت، وعطلت ضخ النفط الكويتي كما فعلت عند غزوها السابق، لوجد العالم نفسه في وضع أصعب مما كان عليه العام ١٩٩٠.

في حينه كان النمو الاقتصادي العالمي ضعيفاً، وأي ارتفاع في أسعار النفط، كان سيقابله هبوط في الطلب عليه، فالركود في الأسواق كان ملحوظاً، والعراق كان مفلساً بعد ثماني سنوات حرب مع إيران، إلى درجة أن أسواق النفط لم تكن معنية كثيراً ما دامت السعودية قادرة على زيادة إنتاجها، والغرب مطمئن إلى أنه يحتاج إلى نفط العراق أو الكويت، أقل بكثير من حاجة صدام إلى المال الذي يأتيه من بيع نفطه للغرب.

في وضع كهذا الوضع، ستكون السعودية الخاسر الأكبر من جراء تصدير النفط العراقي، إما بأسعار أقل أو بانتزاع حصة لها من سوق النفط العالمي وعلى الأرجح من كليهما معاً. من هنا تصرّ الولايات المتحدة وتتشدد في استمرار الحظر على العراق، حماية لحليفتها الأساسية، السعودية. فالمملكة تعاني من عجز فادح في موازنتها،

سيزيد انطلاق النفط العراقي في الأسواق، منه. في الوقت نفسه، تدفع كل من فرنسا وروسيا، نحو رفع الحظر، وخاصة أن مجموعة من الشركات الفرنسية والروسية قد توصلت إلى عقد صفقة كبيرة من النفط العراقي، ينتظر أن تغرق الأسواق بها، ساعة يُفك الحصار.

□ □ □

من قبل أن يوفق صدام عن طريق حشوده العسكرية في تشرين الأول ١٩٩٤على حدود الكويت إلى فتح الباب لعودة روسيا إلى الشرق الأوسط، ممتطية الحصان العراقي، كان قد تزامن سقوط الاتحاد السوفياتي قبل أربع سنوات مع هزيمة العراق العسكرية في حرب الخليج الثانية. وعلى الرغم من أن ميخائيل غورباتشوف، آخر زعيم للاتحاد السوفياتي قد رحل عن السلطة، وصدام حسين قد بقي في السلطة، فإن مصيري البلدين ارتبطا بصعودهما وسقوطهما في السنوات الأخيرة إلى حد كبير.

مع بدء عقد الثمانينات كان العراق في عز طفرته المالية وقوته العسكرية ونموه الاقتصادي وتمدده الخارجي، وقد أمسك بمصيره رجل قوي اسمه صدام حسين. فخاض حربه الخاسرة الطويلة مع إيران. وعندما شارف على الهزيمة منهكاً سلم بكل شيء، مما دفعه إلى خوض معركته التالية بغزوه للكويت، في محاولة استرداد بعض ما خسره في حربه مع إيران، لعله يكسب من العرب ما أضاعه مع الفرس. فكانت «أم الهزائم».

في الفترة نفسها تحديداً، كان الاتحاد السوفياتي، على عكس

العراق، في أضعف حالاته السياسية داخلياً وخارجياً، وقد وصل زعيمه ليونيد بريجنيف، الأمين العام للحزب الشيوعي، إلى حالة من المرض تمنعه من التركيز، فاتخذ القرار الخاطيء بغزو أفغانستان في العام ١٩٧٩، من دون أن يكون عنده لا القوات العسكرية ولا البنية الاقتصادية ولا الحلفاء الذين يعتمد عليهم ويحتاج إليهم في سياسته التوسعية. كذلك لم يكن متوافراً لبريجنيف، من ضمن آلية المكتب السياسي للحزب الشيوعي وأجهزته ورجاله (كأكثر أنظمة الحزب الواحد الفردية الحاكمة) مَن قوّم له أن احتمالات الفشل في السياسة الأفغانية التي تبناها، كانت أكثر من احتمالات النجاح.

وانتهت المغامرة التوسعية السوفياتية في أفغانستان، بل أدت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي دولة وعقيدة، وإلى سقوط آخر زعمائه، وإلى تفكيك كامل البنية السياسية والاقتصادية للنظام. كذلك انتهت المغامرة التوسعية العراقية في الكويت، وقبلها في إيران، إلى انهيار العراق كدولة، وإن بقي النظام، وأدت إلى تفكيك الكيان العراقي إلى ثلاث دويلات، وإلى حصار اقتصادي جوّع الناس العاديين من دون أن يجوّع أركان الحكم، وأخرج العراق من أي معادلة سياسية في النظام العربي المقبل أو في النظام الشرق أوسطي المنوي اعتماده عند نهاية القرن. وتفترق المقارنة بين الاتحاد السوفياتي والعراق، عند قدرة الروس على إسقاط حكم الحزب الشيوعي في موسكو وأشخاصه، وفشل العراقيين في إسقاط حكم حزب البعث في بغداد وأشخاصه. وبينما نجح الروس في الدخول إلى النظام العالمي الجديد وأدركوا المتغيرات الجذرية التي حصلت عند انهيار جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة، فشل العراقيون

المتمثّلون في نظام صدام حسين في إحداث التغيير المطلوب، وإن أدركوا إلى أين أدت الكوارث التي ألحقها حكم صدام بهم وبيلادهم، فأصبحوا منبوذي العالم.

وإذا ترافق تشابه مصيري البلدين طوال عقد الثمانينات، حتى تم الانهيار الداخلي الكامل في بداية ١٩٩١، فإنهما يفترقان بعد ذلك. يفترقان لأن روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفياتي، الدولة العظمى، حليف العراق وحليف سابق لنصف الدول العربية على الأقل، تطمح مجدداً في ظل النظام العالمي الجديد والسيطرة الأميركية الكاملة عليه، أن تغسل أقدام جنودها في الخليج العربي الدافئة، حيث فشل جنود الاتحاد السوفياتي القديم في الوصول إلى تلك المياه الدافئة. وتطمح أيضاً أن تعيد إلى «الروسيا» الاعتبار كدولة عظمى، ما زالت تملك من الأسلحة النووية ما يجعلها جباراً آخر بين جبارين. وستكون اليوم أكثر قبولاً لدى دول العالم الثالث، وقد تبنت التعددية الحزبية، والديموقراطية البرلمانية، واقتصاديات السوق والأساليب الرأسمالية. فلم تعد تلك الدولة العقائدية التي تدعو إلى الشيوعية، فتجند الثوار والمعارضة في كل مكان لقلب أنظمة الحكم لصالحها. بقيت فقط المصلحة الوطنية الروسية، تنافس المصالح الوطنية الغربية خارج حدودها. والبقاء للأنجح.

كل هذا يجعل روسيا عائدة لا محالة إلى الشرق الأوسط. من دون أن تحمل السياسة الروسية في طياتها نوعاً من العداء المباشر لمصالح الولايات المتحدة، ولو وصلت إلى حدود المواجهة معها، كما حصل في الأزمة العراقية الأخيرة. لقد وعت موسكو أن سياسة روسية تتعاون مع الولايات المتحدة بتبعية وذيلية واضحة، لن

تعود عليها بالنفع لا في علاقاتها الثنائية والخاصة مع واشنطن، ولا في علاقاتها الخارجية مع دول العالم الثالث، وعلى رأسها الدول العربية. فلروسيا مصالحها المستقلة في الشرق الأوسط (القديم منه والجديد)، وخاصة في القوس الشمالي الممتد من أفغانستان إلى تركيا إلى إيران إلى العراق حتى سورية. وعليها أن تبعد أي تهديد لأمنها ومصالحها في تلك المنطقة، وخاصة إذا تواجدت قوات أجنبية (أميركية غربية) فيه[١].

□ □ □

ووجدت روسيا فرصتها في مغامرة سياسية تأكيداً لعودتها إلى الساحة العربية، اتخذت شكل مبادرة ديبلوماسية للتوسط بين العراق والكويت، طموحاً منها أن تصل إلى وساطة بين العراق والولايات المتحدة لاحقاً، تكون فيها الدولة الضامنة «لتصرفات» العراق مستقبلاً في وجه النبذ الدولي، أحصاراً كان أم مقاطعة أم تجاهلاً. تمّ ذلك في اليوم الذي أعلنت فيه بغداد عن قبول أوراق اعتماد أول سفير روسي منذ سقوط الشيوعية (السفير الذي قبله كان آخر سفير للاتحاد السوفياتي) في العاصمة العراقية منذ حرب الخليج، هو نيكولاي كارتوزوف، بعد أن ظل يتولى السفارة الروسية طوال هذه الفترة قائم بالأعمال. ومع عودة السفير الجديد وصل وزير خارجية روسيا السابق أندريه كوزيريف إلى بغداد ليبدأ وساطته، ومعها سلسلة من المحادثات في شأن مستقبل العلاقات بين البلدين، شارك فيها بالطبع السفير الجديد.

وتمّ الاختراق الروسي الأول لأزمة الحشود والتهديدات العراقية على الحدود الكويتية، بإعلان العراق قبول قرار الأمم المتحدة ٨٣٣

الخاص بالاعتراف بحدود الكويت وسيادتها، مقابل رفع الحظر النفطي عنه. وتمّ الاختراق الثاني عندما أعلن كوزيريف أن روسيا «ساهمت بدور حاسم في منع أكبر مجابهة عسكرية كان يمكن أن تحصل في منطقة الخليج المتاخمة لحدودها الجنوبية»، معلناً استيائه وحنقه من الولايات المتحدة وبريطانيا «لعرض عضلاتهما في ساحة القتال»، بعد أن وجهتا إنذاراً إلى العراق بالالتزام بالقرار ٩٤٩، (المخفف بناء على التدخل الروسي) بعدم التعرض للشمال الكردي والجنوب الشيعي (الموافقين لرغباتها واللذين لا توجد فيهما منطقة حظر بري) إلى جانب الابتعاد عن التحرش بالكويت مجدداً، مؤكداً أن «روسيا تتحمل مسؤولية عن الأمن في الخليج»، ومعترضاً على التفسير الأميركي لأن هذا القرار «لا يتضمن أي تهديد باستخدام القوة العسكرية»[٢].

بهذين الاختراقين السياسيين الهامين حققت روسيا أمرين: الأمر الأول حماية ديونها مع العراق البالغة سبعة مليارات دولار متى تمّ بيع النفط العراقي بعد رفع الحظر، والأمر الثاني والأهم في رأيي، هو إعادة طرح وتأكيد الدور الروسي المستقل عن قوى التحالف الغربي في العراق أولاً، ومن ثم في الشرق الأوسط كله. وهذا ما عاد وأكده الرئيس الروسي بوريس يالتسين، بإعلانه أن هذا «الاختراق الديبلوماسي الجبار صرف الأميركيين عن القيام بأعمال عدوانية ضد العراق وتفادى الانفجار المحتمل من جراء العمليات العسكرية»[٣].

ونجح الرئيس الروسي يالتسين ووزير خارجيته السابق كوزيريف، حيث فشل من قبلهما في الأزمة السابقة قبل بدء «عاصفة الصحراء» في كانون الثاني ١٩٩٤ الرئيس السابق للاتحاد

السوفياتي غورباتشوف ومبعوثه الخاص يفغيني بريماكوف (المسؤول عن المخابرات الخارجية في حينه ووزير الخارجية الحالي) في إقناع العراق بالانسحاب من الكويت، لقاء الاعتراف «بحقوق العراق المشروعة». ونجاح الرئيس الروسي وفّر ورقة قوية في أيدي الكرملين لاستخدامها مع الأميركيين. فأحلام موسكو العراقية ما زالت سارية المفعول، وإن خبت في السنوات الأخيرة، ما دامت معاهدة الصداقة السوفياتية ـ العراقية سارية المفعول، بعد أن عادت روسيا وتبنتها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وهي تنص في جملة ما تنص على التعاون العسكري والدفاعي بين البلدين. وهذه المعاهدة لم توضع موضع التطبيق في الماضي، وبالتالي فإن الجانب الدفاعي من مصداقيتها ما زال موضع شك كبير. وخاصة أن كوزيريف قد أكد للكويتيين أن بلاده ستنضم إلى دول التحالف الغربي في حال تعرضها لعدوان عراقي جديد.

وسرعان ما تبدد غبار الحشود العراقية على حدود الكويت، وعاد كوزيريف من الأمم المتحدة في نيويورك، وأطلق يالتسين تصريحاته متباهياً بالاختراق الروسي، حتى أعلنت موسكو أن رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردين سيقوم بجولة في دول الخليج في تشرين الثاني ١٩٩٤، تشمل السعودية والكويت والإمارات وعمان، تأكيداً للدور الروسي الجديد في المنطقة، معلناً استقلال القرار الروسي في هذا المجال عن واشنطن ولندن ولو ظلّ مرتبطاً بمصالح أخرى (اقتصادية أو أوروبية) بكلا البلدين.

□ □ □

بين الاختراقات الروسية وطموحات صدام حسين، يكمن خيط

رفيع في النظرة المشتركة إلى المستقبل. فصدام حسين ما زال يبحث عن مكان له في العالم العربي، وروسيا ما زالت تبحث عن دور عربي لها. صدام يغار من أي زعيم عربي ما زال يستقطب اهتمام الولايات المتحدة الأميركية والغرب، وروسيا تغار من النفوذ الأميركي - الغربي (بما في ذلك الفرنسي) في الشرق الأوسط. وفي تلاقي الغيرتين تتلاقى المصالح المشتركة.

انطلاقاً من هذه الأرضية المشتركة، فإن كلاً من روسيا وصدام حسين يطمحان إلى «ريادة» أو «زعامة». روسيا تريد أن تستعيد في عصر الهيمنة الأميركية الكاملة، والنظام العالمي الجديد، ما كان للاتحاد السوفياتي في عصر الحرب الباردة والتغلغل العقائدي. وصدام يريد أن يستعيد في عصر الانبطاح العربي على الأقدام الأميركية والإسرائيلية، ما كان للعهد الناصري من تمرد على الغرب ومن دعوة إلى العروبة والاستقلال. روسيا تبحث عن وكيل معتمد، ولو بدا غير مؤهل الآن. وصدام يبحث عن راعٍ يكون له بمثابة الزبون الدائم، ولو كان الآن على حذر.

فإذا كان يتمثل لصدام حسين في أحلام اليقظة، أنه فردريك الكبير وأن العراق هي بروسيا العرب، فإنه يتمثل في الوقت نفسه لروسيا في لحظات من التجلي، أنها الحليف الحقيقي الذي دفع بْروسيا إلى توحيد ألمانيا. ولكن رُوسيا تدرك تماماً أن لا صدام هو فردريك الكبير ولا العراق هي بروسيا العرب. كذلك تعرف موسكو أنها ولو غسلت أقدام جنودها في مياه دجلة والفرات، وتطلعت إلى الخليج الذي هو حدودها الجنوبية، فإن مياهه الدافئة ستكون هي خط الخطر الأحمر الذي لا يمكنها أن تتجاوزه في هذه المرحلة من الترتيبات الدولية والوصاية الأميركية الكاملة عليها.

لذلك لا يزال ما يفرّق بين موسكو وبغداد، هو أكثر بكثير مما يجمع بينهما. فروسيا، بديونها ومعاهداتها وتاريخها في العراق، ما زالت معرضة للغرق في ما بين النهرين.

الهوامش:

(١) راجع فصل «الهزيمة الروسية» في كتاب رياض نجيب الريّس - «رياح السمُوم - السعودية ودول الجزيرة العربية بعد حرب الخليج - ١٩٩١ - ١٩٩٤». شركة رياض الريّس للكتب والنشر - بيروت، لندن - ١٩٩٤.

(٢) راجع «الحياة» - لندن، «النهار» - بيروت، ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٤.

(٣) راجع «الحياة» - لندن، ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٤.

بين قلب المشرق
وأبواب المغرب

■ الاقتصاد أصبح السيّد وهو المحور. وكما يقول كارل ماركس: «الاقتصاد يقود السياسة من رقبتها». لقد فتح اتفاق أوسلو آفاقاً استثمارية، لكن بطريقة ملتوية. أميركا ستدفع إلى الاستثمار في غزة، مما سيشجع تاجراً خليجياً أن يلحق بالركب الأميركي ويستثمر هو أيضاً في غزة، وهو ما سيشجع بدوره تاجراً سعودياً أو رجل أعمال كويتياً أو مقاولاً قطرياً، وهكذا دواليك.

وإذا بالرأسمال العربي يتدفق بكل ثقله إلى غزة بمجرد لفتة أميركية صغيرة، ومن دون أن يتورط الرأسمال الأميركي بتعريض نفسه لاحتمال الخسارة فيما لو فشل الاتفاق أو انتكس لسبب أو لآخر. إن الدخول في اقتصاديات السوق هو الهدف الأساسي من هذه الحركة. وهو أيضاً من الثوابت في أي تسوية في المنطقة.□

١ ـ العرب

١ ـ مصر:
الدور الضائع

■ «خيانة الرجل في العلم أشد من خيانته في المال».□

حديث شريف

قال لي سياسي عربي صديق: يبدو أنك ترفض أن تشيخ. فما زلت تكتب وكأن العرب أمة واحدة من المحيط إلى الخليج، وكأن هذه الأمة قادرة على صنع مستقبلها، وهي العاجزة عن صنع يومها، وكأن العالم العربي لم يتغيّر من حولك، وكأن المحيط هذا ما زال «هادراً» والخليج ذاك ما زال «ثائراً». وكأنك لم تسمع أننا نعيش العصر العبري والنظام العالمي الجديد والسوق الشرق أوسطية. اعقل يا رجل. فأحلام الستينات قضت عليها نكبات السبعينات وهزائم الثمانينات واستسلام التسعينات. ألم تدرك بعد أن الزمان الرديء يطرد الزمان الجيّد؟ عكس النظرية الاقتصادية المتداولة.

أجبت صديقي السياسي العربي مبتسماً: ربما لأنني كما يقولون قد أصبحت «دقة قديمة»، أو من «جيل الردة» القومية الذي ما زال يعتقد أننا من الممكن أن نكسب حرب مبادىء الأجداد في الدعوة الدائمة إلى الاستقلال والحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية

والتكامل والوحدة ورفض الاستعمار أي شكل اتخذ. فمنطق هذه المبادئ من وجهة نظري لا يدحض، ولو قام الأولاد والأحفاد اليوم ببيعها في المزاد العلني، دون أي تثمين حقيقي لها. فإذا شخنا، فليس من الضروري أن تشيخ أفكارنا ومبادئنا، فما زال فيها من الشباب عصب، ومن الحيوية نبض، ومن التجارب مكان لامتحان جديد.

ثم استدركت وسألت صديقي: ما الذي دعاك الآن إلى هذه الملاحظة، وأنت من الذين يدّعون أنهم من «السياسيين الواقعيين» الذين نضجوا وشبّوا عن طوق «جيل الردة» القومية، وإن تخرّجوا من مدارسها وتعلموا في أحزابها وعاصروا بعض أبطالها؟

أجابني السياسي العربي الصديق: لأنني عائد مؤخراً من المغرب، وقد شهدت طلب مصر الانضمام رسمياً إلى الاتحاد المغاربي في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٤، عند افتتاح الدورة السادسة عشرة للاتحاد في العاصمة الجزائرية. وشعرت كم انقلب الزمان علينا ـ حتى نحن «الواقعيين» حسب توصيفك ـ وكم تغيّرت الدنيا العربية! وأصابني نوع من الأسى وأنا أستمع إلى تسويغ عمرو موسى وزير خارجية مصر وهو يقدم طلب بلاده الانضمام بقوله إن: «مصر جزء من شمال أفريقيا مثل دول المغرب». وأدركت أننا وصلنا إلى مفترق خطر في العمل العربي لا يجوز النظر إلى الوراء بعده.

ولم أستوضح صديقي عمّا يعنيه بجملته الأخيرة، لكنني أيقنت مدى القلق الذي يعانيه السياسيون العرب من جراء هذه الخطوة

المصرية، وكم ستقلب من المفاهيم السياسية العربية «التقليدية» في المنطقة، حتى عند لاعبي الحبال بينهم!

□ □ □

أما أنا، فقد شعرت بالأسى، لأنني اعتبرت أن في طلب مصر هذا مذلّة. مذلة، لأن مصر «أم الدنيا» العربية منذ مطلع هذا القرن ونشوء عصر النهضة في أحضانها، حتى حلول العهد الإسرائيلي، الذي حلّ في أرجائها، أول ما حل، عند نهاية هذا القرن، وهي قد صغّرت من نفسها ودورها وقيمتها وتاريخها كثيراً لحظة وقوفها على أبواب المغرب العربي الكبير، تستجدي عضوية تجمع إقليمي ولو بصفة مراقب، وكأنها يتيمة الدهر في أقاصي المعمورة، وليست في قلب العالم، تتحكم في منطقة هي الجسر الوحيد بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وشمال أفريقيا، مَنْ يتوسلها يتحكم بشرايين العالم، ومَنْ يطوع مصر لصالحه، يطوع أي نظام عالمي، قديمه وجديده.

وتحول الأسى عندي إلى حزن جيل عربي بكامله، عاش وهج دور مصر الرائد في كل شأن عربي، لأنه من الصعب التذكير بتاريخ ما أهمله التاريخ في مصر والقاهرة في العصر الذي سقطت فيه كل المعطيات التي جعلت منها «أم الدنيا»، وإذا بها اليوم «أرملة العواصم»[١] تستجدي دوراً أو حليفاً، بعد أن أضاعت الدور والحليف معاً.

مما لا شك فيه (ومن دون الدخول في «النظريات التآمرية») أن هناك خريطة جديدة سياسية واقتصادية ترسم للمنطقة، لتحل محل خريطة «سايكس ـ بيكو»، التي وزّعت إرث الأمبراطورية العثمانية،

والتي يعتبر واضعو أسس النظام العالمي الجديد أنها أدت دورها، وأنه آن الأوان لخريطة مختلفة تتناسب مع بدايات القرن الواحد والعشرين. فتكون إطلالة الألف الثالث للميلاد إيذاناً بمولد كيانات جديدة وتحالفات مغايرة لطبيعة المنطق القومي الجيو ـ سياسي. فقد تمت تصفية التركة العثمانية في الـ ٧٥ سنة الأخيرة، كما تجري على قدم وساق اليوم تصفية التركة السوفياتية. ولا بد من مزاد جديد. وإذا كانت خريطة «سايكس ـ بيكو» قد رسمت بالتراضي بين الدولتين الكبريين في حينه، فرنسا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، فإن الخريطة الجديدة ستتم بالإذعان لطرف واحد هو الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها إسرائيل، بعد حرب الخليج الثانية وسقوط الأمبراطورية السوفياتية.

الخريطة الأولى، كانت لشبح عثماني مات.

الخريطة الثانية، هي لـ «دراكيولا» إسرائيلي حي، لا يعيش إلاّ بامتصاص خيرات مَنْ حوله.

كل هذا يحصل لأننا نعيش حالة اختراق خارجي وداخلي لا سابق له في كل بلد عربي، صَغُر أو كَبُر، غني أو فقير. اختراق مالي واقتصادي وسياسي وثقافي وإعلامي، لم يعرف أحد كيف يتصدى له، فاستسلم له الكل إما بالتواطؤ وإما بالخوف. لذلك تم تحجيم دور مصر القومي وإضعافه، من ضمن استراتيجية واضحة المعالم، بدأت يوم كامب دافيد وما زالت تتابع فصولاً.

إننا في عصر تغيير الخرائط، أكثر مما نحن في عصر سوق شرق أوسطية تسيطر عليها إسرائيل، ومصر وسط هذه الخرائط معزولة عن عالمها العربي وعن انتمائها إلى أمتها.

شمال أفريقيا، مغرب العالم العربي، **خريطة أولى** مفتوحة وملحقة بأوروبا الغربية عبر البحر الأبيض المتوسط. بلاد الشام، مشرق العالم العربي، **خريطة ثانية** هي مطلب السيطرة الإسرائيلية وطموحها التاريخي. الجزيرة العربية بدولها النفطية، جنوب العالم العربي، **خريطة ثالثة** هي أرض مباحة لكل وجود أجنبي، وغنىً متاح لأي اختراق إسرائيلي، يُدَقُّ في أرضها كل يوم إسفين جديد يبعدها عن الأمة العربية، ساعة تحت راية الإسلام «الأصولي» وتارة تحت التخويف من التوسع «القومي» العربي، وطوراً تحت التهديد بطموحات الجيران من الفرس والتبابعة والبلوش والهنود. ومصر وجنوبها السودان، **خريطة رابعة**، لبلد مشلول الإرادة يتفرج، بعد أن تمّ إضعافه وإضعاف فكرة الكيان العربي الواحد في عالم عربي متكامل، كانت مصر هي نبضه التاريخي الدائم. بحيث أصبحت الهيمنة عليه ممكنة، وإعادة ترتيبه من جديد ميسّرة، وأضحى تطويقه سهلاً.

إن مفهوم الأمن القومي العربي، جغرافياً أولاً ومن ثم سياسياً، ناهيك بحقائق التاريخ، قد ولّى، وحلّ محله مفهوم الأمن الخليجي والأمن النفطي والأمن الفلسطيني والأمن المغاربي وسواها. واختلطت مفاهيم الهوية العربية بمفاهيم الأصولية الإسلامية والانعزالية القُطرية والإقليمية الجهوية.

□ □ □

بمعزل عن كل الخرائط، فأنا لا أعرف إذا كان طلب مصر الانضمام إلى الاتحاد المغاربي، هو تحقيق للمخطط الإسرائيلي، الذي هو الأخطر هدفاً، والأعمق استراتيجية، وهو إبعاد مصر عن المشرق العربي بدفعها إلى التوجه صوب أفريقيا. لقد كانت

فلسطين دائماً ممر الشرق إلى مصر، وممر مصر إلى الشرق. واليوم قد أصبحت فلسطين هي إسرائيل، فإذا بها تريد أن تسد هذا الطريق. ولكن مصر تعرف، مهما كان اتجاه التفكير السياسي للنظام فيها، أنها لا يمكن أن تبقى مسيّجة عن المشرق العربي، حيث مكمن قوتها المادية والمعنوية. كما نعرف أنه ليس هناك مستقبل لأي أمن مصري، بمعزل عن الأمن العربي، ولا مستقبل تنمية مصرية من غير تنمية على مستوى العالم العربي. لذا خسرت مصر، وخسر العرب معها حتى الآن، معركة الأمن، فاستُفرِدَت بالسلام والإرهاب. كما خسرت وخسروا معركة التنمية، فاستُفرِدَت بالفقر والديون والتخلف. فأفريقيا ـ العربي والمسلم منها ـ ليست بديلاً من المشرق ـ العربي والمسيحي منه. فالحاجز الإسرائيلي على طريق المشرق،، ليس بالضرورة أن يكون بأكثر من «حاجز طيار»، بتعبير الحرب اللبنانية.

إن تعاقب الأنظمة واختلافها في مصر، لا يلغي التزام مصر ومسؤولياتها. فدورها كان من صنع أجيال، في النضال المصري، مختلفة. من الثورة العرابية إلى ثورة ٢٣ يوليو. ومن شق قناة السويس إلى تأميمها. ومن صناعات طلعت حرب وبنك مصر إلى مصانع المحلة الكبرى والسد العالي. كان مصطفى النحّاس هو الذي وقّع ميثاق الجامعة العربية في العام ١٩٤٥. وكان جمال عبد الناصر هو الذي أدخل إلى ميثاق الجامعة ضرورة الالتزام بميثاق الدفاع المشترك فيها، وحوّلها إلى البيت العربي الذي احتوى تحت سقفه كل الصراعات والخلافات العربية، الكبيرة منها والصغيرة، وجعل من الجامعة خيمة كبرى تظلل كل القِمم العربية بحد معقول من التضامن. حتى انهار النظام العربي الوحيد، ساعة شاء

أنور السادات أن يخترق حاجز الخوف مع إسرائيل، فإذا بحاجز التضامن العربي عاجز عن القفز، مُقعد عن الحركة. وإذا لا أحد يعرف بالضبط أين موقع مصر اليوم من العالم العربي. أفي الاتحاد المغاربي الساعية للانضمام إليه، أم في قلب الأمة العربية، حيث هويتها ومكانها ومستقبلها؟

لقد أعطت مصر للفكرة القومية العربية خلال نصف القرن الأخير، حيوية وزخماً وأملاً، عندما تبنتها وجسّدتها في العهد الناصري وفي الوحدة السورية ـ المصرية في العام ١٩٥٨، وفي الدعوة المستمرة إلى العروبة. ومن قبلها في العهد الملكي حين رتبت الفكرة القومية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في إطار جامعة الدول العربية. وظلت مصر داخل الجامعة العربية تدعو إلى الاستقلال الوطني والوحدة القومية للدول العربية. وبدأت الفكرة القومية تتعثر، لينعكس هذا التعثر على الجامعة. وكانت البداية في ضربة الانفصال الذي وقع بين سورية ـ مصر في العام ١٩٦١. ثم حدثت هزيمة حرب ١٩٦٧ المدمّرة. إلاّ أن الفكرة والجامعة ظلتا صامدتين حتى بعد حرب ١٩٧٣، حين استعادتا بالانتصارات المحدودة في تلك الحرب، بعض الصلابة. وإذا بالجيوش التي حاربت إسرائيل، والدول التي دعمت هذا الانتصار المعقول، تتفرق، بعد حرب ١٩٧٣، لتحارب بعضها البعض في حروب عربية ـ عربية، أو حروب عربية ـ إقليمية. حتى كان اتفاق كامب دافيد في العام ١٩٧٨، وتمّ طرد مصر من الجامعة العربية في قمة بغداد الشهيرة، وانتقلت الجامعة من بعدها إلى تونس، وتخلخل أساسها. وجاءت حرب الخليج الأولى (العراقية ـ الإيرانية) وبدأ

الانكفاء الحقيقي. ولما وقعت حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) انحلّ العقد نهائياً.

ويجب أن لا يغيب عن بالنا، أن فكرة جامعة الدول العربية قد قامت طوال الخمسين سنة الأخيرة، على فكرة واحدة أساسية لا غير، وهي القضية الفلسطينية. فقد كانت فلسطين، وجوداً وقضية وتحريراً، هي محور فكرة الأمة ونضالها، وهي القضية التي لم يُخْتَلَفْ على جوهرها حتى بعد اتفاق كامب دافيد، وإن أخذ الوهن يبدو عليها منذ أن بدأ الصراع العربي ـ العربي حول تفاصيلها، بعد أن كان الصراع الفلسطيني ـ الفلسطيني على ثورتها وتمثيلها يتخذ شكله النهائي. وبين الفينة والفينة كان يبرز في أروقة الجامعة صراع الدول الفقيرة التي تريد أن تأخذ وصراع الدول الغنية التي لا تريد أن تعطي. تارة للقضية الفلسطينية، وتارة أخرى للتنمية. تارة لدعم الصمود والتصدي وطوراً لتسهيل عمليات السلام.

طوال هذه الخمسين سنة، كانت مصر هي «دولة الجامعة». حتى في الفترة التي كانت الجامعة في تونس كانت مصر هي الغائب الحاضر. وطوال هذه السنوات الخمسين ظلت مصر «الدولة الجامعة»، أكان المقر في عاصمتها أم لا. وكان الأمين العام منها أم لم يكن. كان واقع الجغرافيا والتاريخ والنهضة الثقافية والفنية والعلمية والمشاركة بالدم في حروب فلسطين كلها، هو الذي يعطي لمصر هذه الريادة، أكثر من حجمها السكاني أو مساحتها الجغرافية. لقد كان حاضر مصر ومستقبلها كله داخل العالم العربي، كما كان ماضيها منذ أن فتحها عمرو بن العاص، وأدخلها

إلى العروبة والإسلام. وكانت تعرف أن لا مستقبل لا لها، ولا لغيرها من الأقطار العربية، خارج الإطار العربي الجامع.

وبدأ الوهن يظهر على دور مصر، بما ليس في الحسبان. وإذا بمصر بعد كامب دافيد، هي التي تتولى إقناع المترددين من العرب بجدوى الإقدام على الصلح مع إسرائيل، متناسية أسباب الصراع العربي ـ الإسرائيلي ودوافعه، و متجاهلة مراميه، ومنكرة أهدافه. وكانت الحجج المصرية مختلفة ومتنوعة. منها أن الحرب لم تعد ممكنة بين العرب (لا كثورات ولا كدول) وإسرائيل. على الرغم من أن الحروب «الصغيرة» قد ازدادت في أصقاع العالم المختلفة، واللجوء إلى السلاح قد أصبح مألوفاً لدى أصحاب حركات التحرير و«القضايا الخاسرة». ومنها أن مصر، بإسهامها في عملية السلام، بأي شروط جاءت، تسترضي واشنطن للحصول على المعونات الأميركية. ومنها أن خيار المضي مع تيار السلام، هو الخيار الوحيد الباقي للعرب.

وإذا بمصر غير منتبهة إلى دورها القيادي ولا إلى أهميتها الوطنية، ولا توحي خطواتها السياسية، الداخلية والخارجية، أنها معنية بهذا الدور، أو أنها تريد استعادته، أو أنها قادرة عليه.

□ □ □

بعد كل ذلك، ما هو هذا الاتحاد المغاربي الذي طلبت مصر الانضمام إليه، وفاجأت كل المراقبين، حيث لم يكن لهذا الطلب أي مقدمات أو إشارات سوى أن الفكرة كما يبدو طرحت بشكل عابر في قمة عدم الانحياز في جاكارتا في كانون الأول ١٩٩٣، دون أن يتوقف عندها أحد، ومن ثم تمّ التشاور في شأنها في مؤتمر

قمة الدار البيضاء الاقتصادي في تشرين الأول ١٩٩٤، كما تمّ استمزاج آراء الرعاة الكبار للمؤتمر، أميركا وروسيا وإسرائيل والمغرب والمجموعة الأوروبية، فأعطي الضوء الأخضر. والاتحاد المغاربي (أو مجلس التعاون المغاربي) المؤلف من: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا، الذي تأسس في قمة مراكش في ١٩ شباط ١٩٨٩، لم يكن إلاّ ردة فعل على مجلس التعاون العربي الذي تأسس في بغداد قبله بيومين في ١٧ شباط ١٩٨٩، وضم مصر والعراق والأردن واليمن، الذي كان بدوره ردة فعل على قيام مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في قمة أبو ظبي في أيار ١٩٨١، ودوره الإقليمي الضيّق والمعرقل لأي تنسيق عربي لا يتفق مع مصالح دوله الست الأعضاء: السعودية، الإمارات، قَطر، البحرين، عُمان والكويت.

قبل المضي في الحديث عن الاتحاد المغاربي ومتاعبه السياسية لا بد من وقفة قصيرة مع مجلس التعاون العربي الذي كان إحدى بنات أفكار الرئيس العراقي صدام حسين، الخارج حديثاً من حربه مع إيران ولديه شعور «بالتفوق». فهو لم يخرج من الحرب العراقية - الإيرانية مهزوماً وإن لم يكن منتصراً. فأراد تطويق دول الخليج، بطوق من نوع طوقهم، وقد شعر بأنهم قد بدأوا يضيقون عليه الخناق ويعرقلون مطالبه المادية الكثيرة، ويرفضون الاعتراف بفواتيره عن حرب إيران، ويطالبونه بتسديد ديونه المتراكمة. وجرّ صدام حسين مصر إلى مجلسه العربي، المؤلف من الدول التي لها «ثارات» أو مطالب من دول الخليج أو تتخوف منها لأكثر من سبب: أمني (العراق) أو تاريخي (الأردن) أو جيو - سياسي (اليمن) أو اقتصادي (مصر). وكانت مصر في تلك الفترة تعاني

من حالة انعدام وزن سياسي، وهي الخارجة حديثاً من طوق العزلة العربية بعد مقاطعة سنوات والعائدة إلى الجامعة العربية بعد أن انتُزع منها المقر والأمين العام لعقد من الزمن.

ودخلت مصر متلهفة إلى مجلس التعاون العربي وهي تبحث عن دور لها كيفما كان، ظناً منها أنها تستطيع متى أصبحت عضواً فيه، أن تقولبه بشكل يتيح لها الدور الذي تسعى إليه. فحاربت على موقع الأمين العام للمجلس، حتى وافقت بغداد أن تعطيه لها، بشخص الدكتور حلمي نمر. لكن هذا لم يكن ممكناً بوجود صدام. واتضح ذلك بانهيار المجلس إثر غزو العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٢. وإذا باثنين من أعضاء هذا المجلس يؤيدان الغزو (الأردن واليمن) ومصر وحدها تعارضه. وأثبتت مصر، التي لم تشارك في صياغة مشروع المجلس، ولا درست بدقة حسابات موقعه الإقليمي أو دوره العربي، ولا تناقضاته مع باقي التجمعات العربية الإقليمية ولا مع اتفاقات الجامعة العربية، التي كان يجب أن تكون مصر، بعودتها إليها، أحرص الدول على تعزيزها وتقوية دورها وعودة أوجها، وبدا للجميع كم مصر استعجلت الانضمام!

وكالابن الشاطر الذي يؤخذ إلى البحر ويعود عطشان، اكتشفت مصر متأخرة بعض الشيء، أن الدور الذي جرّت إليه في المجلس، كان في الدرجة الأولى تغطية طموحات صدام حسين، الذي أراد الاستقواء بمصر، في التوسع بمطالب زعامته العربية، من دون أن يكون لها دور متميز عن أدوار الأعضاء الآخرين. لذلك لم يكن عند مصر منهج واضح في الانضمام إلى مجلس التعاون العربي، وإن طرحت تمنياً بأن تنضم إلى هذا المجلس لاحقاً دول أخرى كسورية ولبنان والسودان والصومال، وأن يكون له هدف

استراتيجي ينقله من كونه مجلساً إقليمياً إلى كونه إطاراً لتعاون يؤدي لاحقاً إلى مرحلة الوحدة.

وبمرور أربع سنوات كاملة على غزو العراق للكويت، أعلنت مصر انسحابها رسمياً من مجلس التعاون العربي إثر مصادقة مجلس الشعب المصري على قانون الانسحاب في ٧ شباط ١٩٩٤، وسط اعتراضات المعارضة المصرية، التي طالبت بتأجيل البت فيه للمحافظة على ما تبقى من التضامن العربي، حتى لا يُفسر أنه جزء من تشديد العقوبات على العراق، وإلاّ لماذا تأخّر القرار كل هذه السنوات؟ إلاّ أن الحكومة المصرية أرادت، في ظروف الزحف العربي على مشاريع السلام، أن تدفن ذكرى سيئة وتتخلص من تجربة فاشلة.

□ □ □

ويتوقف المرء مراراً عند التفسيرات المتناقضة التي خرج بها «الخبراء» المصريون في تسويغهم لطلب مصر الانضمام إلى الاتحاد المغاربي، والذي يعكس الضياع السياسي الذي تعيشه مصر والذي عبّر عنه ديبلوماسي غربي لوكالة الصحافة الفرنسية بقوله: «إن مصر تشكل جزءاً من كل التكتلات، من دون أن تعرف إلى أي تكتل تنتمي فعلاً». وما قاله نبيل فهمي مستشار وزير الخارجية المصرية: «إن انضمام مصر إلى اتحاد المغرب العربي سيبرز دورها كصلة وصل بين دول شمال أفريقيا والحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط». وما قاله ديبلوماسي مصري آخر: «إن مصر لا تتوقع الحصول في الوقت الراهن على نتائج ملموسة من انضمامها إلى اتحاد المغرب العربي(...) لكن هناك حالياً نزعة دولية لتشكيل تكتلات إقليمية». وما وصفه ديبلوماسي مصري ثالث، هو هشام يوسف، بقوله: «إن

في انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي رسالة سياسية ذات انعكاسات اقتصادية(...) وإن مصر ليست مرتبطة فقط بالمشرق»[٢].

كلام سياسي فيه من كل وادٍ عصا، قد يرضي كل الناس أو لا يرضي أحداً! الأخطر من ذلك أنه لا يقول شيئاً، فهو لا يشير إلى اتجاه البوصلة السياسية لمصر، لأنه يؤكد أن مصر لا تملك بوصلة.

كل هذا لا يلغي تشتيت الدور المصري، في الوقت الذي لم تطرح مصر فيه حتى الآن فلسفتها في التكتلات الإقليمية، سوى أنها بادرت فور تقديم طلب الانضمام إلى التصريح: «أن القاهرة تساهم في الاتصالات الجارية لتنقية الأجواء بين دول الاتحاد المغاربي»[٣]، وكأن الاتحاد المغاربي كان ينتظر فقط طلب انضمام مصر لتساهم في تنقية أجوائه، العاجز عن القيام بها وحده.

فالاتحاد يعاني من أزمات لا حصر لها، بدءاً من العلاقات المتردية باستمرار بين الجزائر والمغرب، والعلاقات السيئة باستمرار بين تونس والمغرب من جهة، وبين تونس والجزائر من جهة ثانية. وبين العلاقات المزاجية الدائمة بين ليبيا وباقي دول الاتحاد. وكلها تجمع خلافات حدودية أزلية، واقتصادية موسمية، وسياسية مرحلية، وشخصية مزمنة. فلا هو وجد حلاً لأزمة الصحراء المغربية (الأسبانية سابقاً) ولا وجد حلاً لأزمة لوكربي وحصار الغرب لليبيا، ولا هو وجد حلاً لزحف الأصولية الإسلامية من الجزائر إلى تونس إلى المغرب. ولا هو وجد حلاً لمشكلة البطالة عنده، ولا هو وجد حلاً لمشاكله مع الاتحاد الأوروبي ودور العمالة المغاربية (أهم صادرات الاتحاد) في أوروبا. إلى درجة سمح معها وزير خارجية

أسبانيا لنفسه أن يقول أثناء زيارة له إلى المغرب في مطلع العام ١٩٩٢، أنه فتش، خلال زيارته، عن الاتحاد المغاربي فلم يجده!

□ □ □

إذا كان الموّال المصري في التوجه إلى شمال أفريقيا، يدور للاستفادة من التطورات السياسية والاقتصادية التي تشهدها بعض الدول المغاربية، خصوصاً على صعيد انفتاحها على إسرائيل من خلال إقامة مكاتب اتصال وروابط اقتصادية وتجارية، على الرغم من انشغال النظام الجزائري بحربه الأهلية مع الإسلاميين، وانشغال النظام الليبي بحربه الإعلامية مع أميركا، فعلى القاهرة أن تغنّي موّالاً آخر. أما إذا كان بداية خطة تنسيق بين مصر والدول المغاربية لتحقيق نوع من الاندماج في سياسة شرق أوسطية بلورتها القمة الاقتصادية في الدار البيضاء، فتكون «الأمبريالية الإسرائيلية» قد حققت أول انتصاراتها. أما نحن أصحاب «الدقة القديمة»، من «جيل الردة» فليس هناك موّال أفضل من قول الشاعر العربي القديم:

«المستجير بعمرو عند كربته

كالمستجير من الرمضاء بالنار».

الهوامش:

(١) راجع «مصر: أم الدنيا أم أرملة العواصم» ـ ملف عواصم عربية بقلم يحيى جابر ـ مجلة «الناقد» ـ العدد ٥٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢.

(٢) راجع تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية ـ جريدة «النهار» ـ بيروت، ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٤.

(٣) راجع جريدة «الحياة» ـ لندن، ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٤.

٢ ـ مصر:
البحث عن القوي العادل!

■ «ولا تحيا مصر، ولا يحيا الشرق بدوله وإماراته، إلاّ إذا أتاح الله لكل منهم رجلاً قوياً عادلاً، يحكمه بأهله على غير طريق التفرد بالقوة والسلطان».□

جمال الدين الأفغاني[١]

يقال إنه عندما سقط الرئيس الراحل أنور السادات صريع ست وخمسين رصاصة أطلقها عليه أفراد ينتمون إلى أحد تنظيمات الجماعات الإسلامية، وتولى على إثرها نائبه حسني مبارك الرئاسة، وقد جرح في معصمه أثناء الحادث الذي كان فيه إلى جانبه، أن السيدة جيهان السادات، أرملة الرئيس الراحل، التفتت إلى مبارك وقالت له: «امسك البلد يا حسني».

كان ذلك قبل حوالى ست عشرة سنة. ومنذ ٦ تشرين الأول ١٩٨١، والى اليوم، والسؤال ما زال يتردد: هل أمسك الرئيس مبارك بالبلد؟ إن مسيرة عقد ونيف من الزمن من حكمه التي بدأت بعمادة الدم والرصاص، وقد دخل في الولاية الثالثة، لا بد وأن تحمل بعض الجواب. ولا ريب أن هذه التجربة تحديداً أعطته مذاقاً وخبرة لنوع العنف الذي يمارسه الإسلاميون المتطرفون. منذ ذلك التاريخ وإلى اليوم، والعنف الإسلامي في تصاعد، يقابله

عنف الدولة في مواجهة ما تسميه بدورها بـ«الإرهاب»، ويسميه الإسلاميون بـ«الجهاد». ولا أحد في مصر أو خارجها، يعرف كيف يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة، لأن لا أحد يعرف أين يبدأ الجهاد، وأين ينتهي الإرهاب.

□ □ □

أكثر ما يشغل مصر هذه الأيام، هو ظاهرتان. الأولى، الإرهاب المتمثل في المواجهة اليومية المسلحة والدموية، بين السلطة والجماعات الإسلامية. والثانية، الفساد، المتمثل في أخبار الفضائح والرشاوي والسرقات التي تعرض يومياً، إما من على «مسرح» مجلس الشعب، أو من خلال صفحات الصحف المصرية. وهي التي يصفها أحد كبار قضاة مصر، بأنها «ظاهرة فساد متشح بالسلطة، وظاهرة إرهاب ملتحف بالدين». وبين تأرجح هاتين الظاهرتين تكاد مصر تضيع.

وتاريخ مصر الحديث، منذ حكم أسرة محمد علي، وقبل ثورة ١٩٥٢، وبعدها، حافل بمشاكل الفساد وظواهر العنف. وإلقاء نظرة بسيطة على صحافة تلك السنوات، تكفي لإقناع أي مشكك. الجديد في موضوع الفساد أنه تعاظم وتيرة بين أركان النظام، إلى درجة أن الصحف المصرية لا تكاد تخلو يومياً من قصص السرقات والرشاوي والتزوير التي تصل إلى أرقام خرافية. فبعد فضيحة توظيف شركات الأموال والبنوك الإسلامية في منتصف الثمانينات، انتقلت الفضائح اليوم إلى الشركات العقارية وشركات الأمن الخاصة. بالإضافة إلى عشرات القصص عن فساد رجال النظام وأقربائهم وأنصارهم. ونسي الناس خطاب الرئيس مبارك الذي ألقاه عندما تولى الرئاسة للفترة الثالثة في صيف

١٩٩٤، واستعمل فيه كلمة «الطهارة» في العمل السياسي للمرة الأولى.

وتبقى مصر، مهما اجتهد المنظرون راهناً لدور شرق أوسطي لها، كما اجتهد في الماضي المنظرون لدورها الفرعوني، جزءاً من الأمة العربية، ولا مستقبل حقيقي لها، إلاّ من ضمن منظومة عربية وفي إطار عربي، ولا مصالح لها، أكانت استراتيجية أم أمنية أم اقتصادية أم سياسية إلاّ في العالم العربي ومعه، مهما تمزقت أوصاله أو تشتتت أهدافه.

ولأن مصر هي هكذا، فالإسلام هو الإطار الحضاري لها، وقد احتوتها الحضارة الإسلامية عبر التاريخ بمسلميها ومسيحييها من الأقباط، بقدر ما ساهمت مصر في إغناء هذه الحضارة بفكرها الجديد، التقدمي منه والرجعي. لذلك كانت مصر دائماً تعود إلى الإسلام، كوعاء فكري قبل أي شيء آخر، عندما تقع في الملمات العظيمة، أكانت أزمة سياسية أم اقتصادية أم فكرية، فتحتمي الأمة بحصن الدين. كما احتمت روسيا بحصن المسيحية الأرثوذكسية خلال الحرب العالمية الثانية، عندما دعا ستالين الكنيسة الروسية المضطهدة في العهد السوفياتي إلى الدفاع عن الروسيا الوطن ـ الأم في وجه الغزاة النازيين، لا عن النظام الشيوعي. فمنذ أن دخلت الأغلبية من المصريين في الإسلام، وبقيت الأقلية القبطية المسيحية منهم على دين الآباء، ترسخت القاعدة المصرية التي تتسع لأبناء الديانتين. وما بقاء الأقباط إلى يومنا هذا، إلاّ شاهد كبير على الخصوصية الوطنية المصرية، التي أخذت منذ أقدم الأزمان بالتعددية الدينية. ولم يكن الإسلام استثناء من هذه القاعدة التاريخية. لذلك ما زال المصريون إلى اليوم يرددون بفخر مقولة الزعيم الوطني مكرم

عبيد الشهيرة في العام ١٩٣٠: «أنا مسيحي في ديني، مسلم في وطني». وكانت المشكلة دائماً، في مصر وفي غيرها، كيف يعود الناس إلى الدين بمنطقه المستنير وفي ظروفه المعاصرة، وليس بتفسيراته الضيقة واجتهاداته غير القابلة للتطبيق؟ لكن هذا لم يمنع من أن يكون الإسلام الملجأ الأخير لتحتمي فيه مصر وقت الأزمات.

وأزمة الإرهاب الملتحف بالإسلام اليوم، لا يمكن التصدي لها وفهمها بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية التي تعاني منها مصر. كذلك لا يمكن التصدي لقضايا الفساد لدى السلطة، والذي يعتبر «الإرهاب» إحدى وسائل الرد عليه، إلاّ من خلال البحث بعمق في المشاكل الإدارية والاجتماعية والإنسانية والمتغيرات الطارئة على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وليس عن طريق الكذب على الذات، بأنها مشاكل ستزول بتعديل وزاري هنا وتغيير إداري هناك. أو أن حلها ممكن باستصدار قانون يمنع هذا أو يسمح بذاك.

وللعنف رصيد كبير في مصر، التي خاض شبابها خلال أربعة أو خمسة أجيال، مجموعة حروب، تبدأ بحرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ إلى حرب السويس ١٩٥٦، وإلى حرب اليمن ١٩٦٢، وإلى حرب ١٩٦٧، إلى حرب ١٩٧٣. وتراكمت تجارب الحروب هذه حتى انتقلت إلى جيل آخر، ظل في الخنادق نحو ثماني سنوات يتوسل العنف، حتى جاء الغزو السوفياتي لأفغانستان فوفر له فرصة ليحارب مجدداً من أجل قضية ظنها عادلة. ولما انسحب الغزاة وانهزمت القضية، عاد هؤلاء الشباب إلى بلادهم بشحنة جديدة من العنف تحمل تفجيراً عقائدياً، سببه بالدرجة الأولى

الإحباط الوطني والقومي الذي يعيشه المصريون منذ أيام كامب دافيد وإلى اليوم. أضف إلى ذلك آلاف الشباب المتعلمين الذين يتخرجون سنوياً من الجامعات، ولا يجدون مكاناً لتحركهم الاجتماعي في عمل غير متوافر لهم، فتزداد النقمة على النظام السياسي، ويزداد الشعور بالانكسار والهزيمة. وإذا بالعنف هو الوسيلة للتعبير عن الانكسار الوطني، وإذا بالإسلام هو البديل من الإقرار بالهزيمة القومية.

لكن إرهاب الجماعات الإسلامية وعنفه قد وصل حداً، أخذ فيه يهدد البنية التحتية للدولة المصرية. فبعد الهجوم على الفنادق والقطارات والبواخر السياحية والاعتداء وقتل السياح الأجانب، تم تقويض قطاع السياحة في مصر. وبعد الهجوم المسلح على المصارف المصرية والأجنبية، والتحذير من التعامل مع «البنوك الربوية»، يحاول الإسلاميون ضرب القطاع الاقتصادي، بتخويف الناس من الاستثمار لإيقاف عجلة الدولة الاقتصادية في البلاد. وبعد إطلاق النار المستمر على قوى الشرطة والأمن، ومواجهات العنف بالعنف المضاد، يحاول الإسلاميون تخويف السلطة.

والظاهرتان ـ الإرهاب والفساد ـ مرتبطتان بما يجري إلى جانبهما وما يسمونه في مصر «الحوار الوطني»، وهو الذي دعا إليه الرئيس حسني مبارك، في كانون الأول ١٩٩٣، بين الأحزاب المصرية ما عدا الأحزاب الدينية، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين النصف مرخص لها. وكان الهدف الرئيسي من إجراء حوار وطني، هو تأليف «جبهة وطنية مناوئة للإرهاب»، تساعد على توحيد المعارضة السياسية من خارج التجمعات الدينية، والتي هي معارضة شكلية ضعيفة ومفككة، إلى التحالف مع الحزب

الديموقراطي الوطني الحاكم ضد الجماعات الإسلامية. وكانت النقابات المهنية المصرية قد طالبت بفتح الباب أمام كل الاتجاهات للمشاركة في الحوار الوطني المقترح، وعدم استبعاد أحد. وقد رفضت السلطة هذا الطلب، كما رفضت إلغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ومنها الأحكام العرفية. ومشكلة «الحوار الوطني» أن معظم الأطراف الداعية والمدعوة اليه، لا تعي وعياً عميقاً ـ أو حتى كافياً ـ الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والبشرية على الأرض المصرية، ولا التحولات السياسية التي مرت على مصر منذ عهد السادات إلى عهد مبارك. ولا هي تملك تصورات واضحة عن شكل المستقبل في مصر، ولا في العالم العربي، ولا حتى في العالم. فإذا هي ضائعة بين التمني والأوهام.

أهم هذه الحقائق هو تقلص الدور المصري في العالم العربي اليوم، من دولة كبيرة يصعب ضياعها، إلى دولة تائهة لا تعرف إلاّ أن تكون وسيطاً لإسرائيل في عملية السلام، بدل أن تكون دولة لها مصلحة في سلام حقيقي يلائم مصالحها وأمنها، ولا ينفصل عن المصلحة العربية والأمن العربي ككل، مهما تفرقت المصلحة العربية أو تشرذم الأمن العربي. فالشرق العربي، لا الشرق الأوسط، ما زال ـ وسيبقى ـ بوابة مصر العربية. والسوق الشرق أوسطية، المطروحة في النظام العالمي الجديد، والتي يروج لها الكثير من المسؤولين الخليجيين الذين يريدون دفع مصر في اتجاهها، لن يكون لمصر دور حقيقي فيها سوى تفكيك العالم العربي وتسليمه إلى إسرائيل، فلا تحقق من جراء ذلك إلاّ مصالح وأمن إسرائيل على حساب مصالح مصر المصرية ومصر العربية. وفي السوق الشرق أوسطية، لن يكون لمصر دور أساسي، أو حتى ثانوي، وهي على ما هي عليه من

أوضاع. فالدور الأول سيكون لإسرائيل، والدور الثاني لتركيا، والدور الثالث لإيران. وفي أحسن الأحوال، سيتبقى لمصر الدور الرابع، إذا لم يعطَ للسعودية ونفط الخليج[٢].

□ □ □

منذ أن تولى الرئيس مبارك الحكم، والسلطة في مواجهة دموية مع ما يسمى بالجماعات الإسلامية، التي تحارب تحت راية الإسلام. لا أحد يعرف تماماً عدد القتلى الذين ذهبوا ضحية هذه المواجهة. فالأرقام كلها ـ والرسمية خاصة ـ مشكوك فيها. ولا أحد يعرف أيضاً عدد المعتقلين الذين يملأون السجون، والذين يقدرون بالآلاف.

تلتقي هذه الأحداث مع تقرير أميركي عُمِّم في واشنطن في شباط ١٩٩٤، يعرف بـ«تقديرات المخابرات الوطنية»[٣]، الذي ينذر أن نظام حسني مبارك معرض للسقوط، وأن مصر مهددة بالانجراف نحو فوضى اقتصادية وحرب أهلية، إذا استمرت الأوضاع كما هي عليه. ويقول هذا التقرير، الذي يمثل خلاصة رأي أجهزة المخابرات الأميركية، أن التطرف الإسلامي المتمثل في مختلف فصائل الجماعات الإسلامية، سيحقق نجاحاً مستمراً في طول وعرض مصر، مما قد يؤدي إلى إسقاط النظام الحالي، الذي هو حجر الزاوية الجغرافي ـ السياسي، للسياسة الأميركية في العالم العربي.

وعلى الرغم من أن حكومة مبارك تدَّعي سيطرتها الكاملة على الوضع الداخلي، وتتهم الصحافة الأجنبية بـ«المبالغة والكذب» في عرضها الأوضاع، وتهدد باتخاذ إجراءات قانونية ضدها. إلاّ أن

التقرير الأميركي يظهر بوضوح يأس الإدارة الأميركية من تصرف الأمن المصري ومداهماته، وخرقه المستمر لقواعد التعامل الإنساني مع الإسلاميين، وازدياد حالات التعذيب للمتهمين والمحاكمات العسكرية والإعدامات، ورفض البحث عن الأسباب الاجتماعية التي تكمن وراء نجاح الأصوليين. هذا الموقف تؤيده احتجاجات منظمات حقوق الإنسان العالمية، كـ«امنيستي انترناشيونال» و«ميدل ايست وتش»، لأوضاع السجناء السياسيين، من إسلاميين وسواهم، في مصر.

والتقديرات الأميركية المتشائمة تلتقي أيضاً، مع تحليل إسرائيلي صدر منذ سنوات، يحذر من وضع مبارك المهتز، ونتائج ذلك فيما لو سقط. ومصر هي الدولة العربية الكبرى الداعمة لاتفاق غزة ـ أريحا الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والوسيط الدائم بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل خلال مفاوضات السلام الطويلة والمضنية.

ماذا يعني سقوط نظام حكم مبارك وإقامة حكم إسلامي في مصر، بالنسبة إلى التقرير الأميركي؟

أول ما يعنيه إخراج مصر من اتفاق كامب دافيد، وفصم العرى القائمة اليوم بين مصر وإسرائيل، وقلب مصر إلى دولة معادية لأميركا. ومن ثم إعطاء إيران، المتهمة بتأييد ودعم الحركات الأصولية بالمال والسلاح دوراً أكبر في ما يجري في مصر، وعلى الساحة العربية ـ الإسرائيلية تحديداً. ويؤكد التقرير أن الشرعية قوية في مصر، لذلك لا تنوي الولايات المتحدة التخلي عن مبارك، بل إنها تحاول أن تتفهم الأوضاع في مصر، والحالة الإسلامية الأصولية فيها، ومدى جديتها أو خطورتها، ومن ثم التوصل إلى قرار حول ما يمكن عمله.

وهناك شعور لدى العارفين بأمور مصر، أن السياسة الأميركية عاجزة عن مساعدة نظام الرئيس مبارك، ليس فقط بالنسبة إلى المشاكل الداخلية المصرية، بل حيال المشاكل العربية والدولية التي تسبب له مأزقاً مستمراً في أوساط الرأي العام المصري بشقيه، السياسي والإسلامي. أهمها، المواقف الأميركية من حصار العراق وضرب شعبه، وفشلها في إنقاذ مسلمي البوسنة، واحتضانها الدائم لإسرائيل على حساب مصر وعلاقاتها الفلسطينية والعربية، وانعكاسات كل ذلك على الحكومة المصرية، مما يزيد من تأجج شعور العداء لدى المصريين ضد أميركا ومواقفها. فالغضب المكتوم ضد أميركا ينفجر في الشارع ضد مبارك.

كما أنه ليس هناك ما يشير إلى أن الإدارة الأميركية استطاعت أن تقوم بأي شيء لتفادي الكارثة المحتملة بسقوط نظام مبارك، سوى أنها ما زالت تسمح لرعاياها بزيارة مصر، حيث يتعرضون للقتل يومياً، بينما تمنعهم من زيارة لبنان، حيث لم يتعرض أجنبي لاعتداء منذ سنوات عديدة وخاصة أن الرئيس مبارك مُصرٌّ على تجاهل النصائح الأميركية واللجوء إلى أساليب القمع والعنف للقضاء على الحركات الإسلامية، التي من الواضح لدى الأميركيين أنها تلقى شيئاً من التأييد الشعبي. والتقرير الأميركي يشير في تحليله للأوضاع في مصر، إلى أن التكتيك في استعمال القسوة الذي تنتهجه الحكومة المصرية غير مجدٍ، وأن الحكومة لا تستمع لنصائح وزارة الخارجية الأميركية والمخابرات الأميركية التي تلح على القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية كبديل منه. ويعتبر التقرير الأميركي أن دعوة مبارك إلى إجراء «حوار وطني» مع أحزاب المعارضة «العلمانية» نظرياً، أمر غير كافٍ ما دامت المنظمات

والهيئات الدينية غير مشمولة بهذه الدعوة، مما يستعدي مجدداً الإسلاميين من أنصار هذه الهيئات، ويشجعهم على المضي في مصارعة النظام عن طريق العنف.

□ □ □

في الوقت الذي يصر النظام المصري على استراتيجيته المزدوجة، بمواجهة السلاح بالسلاح والعنف بالعنف، رافضاً القيام بأي إصلاح سياسي في بنية النظام السياسية والاجتماعية، تتساءل الولايات المتحدة عن مدى فاعلية هذه السياسة، وتبدي إسرائيل قلقها لما قد يحدث على حدودها الجنوبية في حال انهيار حكم مبارك. في هذا الوقت، تزداد قوة الجماعات الإسلامية التي تهدد بتحويل مصر إلى دولة «ثيوقراطية» إسلامية. هذا التهديد بتحول أكبر دولة عربية إلى دولة إسلامية، على غرار إيران، أو على غرار السودان في أضعف حال، يخيف الغرب وحلفاءه. إذ إن سقوط مصر في أيدي الإسلاميين، قد يجر، بموجب تأثير «نظرية الدومينو» إلى وقوع دول المغرب العربي الأربع في أيدي الأصوليين.

بالمقابل يتهم مبارك وحكومته، الولايات المتحدة بفشلها في إدراك ضخامة وتعقيدات المشكلة التي يواجهانها في مصر، وعدم تأييدها لبرنامجهما وسياستهما. مما زاد في قلق إسرائيل واستدعى تبادل المعلومات بين الأجهزة في البلدين، وخاصة ما تملكه إسرائيل من معلومات عن نشاط إيران والسودان ودعمهما للجماعات الإسلامية في مصر.

ولا يخفي الأميركيون قلقهم من المأزق العميق الذي يجد حسني مبارك نفسه فيه الآن. حتى إن مسؤولاً في وزارة الخارجية الأميركية

لم يتردد في أن يقول: «ولكن ما العمل، إذا كان الرجل يرفض قبول النصيحة؟ فنحن بحاجة إليه من أجل عملية السلام. وإذا ذهب، ليس هناك مرشح مفترض أو بديل يأخذ محله، ولا ضمانات أن حظه من النجاح سيكون أكبر»(٤). والأميركيون يدركون أنه إذا أراد مبارك أن يستمر في الحكم، فعليه أن يخفف من قبضة الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم، وأن يكون جاداً في إجراء إصلاحات سياسية في العمق.

لذلك يعتبر مبارك أن الاتصالات الأميركية، مع أحزاب المعارضة الإسلامية والديموقراطية العلمانية منها، هي نوع من «الخيانة». فالسفارة الأميركية في القاهرة ناشطة في جس نبض معظم الأحزاب السياسية في محاولتها التفاهم معها لإيجاد البديل. وخاصة الجناح المعترف به من جماعة الإخوان المسلمين، مبررين ذلك، بأنها من الممكن أن تكون نواة حكومة بديلة، إذا نجح الإسلاميون في إسقاط مبارك، أو قيام أي نظام عسكري. ومن أنواع «الخيانة» التي يمارسها الأميركيون مع مبارك، هو الضغط عليه لتعيين نائب له. وقد رشحوا له عدة أسماء، تصلح لأن تتبوأ منصب نيابة الرئاسة. إلاّ أنه رفضهم كلهم. فمشكلته أنه في الدرجة الأولى لا يريد بديلاً من شخصه يصبح موضع استقطاب. ومن ثم إذا عيّن عسكرياً نائباً للرئيس أغضب أميركا، وإذا عيّن مدنياً أغضب الجيش. كما رفض مبارك إجراء تغيير في حكومته، بحيث يستبدل بعض وزرائه ـ إن لم يكن معظمهم ولا سيما أنهم قد أمضوا في الحكم ما يزيد على عشر سنوات ـ بوزراء أكثر كفاءة ونزاهة. وإلاّ لا يعود الحاكم الوحيد في ظل حكومة ضعيفة.

□ □ □

ويؤكد العارفون بأمور مصر، أن أميركا لا تحرض الجيش للاستيلاء على السلطة، لسببين: **الأول**، إنها لا تريد العودة إلى أيام دعمها للديكتاتوريات العسكرية، على غرار ما كان يحدث في أميركا اللاتينية تحديداً، ودول مماثلة في العالم الثالث. **الثاني**، إنها تخاف من وطنية الجيش المصري وبروز عبد الناصر آخر معاصر، يقلب الموازين السياسية عليها. إلاّ أن أميركا لا تستبعد هذا الخطر على نظام مبارك، وخاصة في حال ازدياد موجات العنف وتصعيد الإسلاميين لها وعجز قوى الأمن الداخلي عن مواجهتها أو الحد منها. وتذكّر الأوساط العارفة بتصريح أدلى به وزير الدفاع المصري الفريق محمد طنطاوي لجريدة «الأهرام» في حزيران ١٩٩٣، قال فيه: إن «الجيش على استعداد للقيام بما هو مطلوب منه نيابة عن الشعب المصري عندما يدعى(...) إذا كان ذلك لا يبعده عن واجباته العادية في قطاعات أخرى». ولم ينسَ الطنطاوي في حديثه لـ«الأهرام» أن يشكر أميركا على مساعداتها العسكرية المستمرة لتسليح الجيش المصري. ولم يذكر وزير الدفاع المصري، مَنْ سيحارب جيشه بهذا السلاح، وبلاده في صلح رسمي مع إسرائيل، وليس لمصر إلاّ وجود متواضع في قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة بشكل كتيبة صغيرة، واحدة في الصومال وأخرى في البوسنة.

لذلك يتساءل هؤلاء العارفون عن سبب استعراض الجيش لعضلاته العسكرية في الوقت الذي تتصاعد هجمات الجماعات الإسلامية وإرهابها ضد النظام. هل سيحارب السودان أم ليبيا أم سيعود إلى اليمن؟ وخاصة بعد موت «إعلان دمشق»، ورفض دول الخليج تواجد قوات مصرية أو سورية على أراضيها. وتعتبر هذه الأوساط

أن مبارك قد قدم تنازلاً أساسياً للجيش، عندما قبل بإنشاء محاكم عسكرية، تعتقد مراجع قانونية أن وجودها مخالف للدستور. فكلما ازدادت قوة الجماعات الإسلامية، كلما ازداد غضب الجيش. حتى أصبح من الصعب التمييز في مصر اليوم، أيهما أشد خطراً على الرئيس مبارك، الإسلاميون أم الجيش؟ أعداء النظام أم أصدقاؤه؟

□ □ □

لا أحد يعرف بالضبط، لماذا قال زعيم مصر التاريخي سعد زغلول، لزوجته وهو على فراش الموت: «ما فيش فايدة، غطيني يا صفية». أكان ذلك يأساً من مرضه أم من حال البلد السياسي؟

أياً كان الجواب، قد يأتي يوم يقول الناس فيه لحاكم مصر، الحالي أو الآتي: «امسك البلد يا جدع، وإلاّ ضاعت مصر». وكما جاء حسني مبارك تحت طلقات الرصاص، قد يخرج أيضاً تحت طلقات الرصاص، ولا يجد حتى من يغطيه. فيعاود الصراخ: «ما فيش فايدة». وهنا الكارثة.

الهوامش:

(١) «خاطرات جمال الدين الأفغاني الحسيني» ـ لمحمد باشا المخزومي ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٣١. الطبعة الثانية دار الحقيقة ـ بيروت ١٩٨٠.

(٢) راجع محمد حسنين هيكل في ندوة معرض القاهرة الدولي للكتاب ـ «السفير» ـ ٣/١٩٩٤/٢.

(٣) National Intellegence Estimates - Washington DC. February - 1994.

(٤) جريدة «التايمز» اللندنية ـ ١٩٩٤/٢/٢٠.

٣ ـ العرب

١ ـ الجزائر:
الثورة أم التمرد؟

■ «أبشع الجرائم هي التي أقدمت عليها الأقلية، ورغبت بها الأكثرية، وقبل بها الكل».□

تاسيتوس
(المؤرخ الروماني)

بين أبناء جيلي في المشرق العربي والجزائر، علاقة لا أعرف تماماً كيف أصفها. إلاّ أن الجزائر كانت عند بداية وعينا السياسي، نقطة الالتقاء الوطني، مهما اختلفت اتجاهاتنا السياسية وخنادقنا العقائدية في حينه. كنا، كشباب ـ في الخمسينات والستينات ـ نختلف على أشياء عديدة، إلاّ أننا لم نختلف مرة واحدة على الجزائر. كانت بلد أول ثورة عربية يعايشها جيلنا. كانت البلد الذي يقاوم القوة الاستعمارية العاتية التي اسمها فرنسا. كانت بلد المليون شهيد. كذلك كانت أيامها، أيام الزهو العروبي والتفاؤل النضالي والحلم بالتغيير. كانت ثورة الجزائر في ضمير كل منا، تحمل قدوة العمل والنضال من أجل التحرر الوطني.

ومنذ ثلاثة عقود أو أكثر، كان جيلي يتظاهر ـ وكنا طلبة في المدارس والجامعات ـ حين كان التظاهر من صلب العمل النضالي،

ومبرراً ومشروعاً، من أجل الجزائر ورجالها. وأروع التظاهرات التي خضناها كانت دفاعاً عن إحدى بطلاتها جميلة بوحريد، التي عذّبها وسجنها الفرنسيون، والتي كانت قضية الساعة في ذلك الزمان. وعرفنا في ظروف مختلفة العديد من رجال الثورة الجزائرية بأسمائهم المستعارة، وحفظنا أسماء فرحات عباس وبن يوسف بن خدة ومحمد خيضر والرابح بيطاط، ومن بعدهم أحمد بن بلة وهواري بومدين وعشرات غيرهم، من قبل أن تبدأ الثورة الجزائرية تأكل أبناءها. ومن قبل أن نتساءل، ونحن مصدومون، لماذا؟ وكيف؟

وبسبب الجزائر قرأنا «المعذبون في الأرض» لفرانس فانون، ذلك الطبيب المارتينيكي الأسمر الذي كان أول من نقل إلينا في شبابنا الفكر الثوري الجزائري في أبهى صوره، وهو يشرح علاقة الاستعمار بالعالم الثالث. وبسبب الجزائر غصنا في متاهات أدبيات ونظريات الثورات التحررية في العالم، التي أشعلت في دواخلنا الحماسة للعمل الوطني. وبسبب الجزائر كانت بداية ثقافتنا السياسية.

ومرت الأيام، وتحولت الثورة الجزائرية إلى نظام حكم، وتحول الثوار إلى وزراء ومدراء وسفراء وضباط وتشتت جيلنا سعياً في مناكب الحياة. إلاّ أن الجزائر ظلت شيئاً مختلفاً عن أي بلد عربي آخر، ومحط مقارنة مع غيرها دائماً. ظلت لها هالتها في أذهاننا، بقدر ما كان لها دورها المميّز في العالم العربي. وعندما تغيرت الدنيا العربية، تغيرت الجزائر معها. وتغيرنا نحن أيضاً. وكان ذلك بداية الضياع.

□ □ □

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر في العام ١٨٣٠، واستعمرتها ١٣٠ سنة، حتى نالت استقلالها قبل حوالى ثلاثين سنة، والجزائر يحكمها حزب «جبهة التحرير الوطنية»، التي نالت من تأييد العالم عند تحقيق الاستقلال، ما لم تنله حركة تحرير أخرى قبلها أو بعدها. وظلت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية مثلاً يحتذى لدى كل حركات التحرير في العالم الثالث. وعندما حققت هذه الجبهة نجاحها، كانت شرعيتها مستمدة من مبدأ بسيط، وهو أن انتصارها انتصار على الطغيان الذي كان يمارسه الاستعمار الفرنسي، وأن الاستقلال هو الذي سيحقق حرية الوطن والمواطن. فحتى لفظة الحرية كان لها في الجزائر طعم آخر.

وحافظت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية على دعم العالم لها وتأييده، حتى وقعت اضطرابات ١٩٨٨، فمثلت الفصل الأول من المأساة التي أوصلت البلاد إلى أبواب الحرب الأهلية الدائرة فيها اليوم. قبل ذلك لم يُسمع الكثير عن الرشوة والفساد والترهل الذي أصاب الحكم في الجزائر. فمنذ الاستقلال في العام ١٩٦٢، والعالم يبدو وكأنه غير معني بدخائل النظام الجزائري. فقد كانت الصورة الخارجية لنظام جاء بالاستقلال أكثر وهجاً من سقوط النظام نفسه في أوحال التسيب ومستنقع الفساد. وكأن العالم لم يكن معنياً أيضاً أو حتى راغباً في نزع صورة معينة في ذهنه عن الجزائر، اعتاد عليها وارتاح إليها.

ومنذ أن ألّف الثوار الجزائريون أول حكومة لهم في المنفى برئاسة الصيدلي بن يوسف بن خدة، والتي تسلمت الاستقلال من فرنسا في العام ١٩٦٢، والحكم الجزائري يمر بفترات متقطعة من عدم الاستقرار. ولم تعش حكومة بن خدة طويلاً، إذ سرعان ما تآمر

عليها أحمد بن بلة، أحد الزعماء التاريخيين للثورة الجزائرية ونزيل السجون الفرنسية بين ١٩٥٦ و١٩٦٢، (بعد طرده من الحكومة المؤقتة في حزيران ١٩٦٢) مع محمد ابراهيم بوخروبة، والذي عُرف فيما بعد باسمه الحركي المستعار هواري بومدين، قائد جيش التحرير الوطني الجزائري الذي كان في معسكرات داخل حدود تونس والمغرب مع الجزائر. فزحف الجيش إلى العاصمة الجزائر وقلب بن خدة وحكومته، وتولى بن بلة الرئاسة، وبومدين وزارة الدفاع. إلى أن جاء العام ١٩٦٥، فقلب بومدين بن بلة من الرئاسة وتولى السلطة إلى حين وفاته في العام ١٩٧٨. وظل بن بلة سجيناً مرفهاً في شقة في الجزائر حتى مجيء الشاذلي بن جديد إلى الحكم.

وفي ظل حكم بومدين، أصبحت الجزائر مغلقة أمام العالم، وأخضعت لتنظيمات اقتصادية جذرية في الزراعة والصناعة والتجارة، حيث أمّمت وأديرت من قبل بيروقراطية مركزية على الطريقة السوفياتية لا أحد يسيطر عليها فعلاً ولا تحتكم الى رقابة شعبية أو حزبية من أي نوع. في هذه المرحلة، عمد بومدين إلى تصفية «التاريخيين» من خصومه السياسيين إما بالاعتقال أو بالنفي.

بوفاة بومدين اختار الجيش الجزائري الشاذلي بن جديد، مرشحاً وحيداً لرئاسة الجمهورية وأميناً عاماً لحزب الجبهة الحاكم، وهو الحزب الوحيد المرخص له بالعمل السياسي. وكان بن جديد بالنسبة إلى بومدين، ما كانه بريجنيف بالنسبة إلى ستالين. في عهد بن جديد وخلال عشر سنوات من الحكم الاشتراكي تدهورت الأوضاع إلى أقصى حالات التردي الاقتصادي والترهل السياسي وتلطخت أعمدة النظام بكل أنواع تهم الرشوة والفساد. واتضح

إلى أي حد هو صحيح ما قاله بن خدة في كتابه «الاستقلال مصادراً»[1] الصادر بالفرنسية في باريس العام ١٩٨٤، إن «نيل الاستقلال ـ ولو عن طريق المصادرة ـ لا يعني أن الذين يتولون السلطة يستطيعون ممارسة الحكم بكفاءة أو أمانة». وهذا ما أثبتته تجربة الحكم في افريقيا ما بعد الاستعمار، والتي كانت الجزائر أحد أفضل أمثلته.

إلاّ أن الجزائر كانت تختلف عن باقي دول افريقيا ـ والعالم العربي إلى حد ما ـ لأن حكم الاستقلال والثورة كان وريث ثروة ضخمة من النفط والغاز. كذلك كان وريث أربعين بالمائة من أفضل الأراضي الزراعية في الجزائر التي صادرها من «المستعمرين» الفرنسيين. وأساء النظام إدارة الزراعة إلى درجة أنه اضطر إلى استيراد المواد الغذائية بعد أن كان يصدرها. وأعمى مال النفط الثوار السابقين من حكام الجزائر، إلى درجة أنه أدخلهم في دوامة المشاريع الضخمة غير المجدية اقتصادياً، من صناعية وإعمارية تحت شعار «الخيار الاشتراكي»، إلى أن وقعت البلاد، بسبب وجود مال النفط لا بسبب غيابه، في مديونية ضخمة وعجز اقتصادي وتضخم مالي من ضمن إدارة بيروقراطية مركزية لم تعرف كيف تتعامل مع المتغيرات الحاصلة في العالم، وكأن المواطن الجزائري العادي هو رقم غير إنساني في معادلة التطبيق الاقتصادي لمنظومة الاشتراكية العلمية.

□ □ □

ودنت لحظة الحقيقة في اضطرابات تشرين الأول ١٩٨٨، فقد كان مجرد حدوثها، بغض النظر عن نتائجها، يمثل أولى إرهاصات ثورة شعبية تقع منذ الاستقلال. فالثورة الأولى كانت ضد طغيان

المستعمر الفرنسي ومن أجل الاستقلال. أما الثورة الثانية فقد كانت ثورة الشباب من الفقراء والمتعلمين العاطلين عن العمل الذين ولدوا بعد الاستقلال ولم يعرفوا الحقبة الفرنسية في الجزائر. وجاءت ضد طغيان المستعمر الوطني، المتمثل في الحزب الحاكم، الذي قاد الثورة الأولى وأسقط إنجازاتها وأطاح بمكاسبها.

وأرتج على النظام، وهو يواجه الاضطرابات، فخاف واختلف رجاله، ووعد بالإصلاح السياسي والاقتصادي وبإنهاء حكم حزب جبهة التحرير الواحد، وبإجراء انتخابات نيابية. واعتبر المراقبون أن هذه وعود لا يمكن تطبيقها في ظل الظروف التي تعيشها البلاد، وأنه من الصعب على نظام ديكتاتوري، وقد فقد أعصابه في وجه انتفاضة شعبية، أن يبقى في الوقت نفسه، مسيطراً على أدوات الحكم. وصدر القرار بالتخلي عن الشاذلي بن جديد.

وكانت الجزائر منذ الاستقلال في العام ١٩٦٢، وقد رحل عنها المستوطنون الفرنسيون وخلعت مظاهر اللباس الأوروبي التي حاولت فرنسا أن تلبسها إياه على أساس أنها جزء من الوطن الفرنسي الأم، قد أصبحت كلياً بلداً مسلماً مؤلفاً من العرب والبربر. وحاول نظام بومدين، خلال عشر سنوات من حكمه أن يُعرّب الجزائر: لغة في المدارس والجامعات ودواوين الحكومة، وأسلوباً ونظاماً في الحزب والجيش والحكومة. وانفتحت جزائر بومدين على العالم العربي، وعلى مصر وسورية والعراق، وتمّ عن طريق الاتصال، بواسطة المدرسين والبعثات والخبراء والزوار والاحتكاك المباشر، التلقيح السياسي في مجال الأفكار والآراء، ومنها الفكر الديني الإسلامي. لذلك عندما سمح بن جديد للصحافة ببعض الحرية بعد الاضطرابات، كانت المصطلحات

السياسية الإسلامية المتداولة في المشرق، جاهزة للتداول والاستعمال في الجزائر. فطالبت الانتفاضة بإجراء انتخابات عامة. ووعد بن جديد بإجراء الانتخابات في حزيران ١٩٩١، لكنها أُجِّلتْ حتى كانون الأول من العام نفسه. وأظهرت نتائج الاقتراع الأول أن «جبهة الإنقاذ الاسلامية» ستفوز بأغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية الجزائرية. وتدخل الجيش. فعزل بن جديد، وألغى الاقتراع الثاني الذي كان مقرراً في منتصف كانون الثاني ١٩٩٢، وأعلن الحظر على جبهة الإنقاذ وأنصارها..

عند هذا المنعطف بدأ الانهيار في الجزائر. الذي أخذ شكل اعتقال زعماء جبهة الإنقاذ الإسلامية وآلاف من الأنصار، وزجّهم في السجون والمعتقلات من دون محاكمات أو حد أدنى من الحقوق المدنية. أما الذين حوكموا، فحوكموا أمام محاكم ميدانية عسكرية قضت بإعدامهم بتهم مختلفة، أغلبها اغتيال أفراد من الشرطة والقوات المسلحة. وتصاعد العنف الأصولي في مواجهة عنف الدولة، وتمادت عمليات الاغتيال التي يقوم بها الإسلاميون ضد رموز العلمانيين المتهمين بالفرانكفونية من كتّاب وصحافيين وأساتذة جامعيين.

□ □ □

بوصول اليمين زروال إلى الحكم في الجزائر، يكون الجيش قد قرر أن يتصدر المسرح السياسي، من دون مواربة ومن غير ستار. ويتفق المتابعون للشؤون الجزائرية أن الجيش هو الذي حكم الدولة الجزائرية منذ اللحظات الأولى للاستقلال. ولما كانت صيغة الحكم تختلف، من ظرف إلى آخر، فقد كان دور المؤسسة العسكرية يتعاظم أو يتقلص حسب تلك الظروف. ومع تعيين زروال في منصب رئيس

الجمهورية، أصبحت القيادة العسكرية التي تتخذ القرارات الحاسمة في الميدان السياسي، تتألف من ثلاث حلقات:

□ **الحلقة الأولى:** وفيها اللواء خالد نزار، وهو الرجل القوي في الجيش والحاكم الفعلي للجزائر، والذي لو أراد منصب الرئاسة لأخذه. لكنه آثر أن يبقى في الظل لكونه يفضل أن يبقى بعيداً عن مسؤوليات السلطة المباشرة. يقف إلى جانبه اليمين زروال، وهو عسكري محترف وجنرال متقاعد، من قبل أن يختار للرئاسة. كما أنه لا يمثل أحد أقطاب القيادة العسكرية الحالية. ويعتبر زروال، الذي درس في باريس وموسكو، من أبرع خبراء الاستراتيجيا في الجيش. وقد تولى عدة مهمات عسكرية قبل أن يُرقّى في العام ١٩٨٨ إلى رتبة لواء. واستقال من الجيش في العام ١٩٨٩، بسبب اختلاف مع القيادة حول أساليب التنظيم العسكري، وليس لأسباب سياسية كما روّج. وهو اليوم وزير للدفاع إلى جانب رئاسته للبلاد. كذلك يقع في هذه الحلقة مدير الأمن والأبحاث (المخابرات) اللواء محمد مدين، وقائد الدرك الوطني اللواء عباس غزيل. وهؤلاء «الرباعيون» هم الذين قرروا تعيين زروال رئيساً للجمهورية ومن قبله علي كافي بعد اغتيال محمد بوضياف.

□ **الحلقة الثانية:** وتضم (إلى جانب أفراد الحلقة الأولى) قادة القطاعات العسكرية وهم قائد القوات البرية اللواء خليفة رحيم، وقائد القوات الجوية العميد محمد بوطمين، وقائد القوات البحرية العميد شعبان غضبان. ويمكن أن نضع في هذه الحلقة النواب المباشرين لمدير الأبحاث والأمن (المخابرات) وهم ثلاثة عمداء. بالإضافة إلى نائب اللواء خالد نزار، اللواء محمد تواتي. وبحضور

أفراد هذه الحلقة تناقش الاقتراحات والقرارات قبل اتخاذها في الحلقة الأولى.

□ **الحلقة الثالثة:** وتشمل بالإضافة إلى أفراد الحلقتين السابقتين، قادة النواحي العسكرية وعددهم ستة، وقادة الفيالق الكبرى والمديرين المركزيين في وزارة الدفاع. وتعتبر هذه الحلقة بمثابة توسيع لمسؤولية القرار في وقت يشعر فيه العسكريون أنه لم يعد في الإمكان الاعتماد على السياسيين. وقادة النواحي العسكرية، وأفراد هذه الحلقة، هم الذين زارهم واستشارهم زروال قبل أن يقبل تولي رئاسة الجمهورية. فقد كان يتوخى دعمهم في تأييد سياسة الحوار مع الإسلاميين التي يريد انتهاجها، بعد سقوط حوالى خمسة آلاف قتيل حتى الآن، من بين الإسلاميين والأهالي، و١١٦ رجل أمن حتى منتصف كانون الثاني ١٩٩٤، وعدد لا يعرف من أفراد الجيش الى جانب أكثر من ثلاثين أجنبياً، ورحيل سبعين ألف أجنبي آخر غادروا الجزائر خوفاً على أرواحهم ورضوخاً لتهديدات جبهة الإنقاذ.

فنظام الحكم في الجزائر قائم على سلطتين: واحدة ممثلة في رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء تقوم بإدارة الحياة العامة في البلاد. وأخرى خفية ممثلة في قيادات الجيش، حسب ما جاء سابقاً، وهي القوة الفعلية في الجزائر. ففي ظل الوضع السياسي المضطرب، والحالة الاجتماعية القلقة، والوضع الاقتصادي المتدهور، فإن «الحرب» الدائرة الآن في الجزائر هي بين فريقين: من جهة الدولة ضد جبهة الإنقاذ الإسلامية، ومن جهة ثانية، الدولة في حرب ضد «عدة حروب» بين أطراف إسلامية مختلفة. فما إن تولى اليمين زروال الحكم، (وهو ثالث رئيس يصل إلى

رئاسة الدولة منذ استقالة الشاذلي بن جديد عام ١٩٩٢ بعد علي كافي ومحمد بوضياف. وقد ترافق ذلك مع توالي خمسة رؤساء للوزارة منذ اضطرابات العام ١٩٨٨: قاصدي مرباح، مولود حمروش، سيد أحمد غزالي، بلعيد عبد السلام، ورضا مالك)، حتى أعلن أن السياسة الأمنية للدولة المتبعة منذ حوالى سنتين لمواجهة الإرهاب الإسلامي الأصولي، لا تشكل الحل الوحيد لإخراج الجزائر من أزمتها، داعياً إلى الحوار مع كل الأطراف السياسية، وساعياً إلى صفقة تفاهم وتعايش مع الإسلاميين.

وواجه زروال مشكلته الأولى، في عدم تجاوب من تبقّى في جبهة الإنقاذ من أصحاب القرار، في الشارع وخارج المعتقلات، مع دعوته إلى الحوار. غير أن مشكلته الأكبر تمثلت في أن مفاصل أساسية في القيادة العسكرية وفي الدولة لا يستسيغون فكرة الحوار مع الشارع الإسلامي. وعلى رأسهم رئيس أركان الجيش اللواء أحمد العماري، ورئيس الوزراء رضا مالك ووزير الداخلية سليم سعدي. وعلى الرغم من أن انقسامات أهل الحكم قد بدأت تميل إلى الفريق المعارض للحوار، فإن زروال ما زال يواصل محاولاته لفتح الحوار، ومعه مجموعة صغيرة محيطة به ومؤلفة من أحمد يحيى مدير مكتب الرئاسة، ومهيوب مهيوبي الناطق الرسمي للرئاسة، واللواء يوسف الخطيب المستشار العسكري للرئيس، واللواء أحمد صنهاجي مدير المراسم، يدعمها من بعيد خالد نزار، ممثلاً في رجله في السلطة اللواء محمد مدين.

□ □ □

ضمن هذه التركيبة السياسية ـ العسكرية، لم يكن مستغرباً ـ وإن كان التوقيت مفاجئاً ـ أن يقدم رضا مالك استقالته من رئاسة الحكومة (أو يقال، كما حصل على الأرجح) في ١١ نيسان

١٩٩٤، ولم يمضِ سوى شهرين على عهد الرئيس زروال، وسبعة أشهر على رئاسته للوزارة. لكن اشتداد الحملة المعادية للحوار، ولسياسة زروال، والتي كان يقودها مالك بشكل خفي، ومعه وزير الداخلية سليم سعدي، قد عجّل بهذا التغيير، وخاصة أنه تمّ بعد يومين فقط من الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بقيمة خمسين بالمائة، وكأن رئيس الجمهورية أراد تحمل مسؤولية هذا القرار بعد أن تهرب منه رئيس الوزراء. فكان قرار تخفيض العملة وقرار التغيير الحكومي، تأكيداً على أن زروال هو الذي يمسك بالسلطة، ولا أحد غيره، على عكس ما كان يُشاع من اعتراض بعض أفراد المؤسسة العسكرية (بحلقاتها الثلاث) على برنامجه السياسي ـ الاقتصادي، وخاصة مشروعه للحوار مع الأطراف الإسلامية، وهذا ما أكد مجدداً تثبيت سلطة الرئيس زروال الشخصية على مقدرات الحكم في البلاد، بما فيها المناصب القيادية، السياسية والعسكرية.

وجاء تكليف مقداد سيفي (وزير التجهيز في حكومة رضا مالك) تشكيل الحكومة الجزائرية الجديدة، دليلاً آخر على أن الرئيس زروال أراد حصر القرار السياسي والعسكري بيده، وتعزيز الحوار مع الإسلاميين، كحجر زاوية أساسي في المدماك السياسي الذي يريد أن يعيد عن طريقه بناء الجزائر الجديدة. في الوقت نفسه لم يكن زروال يريد أن يرث أحداً من رجال عهد علي كافي ولا سياسته، والذي لم يصل إلى سدة الرئاسة إلاّ للخروج عليها. لذلك لا بد أن يكون التيار الغالب في حكومة مقداد سيفي الجديدة، مؤيداً لسياسة الحوار التي ينتهجها زروال.

واختيار مقداد سيفي لرئاسة الحكومة، كرجل تكنوقراطي، وليس

من بين عداد مجموعة السياسيين البارزين، يعود إلى أن زروال كان يريد أن يكون له رجله الجديد في الحكومة، ممن ليسوا محسوبين على فريق سياسي من قبل. فقد شغل سيفي منصب مدير مكتب رئيس الحكومة الأسبق سيد أحمد غزالي من حزيران ١٩٩١ إلى تموز ١٩٩٢، حين تمّ تعيينه وزيراً للطاقة في حكومة بلعيد عبد السلام، وكان يعتبر من المقربين إلى مجموعته، ومن ثم وزيراً للتجهيز في الحكومة الأخيرة. كما سبق أن شغل منصب الأمين العام لوزارتي الأشغال العامة (٨٠ ـ ١٩٨٤) والمال (٨٧ ـ ١٩٩٠).

ويقول العارفون بالشؤون الجزائرية، أن الرئيس زروال يستطيع أن يطمئن إلى ولاء سيفي له، وإلى عدم وضعه عراقيل أمام برنامجه السياسي، بالإضافة إلى أدائه التكنوقراطي الجيد ومرونته السياسية والتزامه المعلن باستكمال الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في عهد حكومة مولود حمروش. وكان أحد المآخذ على اختيار سيفي أنه من الشرق الجزائري (مقداد سيفي من بلدة تبسّة على الحدود الشرقية للجزائر مع تونس) مع أن الميل كان يتجه إلى أن يتم اختيار رئيس حكومة من الغرب الجزائري أو من الوسط أو القبائل، لاتهام أبناء منطقة الشرق الجزائري باحتكار السلطة والمناصب الهامة في الدولة. لذلك لا بد أن تراعي هذه الحكومة في اختيار أعضائها عوامل التوزيع المناطقي.

وتمثل اصطدام زروال في أول أزمة له عند تكليف سيفي بتشكيل الحكومة الجديدة، برفض جبهة التحرير الوطنية بلسان أمينها العام، في حينه، عبد الحميد مهري، المشاركة في المجلس الانتقالي تنفيذاً لوثيقة الوفاق الوطني لأن الجبهة لم تشارك في ندوة الوفاق التي

أصدرت هذه الوثيقة، وحتى لا يوظف رصيد الجبهة «في إضفاء شرعية وهمية على السلطة، التي لم تأتِ عن طريق الانتخاب الشعبي»، وكانت الرئاسة قد دعت الأحزاب إلى توزيع مقاعد المجلس الانتقالي بينها. واعتبر مهري أن في هذا العمل انتحالاً لصفة النيابة «والتظاهر بحياة سياسية لا تتوافر فيها أدنى متطلبات العمل الديموقراطي».

□ □ □

ولم تكن المشكلة في الحوار الذي يحاوله الرئيس زروال، قائمة مع الأحزاب السياسية المعتدلة كجبهة التحرير، بل في الوقائع الميدانية للمعارضة المسلحة. فجبهة الإنقاذ الإسلامية، التي تأسست رسمياً في أيلول عام ١٩٨٩، وحلّت عام ١٩٩٢ بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، تمتد جذورها إلى العام ١٩٨١، عندما أسس مصطفى بويعلي الحركة الإسلامية المسلحة، والذي سرعان ما اغتالته أجهزة الأمن الجزائرية، فرحل تاركاً وراءه نواة لمسلمين ناقمين على الحكم، انضموا فيما بعد إلى جبهة الإنقاذ الإسلامية. وجبهة الإنقاذ، منذ أن حرمت من الفوز في الانتخابات وهي تخوض «جهاداً» ضد النظام الجزائري لاستعادة ما حرمت منه. أو بكلام آخر للاستيلاء على السلطة. وزعيما الجبهة، عباس مدني ونائبه علي بلحاج، اللذان اعتقلا بعد إلغاء العملية الانتخابية، هما من يريد زروال أن يفتح معهما باب الحوار اليوم. ومن الواضح أن هناك خلافاً حول موضوع الحوار بين زعيمَيْ الجبهة.

فعلي بلحاج، الشاب الخطيب وإمام الجامع، هو زعيم التيار المتشدد في الحوار. بينما يميل عباس مدني، الحائز على الدكتوراه والمثقف الهادىء، إلى الاعتدال وإلى الرغبة في الحوار. وهناك من يقول أن

عباس مدني فقد الكثير من تأثيره على الجبهة وقواعدها، منذ أن وقع في فخ الحوار. وأنه من غير الممكن أن يصل الحوار مع الدولة إلى أي نتيجة دون إشراك علي بلحاج فيه وموافقته عليه. وهناك مَن يؤكد أن الشروط التي تقدم بها عباس مدني إلى الرئيس زروال، هي في الواقع شروط بلحاج، الذي ضغط على مدني ومنعه من إتمام صفقة مع السلطة، إلى درجة أنه هدده بالاغتيال. ومن المرجح أن الشخصيات السياسية (والتي لم تعرف أسماؤها حتى الآن) التي قيل إنها زارت، بإذن من زروال، كلاً من مدني وبلحاج في سجنهما في الاسبوع الأول من نيسان ١٩٩٤، خرجت بانطباع إيجابي عن موقف موحد للزعيمين، وعن رغبة لديهما في صياغة «مشروع وطني» مع باقي زعماء الأحزاب السياسية يضع حداً للأزمة الجزائرية.

وإذا كانت جبهة الإنقاذ هي المشكلة الرئيسية، إلاّ أن المشاكل «الفرعية» الممثلة في الجماعات الإسلامية الأخرى المسلحة هي الأخطر والأكثر تعقيداً بالنسبة إلى السلطة وقدرتها على التعامل معها. أهم هذه الفروع، «الحركة الإسلامية المسلحة» التي هي الذراع العسكري التاريخي لجبهة الإنقاذ والتي يقودها عبد القادر الشبوطي. وهو أول من نظم خلايا سرية مسلحة. وقد حُكم عليه بالإعدام بعد سقوط زعيمه مصطفى بويعلي. ولكن الرئيس بن جديد عفا عنه في العام ١٩٨٩. ومنذ ١٩٩٢ يترأس الشبوطي والسعيد مخلوفي (الضابط السابق في الجيش وعضو مجلس الشورى الإنقاذي) الحركة الإسلامية المسلحة، بينما يقوم محمد سعيد وعبد الرزاق رجّام بدور بديل من زعامة مدني ـ بلحاج المسجونين. وللتركيبة القيادية الجديدة للإنقاذ ولقيادتها امتداد في

الخارج منذ العام ١٩٩٣، وتتشكل من الشيخ رابح كبير، أنور هدام، قمر الدين خربان وعبد الله أنس.

أما «الجماعة الإسلامية المسلحة» الثانية، وهي أكثر الحركات الإسلامية تطرفاً، فكان يقودها جعفر الأفغاني (مراد سيد أحمد) وتنسب إليها عمليات قتل الأجانب والمثقفين والصحافيين. وقد اختارت مؤخراً أميراً جديداً عليها بعد مقتل جعفر، هو أبو عبد الله أحمد الذي نادى بتصعيد تنفيذ الإعدامات بحق «أعداء الإسلام» وخاصة الصحافيين والأجانب.

ولكن الجماعة الإسلامية المسلحة الثانية انقسمت إلى أربع جماعات: «جماعة العاصمة» بزعامة عبد القادر حطاب المعروف باسم «مولود» الذي هدد بمواصلة الاغتيالات حتى سقوط السلطة. وكان قد اتهم بقتل رئيس الوزراء السابق قاصدي مرباح في آب ١٩٩٣. و«جماعة سايح عطية» (أبو عبد الله أحمد) وتسيطر هذه المجموعة على منطقة «المدية» القريبة من العاصمة. وتعتبر هذه المجموعة مسؤولة عن قتل ١٢ كرواتياً. أما الجماعة الثالثة فيقودها سهيل خالد الذي يسيطر على مدينة بليدة. وهو متهم بقتل حوالى ٤٠٠ جندي. وتسيطر الجماعة الرابعة بزعامة خدة بنشيشا على حي سيدي بلعباس الشعبي في العاصمة. وهي متهمة بقتل الفرنسيين. ومن خصائصها أنها تقطع رأس الضحية.

وقد نجحت مجموعات الجماعة الإسلامية المسلحة الثانية في الاستئثار بالأضواء عندما لجأت إلى العنف الأعمى وحاولت السيطرة على الحركة الإسلامية ككل. وهي أكثر انتشاراً في المدن فيما حركة الإنقاذ منتشرة في الأرياف. وقد سقط تباعاً عدد من زعماء الجماعة مثل منصور ملياني وجعفر الأفغاني، مما يؤكد نظرية

اختراقها من قبل أجهزة الدولة. ويبدو أن الحركة الإسلامية الأولى نشطت من جديد بعد مقتل الأفغاني، ذلك أن خطاب الشبوطي والمخلوفي ازداد تطرفاً. وهي بذلك تقترب من الجماعة في مواقفها إذ أصبحت تطالب بسقوط السلطة وليس بالتعايش معها. وكان الشبوطي قد أعلن غير مرة أنه لن يقف مكتوف اليدين أمام محاولات السلطة جر بعض القيادات إلى الحوار، وهدد المعتدلين بأشد العقاب.

□ □ □

عند هذه الحدود من خريطة الصراع السياسي في الجزائر، يبدو من منظار أمني بحت وكأننا أمام ربع الساعة الأخير من تولي الإسلاميين السلطة. خاصة أن الجيش وقد صعّد عمليات مداهمة مخابىء الجماعات الإسلامية المسلحة، والتي أسفرت عن عشرات القتلى من الجهتين، قد جعل الجزائر في ظل حكمين وسلطتين. الأولى تتمثل في ما تبقى من أجهزة الدولة وتعمل نهاراً. والثانية ترتبط بالإسلاميين وتنشط ليلاً. حتى أن الكثير من المناطق الجزائرية قد أصبحت «قانوناً» تحت الحكم الإسلامي. فكل النساء يرتدين الحجاب. والصحف والسجائر ممنوعة. وجميع المحلات تقفل عند صلاة المغرب. وصالونات التجميل النسائية أغلقت. ومأمورو الضرائب ممنوعون من تحصيلها، لأن الزكاة هي ضريبة المسلم فقط.

وإذا استولى الإسلاميون على السلطة، سيجدون أن ربع سكان الجزائر، البالغ عددهم ٢٨ مليون نسمة، عاطل عن العمل، وأن ٧٢ بالمائة من الجزائريين، هم دون الـ ٣٥ عاماً، و٧٠ بالمائة من النساء الجزائريات أميات، وأن ديون الدولة تبلغ ٢٦ مليار دولار، و

٨٠ بالمائة من مجموع مبيعات النفط والغاز يذهب لدفع فوائد الديون (٩,٣ مليار دولار)، وأن الدخل السنوي للفرد قد تدنى من ٢٧٠٠ دولار في السنة قبل بضع سنوات إلى أقل من ١٤٠٠ دولار حالياً، وأن صندوق النقد الدولي يشترط لإعادة جدولة ديون الجزائر خمسة شروط، تبدو كلها مستحيلة.

١ ـ تجميد الأجور. **٢** ـ خفض الدينار الجزائري بقيمة تتجاوز ٥٠ بالمئة في المرحلة الأولى، (الذي تم الإعلان عنه الأسبوع الماضي) على أن تليه تخفيضات أخرى خلال ١٨ شهراً. **٣** ـ خفض دعم موازنة الدولة لمؤسسات القطاع العام المفلسة، وإغلاقها في مرحلة لاحقة. **٤** ـ تخصيص (بيع) شركات القطاع العام ذات الطابع غير الاستراتيجي. **٥** ـ خفض عجز الموازنة من ٢٠٠ مليار دينار في العام ١٩٩٣ الى ١٥٠ مليار دينار في العام ١٩٩٥ . كل هذا في الوقت الذي أصبحت أساسيات الحياة الغذائية للعائلة الجزائرية قليلة ومفقودة، وأصبحت الأحياء الشعبية السكنية، عبارة عن تجمعات بشرية متكدسة، وكذلك بؤر من الاكتظاظ السكاني لأعداد كبيرة من الشبان العاطلين عن العمل بعد أن أقفلت فرنسا وأوروبا أبواب الهجرة والعمل فيها، مما يشكل أرضاً خصبة للثورة ضد الحرمان وضد النظام السياسي الذي أوصلهم إلى هذه الحالة.

□ □ □

الأسباب تتعدد أما نتائج العنف فواحدة. والجزائر التي كانت في خاطر كل عربي من جيل ثورتها التاريخية، لا بد أن تسأل نفسها عما إذا كان الحوار مع المواجهة هو مصيرها لزمن طويل قادم. فإذا فشل الحوار كانت المواجهة، وإذا تعبت المواجهة استعيد الحوار. أم أن مصيرها سيكون الاستمرار في ارتكاب جريمة وطنية كل يوم

بحق ثورتها وتاريخها، لا أحد ينجو جراء ذلك من العقاب. فيكون الثمن مليون شهيد آخر في ثورة جديدة باسم الإسلام ومن أجل الخبز والكرامة، ساعة يصبح الاستقلال مرهوناً كل يوم لمستعمر جديد، يسقيها ويطعمها، كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ، و«النفط» فوق ظهورها محمول.

يا خجل الجزائر (وخجلنا) من تاريخها وثورتها!

الهوامش:

(١) راجع ايلي خدوري - «ملحق التايمس الأدبي» - لندن ١٩٩٢/٧/١٠ .

٢ ـ الجزائر:
المصاحف أم السيوف؟

■ «إن إجراء انتخابات واحدة في أي بلد، لا تجعل من هذه البلد ديموقراطية».□

دافيد ماك
(مساعد وزير الخارجية الأميركية)

صحيح أن التفاؤل ليس مهنتي، لأن أحداث العالم العربي اليومية، تبدو كأنها فواجع لا نهاية لها. بل إن تعدادها يكاد يصبح مملاً. من الجزائر إلى البحرين، ومن اليمن إلى السعودية، ومن مصر إلى المغرب. ومن كل مكان عربي إلى أي مكان عربي، وفي أحيان كثيرة غير عربي. لكن وسط هذه الفواجع يكمن احتمال غير ضئيل بأن هذه الأمة الممزقة، تقف على أبواب حقبة من التغييرات الهائلة، وبينها وبين القرن الواحد والعشرين مسافة تقل اليوم عن ثلاث سنوات.

لقد أخذت رياح التغيير تعصف بكل جنباتها، دون أن يلوح أثر للديموقراطية الموعودة، تلك الديموقراطية التي سالت أنهار من الحبر في توقعها وانتظارها. والرياح المتعددة الاتجاهات هذه، لا تعطي احتمالات قيام الديموقراطية في العالم العربي مستقبلاً، إلاّ حظاً ضئيلاً من النجاح. لماذا؟ لأن حكومات دول النفط الغنية تشتري المخالفين أو المعارضين لها. وحكومات الدول الفقيرة ترمي بهم في

السجون أو خارج الحدود. ولأن الإسلاميين بكل ما لديهم من تأييد شعبي، لا مجال لإنكاره، يحتقرون الديموقراطية. ولأن تقاليد الفساد السياسي في كل بلد عربي، أصبحت نوعاً من «الثقافة» التي تنسف أصول المشاركة الشعبية في العمل السياسي. ولأن بنية المجتمع المدني العربي الهشة هي من الضعف بمكان، بحيث لا تغدو أكثر من رهينة في يد الحاكم المتسلط أو الثري، يديرها كيفما يشاء.

على الرغم من كل ذلك، فإن رياح التغيير المنتظرة، ستحمل معها من الضغوط الجبارة، ما يجعل من الصعب على كل حاكم في إقليم عربي، ينوي البقاء على كرسيّه، أن يقاومها ويقاوم معها الإصلاحات السياسية المنشودة. وهذه الإصلاحات ليست بالضرورة هي الديموقراطية التي طال انتظارها، لأن الشعوب العربية حتى الآن غير مفتوحة الشهية لها، ولم تناضل من أجلها، ولا تملك الأدوات التثقيفية لممارستها، وربما ـ وفي أحيان كثيرة ـ غير واعية لأهميتها. على الرغم من هذا وذاك، فإن كلمة «الإصلاح» هي التي ستكون اللفظة البديلة من الديموقراطية في قادم الأيام، والتي سيجد الحكام من الصعب جداً الوقوف في وجهها، لأنها الوسيلة المرتجاة لبداية تكوين مستقبل لأمة لا بد أن تنهض من كبوتها. فلا بد للهوة، التي شبعنا سقوطاً فيها، من قرار.

□ □ □

إن أهم عوامل الضغط على الحكّام التي ستحملها رياح التغيير، ستنطلق بداية من الحركات الإسلامية، بمختلف فروعها وأصولها وانتماءاتها، التي ظهرت على سطح السياسة العربية في العقدين الأخيرين من هذا القرن. فعلى أرض الواقع، استطاعت الأنظمة

العربية، أن تخلق فراغاً سياسياً في داخل بلدانها، حين ألغت الحياة السياسية، بحرياتها وأحزابها ومنابرها وتجمعاتها، ولم يملأ ذلك سوى الحركات الإسلامية. وإذا كانت تلك الأنظمة قد تمكنت من إلغاء الأحزاب وإقفال الأندية والسيطرة على النقابات ومنع أي عمل سياسي مستقل عن السلطة؛ فإنها لم تقوَ على إقفال أبواب المساجد أمام جحافل المؤمنين المسيّسين. فالكل يعرف أن إغلاق جامع أصعب بكثير من حلّ حزب أو تصفية حركة سياسية.

لقد حاولت السلطات الحفاظ على قبضتها على الجامع، الذي هو مركز تجمع بقدر ما هو مركز صلاة، بإبقاء رجال الدين موظفين في وزارة الأوقاف، يتقاضون رواتب من الحكومة، بحيث مَنْ يتحكم بلقمة العيش، يتحكم بخطبة الجمعة. غير أن هذا لم يمنع، كما حدث في مصر والجزائر، ظاهرة انتشار المساجد غير المرخّص بها من الدولة، حتى بلغ عددها في مصر، نصف عدد المساجد التي تسيطر عليها وزارة الأوقاف أو إدارة الأزهر. ومع هذه المساجد ظهر الخطباء الشيوخ الذين لا يتقيدون بتعليمات الحكومة، ولا يتقاضون رواتب منها. بل يعيشون من تبرعات المسلمين الذين ينصتون إلى دعوتهم ـ وبعضهم غير مؤمن بها.

فبعد تجربة ربع قرن من سقوط الدعوات القومية والأممية، من عروبية ووحدوية واشتراكية وماركسية ـ لينينية، بات واضحاً أن الحركات الإسلامية تشهد نمواً وتوسعاً، مقارنة بما يمكن أن يسمى بالمفاهيم العلمانية، التي أثبتت فشلها (من وجهة نظر المؤمنين الجدد على الأقل) المرة تلو المرة، وبدت مفاهيم غريبة ـ وبعضها مستهجن ـ عن تقاليد التاريخ العربي والإسلامي المشترك. لكن الأكثر وضوحاً هو تبني الإسلاميين استراتيجية السعي للانقضاض على

السلطة عن طريق إبراز عيوب الحكومات وقصورها وفسادها، والدأب على التشهير بها في مرأى من جميع أفراد الشعب، بحيث أصبحت تلك العملية أو ذلك العرض المتواصل، المصدر الأساسي للالتفاف حولهم والتعاطف معهم كحركة معارضة، أكثر من كونهم يمثلون منعطفاً طبيعياً في تحولات التاريخ الإسلامي.

فالحكومات، بفسادها وتسلطها، فريسة سهلة لأي معارضة، فكيف إذا كانت معارضة منظمة ومدعومة بنص إلٰهي وسجل حافل بالتمرد على السلطة، عبر ١٤٠٠ سنة من التاريخ. ومن الطبيعي أن يتخذ الإسلاميون من عدم تطبيق نصوص الشريعة سنداً من جهة، ومبرراً من جهة ثانية لحركاتهم المعارضة. إلاّ أن سقوط الحكومات المتكرر في فخ سوء معاملة مواطنيها، يجعل من السهل جداً على الناس تصديق كل ما يسوقه الإسلاميون من انتقادات، من دون العناء في البحث عما إذا كانت البدائل التي يطرحها هؤلاء الإسلاميون، هي الحل فعلاً.

في زمان ولّى، لكن في المكان العربي نفسه، كان الناس الذين يستقطبهم الإسلاميون اليوم، في الخمسينات والستينات يهتفون لعبد الناصر ولحزب البعث أو لأحزاب قومية سواهما، وهم يرفعون العلم الفلسطيني ويصرخون: عائدون. وفي النهاية لا نحن عدنا ولا عادت فلسطين. وإذا بالدولة التسلطية تُسْقِط من حساباتها كل المفاهيم القومية والوحدوية (وبعضها اشتراكية) التي قامت بسببها وتحت شعاراتها لتُبقي فقط على الأطر القمعية للدولة، وكذلك تعمق الكيانية القُطرية بحيث يصبح طموح الدولة القُطرية أن تبقى قطراً غير مطالب به من أي جار، لا جزءاً من وطن أكبر أو أمة أوسع. ومن سخرية التاريخ، أن هذه الدولة التسلطية القُطرية، هي

التي شجعت التيارات والحركات الإسلامية، أن تقطع الطريق على الذين رفضوا أن يتخلوا عن العمل السياسي القومي أو يسقطوا شعاراته. وهذا ما حدث بالضبط في مصر في منتصف الثمانينات عندما شجّع الرئيس الراحل أنور السادات هذه التيارات، فدفع حياته ثمناً لذلك. وهذا ما حدث في الوقت نفسه أيضاً في قطاع غزة، أولاً، وعموم فلسطين ثانياً، فحمّلت منظمة التحرير الفلسطينية تاريخها ونضالها ثمناً باهظاً لا مثيل له بين حركات التحرير الوطني، وبالغ رئيسها ياسر عرفات في التفرد بالقرار الذي أدى إلى حالة الذل المهين التي يعانيها كل فلسطيني ـ في الداخل أو في الخارج ـ نتيجة لاتفاق أوسلو، وما تبعه من ترتيبات بعيدة كل البعد عن أي حكم ذاتي.

□ □ □

فالناس الذين يقفون مع «حماس» اليوم مثلاً، أو يؤيدون أي حركة من الحركات الإسلامية الناشطة في طول وعرض العالم العربي، ليسوا أبداً مجموعة من المتعصبين من حملة المصاحف والسيوف. بل هم في غالبيتهم مجموعة من الوطنيين، يدعمون هذه الجماعات لتوجهاتها الوطنية ودعواتها الإصلاحية ومطالبتها بالتغيير. وهؤلاء الناس ـ أو الجماهير ـ من المرونة بمكان، بحيث إنهم قادرون على سحب دعمهم لهذه الحركات ساعة يرون أنها تخلت عن شعاراتها وأهمها مبدأ الإصلاح الديموقراطي أو شككوا في نزاهة رجالاتها ـ الشخصية والسياسية. وبالتالي فإن تأييدهم لا علاقة له من حيث المضمون السياسي بالتقوى أو التعصب أو حتى الإيمان.

ومع تقديري للعديد من خبراء الشؤون الإسلامية المنتشرين في الجامعات ومراكز البحوث في العالم، الذين لا يرون في الحركات

الإسلامية إلاّ قرآناً أو فتوى من ناحية، أو قنبلة أو مسدساً من ناحية ثانية، حيث في الأولى التعصب وفي الثانية الإرهاب، يهملون العامل الأساسي الذي يجعل هذه الحركات الإسلامية قادرة على السباحة في بحر الجماهير الواسع. وهو عنصر الرفض والاحتجاج على فساد الأنظمة وعدم نزاهة الحكام، وعنصر الوطنية الدافع نحو التغيير الديموقراطي والمشاركة في القرار السياسي.

□ □ □

لعل مثال الجزائر، الغارقة في بحور الدم، والحاملة ثقل الإرهاب الإسلامي بأبشع صوره، في حرب أهلية مستمرة، قد يظهر في التحليل مدى التشويه الحاصل في توصيف «الحالة الإسلامية» مقابل «الحالة الوطنية». فانفجار السيارة المفخخة في وسط العاصمة الجزائرية يوم الاثنين في ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٥، الذي ذهب ضحيته ٤٢ قتيلاً و٢٨٦ جريحاً، على بشاعته وفداحة خسائره البشرية، ليس فقط حلقة جديدة من العنف في مسلسل الصراع الدائر بين الإسلاميين والنظام العسكري الحاكم. بل هو أيضاً رد على عنف السلطة الرافضة للحوار ولـ«العقد الوطني» الذي أبرمته المعارضة في روما، والمصرّة على استئصال الإسلاميين بقوة السلاح. والأخطر من ذلك المؤكدة على أنه لا يوجد خيار سلمي يتمثل بالتوافق على انتخابات عامة تجري في فترة زمنية معقولة. وهي في تصرُّفها هذا تستأصل أيضاً أي خيار خارج حلقة العنف المفرغة.

وفي هذا السياق لن يكون مهماً وصف الرئيس الجزائري اليمين زروال لهذا الانفجار بـ«الهمجية» والفاعلين بـ«الوحوش»، بل المهم هو أنه لم يرافق هذا الوصف سوى الرفض لأي خيار آخر للحكم

سوى مزيد من العنف، وذلك عندما أكد زروال في معرض تعليقه على هذا الحدث، بأنه «يعطي الجزائر مزيداً من القوة والفاعلية للمضي في محاربة هؤلاء الوحوش إلى أن يتم القضاء عليهم» أي قوة، وأي فاعلية يا ترى لبلد يريد حكامه أن يهدموا الهيكل على رؤوس الجميع؟

إذاً ليس هناك حل سلمي وطني لوضع الجزائر ووقف أعمال العنف والمواجهات المسلحة، ولا تفاوض بين النظام والجبهة الإسلامية للإنقاذ. فليكن العنف والعنف المضاد هو السيف الفاصل فوق أكوام الجثث والخراب وصولاً إلى التغيير. وهذا هو منطق الدولة التسلطية عادة. هذا المنطق استعملته جبهة التحرير الجزائرية، الحزب الحاكم في حينه، عندما قررت إجراء انتخابات نيابية في كانون الأول ١٩٩١، فأسفرت النتيجة في الدورة الاقتراعية الأولى عن فوز حزب جبهة التحرير بـ ١٥ مقعداً مقابل ١٨٨ مقعداً لجبهة الإنقاذ، في مجلس نيابي مكوّن من ٤٣٠ مقعداً. وبحسابات بسيطة أدرك الحزب الحاكم (من قبل أن يتولى الجيش السلطة فيما بعد) أنه إذا كان ٤٨ بالمائة من الناخبين قد اقترعوا في الدورة الأولى لصالح جبهة الإنقاذ، فإن حظ جبهة التحرير الحاكمة في الفوز بأكثرية برلمانية في الدورة الثانية، بات ضئيلاً إن لم يكن معدوماً. عندئذٍ تمّ إلغاء الانتخابات، من دون أن تدرك جبهة التحرير (أو لعلها أدركت متأخرة) أن الناخبين الجزائريين الذين صبوا أصواتهم لصالح جبهة الإنقاذ، لم يفعلوا ذلك لأن جبهة الإنقاذ حزب إسلامي، بل لأنه حزب معارض يحمل صوتاً ذا مصداقية، يدعو إلى تغيير نظام حزبي أحادي عفن، حكم الجزائر أكثر من ربع قرن، وأوصلها إلى الحضيض. فكانت أصوات

الجزائريين التي وضعت في صناديق الاقتراع، وبحرية تامة، لصالح الإنقاذ، أصوات احتجاج لا أصوات مؤمنين متعصبين.

وإذا انقلب السحر على الساحر في الجزائر، فلأن المثال الجزائري يفسح في المجال لتفصيل قانون انتخاب يتناسب مع السلطة دائماً. فالخطأ الذي وقع فيه الحكم الجزائري في حينه، أنه اعتقد لفرط ثقته بنفسه ولظنه أن الجزائريين قد اعتادوا التدجين على امتداد ٢٥ سنة، أنهم لن يصوتوا لحزب معارض ذي طابع إسلامي. فكان قانون الانتخاب من الطراز الذي يسمح لمن يجمع أكبر عدد من المقاعد بكسب الجولة. وإلاّ لكان النظام لجأ إلى أسلوب انتخابي يعتمد التمثيل النسبي ويسمح بفوز عدد من الأحزاب الصغيرة، والتي بدورها كانت ستستقطب الناخبين المعارضين للسلطة وحزبها الحاكم، بدل أن يمنحوا أصواتهم للمعارضة الإسلامية المتمثلة في جبهة الإنقاذ.

□ □ □

وجاء الانقلاب العسكري في الجزائر في كانون الثاني ١٩٩٢، لا ليسجل نهاية التجربة الديموقراطية ومحاولة الإصلاح السياسي، بل ليثبت نهاية مرحلة من الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي وعدد آخر من الدول العربية. فبعد انتصار جبهة الإنقاذ الإسلامية في انتخابات الجزائر، وحرمانها من قطف ثمرات هذا الانتصار، من قبل أن تتحول إلى العنف، كانت النُخَب العربية قد فقدت حماستها لعمليات الإصلاح، وتحديداً لأي توجه نحو مزيد من الخطوات الديموقراطية، بعد أن أرعبها انتصار الإسلاميين.

عند هذا المنعطف، بدأت هذه النُخَب (التي يُنظّر بعضها للأنظمة

الحاكمة) تدعو إلى إبعاد الإسلاميين عن أي عملية انتخابية، متذرعة بأن لا أحد يعرف كيف سيتصرف هؤلاء الإسلاميون إذا فازوا في الانتخابات. كل هذا في الوقت التي جرت ثلاثة انتخابات مفتوحة، في الكويت وفي الأردن وفي لبنان، فاز فيها إسلاميون أظهروا استعدادهم لأن يلعبوا اللعبة الديموقراطية البرلمانية بموجب الشروط الموضوعة.

صحيح أن فوزهم في هذه الانتخابات كان فوزاً لأقلية ضمن أكثرية من خارجهم، إلاّ أن المهم في تلك التجربة أن إدخالهم في اللعبة البرلمانية سيدفعهم إلى الاعتدال وإلى القبول بمبدأ التوازنات والمساومات في السياسة، مما سيؤدي تلقائياً إلى التخفيف من مواقفهم المتطرفة ومطالبهم الراديكالية. وسيساعد هذا على نضج العمل السياسي ويدعّم مؤسسات الحكم المدني ويدفع إلى التوافق على المصلحة الوطنية ويبتعد عن الاستقطاب الذي قد يرهن اللُّحمة الاجتماعية للبلاد بمكاسب حزبية أو شخصية آنية. فالنضج في مؤسسات المجتمع المدني لن يحدث بين ليلة وضحاها، خصوصاً وأن الإصلاح السياسي هو عمل تدريجي، يحتاج إلى دأب ونَفَس طويل وتثقيف بعيد المدى.

لذلك تحولت جبهة الإنقاذ في الجزائر، من العمل السياسي المفتوح إلى العمل العسكري الإرهابي، بمجرد أن أطاح انقلاب الجيش بمكاسبها الانتخابية. ولا أحد يعرف بالضبط كيف كانت ستتصرف جبهة الإنقاذ لو وصلت إلى الحكم بالوسائل الديموقراطية وبأصوات الأكثرية، إذ ليس في العالم اليوم، تجربة سابقة في هذا المضمار.

فالمقارنة مع السودان، حيث وصل الإسلاميون إلى الحكم عن

طريق الانقلاب العسكري، ومع إيران حيث قامت ثورة شعبية حقيقية أسقطت الشاه، عندما سيطر الإسلاميون في الحالتين على الحكم، لن تجعلنا نعثر على ما يشير إلى بوصلة التغيير. لأن ديناميكية الاستيلاء على السلطة بقوة الثورة أو بقوة الانقلاب، تختلف جذرياً عن الوصول إلى السلطة من طريق صناديق الاقتراع. فالإصلاح السياسي الديموقراطي يعني التساهل في البحث عن حلول وسط، بينما الثورة تعني (وكذلك الانقلاب) القضاء على ما يسمى بأعدائها، القريبين والبعيدين، الحقيقيين والوهميين، كذلك تعني إخضاع الكل بالقوة لمنطقها ورغباتها.

□ □ □

إن التركة الثقيلة التي تراكمها الدولة التسلطية عادة، لا يمكن التخلص منها، بين ليلة وضحاها. إلاّ إذا اتخذت الحكومات خطوات تدريجية لفتح مزيد من الساحات حتى يتحرك العمل السياسي منها بحرية، مما يسمح للمجتمع المدني أن يتطور. وإلاّ ظلت المواجهة قائمة بين ما يسمى بالحكام والإسلاميين.

السؤال يبقى، هل ترغب فعلاً أنظمة العالم العربي أن تتجه نحو الإصلاح، أم تنتظر رياح التغيير فتجرفها إلى هاوية نهاية القرن العشرين؟ أم تعتقد أن البقاء على حافة الهاوية أطول مدة ممكنة هو الوضع الطبيعي في مواجهة معارضة إسلامية قوية يتعذر القضاء عليها، وضعيفة إلى درجة لا تمكنها من إسقاط الأنظمة. وهنا يكمن المأزق في معظم البلدان العربية، وخاصة في الجزائر ومصر.

فإذا كانت مخاطر الإصلاح، تدعو إلى القلق، فإن التمسك بالأنظمة السلطوية القمعية الراهنة، يدعو إلى قلق أكبر. فالخيار

ليس بين الشيطان وبين لجّة البحار العميقة. الخيار هو بين الذكاء السياسي الذي لا يتمتع به الكثير من الحكام، وبين قدرة المعارضة ـ من إسلامية وسواها ـ على رصد تقلبات اتجاهات رياح التغيير. فإذا هبت تلك الرياح بما لا تشتهي سفن الأنظمة، ولا تريد زوارق المعارضة، فسوف تزيد من فواجع هذه الأمة، ولن ترحم أحداً.

٥ ـ العرب

١ ـ فلسطين: قبل ضياع الديموقراطية؟

■ «يا بني إسرائيل لا تُدْخلوا أجوافكم إلا حليباً، ولا تخرجوا من أفواهكم إلا طيباً».□

النبي سليمان بن داود

في مطلع الستينات، وحركة التحرير الفلسطينية في بداياتها، حدث أول انشقاق داخل «فتح». وكنا في تلك الأيام نلتقي صباح كل يوم في مطعم فيصل، مقابل الجامعة الأميركية في رأس بيروت، لنقرأ الصحف ونتناقش في حال الأمة. وفي أحد تلك الأيام (ولا أذكر بالتحديد كيف وأين ومتى) وقع صدام مسلح بين فصائل «فتح» ولّد فينا نحن رواد «فيصل» (صحافيون وكتّاب وأدباء وسياسيون وطلاب ولاجئون سياسيون من كل قطر وحزب) غضباً على الوضع الذي أدّى إلى أن يشهر فيه فلسطيني السلاح في وجه فلسطيني آخر، والثورة ما زالت تحبو.

ويدخل علينا، ونحن في هذه الحالة الحماسية الغاضبة، الشاعر الشهيد كمال ناصر، ويتساءل عن سبب الهرج والمرج الدائرين. فأشرنا إليه أن يقرأ الصحف ويفسر لنا ما حدث، بصفته أحد أركان الثورة الفلسطينية وشاعرها في ذلك الحين. فما كان من

كمال ناصر ـ رحمه الله ـ بعد أن علت وجهه ابتسامة عريضة، إلاّ أن دفع نحونا بجريدة «لسان الحال» (وكانت تصدر ظهر كل يوم وتحمل ملخص أقوال الصحف الصباحية) قائلاً: «أروني بربكم، هل في هذه الجريدة أو غيرها ما يشير إلى أن الفلسطينيين جاؤوا من اسكندينافيا؟ أو أنهم خريجو مدارس السويد أو معاهد النروج أو جامعات الدنمرك؟ أم إنهم عرب كباقي القبائل العربية المنتشرة، يقتتلون على الماء والكلأ والسلطان؟ هل هم أفضل من الجزائريين أبطال ثورة المليون شهيد، وقد صفّوا بعضهم بعضاً؟ أم هم أحسن حالاً من البعثيين حتى لا ينقسموا إلى حزبين؟ أم هم أحسن من القوميين العرب حتى لا ينشقوا إلى حركة يسارية وحركة يمينية؟ أم هم أعقل من الشيوعيين العرب حتى لا يشكل كل ثلاثة منهم أو أقل حزباً ماوياً أو ستالينياً أو موسكوبياً أو تحريفياً أو تروتسكياً؟ إن هذا الخبز الفلسطيني من ذاك العجين العربي!».

□ □ □

كانت تلك الأيام، أيام الزهو العربي بالآمال المعقودة على الثورة الفلسطينية، عندما كانت القضية الفلسطينية هي القضية الأساسية والمحورية التي تدور حولها الحياة السياسية العربية، أفراداً، إلى أي حزبية انتسبوا، ودولاً، إلى أي قطرية جغرافية انتموا. كان ذلك كله قبل الصراع على «القرار الفلسطيني المستقل»، الذي دمر مركزية الهم الفلسطيني في داخل كل عربي، وأخرجها من نفسية العربي غير الفلسطيني، بحيث لم تعد تعنيه أكثر من أي قضية عربية هامشية أخرى.

فأحسّ العربي مع مرور الوقت وتفاقم الصراع العربي ـ العربي والفلسطيني ـ الفلسطيني حول استقلالية أو لا استقلالية القرار

الفلسطيني، بأن فلسطين لم تعد تعنيه كقضية، إذا كان صاحبها لا يريده أن يتعاطاها خصوصاً وأن صاحبها هذا تعامل معها على صعيد السلوك والعاطفة والأدب كملكية حصرية، لا دور فيها لعربي آخر. من دون أن يلغي ذلك تعاطي الفلسطيني في كل شأن عربي. إنما مع ذلك ظلت فلسطين، بكل تراكماتها التاريخية (الانتداب ـ الاستيطان ـ الإضرابات ـ الحروب ـ الأحزاب ـ المنظمات ـ الثورات ـ الانتفاضات ـ الحجارة ـ المفاوضات) وعبر ثلاثة أجيال ـ جيل آبائنا وجيلنا وجيل أولادنا ـ هي همنا القومي المقيم وحواضر بيتنا السياسي الدائم.

لذلك عندما دخل كمال ناصر إلى مطعم «فيصل» في ذلك اليوم، ليهدّىء من روعنا ويؤكد لنا أن الفلسطينيين عرب أقحاح، كان يحاول ـ ربما من طرف خفي ـ أن لا يرفع من توقعاتنا الفلسطينية، أكثر مما توقعنا ـ مثلاً ـ من العراقيين بعد ثورة تموز ١٩٥٨، أو من السوريين بعد الوحدة السورية ـ المصرية ١٩٥٨، أو من الجزائريين بعد حرب التحرير ١٩٥٤ - ١٩٦٢. وعلى الرغم من ذلك ظلت توقعات كل عربي من الثورة الفلسطينية ورجالها تفوق قدرة الفلسطينيين على تحقيقها، وما زالت. فالعرب غير الفلسطينيين الذين نكبوا في طموحاتهم القومية باسم أو بسبب فلسطين، ظلوا يعتقدون بقدرة الثورة الفلسطينية على أن تحقق لهم بعض ما فقدوه.

وأرجو أن لا يُفهم من موضوع طرح الديموقراطية في فلسطين «السلطة» الآن قبل فلسطين «الدولة» غداً، أن أحداً منا يريد أن يسرق من ياسر عرفات فرحته بالعودة إلى الوطن، بعد ٢٧ سنة من التيه في أوطان الآخرين. ولا أحد فينا يريد أن يقلل من الأهمية

العاطفية لدخوله غزة وأريحا. ولا أحد منا يسعى إلى أن يُصغّر من حجم هذا الحدث التاريخي، الذي سيظل علامة فارقة في النضال الفلسطيني. لا، لا أحد منا ـ نحن العرب غير الفلسطينيين ـ يريد أن يغمط حق الشعب الفلسطيني في غزة وأريحا من أن يخرج إلى الشوارع ليصفق ويحيي ويسمع زعيمه «الأوحد» العائد من المنفى. نحن مع هذا وكل ذلك. ولكن ذلك يحتاج إلى وقفات عدة في مسيرة الاتفاق الذي أوصل ياسر عرفات للطريق إلى غزة وأريحا أهمها وقفة مع موضوع الديموقراطية، ذاكرين ومتذكرين ما قاله لنا كمال ناصر قبل نحو ثلاثين سنة أن الفلسطينيين لم يأتوا من اسكندينافيا!

□ □ □

إن دخول ياسر عرفات إلى غزة وأريحا، لبسط «السلطة الفلسطينية» على جيبين صغيرين من أرض فلسطين الأوسع، لا يُلغي الحلم التاريخي لكل فلسطيني بالعودة. و «العودة»، كلمة محفورة في الضمير والذاكرة الفلسطينيين لكل رجل وامرأة وطفل وطفلة، عرفوا أم لم يعرفوا فلسطين. واتفاق غزة ـ أريحا لم يحقق حتى الاقتراب من هذا الحلم، وإن كان قد شحذ الذاكرة إلى أبعاد جديدة من النضال من أجل الوصول إليه. لذلك عاد عرفات إلى غزة وأريحا وحيداً وبقي الشعب الفلسطيني خارج أسوار بلاده، لأنها ليست العودة التي قاتل في سبيلها نصف قرن وخرب العالم من أجلها.

عاد عرفات وحيداً لأنه لم يسأل أو يستشر أحداً في اتفاق أوسلو. ففي هذا الاتفاق تخلى ياسر عرفات حتى عن ادعاء الديموقراطية. فالدياسبورا الفلسطينية هي نصف الفلسطينيين، وهي منجم

الكفاءات والعبقرية الفلسطينية، التي لم يُسأل رأيها في هذا الاتفاق. وهي أيضاً مصنع المقاتلين الفلسطينيين ومرجل الكفاح المسلح. هذه الدياسبورا، هي التي بكت دموعاً حقيقية وهي تشاهد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يمر بين الأعلام الإسرائيلية المرفوعة، ليحقق سيادة وهمية على جيب صغير مطوق بالعدو الإسرائيلي.

واتفاق غزة ـ أريحا، بأي قراءة، هو هزيمة للفلسطينيين ـ المتواجد منهم في الداخل أو في الشتات ـ وانتصار لنظام الاحتلال الإسرائيلي. وغياب الديموقراطية الفلسطينية ـ التي لم تكن في الواقع موجودة أبداً ـ هو الذي أوصل إلى هذا الاتفاق. ولو لم يقضِ ياسر عرفات على الديموقراطية داخل المؤسسات الفلسطينية المتعددة، من المجلس الوطني الفلسطيني حتى أقل الأمور شأناً، لَمَا وصل إلى غزة وأريحا بالأمس، ولَمَا استطاع أن يتراجع كل هذا التراجع ـ الذي كان مذهلاً حتى بمقاييسه ـ الذي طلبه منه الإسرائيليون. فلا هو تحصّن بالديموقراطية ولا هي حمته عندما همّشها.

من أجل هذا، عندما يقول عرفات إن هذا الاتفاق ما هو إلاّ خطوة أولى نحو الدولة الموعودة، فإن موضوع الديموقراطية يصبح ملحّاً، ومعالـم هذه «السلطة الفلسطينية» لم تتضح بعد، فكيف بـ «الدولة». لذلك فإن هناك سؤالاً أساسياً واحداً ينتظر الإجابة: هل ستكون هذه «السلطة ـ الدولة» ديموقراطية بالمعنى الحضاري المتعارف عليه في العالم اليوم. أم لا؟ وخاصة أن إسرائيل تبدو وكأنها غير معنية على الإطلاق بهذا الموضوع. فهو لا يهمها إلاّ بقدر ما يؤثر في أمنها وسلامتها. إلى جانب قناعتها بأن إمكان قيام

ديموقراطية في العالم العربي يعتبر من رابع المستحيلات. فإسرائيل استطابت التعامل مع الرجل الواحد. فلو استشار أنور السادات شعبه ولجأ إلى الأساليب الديموقراطية، لَمَا قام بزيارته إلى القدس في تشرين الثاني ١٩٧٧. كذلك لَمَا وقّع ياسر عرفات اتفاق أوسلو. فالعديد من الإسرائيليين يعتقدون أن إدخال جرعة من الديموقراطية إلى العمل الفلسطيني، قد يعقد من الوضع السياسي الفلسطيني (في الداخل والشتات) ويربك التعامل معهم.

إن اتفاق غزة ـ أريحا في المرحلة الانتقالية سيكون بطيء التنفيذ ومؤلماً أكثر مما عرف الفلسطينيون حتى الآن، هذا إذا كان ممكناً، قبل أن يمتد إلى مناطق أخرى من الأرض المحتلة، وقبل أن تجري الانتخابات الموعودة للسلطة الفلسطينية الجديدة، والتي تشير التقارير إلى أن تسعين بالمائة من الأهالي يريدونها. أمام هذا «العبث الديموقراطي»، قد يجد أهالي القطاع وأريحا أن لا خيار أمامهم إلاّ «حكومة» يعينها عرفات، ليست مسؤولة أمام أحد سواه. وهذا يعيد إلى أذهان الكثيرين منهم، تجاربهم العديدة مع الحكومات العربية التي تعاملوا معها أو عاشوا في أراضيها، بقدر ما يذكرهم بسنوات الاحتلال الإسرائيلي الطويلة. لذلك تصبح قضية الانتخابات قضية مصيرية. أن تكون أو لا تكون أولاً. وأن تكون حرة بالمعنى الحقيقي ثانياً. فالبداية هي مفتاح المستقبل الفلسطيني. فإما أن تكون عرجاء ككل بدايات الاستقلالات العربية، عندئذٍ يكون الاتفاق تثبيتاً للاحتلال! أو لا تكون؟

□ □ □

هنا لا يسعني كعربي غير فلسطيني إلاّ أن أتطلع إلى احتمالات الديموقراطية الفلسطينية بشيء من الرجاء، ولو حملتها وحملتهم

أكثر من قدرتها وقدرتهم على الوفاء الفوري به. لأن قلقي كعربي على مصير أمتي، وقد سدّت في وجهها كل السبل، لم يعد يسمح لي بأكثر من الرجاء، قبل أن يسدل القرن العشرون أستاره علينا، فلا يجدنا القرن الواحد والعشرون، إلاّ ونحن في مزبلة التاريخ.

لذلك لا أريد الدخول في متاهات مصطلحات الديموقراطية العديدة. لكن الذي يقلقني في موضوع الديموقراطية ما بعد غزة ـ أريحا، هو أننا كعرب ضحّينا بالديموقراطية ٤٥ سنة ووأدنا كل الأفكار المنبثقة منها، حتى نسينا أبسط معانيها. كل ذلك تحت حجة أننا نحارب من أجل استعادة فلسطين.

كنا نبرر غيابها بالقول إنه لا يمكن أن يكون هناك ديموقراطية ونحن في حالة حرب مع إسرائيل. وكنا نبرر إجراءات الأنظمة العربية، خصوصاً حالة الطوارىء التي تحكم من خلالها تلك الأنظمة، ما دامت حالة العداء قائمة بيننا وبين إسرائيل. وكنا نقول كيف يمكن أن نعارض هذه الأنظمة قبل أن يتم تحرير فلسطين؟ وكنا نقول أيضاً كيف لهذه الأنظمة أن تقلم أظفار مخابراتها وتهدم سجونها ما دامت إسرائيل قائمة؟ كنا نبرر أشياء كثيرة ونقول أشياء أكثر. إلى أن وقع اتفاق غزة ـ أريحا في إطار سلام إسرائيلي ـ فلسطيني، يحتاج إلى ٤٥ سنة أخرى ليتم تطبيقه.

وجاء السلام. ومعه جاء السؤال: أي ديموقراطية ستكون في فلسطين الصغيرة «المحررة»؟ هل سيكون البرلمان الفلسطيني المقبل كبرلمان «الرايخستاغ» الذي كان لهتلر في ألمانيا النازية؟ ومن سيقوم بحرقه؟ في حين أن ياسر عرفات، «بطل» السلام الفلسطيني هو الزعيم العربي الوحيد الذي قبّل صدام حسين وصافح إسحاق رابين في الوقت نفسه، وفي زمن لم يتجاوز السنتين؟

فإذا أضاعت فلسطين فرص الديموقراطية العربية، لنصف قرن، فهل تعيد فلسطين، في «الميني ـ دولة» ذات الحكم الذاتي التي ستكون لها، إمكان قيام ديموقراطية حقيقية في العالم العربي، فتعيد للعرب ما فقدوه من جراء الإخلاص لها؟

كل هذه أسئلة أعترف أنني، لا أنا ولا غيري، يملك أجوبة عنها. لكنها أسئلة تقود إلى أسئلة أخرى عن الديموقراطية التي ستمارس في فلسطين الدولة، وإلى أي حد ستكون شبيهة بالديموقراطية التي مارسها العرب في الماضي أو يمارسونها اليوم؟ بالطبع ستكون تلك الديموقراطية انتقائية. لا بأس بذلك. لكن هل سيسمح لها بانتقاء الأصول أم الفروع؟ انتقاء الشكل أم المضمون؟ ما زلنا في مدار الأسئلة.

□ □ □

مَن سينتقي هذه الديموقراطية، ومَن سيسمح لها بالممارسة ومَن سيحميها من السقوط، ومَن سيدافع عنها في وجه أعدائها الكثر؟ الجواب: الغرب، ذلك العالم الذي يتشدق بها، من دون أن يرفع إصبعاً واحداً يدعو إليها في اتجاه العالم العربي. لقد كان الغرب يتنافس في الحقبة السوفياتية على دعوة العرب وأنظمتهم إلى الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان. وكان من الطبيعي، بل من المنطقي، أن يشجع الغرب الحركات العربية التي تدعو إلى استعمال صندوق الاقتراع بدل استعمال السلاح.

الأمر الآخر، في هذه المفارقة، أن الغرب وقد أعجبته الهجمة الإسلامية، أصبح يلوّح بها مخوفاً الأنظمة العربية من الدخول في أي مسار ديموقراطي يمكن أن يؤدي إلى مشاركة شعبية حقيقية،

تحقق المشاركة في القرار السياسي والاقتصادي، بقدر ما تشكل حماية لحقوق المواطن. فأميركا قلّما تحتج هذه الأيام على انتهاك حقوق الإنسان في الأنظمة الموالية لها، إلاّ فيما ندر. مع أن حقوق الإنسان هي حجر الزاوية في أي ديموقراطية بأي تعريف استنسبناه.

هنا ندخل في اتفاق غزة ـ أريحا مجدداً. فلو تمّ السلام مع إسرائيل، حليفة أميركا الأساسية، وسقط مبرر غياب الديموقراطية، حيث لم يعد هناك حرب ضد إسرائيل تبرر كل الوسائل التي منعتها، لطالبت أميركا ـ والغرب بالطبع ـ العرب بتأجيل «حكاية الديموقراطية»، إلى أن تتم محاربة «حماس» أو الإسلاميين أو الأصوليين الذين يهددون إسرائيل، ومعها الأنظمة العربية. ولعلنا سننتظر ٤٥ سنة أخرى، لنحسم حربنا مع الأصوليين (هذا إذا كانت الأنظمة منتصرة) قبل أن نعود ونصدق كذبة جديدة من أكاذيب التأييد الغربي للديموقراطية في العالم العربي. وعلى الأغلب فإن النظام الفلسطيني الجديد، في الأرض «المحررة» لن يخيب ظن الولايات المتحدة وحلفائها. فشوارع غزة وأريحا لن تكون أكثر أماناً من شوارع الجزائر والقاهرة.

□ □ □

في هذا الواقع تعيد إسرائيل الكرة إلى ملعبنا. فلا الحرب معها أدت إلى الديموقراطية، ولا السلام معها أوصل إلى الديموقراطية. فالمطلوب ليس ديموقراطية لا يوثق بها، بل المطلوب أنظمة ـ من أي نوع كان ـ توحي بالثقة.

لماذا؟

لأن هناك حالة شاذة وخاصة بالعالم العربي وهي أن الولايات

المتحدة والتحالف الغربي و«النظام العالمي الجديد»، لن يسمحوا بقيام نظام عربي ديموقراطي، في المفهوم المتكامل للممارسة الديموقراطية إلى جانب إسرائيل. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي يجب أن تكون ديموقراطية وأن تبقى ديموقراطية في الشرق الأوسط، وسط بحر من الأنظمة الديكتاتورية، مما يسهل الدفاع عنها أميركياً وغربياً، ومن الممكن بحكم نظامها الديموقراطي، إدخالها في التحالفات العسكرية والسياسية والاتفاقات الاقتصادية الدولية.

بالإضافة إلى أنه من السهل على أميركا والغرب، وخاصة في هذه الظروف الاقتصادية الدولية العصيبة، التعامل مع الأنظمة العربية ذات الحكم المنفرد، لأنها في تلك الحالة، سوف تتعامل مع رجل واحد يملك وحده القرار، وليس مع حكومة وبرلمان وأحزاب ومعارضة، يحتاج القرار للمرور عبرها إلى نقاش طويل وتوازنات هي في غنًى عنها.

إلى جانب أنه إذا تحول العرب إلى ديموقراطيين، ممارسة وفعلاً، فإنهم قد يصبحون قوة تقدمية في العالم قادرة على الدفاع عن استقلالها وسيادتها وثروتها. وفي هذا تهديد لمستقبل إسرائيل والغرب برمته.

لذلك، فنوع الديموقراطية وطريقة ممارستها، اللذان سيختارهما الفلسطينيون في وطنهم المُقبل (متى أقبَل) والمحرَر (متى تحرر) سوف يتوقف عليهما مصير الديموقراطية في العالم العربي كله. فإذا أحسنوا الخيار، يكونون بذلك قد ردوا للعرب بعض تضحياتهم من أجل فلسطين، وإذا أساؤوا الخيار، يكونون بذلك قد أكدوا أن هذا

الخبز من ذاك العجين، وأن لا فضل لفلسطيني على عربي، إلاّ بالديموقراطية.

□ □ □

إن الديموقراطية أمر من الخطورة للعرب بمكان، بحيث لا يجب أن يُترك للفلسطينيين وحدهم. فالعرب الديموقراطيون مطالَبون بتوعية الفلسطينيين أن لا يضحّوا بالديموقراطية الحقيقية، حتى لا تتحول مساحة صغيرة من الأرض، ليست هي الوطن بأي مقياس، إلى سجن آخر مسوّر بإسرائيل، يضاف إلى السجون العربية العديدة، المسورة بدورها بأكثر من إسرائيل واحدة.

الهوامش:

(*) راجع حول موضوع الديموقراطية كتاب رياض نجيب الريّس «أكتب إليكم بغضب» - شركة رياض نجيب الريّس للكتب والنشر - بيروت، لندن ١٩٩٦.

٢ ـ فلسطين:
... وبعد هزيمة الشجعان!

■ «العرب لا يتذكرون، واليهود لا ينسون.»□

نورمان كانتور
(مؤرخ يهودي)

يروى أن لصاً شهر سلاحه واقتحم بيتاً كان فيه رجل وزوجته. فعمد إلى تكبيل الرجل واغتصب المرأة على مشهد منه. ولما انتهى من فعلته الشنعاء، جرّد البيت من محتوياته وفرّ. ولما فكّ الزوج رباطه بعد خروج اللص، صرخ في زوجته: أنتِ طالق. واحتجت الزوجة على قرار زوجها المتسرع بالطلاق، متذرعة بأنها اغتصبت بقوة السلاح، وأنه لم يكن لها خيار في الأمر. فقال لها الزوج: إذا كان قَدَرُ الله أنك اغتصبت عنوة، فهل كان من الضروري أن تقومي بكل الحركات وتطلقي كل الأصوات التي تُظهركِ وكأنكِ مستمتعة بهذا الاغتصاب؟

تذكرت هذه الحكاية وأنا أتابع «احتفالات» مؤتمرات السلام الدائرة على قدم وساق بين العرب والإسرائيليين في طول العالم وعرضه، من وادي عربة إلى الدار البيضاء، ومن واشنطن إلى أوسلو، ومن مسقط إلى الدوحة إلى المنامة. وتساءلت، إذا كان قد قدّر لبعض

زعماء العرب أن يرضوا بسلام الأذلاء، لا «بسلام الشجعان»، كما يحلو للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أن يردد باستمرار عند وصفه «اتفاق غزة ـ أريحا أولاً» ـ وربما أخيراً. تساءلت هل من الضروري أن نطلق الأصوات ونمعن في الحركات التي تبدو وكأننا مستمتعون بهذا «الاغتصاب السلمي»؟

في كلام أصرح، إذا كان لا بد لنا كعرب من أن نوقع معاهدات السلام المفروضة علينا، ونحضر المؤتمرات التي نساق إليها سوقاً، أليس من اللائق ـ أمام بعضنا البعض، إن لم يكن أمام العالم ككل ـ أن نحتفظ بمظاهر الكرامة عن طريق شيء من الرصانة الشكلية على الأقل؟ فنكتفي بالحد الأدنى المطلوب بروتوكولياً في مناسبات كهذه، كمصافحة الطرف الإسرائيلي مصافحة وقورة، دون أن نهجم عليه بالتقبيل والعناق كما فعلنا في أكثر المناسبات، وهي حركة لا يطلبها الطرف الإسرائيلي ولا أعتقد أنه يرغب فيها، لأسبابه الخاصة به. وأن لا نهرع إلى إشعال سجائر رئيس الوفد الإسرائيلي كلما اشتاق إلى واحدة منها، حتى لو كان التدخين مسموحاً في القاعة. إذا كانت هكذا هي الحالة بين «الأعداء» وقبل التطبيع، فكيف يكون اللقاء بين «الأصدقاء» والحلفاء بعد التطبيع!

قد يقول قائل إن هذه «أشياء صغيرة» يقوم بها معظم العرب بتلقائية وعفوية، وإن كانت غير مطلوبة، وليس من الضروري إعطاؤها اهتماماً أكثر مما تستحق. قد يكون هذا كلاماً مقبولاً في ظروف خلافات عربية ـ عربية، تتكرر باستمرار، وتبدو حتى في حينها مستهجنة. أما في وضع كالوضع العربي ـ الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد وإلى اليوم، فتبدو هذه «الحركات الصغيرة» وكأن العرب قد

أراقوا من ماء وجوههم ما يملأ أنهاراً من الذل، في انبطاحهم المجاني وغير المطلوب.

فإذا قبّل الزعماء العرب بهذه الحرارة أعداءهم الإسرائيليين في «احتفالات» توقيع السلام، فلا عتب إن وقف رعاياهم في قاعات وردهات مؤتمر الدار البيضاء، ليصافحوا الزعماء الإسرائيليين كلما مروا، ويتبادلوا معهم البطاقات والعناوين، وهم يتجاذبون أطراف الأحاديث «الودية»، بينما يتسابق رجال الأعمال العرب منهم إلى الإعلان عن مشاريع مشتركة لا فائدة اقتصادية ترجى منها، سوى استرضاء الإسرائيليين طمعاً بسمسرة ما، أو حظوة ما في السوق الشرق أوسطية الموعودة.

لا أعرف بالتحديد إذا كان هذا الانبطاح جزءاً من «سلام الشجعان» الذي يروّج له أصحاب «الدكة الرخوة»[1] ـ كما يقول المثل الشامي ـ من العرب المستعجلين للسلام بأي ثمن، أم إن هذا الانبطاح المجاني مطلوب منا أو مفروض علينا، إمعاناً في إذلالنا، أو لمزيد من تمريغ أنوفنا في التراب الإسرائيلي وتحت الجزمة الأميركية. إذا كان كل هذا وذاك مطلوباً منا ـ كما لا أتصور ـ فلماذا لا نقر بهزيمتنا علناً، وبغض النظر عن أسبابها، التي أوصلتنا إلى السلام الذي يتراكض إليه العرب الآن، ونطالب باستبدال «سلام الشجعان» الذي لم يسفر إلا عن «سلام الأذلاء» بـ «هزيمة الشجعان»، التي تحفظ لنا بعض الكرامة، فلا تريق لنا ما تبقى من ماء الوجه؟ فنحن لسنا أول الشعوب التي تُهْزَم. ولا نحن آخر الشعوب التي تُصالح. ولكننا قطعاً من الشعوب التي تستمرئ الإذعان.

□ □ □

لا يعنيني من مؤتمر الدار البيضاء، أنه حاجز نفسي آخر انهار بين العرب والإسرائيليين ولا أن إسرائيل أرادت من هذا المؤتمر أن تفرض نفسها دولة اقتصادية كبرى في الشرق الأوسط، من طريق طرحها استراتيجية اقتصادية ـ سياسية متكاملة بتفاصيلها المحددة، تخترق بها عالماً عربياً غير مستعد وغير مهيَّأ، لا نفسياً (على الرغم من الانبطاح الظاهري) ولا سياسياً ولا اقتصادياً، لما بعد حفلات ومهرجانات السلام. الذي يعنيني من مؤتمر الدار البيضاء، كيف حقق الإسرائيليون حلم حياتهم باختراقهم الوفود العربية التي تدافعت نحوهم بانتظار البركة التلمودية، وقد ضاعوا بين إلقاء التحية بكلمة «السلام عليكم» أو «شالوم» حتى اختلطت العبرية بالعربية من دون أي حذر، في أكبر ظاهرة إعلامية احتفالية نجحت إسرائيل في جرّ العرب إليها؟

ومؤتمر الدار البيضاء، الذي نظمته واستضافته المغرب برعاية أميركية ـ روسية في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٤، وهو يوم انعقاد مؤتمر مدريد قبل ثلاث سنوات بالتحديد، وحضره أكثر من ٢٠٠٠ شخصية بين حكومية ورجال أعمال من ٦١ بلداً، من بينهم ثمانية وزراء إسرائيليين (نصف الحكومة الإسرائيلية) ومعهم مائه رجل أعمال إسرائيلي، حملوا معهم وحدهم ١٥٠ مشروعاً إنمائياً ـ اقتصادياً لطرحها على المؤتمر، فكان الوفد الإسرائيلي أكبر الوفود عدداً وحضوراً. بواسطة هذا المؤتمر أرادت إسرائيل أن تشكل اختراقاً اقتصادياً للعالم العربي، يسابق أو يزامن اتفاقات السلام على المسارات العربية كلها، بقدر ما أرادت أن تجعله جسراً لمشاركة اقتصادية مع العرب، لا يعرف الطرف العربي حتى الآن (ما عدا بعض صغار السماسرة المتكالبين على فرص ليست هناك بالتأكيد)

كيف يتعامل معها في ظل هيمنة إسرائيلية واضحة للسيطرة على السوق الشرق أوسطية الجديدة.

إن «الطحشة» الإسرائيلية على العرب، والتي تمت في مؤتمر الدار البيضاء، ليست بأكثر من محاولة نقل الصراع العربي ـ الإسرائيلي من استراتيجية المواجهة العسكرية والسياسية إلى استراتيجية التعاون الاقتصادي. هذه النقلة لم تتم ولن تتم بالسرعة الكبيرة التي تريد إسرائيل أن تدفع بها عملية التطبيع، أي شكل اتخذت، قبل أن تكتمل عملية التسوية السلمية على المسارين السوري واللبناني (وقد تغيب كل من سورية ولبنان عن المؤتمر) وقبل التطبيق الكامل لاتفاق المبادىء الفلسطيني ـ الإسرائيلي المتعثر على الرغم من مرور أكثر من سنة على توقيعه.

وقد تعثرت هذه «الطحشة» عند المفترق الاقتصادي، عندما اعترضت السعودية ومعها دول الخليج، على مشروع مصرف دولي لتنمية الشرق الأوسط برأسمال يزيد على عشرة مليارات دولار، خوفاً من أن يطلب منها تغطية أكثر من نصف رأسماله ـ لا لسبب اقتصادي أو سياسي آخر، كعدم جدواه الاقتصادية مثلاً، أو أنه أحد مشاريع «الربط الإقليمي» الذي يحمل بين طياته محاذير سياسية قد تكون دول الجزيرة العربية في غنى عنها في هذه المرحلة من مشاكلها السياسية والاقتصادية.

إلاّ أن «الطحشة» الإسرائيلية لم تتعثر ـ كما كان يجب ـ عند المفترق السياسي، حين وقف إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل الراحل، ليعلن بوقاحة استفزازية من على منبر المؤتمر في الدار البيضاء وأمام أكثر من مسؤول عربي، «أن القدس هي العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل»، من دون أن يسمع كلمة عتاب أو

احتجاج واحدة، حتى من «أصدقائه» العرب الذين فتحوا له أبواب هذا اللقاء وشاركوا في «احتفالات» السلام معه.

ولعلّه لا جديد في هذه الرعونة الإسرائيلية، إلاّ أن العرب قد أصبحوا أكثر قبولاً بها اليوم، وكأنهم في التصدي لها يخافون أن تفسر أميركا مواقفهم بأنها غير منسجمة مع متطلبات عملية السلام، فيحل الغضب الأميركي عليهم. ولعله أيضاً في رأي جريدة «القدس» اللندنية التي اعتبرت «أن العرب الذين يتهافتون على أقدام رابين، ويتقبلون عجرفته، ويتسامحون مع استفزازاته وإهاناته، يستحقون ما هو أكثر من ذلك»[٢]، الكثير من الصحة. فالرجل الذي اعتبر القرار رقم ٤٢٥ الصادر عن الأمم المتحدة، قراراً لاغياً وغير موجود أصلاً، كان يمكنه أن يعتبر أيضاً «أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل»، غير عابىء بوقفة عربية شجاعة ـ ولو واحدة ـ تصحح له من بعض قناعاته. ذلك أن السلام الدائم الذي تطمح إليه إسرائيل لا يتحقق بجرّ العرب من أنفهم إلى حدود آمنة موثقة دولياً ومضمونة أميركياً، أو باستئجار أراضٍ لتسع وتسعين سنة، أو بالاستمرار في بناء مستوطنات في عقر الدار الفلسطينية، ضمن «همروجة» احتفالات السلام، فيصبح الذل العربي صنواً للسلام الإسرائيلي. وكأن العرب صمّ بُكْمٌ لا يعقلون.

□ □ □

طالما تساءلت، وأنا أتابع «مهرجانات» السلام التي تمر أمامنا هذه الأيام، ما إذا كان الانهيار الذي أصاب الحياة السياسية العربية، بكل تفاصيلها، كان بالفعل مباغتاً. فمنذ أن وضعت حرب «عاصفة الصحراء» أوزارها، واتضح عندها عمق الانهيار العربي، بات في حكم اليقين أننا كعرب ـ أمة وشعوباً ـ قد وصلنا إلى

القاع. ولما كان لكل قاع قرار، فإن مهمتنا منذ أن عاد الاستعمار سافراً ومرحباً به عبر دول الخليج، البوابة الخلفية ـ وربما الأمامية ـ للعالم العربي، اقتصرت على معرفة ما إذا كنا وصلنا بالفعل إلى القعر المطلوب. وكلما مرت الأيام، اكتشفنا أن هناك قعراً أعمق مما نحن فيه. حتى أوقفنا العد لدرجات الانحدار الذي وصلنا إليه اليوم.

وانهيار الأوضاع العربية ليس فيه شيء مباغت، سوى أننا شعوب غارقة في التفاؤل، لا تحب حملة الأخبار السيئة ولا ترتاح إلى قراءة أوراق النعي الملصقة على جدران هذه الأمة. ولو استمعنا في الماضي أو تذكرنا اليوم، ما كان يقوله الناس العاديون قبل خمس وعشرين سنة عن حكامهم، لسقط عنصر المفاجأة عن كل ما نشاهده اليوم. ولو رجعنا بالذاكرة إلى الوراء عقدين من الزمن، من انهيار الوحدة السورية ـ المصرية في العام ١٩٦١، إلى زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في العام ١٩٧٧، لاتضح كم كان رأي الناس العاديين صحيحاً وهم يتهمون حكّامهم بالخيانة والتآمر والتواطؤ ضد أمتهم وشعوبهم! وكان بعض جيلنا، الرافض للنظرية التآمرية في السياسة المفتقدة الأدلة الحسية، يعتبر كلام الناس هذا، نوعاً من المغالاة في الاتهام، ونوعاً من التبسيط في وجه مَنْ لا يملك المعلومات. وفي أحسن الأحوال، كان يعتبره نوعاً من التنفيس عن مرارة التراجع السياسي الحاصل في حال الأمة.

ونكتشف، بعد مرور الوقت وعند توقيع أو حضور أو مشاهدة الأشكال المتنوعة لمهرجانات معاهدات واتفاقات ومؤتمرات السلام، كم كان هؤلاء الناس محقين في اتهامهم! فإذا بالحاكم الفلاني يتباهى بأنه أقام عشرات الاتصالات عبر السنوات مع «العدو» الذي

يتصالح معه رسمياً اليوم. وإذا بالحاكم العلاني لا يخجل من الإيحاء أنه كان دائماً في خدمة البلد الآخر، أكثر من خدمته بلده. وإذا بكل القضايا المصيرية التي لا يُسَاوَم عليها، قد بيعت واشتريت بما ملكت يمين كل منهم. وصدق حدس هؤلاء الناس العاديين وهم يشاهدون التحولات التي تعصف ببلادهم وحياتهم، وإذا بتفسيرهم لها هو التفسير الصحيح وإن بدا في حينه ساذجاً وبسيطاً أمام منطق منظِّري هذا النظام أو رأي المنتفعين بذاك النظام.

لذلك ليس مستغرباً محاولة اغتيال نجيب محفوظ مثلاً، المستغرب أنها لماذا تأخرت حتى الآن. لأن أي استغراب هو اعتراف منا بجهل واقعنا العربي. فالذين اغتالوا كل جميل ورائع في حياتنا العربية، وقضوا على كل إبداع، وقمعوا كل اجتهاد وقتلوا كل رأي، لماذا لا يحاولون اغتيال نجيب محفوظ، الذي يمثل كل هذه الأقانيم مجتمعة؟ لقد سقطت الحياة العربية من أيدي الحكّام المتواطئين إلى أيدي حملة الخناجر من الظلاميين. فإذا بالعتمة تلف الحياة العربية، وسط «أضواء» احتفالات السلام، المتعددة المسارات والجنسيات والأهواء. ويزيد اكتشاف الناس العاديين أصحاب الحدس الذي لا يخطىء، أن القعر الذي ظننا أننا وصلنا إلى أسفل درجاته، ما زال له هاوية تنتظرنا.

وإلاّ ما معنى أن نسمع ـ على سبيل المثال ليس إلاّ ـ أن غلاة الشيوخ من رجال الدين الموالين للنظام السعودي والمؤيدين بفتاويهم الدائمة لكل إجراء كبير وصغير في المملكة، يحذرون باستمرار من أخطار الغزو الثقافي الأجنبي لبلادهم، المتمثل في مظاهر الحياة المدنية في المجتمع، من جرائد وكتب وإذاعة وتليفزيون، وما تحمله من اختلافات في الأنماط والعادات، وما تجره من نقاشات حول

التعددية في الآراء والشورى والديموقراطية في الحكم والمشاركة في اتخاذ القرار والرقابة على الإنفاق والكف عن الهدر الاقتصادي. وفي الوقت نفسه يرحب هؤلاء العلماء أنفسهم بفتاوى متعددة، بالغزو السياسي والعسكري الأجنبي المتواجد على أرضهم بأشكال مختلفة وبموجب اتفاقات لا رأي لهم فيها. وكأن الغزو الثقافي المُهَدِّد لأمر دينهم، أمر منفصل عن الغزو السياسي العسكري، ويتم الواحد بمعزل عن الآخر!

إن هذه الظواهر الطافحة في الجسم العربي، والتي ليست هي بنت الساعة التي انتهت بها حرب الخليج الثانية وبدأ بها مؤتمر مدريد وانهار على أثرها النظام العربي العام، تابعة للظواهر السابقة على كل ما وصلنا إليه اليوم، وقد أدّت مجتمعة إلى الانهيار الذي نعاني منه، وإلى السقوط الذي ندفع ثمنه غالياً يوماً إثر يوم.

□ □ □

إذا كانت مهمة المؤرخين دائماً، تذكير الناس بما قد نسوه، فإن هذه المهمة ضرورية للعرب في نهاية القرن العشرين أكثر من أي وقت مضى. وإذا كانت الحروب العربية ـ الإسرائيلية قد طويت صفحتها منذ إعلان وقف إطلاق النار في حرب تشرين في العام ١٩٧٣، فلا جديد في الأمر، سوى أن العرب نسوا أنهم تركوا خيار الحرب من نحو عشرين سنة. الجديد أنهم انتظروا مجيء السلام من غير أن يتصوروا له شكلاً أو يبحثوا له عن مضمون. وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة شعوراً بأنهم قد أُخذوا على حين غرة، وأن هناك شيئاً ما باغتهم في هذا الأمر. وهذا غير صحيح.

غير صحيح لأن التاريخ هو غير كل ذلك. فالعرب لا يتراكضون

إلى السلام لأنهم فجأة أصبحوا من أنصاره ومحبيه. إنهم يقفون في طوابير السلام لأن الحرب الباردة قد انتهت، ولأن القوة العظمى ـ الاتحاد السوفياتي ـ التي كانوا يستقوون بها قد انهارت واختفت من الخريطة السياسية للعالم. على عكس القوى الداعمة لإسرائيل، فإن الولايات المتحدة التي ربحت الحرب الباردة هي اليوم التي تحمل سياط السلام فتلهب ظهور العرب (حكّامهم وشعوبهم) فيزحفون إلى التوقيع بشروطها وشروط حليفتها إسرائيل، وهم مدركون أنه سلام مذل.

ولعل السلام الذي توصل إليه ياسر عرفات، هو السلام الذي يذكّر العرب بهذا الذل الدائم. ف «إعلان المبادىء» الذي انطوى عليه اتفاق غزة ـ أريحا، لم يبقَ من «المبادىء» فيه (على ما في كلمة «مبادىء» بالعربية من معانٍ واشتقاقات) سوى قرية صغيرة اسمها أريحا ولسان من أرض مجدبة اسمها غزة، وشبه حرب أهلية تدور رحاها على أرضها وبين مواطنيها. فلا هو على مشارف حكم الضفة الغربية، ولا المستعمرات اليهودية المزروعة في أراضي اتفاق أوسلو على أهبة الرحيل. وإذا ب «الأراضي المحتلة» قد أصبحت في عرف وزارة الخارجية الأميركية «الأراضي المتنازعة»[٣]، وكأن إسرائيل هي صاحبتها لا الفلسطينيون، بينما فقد الفلسطينيون في الشتات (وهم أكثر من نصف مجموع الفلسطينيين) «حق العودة». هذا هو سلام الذل الذي لا تريده الشعوب العربية وإن قبل به معظم حكامها.

والإمعان في الإذلال العربي لا يقف عند حدود «سلطة» ياسر عرفات الفلسطينية، بل يتعداها إلى المستوى الأخلاقي المزدوج الذي لا يخجل الغرب من الاستمرار في استعماله بوقاحة ندر

مثيلها، لعلها كانت «مبررة» عند البعض قبل أن «يزحف» العرب إلى التوقيع على اتفاقات السلام، إنما لم تعد مسوغة ولا مقبولة بعدها. آخر نماذج هذه الازدواجية ما يحدث عادة: أن يقوم شاب فلسطيني من «حماس» بعملية انتحارية في باص في تل أبيب فيقتل مَنْ يقتل فهذا «إرهاب» في رأي الدوائر الغربية. أما أن تقوم الدبابات الإسرائيلية بعد عملية تل أبيب بساعات بقصف قرى في جنوب لبنان انتقاماً فتقتل سبعة أشخاص، فهذا ليس «إرهاباً»، لأن الخبر بالكاد ذكرته الصحافة العالمية! أن تنتقم السلطات الإسرائيلية بنسف منزل عائلة ذلك الشاب الفلسطيني الذي قام بعملية تل أبيب هو مسوغ وقانوني! أما أن تحمي السلطات نفسها منزل باروخ غولدشتاين الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي في شباط ١٩٩٤، وقتل من الفلسطينيين عشرة أضعاف ما قتلته قنبلة «حماس»، خوفاً من هجوم الجماهير الفلسطينية الغاضبة عليه، هو أيضاً مسوغ وقانوني حتماً!

إن المعيار المزدوج هذا، رغم أنه ليس بجديد، لكنه هو المشكلة في «سلام الذل». فبعد أن وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية ومن بعدها الأردن على اتفاقات سلام، أصبح الموقف في نظر كل من واشنطن وتل أبيب، أن السلام سيعم المنطقة بعد أن تنضم إليه سورية ولبنان، وأن الشعوب العربية متلهفة إليه وأن كل مَنْ يعادي هذا النوع من السلام هو «إرهابي محض»، بتعبير يوري درومي، الناطق الرسمي باسم الحكومة الإسرائيلية[٤]. وأصبح هذا الموقف موقفاً شبه رسمي لكلا البلدين، يكيل به بمكيالين. أنت إما «إرهابي» إذا رفضت السلام المفروض عليك، أو أنت «ذليل» إذا قبلت به ورضخت لشروطه. فلا سلام لك مع الكرامة.

هذا الموقف هو الذي تريده إسرائيل من عرفات. فهي تريده أن يقوم بدور مماثل للدور الذي قام به ميخائيل غورباتشوف في تفكيك الاتحاد السوفياتي، عن طريق تفكيك منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث يلجأ إلى تدمير «حماس» نيابة عنها، فيقوم بما يقوم به أنطوان لحد في الشريط الحدودي في جنوب لبنان. ويوماً بعد يوم يصبح عرفات أقرب إلى لحد مما كان عليه في أي وقت مضى، إلى أن وصلت إسرائيل إلى الطلب من عرفات في المحادثات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في القاهرة في الأسبوع الأخير من تشرين الأول ١٩٩٤ «استبعاد العناصر الفلسطينية المتطرفة المعادية للسلام» من الانتخابات المزمع إجراؤها في غزة ـ أريحا[٥]. بكلام واضح، فإن إسرائيل تريد من عرفات أن يزوّر لها الانتخابات سلفاً باستبعاد عناصر «حماس» منها، وبذلك يخرجها من اللعبة السياسية. عندئذٍ لا يبقى إلاّ المواجهة المسلحة بين جماعة منظمة التحرير الفلسطينية الموالية لعرفات وبين جماعة «حماس». وعندئذٍ لا بد أن تصبح غزة أرضاً محروقة.

وهنا تلتقي رغبة «حماس» مع رغبة إسرائيل في القضاء على عرفات، ولكل منهما أسبابه الخاصة. «حماس» بمقاومتها الضارية لإسرائيل في الداخل، تريد أن تحيل عرفات إلى صنيعة لإسرائيل يقوم نيابة عنها بكل المهمات القذرة التي توكل إليه، فهو استطراداً لا يمثل الفلسطينيين. وبتحطيم عرفات، يستعيد الفلسطينيون (كما تعتقد «حماس») تحت شعارات الإسلام بكل مشتقاتها، قدرتهم على الكفاح المسلح في نضال جديد ضد الاحتلال الإسرائيلي.

إسرائيل في الجهة المقابلة، ستجد في دخول عرفات في حرب أهلية مدمرة ضد «حماس»، دليلاً على أنه غير مؤهل ليرأس دولة،

وبالتالي ساقط في امتحان الحكم، ولا يستحق أن يمنح مزيداً من أراضي الضفة الغربية تضاف إلى سلطته الفلسطينية كما هو الوعد في اتفاق أوسلو. فالرجل الذي يحكم بالنار «دولة» تعمها الاضطرابات والفوضى، و«يزوّر» الانتخابات مسبقاً، لا مكان له بين حكّام «ديموقراطيات» الشرق الأوسط الجديد. أمام هذا المأزق، المرجح أن ينزلق إليه عرفات، تفرك إسرائيل يديها، غبطة وفرحاً أمام «نعاج» السلام من العرب.

لمّا كانت القضية الفلسطينية برمتها، هي أصل المأساة العربية التي أصابت كل قطر عربي، بعُد أو قرُب من خط المواجهة مع إسرائيل، فإن المتفرجين على ما سيجري في مستقبل الأيام القادمة على الأرض الفلسطينية، سيدركون كم هو صعب التوصل إلى «سلام عادل» يتساوى مع «سلام الشجعان»، وأنه مهما كثر عدد الدول الموقعة على معاهدات السلام، فإن أصوات شعوبها القلقة والغاضبة والمهانة ستظل تطالب باستعادة حقها بالحرب ضد إسرائيل، حقها الذي لم تلغِهِ كل مبادرات السلام على تعددها، لأن أيّاً منها لم يتوصل إلى «سلام مشرِّف»! وفي هذه الكلمة مفتاح كل القضية.

□ □ □

إذا تنازلنا عن أي «كلام كبير» في البحث عن «سلام مشرّف»، وإذا استبدلنا «هزيمة الشجعان» بسلام الجبناء، وإذا اعترفنا أن التاريخ العربي، المتمثل في ذاكرة الناس العاديين، لم يعد يتذكر من «ثورة حتى النصر» إلاّ الهزيمة، ومن «المقاومة» إلاّ الاستسلام، ومن «الصمود والتصدي» إلاّ التنازل، ومن نضال جيلين عربيين إلاّ التراجع، أدركنا عمق المسافة التي قطعناها بين غزو صدام للكويت

ـ حين تم تفكيك مفاصل النظام العربي نهائياً ـ وبين مؤتمر الدار البيضاء ـ حين تمّ تطويب الذل العربي.

ليس في الميل إلى «سلام مشرّف» إصرار على عودة التاريخ إلى أي من التجارب العربية السابقة والفاشلة، بقدر ما فيه التماس من صانعيه اليوم أن يعترفوا بالهزيمة بشجاعة ويرفضوا الاستسلام بشجاعة، فلا يبقى الذل هو القاسم المشترك الأعظم لعالم عربي، إذا لم يشأ أن يأوي إلى داره البيضاء، ألّا يرى أحلاماً مزعجة في الدار السوداء.

وسلام على مَنْ يسمي الأشياء بأسمائها!

الهوامش:

(١) «الدكة الرخوة»، مثل شامي قديم. والدكة هي الحزام الذي يربط السروال. وهو يعني الضعف تجاه أتفه المغريات.

(٢) راجع جريدة «القدس» ـ لندن، ٥ تشرين الثاني ١٩٩٤.

(٣) راجع مجلة «ميديل إيست أنترناشونال» ـ لندن، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٤.

(٤) راجع جريدة «الأنديندانت» ـ لندن، ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٤.

(٥) راجع جريدة «الأهرام» ـ القاهرة، ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٤.

الأطلسي ضد المتوسط:
إنها مشيئة الله!

■ المشكلة في غياب الأمم المتحدة عن قضيتنا يعود إلى أن لا دور لها في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، بينما هي صاحبة الدور الأساسي مثلاً في كمبوديا والبوسنة وحتى الصومال. ولم تعد تملك أكثر من بريق المنبر الذي تشعر كل الدول أنها تستطيع أن تعتليه وتتحدث منه أو بواسطته. الأمم المتحدة هي حائط مبكانا الجديد.

لكن نسينا أن مَنْ يدفع للعازف يطرب للحن، ومَنْ يدفع للأمم المتحدة يُسيّرها. ونحن العرب، وإن كنا ندفع، إلاّ أننا لا نعرف أن نختار العازف، فيأتي اللحن نشازاً. ما عدا أميركا، التي لا تدفع إلاّ بالتقسيط وبالتهديد مبتزة كل آلية الأمم المتحدة السياسية والاقتصادية.□

مخرج

الحرب
الصليبية الجديدة

■ «إن حلف شمال الأطلسي (الناتو) ليس في صدد شن حرب صليبية على الإسلام (...) إلا أن على الحلف أن يكون حذراً مما يحدث في تخومه الجنوبية في ظل تصاعد الأصولية الإسلامية وانتشار الأسلحة النووية(...)»[1]□

كارلو ميرندا
(سفير إسبانيا لدى «الناتو»)

صادف العام ١٩٩٥ ذكرى مرور ٩٠٠ سنة على بداية الحروب الصليبية. ففي شباط قبل تسعة قرون، أعلن البابا أوربان الثاني في مؤتمر كنسي أوروبي موسع، عقد في مدينة كليرمونت في جنوب فرنسا، الحملة الصليبية الأولى ضد الإسلام، وسط هتاف المجتمعين: إنها مشيئة الله

كذلك احتفل العالم في كانون الثاني ١٩٩٥، بالذكرى الخمسين لتحرير معتقلات الموت النازية، في «أوشويتز» في بولندا، التي عُرِفَت بـ «الهولوكوست»، وهي المحرقة التي قيل إنها قضت في أفران الغاز، على أكثر من ستة ملايين شخص، أغلبهم من اليهود، وإن كان بينهم غجر وشيوعيون ومعارضون للحكم النازي. وأهمية «الهولوكوست» أو خطورته أنه أول عملية إبادة منظمة يقوم بها نظام حاكم، لعرق أو طائفة أو جماعة، مدعوماً بلفسفة عقائدية

تبرر فظاعات هذا العمل. ولكن مخيمات «أوشويتز» النازية لم تكن آخر معتقلات إبادة من هذا النوع، عرفها القرن العشرون.

فمن مذبحة الأرمن على يد الأتراك العثمانيين في العام ١٩١٥، حتى مذبحة الخمير الحمر في كمبوديا، حيث قضي على حوالى سدس سكان كمبوديا بين العام ١٩٧٥ و ١٩٧٩. والأمثلة أكثر من أن تُعدّ. إذا لم نصل إلى أبعد من مذبحة التوتسي والهوتو في رواندا في العام ١٩٩٤. أما أن تُحصى، فعلى المرء أن يذكر مذابح اليابان في نانكين في الصين في العام ١٩٣٧، ومذابح ستالين والبولشوفيك التي قضت في أوكرانيا وحدها العام ١٩٣٢ - ١٩٣٣ على ضعف رقم الضحايا الذين قضى عليهم هتلر في معسكرات الاعتقال. هذا إذا أردنا أن نتجاهل ما حققه بعض «الديكتاتوريين الصغار» في العالم الثالث من تلامذة الفلسفتين النازية أو الشيوعية من انتصارات مماثلة، كل في دولته الفقيرة وحسب حجمه المتواضع.

تلتقي هذه التواريخ، وكل واحد منها في واد، عند هذا المفترق الضيق من الزمن، وكأنها تستجدي المقارنة بين ما يجري اليوم، وما قد يجري في الغد، ذلك لأن الأمس قد أصبح في ذمة التاريخ. فما يحدث في يوغوسلافيا القديمة بين الصرب الأرثوذكس والبوسنيين المسلمين والكروات الكاثوليك، من مجازر «التطهير العرقي». وما يحدث بين الأرمن المسيحيين والأذربيجانيين المسلمين في أذربيجان، الجمهورية السوفياتية السابقة، وناغورني كاراباخ، الجيب الأرمني المستقل داخل أذربيجان. وما يحدث بين الروس المسيحيين والشيشان المسلمين من حرب ضائعة بين هويتها الدينية

مخرج

وهويتها القومية. كل ذلك يجعل الفارق ضئيلاً بين تلك المجازر و«الهولوكوست».

فإذا مرت خمسون سنة ولم يتعلم أي من هذه الشعوب دروس المجازر القديمة، فهل مرور ٩٠٠ سنة على قيام أول حرب عقائدية، قد علّم بعضها على الأقل أن إعلان حرب صليبية جديدة هو أمر في غاية الصعوبة، إن لم يكن الاستحالة؟ إن الناس لم تنسَ مثلاً، وخاصة معاصرو تلك الفترة من آبائنا وأجدادنا، أن العام ١٩٩٤، صادف الذكرى الثمانين لنشوب الحرب العالمية الأولى (أو الحرب الكبرى) التي نشبت في آب ١٩١٤ وشوهت فظائعها مخيلة ونفسية وأفكار أجيال متفاوتة من الأوروبيين، وقضت على ٢٠٠ سنة من السيطرة الأوروبية الكاملة على مقدرات العالم. فالحرب التي قامت لتنهي ما بعدها من حروب، والسلام الذي قام إثرها ليكوّن سلاماً ما بعده سلام، لم يمثلا سوى حفل افتتاح كبير لحروب القرن العشرين بتفرعاتها العقائدية المختلفة. فمن يملك ذاكرة طويلة، يدرك أن أياً من هذه الحروب يمكن أن يشكل صليبية ما، إن لم تدم طويلاً، إلاّ أنها يمكن أن تدمر كثيراً.

□ □ □

إن الحرب المستقبلية التي يتحدث عنها سفراء حلف شمال الأطلسي (صليبية كانت أم غير صليبية) ستكون أكبر من كل الحروب التي حفلت بها تواريخ حوادث هذا العصر. والصليبية الجديدة التي يلمّح إليها (وبعضنا يعتقد أنه يهدد بها) حلف شمال الأطلسي، تحمل في دوافعها كل المكونات التي صنعت حروب القرن العشرين قبلها، وهي ترتكز إلى ثلاثة مقومات: العقيدة (أو

الدين) العِرق (أو لون البشرة) وتصادم المصالح. فالكل يتساءل منذ نهاية الحرب الباردة، (وبعضهم يطالب) بأنه آن الآوان لحرب صليبية جديدة والعالم على بعد سنوات قليلة من القرن الواحد والعشرين، وخاصة أن معطياتها قد توافرت كلها.

فبعد نحو خمس سنوات من انتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفياتي، يتم الإعلان أن الإسلام قد أصبح العدو الرسمي في النظام العالمي الجديد، الذي سيتصدى له العالم الغربي متمثلاً في حلف شمال الأطلسي (الناتو). وأن «الأصولية الإسلامية هي في حد أدنى بمثل خطر التهديد الشيوعي الذي واجهه الغرب أثناء الحرب الباردة». على حد تعبير ويلي كلايس، الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي. والذي استرعى انتباهي في تصريح كلايس[٢]، هو تعبير «في حد أدنى» الذي ينم على مدى الخطورة التي ينظر إليها الجهاز الدفاعي الأول عن الغرب، إلى الإسلام، بأصوليته وسلفيته أو باعتداله وتطرفه، حين يعتبر خطره يفوق الخطر الشيوعي في ذروته. ولكن هل مخاوف حلف شمال الأطلسي «بحدها الأدنى» في محلها؟ وهل خطورة ما اصطُلح على تسميته بـ«الأصولية الإسلامية»، يستحق التهيئة لحرب صليبية جديدة؟

الكلام عن الحرب الصليبية الذي أطلقه أمين عام وسفراء حلف شمال الأطلسي، ينطلق من اقتناع تام لدى كل مخططي ومراقبي المسرح السياسي الأوروبي، أن الغرب والإسلام مقبلان على صدام خلال بضع سنوات، وخاصة إذا تمكن الإسلاميون من قلب نظام الحكم في الجزائر. عند هذا المفترق، هناك عدة سيناريوهات

مطروحة للتداول. أولها أنه إذا تمّ الانهيار في الجزائر، فستتولى السلطة، في رأيهم، مجموعة من الإسلاميين، يحملون مرارة وأحقاد اضطهاد الغرب وأوروبا (وفرنسا تحديداً) لهم ولبلادهم. وسيساعد بالطبع انتصار الإسلاميين في الجزائر، على صعود نجمهم في كل بلدان شمال أفريقيا.

ويذكر هذا السيناريو أنه ليس من الضروري أن تبدأ الحرب ساخنة وعنيفة عبر طرفي البحر الأبيض المتوسط، بين الفورات الإسلامية وبين التخطيط الغربي الحذر لاحتمالات المواجهة. بل على الأغلب، أن الحرب ستبدأ باردة حين يستولي الإسلاميون على السلطة، وستراوح مكانها بين «هبّة ساخنة وهبّة باردة»، قد تسبق الانفجار الكبير. فالمسلمون المحبطون، الغاضبون، المخيبة آمالهم، سيكونون أكثر تعرضاً لأن يفقدوا زمام تحكمهم في الأمور، لأن المحبط والغاضب هو في العادة، نزق بطبعه، وميال إلى العراك. ولن تتوقف احتمالات مثل هذا التصادم، إلا إذا تحقق نوع من الانفتاح بالتراضي بين المسلمين والغرب على مجموعة أفكار وعقائد تجمع بينهم، وسيرون عندئذٍ أنه من مصلحتهم أن يعملوا معاً لتحقيق غايات مشتركة لهما.

□ □ □

لا أحد في أوروبا اليوم ـ وتحديداً في فرنسا ـ يراهن على بقاء نظام اليمين زروال وعسكره في الجزائر، إلى الأبد. كل هذا على الرغم من أن الحكومة الفرنسية قد راهنت في العام ١٩٩٢ على تذكرة زروال في «اللوتو» السياسي الجزائري. فقد انصبّ الرهان على أن تحسين الوضع الاقتصادي وضخ كمية من المساعدات المالية إلى الجزائر،

قد يمنعان انهيار السلطة السياسية. وحتى الآن لم يجرِ السحب على الورقة الفرنسية في اليانصيب الجزائري، لأن البدائل الاقتصادية لحماية النظام من السقوط، تحتاج إلى وقت ـ ووقت ليس بالقصير ـ لتعطي نتائجها في الأحوال العادية لدولة ما زالت تمارس سلطاتها كاملة. فكيف بدولة لا تمارس شرطتها أي سلطة في مدنها في الليل، وعسكرها لا يمارس أي سلطة في الأرياف في النهار.

السيناريو الآخر يقرّ، أن سقوط الجزائر الآن بيد الإسلاميين، لا يعني بالضرورة أن أحجار الدومينو ستتساقط في طول وعرض الشمال الأفريقي. فالحركات الإسلامية في الدول العربية الخمس الواقعة بين الدار البيضاء والقاهرة، لا تجمعها إلاّ رغبة مشتركة في العودة إلى جذور الإسلام، على اعتبار أنه، من غير تفصيل، هو الحل. إلى جانب الاحتقار الكلي للحكومات التي يعيشون في ظلها، والكره العميق لما يعتقدون أنه يمثل السياسة الغربية في بلدانهم. لكن لكل حركة إسلامية في هذه الدول ظروفها السياسية المختلفة وجذورها الدينية المتنافرة، قدر اختلاف تاريخ تلك الدولة وتنافر مزاج شعوبها. لذلك ليس هناك ما يجمع بين الإسلامي في مصر والإسلامي في الجزائر، إلاّ وحدة الإيمان وتعاليمه الأساسية، التي سرعان ما تتحول إلى خلافات عند التدقيق في التفاصيل أو التوقف عند بعض التفاسير. فليس هناك حتى الآن في الحركات الإسلامية تنظيم ثوري إسلامي شامل يمكن أن يسمى بـ«الكومنترن الإسلامي». على غرار «الكومنترن الشيوعي» الذي نظم وقاد الحركات الشيوعية في العالم، وغذّى كوادرها طوال سبعين سنة.

ويلحظ هذا السيناريو، في الوقت نفسه أنه ربما يكون صحيحاً

القول أن نظرية الدومينو قد تصبح معكوسة إذا سيطر الإسلاميون على الجزائر. أي أن نجاح جبهة الإنقاذ الإسلامي في السيطرة على مقاليد السلطة في الجزائر، لن يجرّ إلى سقوط النظام في تونس أو المغرب أو موريتانيا مثلاً، بل سيدفع هذه الأنظمة إلى إعادة النظر في أسلوب حكمها ولجوئها إلى مزيد من الانفتاح السياسي والاعتدال في معاملتها للناس، في الوقت الذي سيزداد تمسك شعوبها بها عندما ترى بالمقابل «الفظائع» التي لا بد أن يرتكبها الحكم الجديد في الجزائر.

هذا نوع من التمني لدى أصحاب النظريات التفاؤلية. فعلى الأغلب، وكما تشهد أكثر السوابق التاريخية، أن هذه الأنظمة ستصبح، في حال فوز الإسلاميين في الجزائر، أشد عنفاً في معاملة شعوبها وأكثر دموية في قمعها، مما سيدفع هذه الشعوب إلى أحضان الحركات المعارضة، وبالتالي إلى العنف المسلح. فنجاح حركة إسلامية واحدة في بلد عربي سيملأ بالحماسة الحركات الإسلامية في بلدان أخرى ويدفعها إلى التنظيم المشترك، بحيث يمكن أن يؤدي إلى بداية «إسلامنترن» ـ على غرار «الكومنترن» الشيوعي.

□ □ □

إن السيناريو لحرب المواجهة عبر شواطىء المتوسط، بين الإسلام والغرب، سوف يعجّل في تركيبه انفجار الوضع في الجزائر أكثر مما هو عليه الآن، ومن ثم استيلاء الإسلاميين على السلطة، مما يجعل من الصعب مثلاًعلى نظام زين العابدين بن علي الحالي في تونس، الاستمرار. على الرغم من أن الوضع الاقتصادي في تونس أكثر

صحة وصلابة منه في الجزائر. إلى جانب أن الحركة الإسلامية في تونس أكثر مرونة في تفسيراتها السياسية وأكثر تعميماً في طروحاتها الاجتماعية مما هي عليه في الجزائر. لكن كرة النار الجزائرية، مع ذلك، قد تلتهم حطباً كثيراً، سيما وأن الأنظمة، شرق وغرب الجزائر تتنافس في هشاشتها.

فنظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، الدولة القليلة السكان والشاسعة الأرجاء والكثيرة النفط، لا بديل جدي مطروح منه. إلاّ معارضة إسلامية موزعة المضارب (والمشارب أيضاً) في صحراء جماهيرية شعبية، يرحل الناس فيها حين يرحل قائدهم، ويقيمون حيث الكلأ يقيم، لا عاصمة ثابتة لها ولا حكومة ولا وزارات. بل نظام في حالة غليان دائم وبحث مستمر عن صيغة للحكم. كذلك المغرب، حيث الملك هو دستورياً أمير المؤمنين، وحيث صيغة التعددية السياسية من أحزاب ونقابات لا تناقش في أن أمير المؤمنين هو صاحب القول النهائي والحاسم في شؤون البلاد. فملك المغرب الذي صمد حوالى ثلاثين سنة على العرش، وفي وجه أقصى التقلبات السياسية، قد لا يكون ولي عهده يتمتع بالصلابة نفسها.

إلاّ أن علامة الاستفهام الأساسية تبقى مرفوعة فوق مصر. ماذا سيحدث لو أن الجماعات الإسلامية المصرية قد اقتدت بالإسلاميين في الجزائر، وبدأت بقتل الرعايا الأجانب عمداً (لا من طريق الصدفة السياحية) في الوقت الذي أصبح نصف عدد قوات الأمن المصرية مستنفراً بشكل دائم، والجيش ينتظر أوامره بالتدخل عند فشل النصف الآخر. بالطبع ليس من الضروري أن تذهب مصر

مذهب الجزائر. ولكن هناك أشياء متشابهة تدعو إلى القلق. أهمها أن الاقتصاد المصري غير قادر على اللحاق بزيادة عدد السكان، وأن المداخيل الحيوية التي كانت تكسبها مصر من السياحة قد تقلصت إلى النصف، عندما وجد السياح الأجانب أنفسهم أهداف رماية لرصاص الإسلاميين. كما أن الفساد مستشرٍ في أوساط الحكم والبيروقراطية الإدارية المهترئة، كل ذلك سيساعد في جعل مصر في وضع سيئ وضعيف، يسهل الانقضاض عليه. ولكن وضع مصر، أخطر بمرات من وضع الجزائر. فلو سهل انقضاض الثوار من الإسلاميين عليها، وهي على مفترق القارتين أفريقيا وآسيا، لكان سقوطها عظيماً.

ويستمرىء السيناريو نظرية الدومينو، بما لها وعليها، ويتمادى في النظر إلى نتائج انهيار الجزائر تحت وطأة الإسلاميين التي ستمتد شرقاً إلى الدول النفطية في سواحل الخليج العربي، ليجد أن السعودية هي الدولة الثالثة المرشحة لتجربة ثورية إسلامية بعد تونس ومصر. ويتضح فيما بعد أن دولاً أخرى معرضة لاحتمالات انهيار أنظمتها تحت سنابك خيول الإسلاميين، وما سيترتب على ذلك من فظاعات في الداخل ستعرض على شاشات أجهزة الإعلام العالمية، والتي سيبدو إزاءها ما حدث في إيران بعد ثورة ١٩٧٩، مجرد نزهة.

□ □ □

الوجه الآخر لهذا السيناريو هو التساؤل عن نتائج كل هذه الإرهاصات على الدول الغربية. أولى هذه النتائج أن الزلزال الشمال أفريقي المتوقع سيفرز موجات من اللاجئين ستبقى

محصورة في أوروبا، وخاصة أن أكثر اللاجئين سيتدفقون إلى فرنسا، حيث ما زالت الحكومة الفرنسية تسيطر على كل ما هو جزائري. وسيثير هؤلاء اللاجئون الجدد خلافات حادة مع من سبقهم من العشرة ملايين مسلم المتواجدين في دول الاتحاد الأوروبي. وهذا بدوره سيغذي أحقاد اليمين الأوروبي القومي المتطرف، ويؤدي إلى اصطدامات عرقية متزايدة. ولكن في النهاية يمكن للدول الأوروبية احتواء هذه الاضطرابات، وامتصاصها مع الوقت.

لكن الأمور، كما يشير إليها السيناريو، لن تكون بالضرورة بهذه البساطة. وبالتالي فإن تراكمات هجمة اللاجئين داخل أوروبا، قد تؤدي إلى قرار داخل دول الاتحاد الأوروبي، بالحد من وصول اللاجئين من شمال أفريقيا، بل ترحيل بعضهم بالقوة وإعادة البعض الآخر وبأعداد كبيرة، مما سيخلق نقاط توتر مع الأنظمة الإسلامية الجديدة التي لن تعجبها سياسة إعادة اللاجئين إليها. فتبادر إلى الرد إما بمقاطعة اقتصادية، إذا كانت قادرة عليها، أو إلى عمليات تخريب داخل الدول الأوروبية، على غرار ما عرفته هذه الدول في السبعينات إنما تحت عناوين مختلفة. من هنا جاء طرح مخاوف حلف شمال الأطلسي، أن تمتلك الدول الإسلامية الحديثة العهد بالسلطة صواريخ متوسطة المدى تحمل رؤوساً كيميائية أو نووية، سيكون متاحاً شراؤها من أسواق السلاح العلنية في العقد المقبل.

وهناك من يعتقد أن انتصار الإسلاميين في شمال أفريقيا، مهما كان براقاً، لن يكون له مضاعفات على السياسة الخارجية لأوروبا.

فهو في أسوأ الاحتمالات سيؤخر من عملية التنسيق بين الدول الإسلامية من ناحية، والدول الغربية من ناحية ثانية. لكن التنسيق الذي يُطمح إليه يحتاج إلى تفكير جديد من الطرفين. فعلى الغرب أن يعيد النظر في عدد من افتراضات كوّنها عن المسلمين، كما أن على الإسلاميين أن يعيدوا استجواب أنفسهم عن مدى تطابق ما كان قائماً في عصر النبي محمد قبل حوالى ١٤٠٠ سنة، مع ما هو قائم اليوم من اقتصاد وسياسة ودولة، في عالم تغيّر لغير صالح المسلمين.

وهناك أيضاً مَنْ يأمل أن لا تدوم المواجهة المحتملة عبر المتوسط بين الإسلاميين في المغرب العربي الكبير وحلفائهم من جهة، وبين دول أوروبا الغربية من جهة ثانية، مدة طويلة. بل من الممكن أن تقف هذه المواجهة عند حدودها الدنيا، أو تتلاشى، إذا تمّ الانتباه إلى التغيير الحاصل بين الإسلام والغرب. هذا التغيير الذي يأمل المتفائلون أن يكون القرن الواحد والعشرون المدى الذي سيشهد فترة طويلة من التعايش المريح، هو تغيير مرتبط بمسألتين لا ثالثة لهما.

الأولى: الاحتفاظ بسوق حرة لأسعار النفط، لا تعرقلها حرب ولا تحد منها تقلبات سياسية.

الثانية: تحقيق سلام بين إسرائيل وكل العرب له طابع الديمومة، وإن كان لا يحمل طابع العدل.

الشرط الأول سهل التحقيق، لاتفاق مصالح العرب والغرب عليه.

الشرط الثاني صعب التحقيق، لاختلاف المفهوم الإسرائيلي للسلام عن المفهوم العربي له، حتى لو تمّ إنزال الجيش الإسرائيلي من على

ظهر الفلسطينيين. فسلام لا يحمل العدل لا يمكن أن يحمل الديمومة.

إن التصورات، في أي سيناريو، تتأرجح عادة بين الممكن والمستحيل. ذلك لأن الصراع التاريخي بين الإسلام والغرب لم يكن فقط صراعاً عقائدياً، بل كان صراعاً تاريخياً لأن المسلمين لم يستطيعوا في القرنين الماضيين على الأقل، أن يكونوا أنداداً للغرب أو أن يحققوا أي نجاحات يستطيعون التباهي أو التفاخر بها. والسبب هو الاستعمار الغربي الذي تسلط على بلادهم سنوات وسنوات، وعندما قرر الانسحاب، ترك وراءه حكّاماً فاسدين غير أكفاء ومتسلطين، مما جعل المسلمين يربطون دائماً بين الظلم الذي يتعرضون له في الداخل، وبين الحصار الذي يتعرضون له في الخارج، فكانت «ازدواجية التواطؤ»، التهمة التي يلقي الإسلاميون تبعاتها على الغرب دائماً.

□ □ □

يقول صموئيل هنتينغتون، الأستاذ في جامعة هارفارد، في معرض مقالته الشهيرة التي كتبها عن «صراع الحضارات» في مجلة «فورين آفيرز» الأميركية في صيف ١٩٩٣، إن «للإسلام حدوداً دموية دائماً». فالإسلام يرى نفسه دائماً مُحارَباً من قبل الغرب ومحاصراً من قبل الشرق وأن العالم كله ضده. على هذا الأساس هو في رأي هنتينغتون، في حالة قتال دائم لم تقف عبر التاريخ.

لذا فالسيناريو المتداول في أذهان الأطلسيين، يحمل بالضرورة رغبة تثبيت مقولة أن حدود الإسلام، دولاً وشعوباً، هي حدود مفتوحة دائماً للحرب. المهم أن يحمل السيناريو المتداول في أوساط

مخرج

المتوسطيين رغبة المسلمين في كسر حتمية هذه المواجهة مع الغرب، فيفكون الإسلام من الأسر، وربما يحررون الغرب من عقدة تاريخ الصليبية الدامي، فلا يعودون بعد ٩٠٠ سنة ليصيحوا: إنها مشيئة الله!

الهوامش:

(١) راجع جريدة «السفير» ـ بيروت، ١٩٩٥/٢/٩. تقرير لوكالة رويتر والصحافة الفرنسية.

(٢) راجع جريدة «الأنديندانت» ـ لندن، ١٩٥٥/٢/٧.

كتب صدرت للمؤلف

١ ـ موت الآخرين ـ شعر، ١٩٦٢.

٢ ـ الفترة الحرجة ـ دراسات نقدية (١٩٦٠ - ١٩٦٥). الطبعة الأولى ١٩٦٥.

الطبعة الثانية مزيدة وليست منقحة، بعنوان فرعي «نقد في أدب الستينات» - ١٩٩٢.

٣ ـ صراع الواحات والنفط ـ هموم الخليج العربي. الطبعة الأولى ١٩٧٣، الطبعة الثانية ١٩٧٤.

٤ ـ البحث عن توفيق صايغ ـ شعر، ١٩٧٥.

٥ ـ المسار الصعب ـ المقاومة الفلسطينية: منظماتها، أشخاصها، علاقاتها. ١٩٨٦ (مع دنيا نحاس) [صدر بالإنكليزية أيضاً].

٦ ـ ظفار ـ قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي (١٩٧٠ - ١٩٧٦) - ١٩٧٨.

٧ ـ الخليج العربي ورياح التغيير ـ مستقبل الوحدة والقومية والديموقراطية. الطبعة الأولى ١٩٨٦، الطبعة الثانية ١٩٩٠.

٨ ـ وثائق الخليج العربي ـ طموحات الوحدة وهموم الاستقلال. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٩٠.

٩ ـ جواسيس العرب ـ صراع المخابرات الأجنبية. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٩١.

١٠ ـ شخصيات عربية من التاريخ. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٨٩.

١١ ـ المسيحيون والعروبة ـ مناقشة في المارونية السياسية-والقومية العربية. الطبعة الأولى ١٩٨٨، الطبعة الثانية ١٩٩١.

١٢ ـ العرب وجيرانهم ـ الأقليات القومية في الوطن العربي. ١٩٨٩

١٣ ـ قبل أن تبهت الألوان ـ صحافة ثلث قرن. ١٩٩١ .

١٤ ـ رياح السموم ـ السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج، ١٩٩١ - ١٩٩٤. الطبعة الأولى ١٩٩٤، الطبعة الثانية ١٩٩٥.

١٥ ـ أكتب إليكم بغضب ـ كيف تقول «لا» في عصر «نعم». ١٩٩٦.

١٦ ـ ثلاثة شعراء وصحافي ـ رسائل جبرا ابراهيم جبرا، يوسف الخال وتوفيق صايغ إلى رياض نجيب الريّس. ١٩٩٦.

فهرس
الاعلام والأماكن

فهرس الاعلام

أ

ب

ت

ج

ش

ص

ض

ط

ع

فهرس الأماكن

ج

ح

خ

د

ر

س

ش

ص

ض

ظ

ع

غ

ف

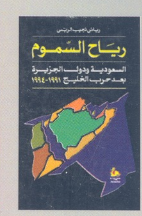
ق

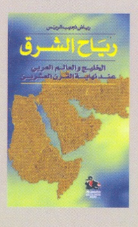
ك

ي

رياض نجيب الريّس

ريَاح الشمال





في «رياح الشمال» بعد «رياح السموم» (أحد أوسع الكتب انتشاراً وأكثرها منعاً في العالم العربي) يمضي رياض نجيب الريّس في رصد اتجاهات الرياح السياسية، تحليلاً وتفسيراً، مبعثراً حجب التسعينات ومخترقاً الكواليس، وكاشفاً للجوانب الغائبة أو المغيبة من أحداث السعودية ودول الخليج وصولاً إلى العراق ومصر والجزائر وفلسطين.

كل ذلك في سياق معلومات جديدة ووقائع موثقة وتحليلات مبتكرة يجري رصفها بأسلوب الصحافي المتابع والكاتب القريب من مصادر المعلومات، بعيداً عن لغة الإنشاء السياسي، موفراً للقارئ متعة الاطلاع على الحقائق المطرودة - عادة - من جنّة الإعلام العربي الرسمي.

إنه كتاب لصحافي تكرّ أمامه الوقائع كحباب الماء، في عالم تعصف به الأحداث الكبرى وهو يطرق أبواب القرن الواحد والعشرين.

